

هَدْيُ الْأَحْكَامِ

في شرح المفنعة للشيخ المفيد رضوان الله عليه
تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

المرقة ٤٦٠ هـ

دار الكتب الإسلامية
طهران - سور الشاهزادان

هَدْيُ الْأَحْكَامِ

فِي شَرْحِ الْمُفْتَعَةِ لِلشَّيْخِ الْمُفِيدِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ

تأليف

شَيْخِ الطَّائِفَةِ إِلَى حُفَظِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ

المؤلف: ٤٦٠ هـ

الجزء الثامن

حققه وعلق عليه سيدنا الحجة
السيد حسن الموسوي الخرسان

فيض مَشْرِعِي

الشيخ علي الآخوندي

جمعه داری شد
شماره ۳۶۴۵۱

جمعه داری اموال
مركز تحقيقات کامپيوتری علوم اسلامی

- * نام کتاب: هدیة الاحکام
- * تألیف: شیخ طوسی
- * ناشر: دارالکتب الاسلامیه
- * تیواژ: ۱۰۰۰ جلد
- * نوبت چاپ: چهارم
- * تاریخ انتشار: ۱۳۶۵
- * چاپ از: چاپخانه خورشید

آدرس ناشر: تهران، بازار سلطانی، دارالکتب الاسلامیه
تلفن ۵۲۰۴۱۰ - ۵۲۷۴۴۹

جمعه داری اموال مرکز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطلاق

١ - باب حكم الإيلاء

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ واذا حلف الرجل بالله تعالى ان لا يجمع زوجته ثم اقام على يمينه ﴾ الى قوله : ﴿ ولا يكون ايلاء إلا باسم الله تعالى ﴾ .

﴿ ١ ﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهجر امرأته من غير طلاق ولا يمين سنة لم يقرب فراشها قال : ليأت اهله ، وقال : إيمان رجل آلى من امرأته - والايلاء ان يقول الرجل والله لا اجامعك كذا وكذا أو يقول والله لا غيظنك ثم يغاضبها - فانها تترخص به اربعة اشهر ثم يؤخذ بعد الاربعة اشهر فيوقف فان فاء - والايفاء ان يصالح اهله فان الله غفور رحيم - فان لم يف اجبر على الطلاق ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف وان كان ايضاً بعد الأربعة الاشهر يجبر على أن يفني أو يطلق .

﴿ ٢ ﴾ ٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : إذا آلى

* بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد وبه نستعين .

١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٢ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ الفقيه ج ٣ ص ٣٣٩

٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٣ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

(- ١ - - للشيخ ج ٨)

الرجل من امرأته وهو أن يقول والله لا أجامعك كذا وكذا أو يقول والله لا غيظتك ثم يغاضبها ثم يتربص بها أربعة أشهر فإن فاء والابناء أن يصالح أهله أو يطلق عند ذلك ولا يقع بينهما طلاق حتى يوقف وإن كان بعد الأربعة أشهر حبس حتى يفيء أو يطلق.

﴿ ٣ ﴾ ٣ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر ابن اذينة عن بريد بن معاوية قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الايلاء : إذا آلى الرجل أن لا يقرب امرأته ولا يحسبها ولا يجمع رأسه ورأسها فهو في سعة ما لم تمض الأربعة أشهر ، فإذا مضت الأربعة أشهر وقف فلما ان يفيء فيمسها وأما ان يعزم على الطلاق فيخلى عنها ، حتى إذا حاضت وتطهرت من حیضها طلقها تطليقة قبل ان يجامعها بشهادة عدلين ، ثم هو إحق برجعها ما لم تمض الثلاثة الاقراء .

﴿ ٤ ﴾ ٤ — وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار وإبي العباس محمد بن جعفر عن أيوب بن نوح ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان وحيد بن زياد عن ابن سماعة جيماً عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الايلاء ما هو ؟ فقال : هو أن يقول الرجل لامرأته والله لا أجامعك كذا وكذا أو يقول والله لا غيظتك فيتربص بها أربعة أشهر ثم يؤخذ فيوقف بعد ذلك الأربعة الأشهر ، فإن فاء وهو ان يصالح أهله فإن الله غفور رحيم ، وإن لم يف جبر على ان يطلق ، ولا يقع طلاق فيما بينهما ولو كان بعد الأربعة أشهر ما لم ترفعه الى الامام.

﴿ ٥ ﴾ ٥ — وأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال : ان المولي يجبر على ان

* - ٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

- ٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٣ الكافي ج ٢ ص ١٢١

- ٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٦ الكافي ج ٢ ص ١٢١

بطلاق تطليقة باينة

فهذه الرواية لا تنافي الرواية الاولى في انه يكون املك برجعته ، لأن هذه الرواية موقوفة غير مسندة ، لأن منصور بن حازم افنى ولم يسنده الى احد من الأئمة عليهم السلام ، ويجوز ان يكون هذا كان مذهبه وان كان خطأ ، ولو اسنده الى بعض الأئمة عليهم السلام لكأن الرواية يمكن حملها على من يرى الامام اجباره على ان يطلق تطليقة باينة بان ياربها ثم يطلقها ، أو أن تكون الرواية مختصة بمن كانت عند الرجل على تطليقة واحدة ، فان من يكون هذا حكمه يقع طلاقه بالثنا .

﴿ ٦ ﴾ ٦ - وهذا الخبر قد رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المولي إذا وقف فلم يف طلق تطليقة باينة .

فهذه الرواية جاءت مسندة والوجه فيها ما قدمناه .

﴿ ٧ ﴾ ٧ - وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل إذا آلى من امرأته فكث أربعة أشهر فلم يف فهي تطليقة ثم يوقف ، فان فاء فهي عنده تطليقتين وان عزم فهي باينة منه .

وهذه الرواية أيضاً مثل الاولى في انها محمولة على بعض المطلقين دون بعض وليست عامة فيهم كلهم ، وانما قلنا ذلك لاننا لو حملنا هذه الرواية أو الاولى على عمومها بظاهرها لاحتجنا الى أن نسقط حكم الرواية التي تتضمن انه املك برجعته ولا يكون لها تأثير أصلاً ، وإذا حملنا الاخيرة على ما قدمناه تلائم الاخبار واتفقت ولم يقع بينها تناف ولا تضاد ، وقد روى أبو بصير الراوي لهذا الحديث مثل ما قدمناه في الرواية

التي تذكرها فيما بعد ان شاء تعالى ، والذي يدل ايضاً على انه يملك الرجعة زائداً على ما قدمناه ما رواه :

﴿ ٨ ﴾ ٨ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال : المولي يوقف بعد الاربعة اشهر ، فان شاء امسك بمعروف أو تستريح باحسان ، فان عزم الطلاق فهي واحدة وهو أملك برجعته .

﴿ ٩ ﴾ ٩ — واما ما رواه أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن ابي الجارود انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول في الایلاہ يوقف بعد سنة فقلت : بعد سنة ؟ فقال : نعم يوقف هو بعد سنة .

فليس بمناف لما قدمناه من ان مدة الوقف اربعة اشهر لأنه قال : يوقف بعد سنة ، ولم يذكر انه إذا كان دون ذلك لا يوقف ، وانما يدل الخطاب على ذلك ، ونحن ننصرف عن دليل الخطاب بدليل آخر وقد قدمنا ما يقتضي الانصراف عن ظاهره .

﴿ ١٠ ﴾ ١٠ — فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن محسن بن أحمد عن يونس بن يعقوب عن ابي مريم عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل آلى من امرأته قال : يوقف قبل الاربعة اشهر وبعدها .

قوله عليه السلام : يوقف قبل الاربعة اشهر ، نحمله على انه يوقف لالزام الحكم عليه في المدة وهو الاربعة اشهر ، دون ان يلزم ايقاع الطلاق ، واما بعد الاربعة اشهر فيوقف ويلزم الطلاق حسب ما قدمناه .

* (١) في بعض النسخ (الظاهر) بدل اللعان

٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٦ الكافي ج ٢ ص ١٢١

٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٤

١٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٥

وبمقتضى أن يكون المراد بالايلاء في هذا الخبر اللعان (١) أو الظهار إذا انضم إليه الايلاء فإنه متى كان الحكم على ما قدمناه كانت المدة فيه ثلاثة أشهر ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١١ ﴾ ١١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهب بن حمير عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته قال : إن اتاها فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً وإلا ترك ثلاثة أشهر ، فإن فاه وإلا وقف حتى يسئل هل لك حاجة في امرأتك أو تطلقها ؟ فإن فاه فليس عليه شيء وهي امرأته ، وإن طلق واحدة فهو أملك برجعتها .

والذي يدل على أن مدة الايلاء أربعة أشهر زائداً على ما قدمناه ما رواه :

﴿ ١٢ ﴾ ١٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن القاسم بن عروة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل آلى أن لا يقرب امرأته ثلاثة أشهر قال فقال : لا يكون ايلاء حتى يحلف على أكثر من أربعة أشهر .

﴿ ١٣ ﴾ ١٣ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قل في الولي : إذا أبي أن يطلق قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل له حظيرة من قصب ويحبسه فيها ويمنعه الطعام والشراب حتى يطلق .

﴿ ١٤ ﴾ ١٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن خالد عن خلف بن حماد في حديث له يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام في الولي إما أن يفني أو يطلق ، فإن فعل وإلا ضربت عنقه ،

﴿ ١٥ ﴾ ١٥ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن حماد بن القلانسي

• ١١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٥

١٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٣

١٣ - ١٤ - ١٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٧ الكافي ج ٢ ص ١٢١

﴿ ٢١ ﴾ ٢١ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن ابان عن منصور قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل آلى من امرأته فمرت اربعة اشهر قال: يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقة وإلا كفر عن يمينه وامسكها.

﴿ ٢٢ ﴾ ٢٢ — الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا ابلاء على الرجل من المرأة التي يتمتع بها. ﴿ ٢٣ ﴾ ٢٣ — محمد بن علي بن محبوب عن صفوان عن عثمان بن عيسى عن ابي الحسن عليه السلام انه سأل عن رجل آلى من امرأته متى يفرق بينهما فقال: إذا مضت الاربعة اشهر وقف قلت له: من يوقفه؟ قال: الامام قلت: فان لم يوقف عشر سنين قال: هي امرأته.

﴿ ٢٤ ﴾ ٢٤ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سأله عن رجل آلى من امرأته فقال: الابلاء ان يقول الرجل والله لا اجامعك كذا وكذا فانه يترخص اربعة اشهر فان فاء والايفاء ان يصالح اهله فان الله خفور رحيم وان لم يفء بعد اربعة اشهر حتى يصالح اهله أو يطلق جبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف وان كان بعد الاربعة اشهر فان ابي فرق بينهما الامام.

﴿ ٢٥ ﴾ ٢٥ — الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه ان علياً عليه السلام سئل عن المرأة تزعم ان زوجها لا يمسه ويزعم انه يمسه قال: يحلف ثم يترك.

عن اسحاق بن بنان عن ابن بقاح عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام إذا أبى المولي ان يطلق جعل له حظيرة من قصب واعطاه ربع قوته حتى يطلق .

﴿ ١٦ ﴾ ١٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يقع الایلاء إلا على امرأة قد دخل بها زوجها .

﴿ ١٧ ﴾ ١٧ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل امير المؤمنين عليه السلام عن رجل آلى من امرأته ولم يدخل بها قال : لا ایلاء حتى يدخل بها فقال : ارأيت لو أن رجلاً حلف ان لا يبيت بأهله سنتين أو أكثر من ذلك أكان يكون ایلاء !!؟

﴿ ١٨ ﴾ ١٨ — وعنه عن علي عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : أتى رجل امير المؤمنين عليه السلام فقال : يا امير المؤمنين ان امرأتى أرضعت غلاماً واني قلت والله لا أقربك حتى تقطعيه فقال : ليس في الاصلاح ایلاء .

﴿ ١٩ ﴾ ١٩ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الایلاء فقال : إذا مضت أربعة اشهر وقف فاما ان يطلق واما ان يفىء قلت : فان طلق تعتد عدة المطلقه ؟ قال : نعم .

﴿ ٢٠ ﴾ ٢٠ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل آلى من امرأته حتى مضت أربعة اشهر قال : يوقف فان عزم الطلاق اعتدت امرأته كما تعتد المطلقه وان فاء فامسك فلا بأس .

٢ - باب حكم الظهار

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وإذا قال الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جماع بمحضر من رجلين مسلمين عدلين أنت علي كظهر أبي أو اختي أو بنتي أو خالتي أو عمتي وذكر واحدة من المحرمات عليه وأراد بذلك تحريمها على نفسه حرم عليه بذلك وطؤها حتى يكفر ﴾ .

﴿ ٢٦ ﴾ ١ - روى الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال : هو من كل ذي محرم أم أو اخت أو عمة أو خالة ، ولا يكون الظهار في يمين ، قلت : فكيف ؟ قال : يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جماع : أنت علي حرام مثل ظهر أبي أو اختي ، وهو يريد بذلك الظهار .

﴿ ٢٧ ﴾ ٢ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا طلاق إلا ما أريد به الطلاق ولا ظهار إلا ما أريد به الظهار .

﴿ ٢٨ ﴾ ٣ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يقول لامرأته أنت علي كظهر عمته أو خالتها قال : هو الظهار ، وسألته عن الظهار متى يقع على صاحبه الكفارة ؟ فقال : إذا أراد أن يواقع امرأته ، قلت : فإن طلقها قبل أن يواقعها أعليه كفارة ؟

* - ٢٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٨ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيه ج ٣ ص ٣٤٠

- ٢٧ - الكافي ج ٢ ص ١٢٧

- ٢٨ - الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيه ج ٣ ص ٣٤٣ وفيه جزء من الحديث

(- ٢ - التهذيب ج ٨)

قال : لا ، سقطت الكفارة عنه ، قلت : فان صام بعضاً فرض فافطر أيستقبل ام يتم ما بقي عليه ؟ قال : ان صام شهراً فرض استقبل ، وان زاد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى عليه ما بقي ، قال وقال : الحر والمملوك سواء غير ان على المملوك نصف ما على الحر من الكفارة ، وليس عليه عتق ولا صدقة انما عليه صيام شهر .

﴿ ٢٩ ﴾ ٤ — محمد بن علي بن محبوب عن سهل بن زياد عن غياث عن محمد بن سليمان عن ابيه عن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل يقول لامرأته : انت علي كظهر امي أو ككفنها أو كبطنها أو كرجلها قال : ما عني ؟ ان اراد به الظهار فهو الظهار .

﴿ ٣٠ ﴾ ٥ — محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سيف التمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ان الرجل يقول لامرأته انت علي كظهر اختي أو عمتي أو خالتي قال فقال : انما ذكر الله الامهات وان هذا الحرام .

﴿ ٣١ ﴾ ٦ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن ابي عبد الله البرقي عن أحمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا عليه السلام قال : الظهار لا يقع على الغضب . ﴿ ٣٢ ﴾ ٧ — وعنه عن أحمد بن محمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن بكير عن حمزتين حران قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قال لامته انت علي كظهر امي يريد ان يرضي بذلك امرأته قال : يأتيها ليس عليه شيء .

﴿ ٣٣ ﴾ ٨ — وعنه عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن ابي ولاد

* - ٣٠ - ٣١ - الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٣٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٤ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٥

- ٣٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٨ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٥

عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يكون ظهار في يمين ولا في اضرار ولا في غضب ، ولا يكون ظهار إلا على طهر بغير جماع بشهادة شاهدين مسلمين .

﴿ ٣٤ ﴾ ٩ - عنه عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصلح بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الظهار الواجب قال : الذي يريد به الرجل الظهار بعينه .

﴿ ٣٥ ﴾ ١٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عطية بن رستم قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل بظاهر من امرأته فقال : إن كان في يمين فلا شيء عليه .

﴿ ٣٦ ﴾ ١١ - وعنه عن الحسين بن صفوان وابن أبي عمير عن ابن المغيرة عن ابن بكير قال : تزوج حمزة بن حمران بنت بكير فلما أراد أن يدخل بها قالوا : لسنأ ندخلها عليك أو نحلف لنا ولسنأ نرضى منك أن تحلف لنا بالعق لا أنك لا تراه شيئاً ولكن احلف لنا بظهار أمهات أولادك وجواريك فظاهر منهن ، ثم ذكر ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال : ليس عليك شيء فارجع اليهن .

فإن قيل : كيف تقولون إن الظهار يمين لا يقع وقد رويت أحاديث في أن الكفارة لا تجب إلا بعد الحنث ، فلو لا أن الظهار باليمين واقع لما وجبت الكفارة لامع الحنث ولا مع عدمه .

﴿ ٣٧ ﴾ ١٢ - روى ذلك الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : الظهار لا يقع

* - ٣٤ - الكافي ج ٢ ص ١٢٨ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٥

- ٣٥ - ٣٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٨ وإخراج الثاني للكافي في الكافي ج ٢ ص ١٢٧

- ٣٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٩

الآ على الحنث ، فاذا حنث فليس له أن يواقعها حتى يكفر ، فان جهل وفعل كلت عليه كفارة واحدة .

﴿ ٣٨ ﴾ ١٣ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد عن عبد الله ابن محمد قال : قلت له ان بعض مواليك يزعم أن الرجل اذا تكلم بالظهار وجبت عليه الكفارة حنث أو لم يحنث ويقول حنثه كلامه بالظهار ، وانما جعلت الكفارة عقوبة لكلامه ، وبهضمهم يزعم أن الكفارة لا تلزم حتى يحنث في الشيء الذي حلف عليه ، فان حنث وجبت عليه الكفارة والا فلا كفارة عليه فكتب عليه السلام لا تجب الكفارة حتى يجب الحنث .

فيل له : المراد بالحنث في هذين الحديثين ليس هو نقض اليمين ، وانما معناه اذا كان الظهار معلقاً بشرط ، فاذا حصل الشرط وجبت الكفارة وان لم يحصل فلا كفارة عليه ، والذي يدل على ذلك :

﴿ ٣٩ ﴾ ١٤ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الظهار ظهاران فاحدهما أن يقول : أنت علي كظهر امي ثم يسكت فذلك الذي يكفره قبل أن يواقع ، فاذا قال : أنت علي كظهر امي إن فعلت كذا وكذا ففعل وحنث فعليه الكفارة حين يحنث .

﴿ ٤٠ ﴾ ١٥ - وعنه عن الحسين عن صفوان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الظهار على ضربين أحدهما : الكفارة فيه قبل المواقعة والآخر : بعد المواقعة ، والذي يكفر قبل أن يواقع فهو الذي يقول أنت علي كظهر امي ولا يقول إن فعلت بك كذا وكذا ، والذي يكفر بعد المواقعة هو

* - ٣٨ - ٣٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٩ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٤٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٨

الذي يقول أنت علي كظهر امي ان قربتك .

﴿ ٤١ ﴾ ١٦ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : الظهار على ضربين في أحدهما الكفارة اذا قال أنت علي كظهر امي ولا يقول أنت علي كظهر امي ان قربتك .

فان قيل : كيف تقولون ان الظهار بشرط واقع ، وقد روي أنه اذا كان مشروطاً لا يقع ، روى ذلك :

﴿ ٤٢ ﴾ ١٧ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي سعيد الأدي عن القاسم بن محمد الزيات قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام اني ظاهرت من امرأتي فقال لي : كيف قلت ؟ قال : قلت أنت علي كظهر امي ان فعلت كذا وكذا فقال لي : لا شيء عليك ولا تعد .

﴿ ٤٣ ﴾ ١٨ - روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن رجل من اصحابنا عن رجل قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام اني قلت لامرأتي أنت علي كظهر امي ان خرجت من باب الحجر فخرجت فقال لي : ليس عليك شيء ، فقلت اني قوي على ان اكفر فقال : ليس عليك شيء . فقلت : اني قوي على أن اكفر رقبة ورقبتين فقال : ليس عليك شيء . قويت أو لم تقو .

﴿ ٤٤ ﴾ ١٩ - وروى ابن فضال عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يكون ظهار إلا على مثل موضع الطلاق .

* - ٤١ - ٤٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٠ واخرج الثاني الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٤٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦١ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيه ج ٣ ص ٣٤٤

- ٤٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦١ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيه ج ٣ ص ٣٤٠

قيل له: أول ما في هذه الأحاديث أن الحديثين منها وهما الأخيران مرسلان غير مسندين، وما يكون هذا حكمه لا يمرض به على الأحاديث المسندة، مع أن الحديث الأخير عام ويجوز لنا أن نخصه بتلك الأحاديث فنقول: إن الظهار برأى فيه جميع ما برأى في الطلاق من الشاهدين وكون المرأة طاهراً، وإن يكون مريداً للطلاق وغير ذلك من الشروط إلا أن يكون معلقاً بشرط فإن هذا الحكم يختص بالظهار دون الطلاق، مع أن قوله عليه السلام في الخبر الأول: لا شيء عليك بمحتمل أن يكون أراد أن لا شيء عليك من العقاب ثم نهاه عن العودة إلى مثل ذلك، لأن التلفظ بالظهار محظور لا يجوز ذكره، لأن الله تعالى قال: ﴿وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفوٌ غفورٌ﴾ (١).

ويمحتمل أيضاً أن يكون أراد لا شيء عليك قبل حصول الشرط وإن كان يجب عليه بعد حصوله، لأننا قد دللنا على أن الظهار إذا كان معلقاً بشرط فلا يجب الكفارة فيه إلا بعد حصول الشرط، والذي يزيد ذلك بيانا ما رواه:

﴿٤٥﴾ ٢٠ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن سعيد الأعرج عن موسى بن جعفر عليه السلام في رجل ظاهر من امرأته فوفى قال: ليس عليه شيء.

﴿٤٦﴾ ٢١ — وعنه عن الحسين بن ابن مسكان عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل ظاهر من امرأته فلم يف قال: عليه الكفارة من قبل أن يتأسا، قلت: فإن اتأما قبل أن يكفر؟ قال: بأس ما صنع قلت: عليه شيء؟ قال: أساء وظلم قلت: فيلزمه شيء؟ قال: رقية أيضاً.

﴿٤٧﴾ ٢٢ — وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن

• (١) سورة المجادلة الآية: ٢

عبد الرحمن بن أبي نجران قال : سأل صفوان بن يحيى عبد الرحمن بن الحجاج وأنا حاضر عن الظهار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا قال الرجل لامرأته أنت علي كظهر أمي لزمه الظهار قال : لها دخلت أو لم تدخل خرجت أو لم تخرجي أو لم يقل لها شيئاً فقد لزمه الظهار .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ والكفارة عتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يقدر على الصيام أطعم ستين مسكيناً ، فإن لم يجد الاطعام كان في ذمته الى ان يخرج منه ، ولم يجز له ان يطاء زوجته حتى يؤدي الواجب الذي عليه ﴾ .

﴿ ٤٨ ﴾ ٢٣ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه وعدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ظهرت من امرأتي فقال : اذهب فاعتق رقبة فقال : ليس عندي ، فقال : اذهب فصم شهرين متتابعين قال : لا اقوى ، قال : فاذهب فاطعم ستين مسكيناً قال : ليس عندي ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : انا اتصدق عنك بها فقال : والذي بعثك بالحق نبياً ما اعلم بين لا يتيها (١) احداً احوج اليه مني ومن عيالي قال : فاذهب وكل واطعم عيالك ،

﴿ ٤٩ ﴾ ٢٤ - عنه عن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لامرأته هي علي كظهر أمي قال : تحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً ، والرقبة يجزى عنه

• (١) الآية : هي الحرة بالفتح والنشيد وهي ارض ذات احجار سود ، والضمير راجع الى المدينة المشرفة اذ هي بين حرتين عظيمتين ، والمقصود ما احاطت به الحرتان .

- ٤٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٧ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيض ج ٣ ص ٣٤٤

- ٤٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٨ الكافي ج ٢ ص ١٢٨

صبي ممن ولد في الاسلام.

﴿ ٥٠ ﴾ ٢٥ - عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار ، فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه أن يجامعها وفرق بينهما إلا ان ترضى المرأة ان يكون معها ولا يجامعها .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ فإذا طلقها سقطت عنه الكفارة فان راجعها وجبت عليه ﴾ ، ﴿ ٥١ ﴾ ٢٦ - روى ذلك الحسن بن محبوب عن ابي ابراهيم الخزاز عن يزيد الكناسي قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل طاهر من امرأته ثم طلقها تطليقة فقال : إذا طلقها تطليقة فقد بطل الظهار وهدم الطلاق الظهار قال : فقلت له : فله أن يراجعها ؟ قال : نعم هي امرأته قال : فان راجعها وجب عليه ما يجب على المظاهر من قبل ان يتامسا ، قلت : فان تركها حتى يخلو اجلها وتملك نفسها ثم يتزوجها بعد هل يلزمه الظهار قبل ان يمسا ؟ قال : لا قد بان منه وملكت نفسها ، قلت : فان طاهر منها ولم يمسا وتركها لا يمسا إلا انه براها متجردة من غير أن يمسا هل يلزمه شيء ؟ فقال : هي امرأته وليس بمحرّم عليه مجامعتها ولكن يجب عليه ما يجب على المظاهر قبل أن يجامعها وهي امرأته ، قلت : فان رفعته الى السلطان فقالت هذا زوجي قد طاهر مني وقد امسكني لا يمسنني مخافة أن يجب عليه ما يجب على المظاهر قال فقال : ليس يجب عليه أن يجبر على العتق والصيام والاطعام إذا لم يكن له ما يعتق ولم يقو على الصيام ولم يجد ما يتصدق به وقال : فان كان يقدر على أن يعتق فان على الامام أن يجبره على

* - ٥٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٤

- ٥١ - الكافي ج ٢ ص ١٢٩ النقيه ج ٣ ص ٣٤٢ وفيه عن عمر بن يزيد

العتق والصدقة من قبل أن يمسه ومن بعد ما يمسه .

﴿ ٥٢ ﴾ ٢٧ - وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته ثم طلقها بعد ذلك بشهر أو شهرين فتزوجت ثم طلقها الذي تزوجها فراجعها الأول هل عليه فيها الكفارة للظهار الأول ؟ قال : نعم عتق رقبة أو صيام أو صدقة .

وهذا الخبر محمول على التقية لأنه مذهب قوم من المخالفين والصحيح الأول .

﴿ ٥٣ ﴾ ٢٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات أو أكثر قال : قال علي عليه السلام : مكان كل مرة كفارة ، قال : وسألته عن رجل ظاهر من امرأته ثم طلقها قبل أن يواقعها عليه كفارة ؟ قال : لا ، وقال : وسألته عن الظهار على الحرية والامة قال : نعم ، قيل فان : ظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق قال : ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين ، فان ظاهر وهو مسافر انتظر حتى يقدم ، وان صام فاصاب مالا فليمض الذي ابتدأ فيه . ولا تنافي هذه الرواية ما رواه :

﴿ ٥٤ ﴾ ٢٩ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن الاحول عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل صام شهراً من كفارة الظهار ثم وجد نسمة قال : يعتقها ولا يعتد بالصوم .

لأن هذه الرواية تحملها على الاستحباب وان كان يجوز له ان يثني على الصوم

* - ٥٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٧ متفرقاً الكافي ج ٢ ص ١٢٧

الفتاوى ج ٣ ص ٣٤٣ وفيه من السؤال الثاني الخ

- ٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٨

لأن الأفضل أن يعتق وإن كان قد صام شيئاً ولا تنافي بين الخبرين .

﴿ ٥٥ ﴾ ٣٠ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن إبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله والحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق المظاهر ثم راجع فعليه الكفارة .

﴿ ٥٦ ﴾ ٣١ - الحسين بن سعيد عن أبي المعز عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر من امرأته ثم يريد أن يتم على جلافتها قال : ليس عليه كفارة ، قلت : أن أراد أن يمسه ؟ قال : لا يمسه حتى يكفر ، قلت : فإن فعل فعليه شيء ؟ قال : إي والله أنه لا ثم ظالم ، قلت : عليه كفارة غير الأولى ؟ قال : نعم يعتق أيضاً رقة .

﴿ ٥٧ ﴾ ٣٢ - وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل ظاهر من امرأته فلم يف قال : عليه الكفارة من قبل أن يماس ، قلت : فإنه اتاها قبل أن يكفر ؟ قال : بئس ما صنع ، قلت عليه شيء ؟ قال : آساء وظلم ، قلت : فيلزمه شيء ؟ قال : عتق رقة أيضاً .

﴿ ٥٨ ﴾ ٣٣ - وروى محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن زرارة وغير واحد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : إذا واقع المرأة الثانية قبل أن يكفر فعليه كفارة أخرى ليس في هذا اختلاف .

﴿ ٥٩ ﴾ ٣٤ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه

• - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٥ وأخرج الثالث الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٥٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيض ج ٣ ص ٣٤٣

عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
ظاهر من امرأته ثلاث مرات ، قال : يكفر ثلاث مرات قلت : فإن واقع قبل أن
يكفر ؟ قال : يستغفر الله ويمسك حتى يكفر .

فلا ينافي الاخبار المتقدمة لأنه ليس في قوله عليه السلام فليمسك حتى يكفر أنه
كفارة واحدة أو اثنتين ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره جاز أن يكون المراد به حتى
يكفر الكفارتين ، وأما ما رواه :

﴿ ٦٠ ﴾ ٣٥ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن
عبد الله بن الحسن عن جده عن علي بن جعفر عن أبيه عن آباءه عن علي عليه السلام
قال : أتى رجل من الانصار من بني النجار رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : اني
ظاهرت من امرأتي فواقعها قبل أن اكفر قال : وما حملك على ذلك ؟ قال : رأيت
بريق خلخالها وبياض ساقها في القمر فواقعها فقال النبي صلى الله عليه وآله : لا تقربها
حتى تكفر وأمره بكفارة الظهار وأن يستغفر الله .

فليس فيه ايضاً ما ينافي ما قدمناه من وجوب الكفارتين بعد الواقعة ، لأن
الذي في الخبر انه امره بكفارة الظهار ، وليس فيه انه امره بكفارة واحدة او كفارتين ،
فاذا احتمل ذلك فلا تنافي بين الاخبار ، على انه لو كان صريحاً بأن عليه كفارة واحدة
لكننا نحمله على من فعل ذلك جاهلاً لأن من ذلك حكمه كان عليه كفارة واحدة ،
يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٦١ ﴾ ٣٦ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ابن
أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
قال : الظهار لا يقع إلا على الحنث ، فاذا حنث فليس له ان يواقعها حتى يكفر ، فإن

جهل وفعل فانما عليه كفارة واحدة .

﴿ ٦٢ ﴾ ٣٧ — قالما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن موسى عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ان الرجل إذا ظاهر من امرأته ثم غشيا قبل ان يكفر فانما عليه كفارة واحدة ويكف عنها حتى يكفر . فيحتمل ايضاً ما قدمناه من انه يكون موافقته لها جهلاً أو نسياناً ، ويحتمل ايضاً ان يكون هذا مخصوصاً بمن كان ظهاره مشروطاً بالموافقة ، لأن من كان كذلك لا يجب عليه الكفارة إلا بعد الموافقة ، وقد قدمناه في خبر عبد الرحمن بن الحجاج مفصلاً وفي حديث حرير ايضاً .

﴿ ٦٣ ﴾ ٣٨ — قالما يرواه علي بن اسماعيل عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل ظاهر ثم واقع قبل أن يكفر فقال لي : أو ليس هكذا يفعل الفقيه ؟ .

فمضى هذا الحديث انه إذا كان الظهار مشروطاً بالموافقة فان الكفارة لا تجب إلا بعد الوطء ، فلو أنه كفر قبل الوطء لما كان مجزياً عما يجب عليه بعد الوطء ، ولكن يلزمه كفارة اخرى إذا وطئ ، فنبه عليه السلام ان الموافقة لمن كان هذا حكمه من افعال الفقيه الذي يطلب الخلاص من وجوب كفارة اخرى عليه ، وليس ذلك إلا بالموافقة . والذي يدل ايضاً على أن من كان ظهاره مطلقاً غير مشروط وجامع قبل الكفارة كان عليه كفارتان .

﴿ ٦٤ ﴾ ٣٩ — مارواه ابن اسماعيل عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي بصير قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : متى تجب الكفارة على

* - ٦٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٦

- ٦٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٢٨

المظاهر ؟ قال : إذا اراد ان يواقع ، قال : قلت فان واقع قبل أن يكفر قال ؟ فقال :
عليه كفارة اخرى .

فاما الذي يدل على ان الظهار قبل الدخول غير واقع ما رواه :

﴿ ٦٥ ﴾ ٤٠ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن حرب عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر أو عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في المرأة التي لم يدخل بها زوجها
قال : لا يقع عليها ايلاء ولا ظهار .

﴿ ٦٦ ﴾ ٤١ — الحسن بن محبوب عن جميل بن دراج عن فضيل بن يسار
قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مملوك ظهر من امرأته قال : لا يلزمه
وقال لي : لا يكون ايلاء ولا ظهار حتى يدخل بها .

قال الشيخ رحمه الله : (وإذا ظهر من أربع نسوة أو ثلاث كان عليه بعدد
النساء كفارات) .

يدل على ذلك ما قدمناه في خبر صفوان عن الحسن بن مهران عن الرضا
عليه السلام وايضاً ما رواه :

﴿ ٦٧ ﴾ ٤٢ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن
ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام في رجل
كان له عشر جوار فظاهر منهن كلهن جميعاً بكلام واحد فقال : عليه عشر كفارات ،
﴿ ٦٨ ﴾ ٤٣ — واما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى

الحزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في رجل ظاهر من

* - ٦٦ - الكافي ج ٢ ص ١٢٨ النقيه ج ٣ ص ٣٤٠ بتفاوت فيهما

- ٦٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٣ الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٦٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٣ النقيه ج ٣ ص ٣٤٠

اربع نسوة قال : عليه كفارة واحدة .

فمحمول على انه كفارة واحدة في الجنس إما عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً وليس يجب لبعضهن العتق ولبعضهن الصوم أو الاطعام ، وليس المراد بقوة كفارة واحدة ان واحدة من هذه الكفارات تجزي عن الاربع نساء . ومن ظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة كان عليه بعدد كل مرة كفارة ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٦٩ ﴾ ٤٤ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن المغيرة عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن ظاهر من امرأته خمس عشرة مرة قال : عليه خمسة عشر كفارة .

﴿ ٧٠ ﴾ ٤٥ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات أو أكثر ما عليه ؟ قال : عليه مكان كل مرة كفارة .

﴿ ٧١ ﴾ ٤٦ - وعنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ ٧٢ ﴾ ٤٧ - وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن أبي الجارود زياد بن المنذر قال : سألت أبو جعفر عليه السلام وأنا عنده عن رجل قال لامرأته : أنت علي كظهر امي مائة مرة فقال أبو جعفر عليه السلام : يطبق لكل مرة عتق نسمة ؟ قال : لا قال : فيطبق اطعام ستين مسكيناً

* - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٢ واخرج الثاني الكليني في السكاني ج ٢ ص ١٢٧ والصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٤٣

- ٧٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٦ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٥

مائة مرة ؟ فقال : لا قال : فيطبق صيام شهرين متتابعين مائة مرة ؟ قال : لا قال :
يفرق بينهما .

﴿ ٧٣ ﴾ ٤٨ — وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين
ابن أبي الخطاب عن ابن أبي نصر عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل ظاهر من امرأته أربع مرات في مجلس واحد قال : عليه كفارة واحدة .
فمحمول هذا الخبر على ما قدمناه من أن المراد به أن عليه كفارة واحدة في الجنس
دون أن يكون المراد به أن عليه كفارة واحدة عن المرات الكثيرة .

وقد روي أن من لم يقو على العنق أو الإطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين
متتابعين فليصم ثمانية عشر يوماً ، روى ذلك :

﴿ ٧٤ ﴾ ٤٩ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن وهب
ابن حفص النخاس عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر
من امرأته فلم يجد ما يعتق ولا ما يتصدق ولا يقوى على الصيام قال : يصوم ثمانية عشر
يوماً لكل عشرة مساكين ثلاثة أيام .

وأما الإطعام فيكون لكل مسكين نصف صاع .

﴿ ٧٥ ﴾ ٥٠ — روى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن
أبي نصر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام في كفارة الظهار
قال : يتصدق على ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً مدين مدين .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ والظهار يقع بالحرمة والامة إذا كانت زوجة وإن كانت
الامة ملك يمينه لم يقع بها ظهار وفرق بين الامة إذا كانت زوجة وبينها إذا كانت
ملك يمين والتفصيل لم أجده حديثاً ، والذي يدل على أن الامة يقع بها ظهار ما رواه :

﴿ ٧٦ ﴾ ٥١ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جاريته فقال : الحرة والامة في هذا سواء .

﴿ ٧٧ ﴾ ٥٢ - وروى ابن اسماعيل عن فضالة عن ابن ابي يعفور قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من جاريته فقال : هي مثل ظهار الحرة .
﴿ ٧٨ ﴾ ٥٣ - فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن حمزة بن همران قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل جاريته عليه كظهار امه فقال : يأتينا وليس عليه شيء .

فمحمول على انه إذا كان قد أدخل بشرائط الظهار على ما بيناه من الشاهدين أو الطاهر أو غير ذلك ، فاما مع استكمال الشرائط فالظهار واقع حسب ما قدمناه .
ثم ذكر رحمه الله في كفارة العبد إذا ظاهر صبيام شهر دون غيره من اصناف الكفارات ، وقد قدمنا ذلك فيما مضى ، ويزيده تأكيداً ما رواه :

﴿ ٧٩ ﴾ ٥٤ - الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن محمد ابن همران قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المملوك أعليه ظهار ؟ فقال : نصف ما على الحر صوم شهر وأمس عليه كفارة من صدقة ولا عتق .
ثم ذكر رحمه الله أن المرأة إذا ظاهر منها زوجها مخبرة بين أن تصبر وبين أن ترفع امرها الى الامام ، فقد روى ذلك :

﴿ ٨٠ ﴾ ٥٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته

* - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٦٤ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢

ص ١٢٧ والصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٤٦

- ٧٩ - الكافي ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٦

قال : ان اناها فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً وإلا ترك ثلاثة اشهر ، فان فاء وإلا اوقف حتى يسئل الك حاجة في امرأتك أو تطلقها ؟ فان فاء فليس عليه شيء . وهي امرأته ، فان طلق واحدة فهو املك برجعته .

﴿ ٨١ ﴾ ٥٦ — علي بن اسماعيل عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يجل لعبد العتق ان حدث به حدث وعلى الرجل تحرير رقبة في كفارة يمين أوظهار أيجزي عنه ان يعتق عبده ذلك في تلك الرقة الواجبة ؟ قال : لا .

٣ - باب احكام الطلاق

قال الشيخ رحمه الله : (وإذا طلق الرجل المرأة) إلى قوله : (وهذا الطلاق يسمى طلاق السنة) .

﴿ ٨٢ ﴾ ١ — روى محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشمري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن جعفر وأبي العباس الرزاز عن أبوب بن نوح وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن أبي نجران عن صفوان ابن يحيى عن ابن مسكان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : طلاق السنة يطلقها تطليقة يعني على طهر من غير جماع بشهادة شاهدين ثم يدعها حتى تمضي اقراؤها ، فإذا مضت اقراؤها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب ان شاءت نكحته وان شاءت فلا ، وان اراد ان يراجعها اشهد على رجعتها قبل ان تمضي اقراؤها فنكون عنده على التطليقة الماضية ، قال : وقال ابو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام هو قول الله عز وجل : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو

تسريح باحسان (١) التطليقة الثالثة التسريح باحسان .

﴿ ٨٣ ﴾ ٢ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ، ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد ، وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال : كل طلاق لا يكون على السنة أو على طلاق العدة فليس بشيء . قال زرارة : قلت لابي جعفر عليه السلام : فسر لي طلاق السنة وطلاق العدة ؟ فقال : اما طلاق السنة فاذا اراد الرجل تطليق امرأته فلينتظر بها حتى تطمث وتطهر ، فاذا خرجت من طمثها طلقها تطليقة من غير جماع وبشهاد شاهدين على ذلك ثم يدعها حتى تطمث طمثين فتتقضي عدتها بثلاث حيض وقد بانت منه ويكون خاطباً من الخطاب ان شاءت زوجته وان شاءت لم تزوجه ، وعليه نفقتها والسكنى ما دامت في عدتها وما يتوارثان حتى تنقضي العدة ، قال : وأما طلاق العدة التي قال الله تعالى : ﴿ فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة ﴾ (٢) فاذا اراد الرجل منكم ان يطلق امرأته طلاق العدة فلينتظر بها حتى تحيض وتخرج من حيضها ، ثم يطلقها تطليقة من غير جماع وبشهاد شاهدين عدلين ويراجعها من يومه ذلك ان احب أو بعد ذلك بأيام قبل ان تحيض ويشهد على رجعتها وبراقعها ، وتكون معه حتى تحيض فاذا حاضت وخرجت من حيضها طلقها تطليقة اخرى من غير جماع وبشهاد على ذلك ، ثم يراجعها ايضاً متى شاء قبل ان تحيض ويشهد على رجعتها وبراقعها وتكون معه الى ان تحيض الحيضة الثالثة ، فاذا خرجت من حيضتها طلقها الثالثة بغير جماع وبشهاد على ذلك ، فاذا فعل ذلك فقد بانت منه ولا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، قيل له : فان كانت ممن لا تحيض ؟ قال فقال : مثل هذه تطلق طلاق السنة .

(٢) سورة الطلاق الآية : ١

* (١) سورة البقرة الآية : ٢٢٩

- ٨٣ - العكافي ج ٢ ص ٩٩

﴿ ٨٤ ﴾ ٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير أو غيره عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن طلاق السنة فقال : طلاق السنة إذا اراد الرجل ان يطلق امرأته ثم يدعها ان كان قد دخل بها حتى تحيض ثم تطهر ، فإذا طهرت طلقها واحدة بشهادة شاهدين ، ثم يتركها حتى تمتد ثلاثة قروء ، فإذا مضت ثلاثة قروء فقد بانث منه بواحدة وكان زوجها خاطباً من الخطاب ان شاءت تزوجته وان شاءت لم تفعل ، فان تزوجها بمهر جديد كانت عنده على اثنتين باقيتين وقد مضت الواحدة ، فان هو طلقها واحدة اخرى على طهر بشهادة شاهدين ثم يتركها حتى تمضي اقراؤها من قبل ان يراجعها فقد بانث منه بالثنتين وملكت امرها وحلت للازواج وكان زوجها خاطباً من الخطاب ان شاءت تزوجته وان شاءت لم تفعل ، فان هو تزوجها تزويجاً جديداً بمهر جديد كانت معه على واحدة باقية وقد مضت ثنتان ، فان اراد ان يطلقها طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره تركها حتى إذا حاضت وطهرت أشهد على طلاقها تطليقة واحدة ثم لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، واما طلاق العدة فان يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها بشهادة شاهدين ثم يراجعها ويواقعها ثم ينتظر بها الطهر ، فإذا حاضت وطهرت أشهد شاهدين على تطليقة اخرى ثم يراجعها ويواقعها ثم ينتظر بها الطهر ، فإذا حاضت وطهرت أشهد شاهدين على التطليقة الثالثة ، ثم لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وعليها ان تعتد ثلاثة قروء من يوم طلقها التطليقة الثالثة ، فان طلقها واحدة على طهر بشهود ثم انتظر بها حتى تحيض وتطهر ثم طلقها قبل أن يراجعها لم يكن طلاق الثانية طلاقاً لأنه طلق طالقاً ، لأنه إذا كانت المرأة مطلقة من زوجها كانت خارجة من ملكه حتى يراجعها ، فإذا راجعها صارت في ملكه ما لم يطلق التطليقة الثالثة ، فإذا طلقها التطليقة الثالثة فقد خرج ملك الرجعة

من يده ، فان طلقها على طهر بشهود ثم راجعها وانتظر بها الطهر من غير موافقة فحاضت وطهرت ثم طلقها قبل أن يدنسها بموافقة بعد الرجعة لم يكن طلاقه لها طلاقاً ، لأنه طلقها التطليقة الثانية في طهر الاولى ولا ينقضي الطهر إلا بموافقة بعد الرجعة ، وكذلك لا تكون التطليقة الثالثة إلا بمراجعة وموافقة بعد للمراجعة ثم حيض وطهر بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تطليقة طهر من تدينس الموافقة بشهود .

الذي تضمن هذا الحديث من أنه إذا طلقها ثلاث تطليقات لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره هو المعتمد عندي والمعمول عليه لأنه موافق لظاهر كتاب الله عز وجل قال الله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ الى قوله : ﴿ فان طلقها ﴾ يعني الثالثة ﴿ فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ ولم يفصل بين طلاق السنة والعدة فينبغي أن تكون الآية على عمومها ويكون الخبر أيضاً مؤيداً لها ومؤكداً ويدل عليه أيضاً ما رواه :

﴿ ٨٥ ﴾ ٤ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زرارة وبكير ابني اعين ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي والفضيل بن يسار واسماعيل الازرق ومعمربن يحيى بن سام كلهم سمعوا من ابي جعفر عليه السلام ومن ابنه بعد ابيه عليهما السلام بصفة ما قالوا وان لم احفظ حروفه غير انه لم يسقط جمل معناه : ان الطلاق الذي امر الله به في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله انه اذا حاضت المرأة وطهرت من حيضها اشهد رجلين عداين قبل ان يجامعها على تطليقه ثم هو احق برجعتهما ما لم تمض لها ثلاثة فروع ، فان راجعها كانت عنده على تطليقتين وان مضت ثلاثة فروع قبل ان يراجعها فهي املك بنفسها ، فان اراد ان يخطبها مع الخطاب خطبها ، فان تزوجها كانت عنده على تطليقتين ، وما خلا هذا فليس بطلاق .

﴿ ٨٦ ﴾ ٥ - وعنه عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : إذا اراد الرجل الطلاق طلقها قبل عدتها في غير جماع ، فانه إذا طلقها واحدة ثم تركها حتى يخلو اجلها أو بعده فهي عنده على تطليقة ، فان طلقها الثانية وشاء ان يخطبها مع الخطاب ان كان تركها حتى خلا اجلها وان شاء راجعها قبل ان ينقضي اجلها ، فان فعل فهي عنده على تطليقتين ، فان طلقها ثلاثاً فلا محل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وهي ثرث وتورث ما دامت في التطليقتين الاولتين .

﴿ ٨٧ ﴾ ٦ - فاما الذي رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن عمير عن عبدالله بن المغيرة عن شعيب الحداد عن معلى بن خنيس عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته ثم لا يراجعها حتى حاضت ثلاث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض (١) ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض (١) من غير ان يراجعها يعني بمسها قال : له ان يتزوجها ابدأ ما لم يراجع ويمس ،

قوله عليه السلام : له ان يتزوجها ابدأ ما لم يراجع ويمس . يحتمل ان يكون المراد به إذا كانت قد تزوجت زوجاً آخر ثم قارقها بموت أو طلاق لأنه متى كان الامر على ما وصفناه جاز له ان يتزوجها ابدأ لأن الزوج يهدم الطلاق الاول وليس في الخبر انه يجوز له ان يتزوجها وان لم تزوج زوجاً غيره ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على ما ذكرناه ، والذي يدل على ان دخول الزوج معتبر فيما ذكرناه ما رواه :

* (١) زيادة في بعض النسخ المخطوطة ووجوده في الاستبصار وليست في الكافي

- ٨٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١٠١

- ٨٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١٠٣

﴿ ٨٨ ﴾ ٧ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وصفوان عن رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته حتى بانث منه وانقضت عدتها ثم تزوجت زوجاً آخر فطلقها ايضاً ، ثم تزوجت زوجها الاول أيهدم ذلك الطلاق الاول ؟ قال : نعم ، قال ابن سماعة : وكان ابن بكير يقول : المطلقة إذا طلقها زوجها ثم تركها حتى تبين ثم تزوجها قائماً هي عنده على طلاق مستأنف ، قال ابن سماعة : وذكر الحسين بن هاشم انه سأل ابن بكير عنها فاجابه بهذا الجواب فقال له : سمعت في هذا شيئاً ؟ فقال : رواية رفاعه فقال ان رفاعه روى : انه إذا دخل بينهما زوج فقال : زوج وغير زوج عندي سواء ، فقلت : سمعت في هذا شيئاً ؟ فقال : لا هذا مما رزق الله من الرأي ، قال ابن سماعة : وليس فأخذ بقول ابن بكير فان الرواية إذا كان بينهما زوج .

﴿ ٨٩ ﴾ ٨ - وروى محمد بن ابي عبد الله عن معاوية بن حكيم عن عبد الله بن المغيرة قال : سألت عبد الله بن بكير عن رجل طلق امرأته واحدة ثم تركها حتى بانث منه ثم تزوجها قال : هي معه كما كانت في التزويج قال : قلت فان رواية رفاعه إذا كان بينهما زوج ؟ فقال لي عبد الله : هذا زوج وهذا مما رزق الله من الرأي .

﴿ ٩٠ ﴾ ٩ - واما الذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان قال : اذا طلق الرجل امرأته فليطابق على طهر بغير جماع بشهود فان تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث وبطلت التطليقة الاولى وان طلقها اثنتين ثم كف عنها حتى تمضي الحيضة الثالثة بانث منه بشنتين وهو خاطب من الخطاب فان تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث تطليقات وبطلت الاثنتان ،

* - ٨٨ - ٨٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١٠٣ بزيادة فيه في الثاني

- ٩٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٢

فان طلقها ثلاث تطليقات على العدة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

قوله ما في هذه الرواية انها موقوفة غير مسندة لأن عبد الله بن سنان لم يسندها الى احد من الائمة عليهم السلام ، وإذا كان الأمر على ذلك جاز ان يكون قد قال ذلك برأيه كما قال عبد الله بن بكير . أو يكون عبد الله بن سنان قد أخذه من عبد الله بن بكير وافتي به كما سمعه ، وإذا احتمل ذلك لم يعترض بها على ما تقدم من الروايات ، غير ان هذا الخبر رواه :

﴿ ٩١ ﴾ ١٠ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي الحسن عن سيف بن عميرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .
خجاءت هذه الرواية مسندة والوجه فيها ان تحمل على ان الذي يسأل انه تزوج بامرأة بعد انقضاء عدتها يكون اعماً تزوجها بعد ان كان قد تزوجها زوج آخر فدخل بها ثم فارقها بموت أو بطلاق ، لأن الزوج على هذا الوصف يهدم ما تقدم من الطلاق واحدة كانت أو اثنتين أو ثلاثاً ، وقد بينا ان دخول الزوج معتبر في هدم ما تقدم من الطلاق ، والذي يدل على ان الزوج يهدم تطليقة واحدة أو اثنتين كما يهدم الثلاث ، ما رواه :
﴿ ٩٢ ﴾ ١١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن القاسم بن محمد الجوهري عن رفاعه بن موسى قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل طلق امرأته تطليقة واحدة فتبين منه ، ثم يتزوجها آخر فيطلقها على السنة فتبين منه ، ثم يتزوجها الاول على كم هي عنده ؟ قال : على غير شيء ، ثم قال : يا رفاعه كيف إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجها ثانية استقبل الطلاق فإذا طلقها واحدة كانت على اثنتين .

﴿ ٩٣ ﴾ ١٢ — فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير

عن حماد عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة ثم تركها حتى مضت عدتها فتزوجت زوجاً غيره ثم مات الرجل أو طلقها فراجعها زوجها الاول قال : هي عنده على تطليقتين باقيتين .

﴿ ٩٤ ﴾ ١٣ - وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدتها فتزوجها غيره فيموت أو يطلقها فتزوجها الاول قال قال : هي عنده على ما بقي من الطلاق .

﴿ ٩٥ ﴾ ١٤ - وعنه عن ابن مسكان عن محمد الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ ٩٦ ﴾ ١٥ - وعنه عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول في رجل يطلق امرأته تطليقة ثم يتزوجها بعد زوج : انها عنده على ما بقي من طلاقها .

﴿ ٩٧ ﴾ ١٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد عن عبد الله بن محمد قال : قلت له : روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب والسنة وتبين منه بواحدة وتزوج زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلقها فترجع الى زوجها الاول : أنها تكون عنده على تطليقتين وواحدة قد مضت فكتب : صدقوا .

فهذه الروايات تحتمل وجهين أحدهما : انه إذا كان الزوج الثاني لم يكن قد دخل بها أو كان زوج متعة أو لم يكن بالغاً وان كان التزويج دائماً ، لأن الزوج الثاني يراعى فيه جميع ذلك من كونه بالغاً وان يعقد عقد الدوام ويدخل بها ، فان اخل بشيء من ذلك لم يحل لها أن ترجع الى الاول ، وان رجعت لم تهدم ما تقدم من الطلاق .

والذي يدل على اعتبار هذه الشروط ما رواه :

﴿ ٩٨ ﴾ ١٧ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : المرأة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره قال : هي التي تطلق ثم تراجع ثم تطلق ثم تراجع ثم تطلق الثالثة فهي التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ويدوق عسيلتها .

﴿ ٩٩ ﴾ ١٨ — صفوان عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضاء عدتها فاذا طلقها ثلاثاً لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فاذا تزوجها غيره ولم يدخل بها وطلقها أو مات عنها لم تحل لزوجها الأول حتى يدوق الآخر عسيلتها .

والذي يدل على انه يراعى ان يكون الزوج بالغاً والتزويج دائماً ، ما رواه :

﴿ ١٠٠ ﴾ ١٩ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل الواسطي قال : كتبت الى الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوجها غلام لم يحتمل قال : لا حتى يبلغ ، وكتبت اليه ما حد البلوغ ؟ فقال : ما اوجب على المؤمنين الحدود .

﴿ ١٠١ ﴾ ٢٠ — وروى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متعة هل تحل لزوجها الاول بعد ذلك ؟ قال : لا حتى تزوج بثاناً .

﴿ ١٠٢ ﴾ ٢١ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة

• - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٤ الكافي ج ٢ ص ١٠٣

- ١٠١ - ١٠٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٤

عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبانت ثم تزوجها رجل آخر متعة هل تحل لزوجها الاول؟ قال: لا حتى تدخل فيما خرجت منه .

﴿ ١٠٣ ﴾ ٢٢ - عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له رجل طلق امرأته طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوجها رجل متعة أمحل للاول؟ قال: لا لأن الله تعالى يقول: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها﴾ والمتعة ليس فيها طلاق .

﴿ ١٠٤ ﴾ ٢٣ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن محمد بن مضارب قال: سألت الرضا عليه السلام عن الحضي يحلل؟ قال لا يحلل .

﴿ ١٠٥ ﴾ ٢٤ - الحسين بن سعيد عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فبانت منه فاراد مراجعتها فقال لها: اني اريد ان اراجعك فتزوجني زوجاً غيري فقالت له: قد تزوجت زوجاً غيرك وحملت لك نفسي أصدق قولها وبراجعها وكيف يصنع؟ قال: إذا كانت للمرأة ثقة صدقت في قولها .

والوجه الثاني في الاخبار التي قدمناها ان تكون محمولة على ضرب من التقية لأنه مذهب عمر، فيجوز ان يكون الحال اقتضت ان يفتي عليه السلام بما يوافق مذهبه، والذي يدل على ذلك ما رواه:

﴿ ١٠٦ ﴾ ٢٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن عمرو بن ثابت عن عبد الله بن عقيل بن أبي طالب عليه السلام قال: اختلف رجلان في قضية علي عليه السلام وعمر في امرأة طلقها زوجها تطليقة أو اثنتين فتزوجها آخر فطلقها أو

مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الاول فقال عمر : هي على ما بقي من الطلاق ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام : سبحانه الله أيهدم ثلاثاً ولا يهدم واحدة ١١ .

﴿ ١٠٧ ﴾ ٢٦ — وأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة بن أعين قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : الطلاق الذي يحبه الله والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة والرجل ، ان يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين وإرادة من القلب ثم يتركها حتى يمضي ثلاثة قروء ، فإذا رأت الدم في أول فطرة من الثلاثة وهو آخر القروء — لأن الأقراء هي الأطهار — فقد بان منه وهي أملك بنفسها ، فإن شاءت تزوجت وحلت له بلا زوج ، فإن فعل هذا بها مائة مرة هدم ما قبله وحلت بلا زوج ، وإن راجعها قبل أن تملك نفسها ثم طلقها ثلاث مرات راجعها ويطلقها لم تحل له إلا بزواج . فهذه الرواية آكد شبهة من جميع ما تقدم من الروايات لأنها لا تحتل شيئاً مما قلناه ، لكونها مصرية خالية من وجوه الاحتمال ، إلا ان طريقها عبد الله بن بكير (١) وقد قدمنا من الاخبار ما تضمن انه قال حين سئل عن هذه المسألة : هذا مما رزق الله من الرأي ، ولو كان يمنع ذلك من زرارة لكان يقول حين سأله الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك وانه هل عندك في ذلك شيء ؟ كان يقول نعم رواية زرارة ولا يقول نعم رواية رفاعه حتى قال له السائل : ان رواية رفاعه تتضمن انه إذا كان بينهما زوج فقال :

* (١) قال في الوافي : كيف يطمئن هو - أي الشيخ رحمه الله - في ابن بكير وهو الذي وثقه في فهرسته وعده الكشي ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه والاقترار له باللقه ، ولو كان مطمئناً ولا سيما يمثل هذا الطمن المنكر لارتفع الوثوق عن كثير من الاخبار ما الذي هو في طريقه ، وايضاً مضمون هذه الرواية ليس منحصراً فيما رواه بل هو مما تكرر في الاخبار ونقله غير واحد من الرجال . . . الخ

هو عند ذلك: هذا مما رزق الله تعالى من الرأي ، فمدل عن قوله ان هذا في رواية رفاة الى ان قال : الزوج وغير الزوج سواء عندي ، فلما ألح عليه السائل قال : هذا مما رزق الله من الرأي ، ومن هذه صورته فيجوز أن يكون اسند ذلك الى رواية زرارة نصرة لمذهبه الذي كان افتى به وانه لما أن رأى ان اصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه اسنده الى من رواه عن ابي جعفر عليه السلام ، وليس عبد الله بن بكير معصوما لا يجوز هذا عليه ، بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحق الى اعتقاد مذهب الفطحية ما هو معروف من مذهبه ، والغلط في ذلك اعظم من اسناد فتيا الغلط فيمن يعتقد صحته لشبهة الى بعض اصحاب الائمة عليهم السلام ، وإذا كان الامر على ما قلناه لم تعترض هذه الرواية ايضاً ما قدمناه .

فان قيل: ألا زعمتم أن الاخبار التي رويتها فيمن لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره تدل على خلاف ما ذكرتموه من ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات طلاق السنة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، لأنها تتضمن ذكر تفصيل طلاق العدة وليس تتضمن ذكر طلاق السنة على وجه ؟

قيل له : ليس في تلك الاحاديث ما ينافي ما قدمناه لان الذي فيها ذكر حكم طلاق العدة ، وان من طلق امرأته ثلاث تطليقات طلاق العدة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وليس فيها صريح بان من طلق امرأته ثلاث تطليقات للسنة ما حكمه إلا من جهة دليل الخطاب ، ويجوز ترك دليل الخطاب لدليل وهو ما قدمناه من الاخبار .
فاما ما ذكره رحمه الله من قوله : (انه يقول إذا اراد الطلاق فلانة طالق أو هي طالق ويشير اليها) روى ذلك :

﴿ ١٠٨ ﴾ ٢٧ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة

عن ابن رباط وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير جميعاً عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال لأمرأته : انت علي حرام أو بآينة أو بآنة أو برية أو خلية قال : هذا كله ليس بشيء ، إنما الطلاق ان يقول لها في قبل العدة بعد ما تطهر من حيضها قبل ان يجامعها : انت طالق أو اعتدي ، يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك رجلين عدلين .

﴿ ١٠٩ ﴾ ٢٨ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحامي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الطلاق ان يقول لها اعتدي أو يقول لها انت طالق .

﴿ ١١٠ ﴾ ٢٩ - وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري قال : الذي أجمع عليه في الطلاق ان يقول : انت طالق أو اعتدي ، وذكر انه قال لمحمد بن ابي حمزة : كيف يشهد على قوله اعتدي ؟ قال : يقول اشهدوا اعتدي قال الحسن بن سماعة : هذا غلط ليس الطلاق إلا كما روى بكير بن اعين ان يقول لها وهي طاهر من غير جماع انت طالق ويشهد شاهدين عدلين وكل ما سوى ذلك فهو ملغى .

قال محمد بن الحسن . ما تضمن هذه الاحاديث التي قدمناها من قولهم اعتدي يمكن حمله على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة ، لأن قولهم اعتدي إنما يكون به اعتبار إذا تقدمه قول الرجل انت طالق ثم يقول اعتدي ، لأن قوله لها اعتدي ليس له معنى لأن لها ان تقول من اي شيء . اعتد ؟ فلا بد من ان يقول لها اعتدي لأنني قد طلقتك ، فالاعتبار بالطلاق لا بهذا القول إلا ان يكون هذا القول كالكشف لها عن انه لزمها حكم الطلاق وكللوجب عليها ذلك ، ولو مجرد ذلك من غير أن يتقدمه

لفظ الطلاق لما كان به اعتبار على ما قاله ابن سماعة .

﴿ ١١١ ﴾ ٣٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل يقال له أطلق امرأتك ؟ فيقول : نعم قال قال : قد طلقها حينئذ .

﴿ ١١٢ ﴾ ٣١ - وعنه عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب بن وهب عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : كل طلاق بكل اسان فهو طلاق .

﴿ ١١٣ ﴾ ٣٢ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى او ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل كتب بطلاق امرأته أو بعث غلامه ثم بدله فمجاه فقال : ليس ذلك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به .

﴿ ١١٤ ﴾ ٣٣ - الحسن بن محبوب عن ابي حمزة الثمالي قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قال لرجل : اكتب يا ولان الى امرأتي بطلاقها أو اكتب الى عبدي بعثقه يكون ذلك طلاقاً أو عتقاً ؟ فقال : لا يكون طلاق ولا عتق حتى ينطق به لسانه أو يخطه بيده وهو يريد به الطلاق أو العتق . ويكون ذلك منه بالاهلة والشهود ويكون غائباً عن اهله .

والوكالة في الطلاق صحيحة والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١١٥ ﴾ ٣٤ - الحسن بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل امرأته الى رجل فقال : اشهدوا اني قد جعلت امر فلانة الى فلان فيطلقها أيجوز ذلك للرجل ؟ قال : نعم .

* - ١١٣ - ١١٤ - الكافي ج ٢ ص ٩٩ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٢٥

- ١١٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٨ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

﴿ ١١٦ ﴾ ٣٥ - الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يجعل امرأته الى رجل فقال : اشهدوا اني قد جعلت امرأتي الى فلان فيطلقها أيجوز ذلك للرجل ؟ قال : نعم .

﴿ ١١٧ ﴾ ٣٦ - الحسن بن علي بن فضال عن ابن مسكان عن ابي هلال الرازي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل وكفل رجلاً بطلاق امرأته إذا حاضت وطهرت وخرج الرجل فبداله فاشهد انه قد اطلق ما كان امره به وانه قد بداله في ذلك قال : فاسعلم اهله وليعلم الوكيل .

﴿ ١١٨ ﴾ ٣٧ - وروى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما وابي الآخر فابي أمير المؤمنين عليه السلام أن يجيز ذلك حتى يجتمعا جميعاً على الطلاق .

﴿ ١١٩ ﴾ ٣٨ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد ابن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبد الرحمن عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق احدهما وابي الآخر فأبي علي عليه السلام أن يجيز ذلك حتى يجتمعا على الطلاق جميعاً .

﴿ ١٢٠ ﴾ ٣٩ - فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي ، وحيد بن زياد عن ابن سماعة عن جعفر بن سماعة جميعاً عن حماد بن عثمان عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا تجوز الوكالة في الطلاق .

* ١١٦ - ١١٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٨ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ واخرج الثاني

الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٤٨

- ١١٨ - ١١٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

- ١٢٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

فلا ينافي الاخبار الاولى لأن هذا الخبر نَحْمَلُهُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ الرَّجُلُ فِيهَا حَاضِرًا غَيْرَ غَائِبٍ عَنْ بَلَدِهِ وَانَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ فَلَا تَجُوزُ وَكَانَتْهُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأَخْبَارُ الْأَوَّلَةُ فِي تَجْوِيزِ الْوَكَاةِ مُخْتَصَةً بِحَالِ الْغَيْبَةِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَخْبَارِ ، وَقَالَ ابْنُ صِمَاعَةَ : أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْوَكَاةُ فِي الطَّلَاقِ وَلَمْ يَفْصَلْ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى الْأَخْبَارِ كُلِّهَا حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ .

﴿ ١٢١ ﴾ ٤٠ — مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْيَقْطِينِيِّ قَالَ : بَعَثَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ رِزْمٌ (١) ثِيَابٌ وَغُلَامَانَا وَحُجَّةٌ لِي وَحُجَّةٌ لِأَخِي مُوسَى بْنِ عُبَيْدٍ وَحُجَّةٌ لِيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَمَرْنَا أَنْ نَحْجِجَ عَنْهُ فَكَانَتْ بَيْنَنَا مِائَةُ دِينَارٍ أَثَلَاثًا فِيمَا يَبْنَانَا فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَعْبِي الثِّيَابَ رَأَيْتُ فِي أَضْعَافِ الثِّيَابِ طِينًا فَقُلْتُ لِلرَّسُولِ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : لَيْسَ بِوَجْهِ بَعْتَنَا إِلَّا لِتَجْعَلَ فِيهِ طِينًا مِنْ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ قَالَ الرَّسُولُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : هُوَ أَمَانٌ بِأَذْنِ اللَّهِ ، وَأَمَرْنَا بِالْمَالِ بِأَمْرٍ مِنْ صَلَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَقَوْمٍ مُحَاوِجٍ لَا يُؤْبَهُ لَهُمْ ، وَأَمَرَ بِدَفْعِ ثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى رُحْمِ امْرَأَةٍ كَانَتْ لَهُ وَأَمَرَنِي أَنْ أَطْلُقَهَا عَنْهُ وَأَمْتَعَهَا بِهَذَا الْمَالِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَشْهَدَ عَلَى طَلْقِهَا صَفْوَانَ ابْنَ يَحْيَى وَآخَرَ ، نَسِيَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى اسْمَهُ .

وَجَمِيعُ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِهَا مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ أَنْتَ خَلِيَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَيَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ :

﴿ ١٢٢ ﴾ ٤١ — مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ

* (١) الرِّزْمُ : الرِّزْمَةُ بِالْكَسْرِ مِنَ الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا مَا جُمِعَ وَشُدَّ مَعًا جَمْعُ رِزْمٍ .

- ١٢١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٩

- ١٢٢ - العكاقي ج ٢ ص ١٢٢

الرجل يقول لامرأته انت مني خلية أو برة أو بنة أو حرام فقال : ليس بشيء .
 ﴿ ١٢٣ ﴾ ٤٢ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن خالد وعلي بن
 ابراهيم عن ابيه جميعاً عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن رجل قال لامرأته
 انت مني باين أو انت مني برة قال : ليس بشيء .

﴿ ١٢٤ ﴾ ٤٣ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن
 زياد عن ابن ابي نصر عن محمد بن سماعة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال :
 سألته عن رجل قال لامرأته انت علي حرام فقال لي : لو كان لي عليه سلطان لأوجعت
 رأسه وقلت له : الله عز وجل أحلها لك فما حرمها عليك ؟ إنه لم يزد على ان كذب
 فزعم أن ما أحل الله حرام ، ولا يدخل عليه طلاق ولا كفارة ، فقلت : قول الله عز وجل :
 ﴿ يا ايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ (١) فجعل فيه الكفارة فقال : إنما حرم عليه
 جاريته مارية وحلف ان لا يقربها فأنما جعل عليه الكفارة في الحالف ولم يجعل عليه في التحريم .
 وأما الذي ذكره رحمه الله من تفصيل طلاق المدة فقد قدمناه ايضاً فيما تقدم ،
 ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

﴿ ١٢٥ ﴾ ٤٤ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن
 ابن محبوب عن علي بن رئاب عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن
 الطلاق الذي لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره فقال : اخبرك بما صنعت انا بامرأة كانت
 عندي فاردت ان اطلقها فتركتهما حتى إذا طمئت وطهرت طلقتهما من غير جماع واشهدت

* (١) سورة التحريم الآية : ١

- ١٢٣ - العكاوي ج ٢ ص ١٢٢

- ١٢٤ - الكافي ج ٢ ص ١٢١ الفقيه ج ٣ ص ٣٥٦

- ١٢٥ - الكافي ج ٢ ص ١٠٢

على ذلك شاهدين . ثم تركتها حتى إذا كادت ان تنقضي عدتها راجعتها ودخلت بها وتركها حتى طمئت وطهرت طلقها على طهر من غير جماع بشاهدين . ثم تركها حتى إذا كان قبل ان تنقضي عدتها راجعتها ودخلت بها حتى إذا طمئت وطهرت طلقها على طهر بغير جماع بشهود وانما فعلت ذلك بها لأنه لم يكن لي بها حاجة .

واما المراجعة فلا بد منها لمن يريد طلاق العدة ، والاشهاد على الرجعة مستحب مندوب اليه وليس ذلك من شرطه ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٢٦ ﴾ ٤٥ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الذي يراجع ولم يشهد قال : يشهد احب إلي ولا ارى بالذي صنع بأساً .

﴿ ١٢٧ ﴾ ٤٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : يشهد رجلين إذا طلق وإذا راجع ، فان جهل فغشياً فيشهد الآن على ما صنع وهي امرأته ، وان كان لم يشهد حين طلق فليس طلاقه بشيء .

﴿ ١٢٨ ﴾ ٤٧ — وعنه عن دلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الطلاق لا يكون بغير شهود ، وان الرجعة بغير شهود رجعة ، ولكن ليس بعد فهو افضل .

﴿ ١٢٩ ﴾ ٤٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ولاد الحنات عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة ادعت على زوجها انه طلقها تطليقة طلاق العدة طلاقاً صحيحاً - يعني على طهر من غير جماع - واشهد لها شهوداً على ذلك ثم انكر الزوج بعد ذلك فقال : ان كان انكر الطلاق

قبل انقضاء العدة فان انكاره لطلاق رجعة لها ، وان كان انكر الطلاق بعد انقضاء العدة فان على الامام ان يفرق بينهما بعد شهادة الشهود بعد ما يستحلف ان انكاره للطلاق بعد انقضاء العدة .

﴿ ١٣٠ ﴾ ٤٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن الرزبان قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل قال لامرأته اعتدي فقد خليت سبيلك ثم اشهد على رجعتها بعد ذلك بايام ثم غاب عنها قبل ان يجامعها حتى مضت لذلك اشهر بعد العدة أو أكثر فكيف تأمره ؟ قال : إذا أشهد على رجعتها فهي زوجته .

﴿ ١٣١ ﴾ ٥٠ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في رجل طلق امرأته واشهد شاهدين ثم اشهد على رجعتها سرّاً منها واستكنم ذلك الشهود فلم تعلم المرأة بالرجعة حتى انقضت عدتها قال : تخير المرأة فان شاءت زوجها وإن شاءت غير ذلك ، فان تزوجت قبل ان تعلم بالرجعة التي اشهد عليها زوجها فليس للذي طلقها عليها سبيل وزوجها الآخر أحق بها .

﴿ ١٣٢ ﴾ ٥١ - وعنه عن حميد بن زياد عن ابن مماعة عن غير واحد عن ابان عن زرارة عن احدهما عليهما السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يدعها حتى تمضي ثلاثة اشهر إلا يوماً ثم يراجعها في مجلس ثم طلقها ثم فعل ذلك في آخر الثلاثة اشهر ايضاً قال فقال : إذا نخلل الرجعة اعتدت بالتطليقة الاخيرة ، وإذا طلق بغير رجعة لم يكن له طلاق .

* ١٣٠ - الكافي ج ٢ ص ١٠٢

١٣١ - ١٣٢ - الكافي ج ٢ ص ١٠٢

والرجعة لابد فيها من الواقعة لمن يريد طلاق الثاني للعدة ، يدل على ذلك ما قدمناه من الاخبار ويزيده بياناً ما رواه :

﴿ ١٣٣ ﴾ ٥٢ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عن ابن بكير قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : إذا طلق الرجل امرأته واشهد شاهدين عدلين في قبل عدتها فليس له ان يطلقها حتى تنقضي عدتها إلا ان يراجعها .

﴿ ١٣٤ ﴾ ٥٣ — وعنه عن علي عن ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل ابن شاذان جميعاً عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : في الرجل يطلق امرأته ان يراجع وقال : لا تطلق التولية الاخرى حتى يسهل .

﴿ ١٣٥ ﴾ ٥٤ — وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المراجعة في الجماع وإلا فانما هي واحدة .

﴿ ١٣٦ ﴾ ٥٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن ابي الجوزا عن الحسين بن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليه السلام في رجل أظهر طلاق امرأته واشهد عليه وأسر رجعتها ثم خرج فلما رجع وجدها قد تزوجت قال : لا حق له عليها من اجل انه أسر رجعتها وأظهر طلاقها .

﴿ ١٣٧ ﴾ ٥٦ — فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ابن ابي نصر عن جميل عن عبد الحميد الطائي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت

• - ١٣٣ - الكافي ج ٢ ص ١٠٢ الفقيه ج ٣ ص ٣٢١

- ١٣٤ - ١٣٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٨٠ الكافي ج ٣ ص ١٠٢

- ١٣٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٨٠

له: الرجعة بغير جماع تكون رجعة؟ قال: نعم.

﴿ ١٣٨ ﴾ ٥٧ — وعنه عن محمد بن الحسين عن ابن ابي نصر عن حماد ابن عثمان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجعة بغير جماع تكون رجعة؟ قال: نعم.

فهذان الحديثان لا ينافيان ما قدمناه من ان الواقعة شرط في الرجعة لمن اراد الطلاق لانه ليس فيها انه تكون رجعة من غير جماع وبجوز بعد ذلك له الطلاق، ونحن انما اعتبرنا الواقعة لمن اراد ان يطلق تطليقة اخرى، فاما من لم يرد ذلك فليس الوطء شرطاً له ونحصل المراجعة بدون ذلك، بمعنى انه يعود الى ان يملك العقد، ألا ترى اننا قد بينا ان ادنى ما يكون به الرجعة القبلية أو الانكار للطلاق، وان كان ذلك ليس بكاف لمن اراد ان يطلق ثانياً، ولا ينافي الذي قدمناه ما رواه:

﴿ ١٣٩ ﴾ ٥٨ — أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن عبد الحميد بن عواض ومحمد بن مسلم قالوا: سألتنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته واشهد على رجعتها ولم يجامع ثم طلق في طهر آخر على السنة أثبت التطليقة الثانية بغير جماع؟ قال: نعم إذا هو اشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التطليقة ثانية.

﴿ ١٤٠ ﴾ ٥٩ — وعنه عن أحمد بن محمد بن ابي نصر قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم راجعها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها ثم طلقها على طهر بشاهدين أتقع عليها التطليقة الثانية وقد راجعها ولم يجامعها؟ قال: نعم.

﴿ ١٤١ ﴾ ٦٠ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن ابي علي ابن راشد قال: سألته مشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين على طهر ثم سافر واشهد

على رجعتها فلما قدم طلقها من غير جماع أيجوز ذلك له ؟ قال : نعم قد جاز طلقها .
لأنه ليس فيها ان له ان يطلق امرأته أي تطليقة لأن عندنا انه ليس له ان يطلقها تطليقة اخرى للعدة فاما ان يطلقها طلاق السنة فان ذلك جائز ، والذي يدل على هذا التفصيل ما رواه :

﴿ ١٤٢ ﴾ ٦١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين عن صفوان عن شعيب الحداد عن معلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون فيما بين الطلاق والطلاق جماع فتلك تحل له قبل ان تزوج زوجاً غيره ، والتي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره هي التي يجمع فيما بين الطلاق والطلاق .
وليس لأحد أن يقول ان هذا التفصيل كيف يمكنكم مع ان الاخبار كلها على عمومها وليس في شيء منها تفصيل على ما قلتموه مثل ما رواه :

﴿ ١٤٣ ﴾ ٦٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن شعيب الحداد اظنه عن أبي عبد الله عليه السلام أو عن المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يطلقها الثانية قبل ان يراجع فقال أبو عبد الله عليه السلام : لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجمع .

ثم غير ذلك من الاخبار المتقدمة لأنه يجوز لنا ان نخص هذه الاخبار بالخبر الذي روينا مفصلاً لأننا ان لم نفعل ذلك ابطالنا حكم الخبر المفصل اصلاً ، وابطلنا ايضاً حكم الاخبار المتقدمة التي تضمنت جواز الطلاق من غير مراعاة الواقعة وذلك لا يجوز ، وعلى الوجه الذي ذكرناه نكون قد جمعنا بين الاحاديث كلها .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ ومن طلق امرأته وهي حايض بعد الدخول بها غير غائب عنها لم يقع الطلاق ﴾ .

يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٤٤ ﴾ ٦٣ — محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن محمد الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال : الطلاق على غير السنة باطل ، قلت : فالرجل يطلق ثلاثاً في مقعد ؟ قال : يُرد إلى السنة .

﴿ ١٤٥ ﴾ ٦٤ — وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهي حائض فقال : الطلاق لغیر السنة باطل .

﴿ ١٤٦ ﴾ ٦٥ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن أبي عمير عن أبي ايوب عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام : من طلق ثلاثاً في مجلس على غير طهر لم يكن شيئاً ، إنما الطلاق الذي امر الله عز وجل به فمن خالف لم يكن له طلاق ، وان ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وهي حائض فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله ان ينكحها ولا يعتد بالطلاق ، قال : وجاء رجل الى علي عليه السلام فقال : يا امير المؤمنين اني طلق امرأتني فقال : ألك بينة ؟ قال : لا فقال : اعزب .

﴿ ١٤٧ ﴾ ٦٦ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل ويزيد واسماعيل الازرق ومعمّر بن يحيى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام انهما قالوا : إذا طلق الرجل في دم النفاس أو طلقها بعد ما يمسه فليس طلاقه اياها بطلاق ، وان طلقها في استقبال عدتها طاهرأ من غير جماع ولم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه اياها بطلاق .

* - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - الكافي ج ٢ ص ٩٧ واخرج الثالث الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٢١ وفيه ذيل الحديث

- ١٤٧ - الكافي ج ٢ ص ٩٨

﴿ ١٤٨ ﴾ ٦٧ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن بكير وغيره عن ابي جعفر عليه السلام قال : كل طلاق لغير العدة فليس بطلاق أو يطلقها وهي حائض أو في دم نفاسها أو بعد ما يغشاها قبل ان تحيض فليس طلاقه بطلاق فان طلقها للعدة أكثر من واحدة فليس الفضل على الواحدة بطلاق، وان طلقها للعدة بغير شاهدي عدل فليس طلاقه بطلاق ولا يجزي فيه شهادة النساء .
قال الشيخ رحمه الله : ﴿ ومن طلق امرأته في طهر قد قربها فيه أو طلقها ولم يشهد لم يقع طلاقه ﴾ .

وهذا مما قدمنا القول فيه ، ويزيده تأكيداً ما رواه :

﴿ ١٤٩ ﴾ ٦٨ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن امرأة سمعت ان زوجها طلقها وجحد ذلك أتقيم معه ؟ قال : نعم فان طلاقه بغير شهود ليس بطلاق ، والطلاق لغير العدة ليس بطلاق ، ولا يحل له أن يفعل فيطلقها بغير شهود ولغير العدة التي أمر الله بها .

﴿ ١٥٠ ﴾ ٦٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من طلق بغير شهود فليس بشيء .

﴿ ١٥١ ﴾ ٧٠ - وعنه عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن محمد بن سماعة عن عمر بن يزيد عن محمد بن مسلم قال : قدم رجل الى أمير المؤمنين عليه السلام بالكوفة فقال : اني طلق امرأتي بعد ما طهرت من حيضها قبل ان اجامعها فقل

أمير المؤمنين عليه السلام : شهدت رجلين ذوي عدل كما أمرك الله عز وجل ؟ فقال : لا ، فقال : اذهب فان طلاقك ليس بشيء .

﴿ ١٥٢ ﴾ ٧١ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته بعد ما غشيها بشهادة عدلين قال : ليس هذا طلاقاً فقلت : جعلت فداك كيف طلاق السنة ؟ فقال : يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل ان يغشاها بشاهدين عدلين كما قال الله عز وجل في كتابه ، فان خالف ذلك رد الى كتاب الله . فقلت له : فانه طلق على طهر من غير جماع بشاهد وامرأتين فقال : لا يجوز شهادة النساء في الطلاق وقد يجوز شهادتهن مع غيره من في الدم إذا حضرته ، فقلت : فان شهد رجلين ناصبيين على الطلاق أ يكون طلاقاً ؟ فقال : من ولد على الفطرة اجبرت شهادته على الطلاق بعد ان تعرف منه خيراً .

﴿ ١٥٣ ﴾ ٧٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن دلي بن أحمد ابن اشيم قال : سألت عن رجل طهرت امرأته من حيضها فقال : فلانة طالق ، وقوم يسمعون كلامه ولم يقل اشهدوا أيقع الطلاق عليها ؟ قال : نعم هذه شهادة أفترك معلقة ؟ .

﴿ ١٥٤ ﴾ ٧٣ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل كانت له امرأة طهرت من حيضها فجاء الى جماعة فقال : فلانة طالق أيقع عليها الطلاق ولم يقل اشهدوا ؟ قال : نعم .

﴿ ١٥٥ ﴾ ٧٤ - وعنه عن علي بن أبيه عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سئل عن رجل طهرت امرأته من حيضها فقال : فلانة

* - ١٥٢ - الكافي ج ٢ ص ١٠٠

- ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - الكافي ج ٢ ص ١٠١ واخرج الاول الصدوق في الفقيه

طالق وقوم يسمعون كلامه ولم يقل لهم اشهدوا أيقع الطلاق عليها ؟ قال : نعم هذه شهادة .
 ﴿ ١٥٦ ﴾ ٧٥ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن احمد بن محمد
 عن ابن بكير عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في رجل احضر
 شاهدين عدلين واحضر امرأتين له وهما طاهرتان من غير جماع ثم قال : اشهدوا إن
 امرأتين طالق وهما طاهرتان أيقع الطلاق ؟ قال : نعم .

﴿ ١٥٧ ﴾ ٧٦ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن أحمد بن محمد
 ابن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على طهر من غير
 جماع واشهد اليوم رجلاً ثم مكث خمسة أيام ثم اشهد آخر فقال : إنما أمر أن يشهدا جميعاً .
 ﴿ ١٥٨ ﴾ ٧٧ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد
 ابن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال : سأله عن فريق الشاهدين في الطلاق
 فقال : نعم وتعتد من أول الشاهدين وقال : لا يجوز حتى يشهدا جميعاً .

فلا تنافي بين هذا الخبر والخبر الأول لأن قوله عليه السلام حين سأله عن جواز
 فريق الشاهدين في الطلاق ليس في ظاهره انه يجوز ذلك في الاشهاد أو في الاستشهاد
 وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على انه يجوز ذلك في الاستشهاد ولا تنافي بين الخبرين .

﴿ ١٥٩ ﴾ ٧٨ - محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن أحمد
 ابن محمد قال : سأله عن الطلاق فقال : على طهر و كان علي عليه السلام يقول : لا يكون
 طلاق إلا بالشهود ، فقال له رجل : ان طلقها ولم يشهد ثم اشهد بعد ذلك بأيام فتى تعتد ؟
 فقال : من اليوم الذي اشهد فيه على الطلاق .

ولا طلاق ايضاً لمن لم يرد الطلاق ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٦٠ ﴾ ٧٩ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الربيع الاقرع عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا طلاق إلا لمن اراد الطلاق .

﴿ ١٦١ ﴾ ٨٠ — وعنه عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ ١٦٢ ﴾ ٨١ — وعنه عن أخويه عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لا طلاق إلا لمن اراد الطلاق .

﴿ ١٦٣ ﴾ ٨٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن اليسع قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لا طلاق على سنة إلا على طهر من غير جماع ، ولا طلاق على سنة وعلى طهر من غير جماع إلا بينة ، ولو ان رجلاً طلق على سنة وعلى طهر من غير جماع واشهد ولم ينو الطلاق لم يكن ملاقه طلاقاً . والطلاق بالشرط غير واقع ايضاً ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٦٤ ﴾ ٨٣ — علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن ابي نجران وسندي بن محمد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل تزوج امرأة وشرط لها ان هو تزوج عليها امرأة أو هجرها أو اتخذ عليها سرية فهي طالق فقضى في ذلك ان شرط الله قبل شرطكم فان شاء وفي لها بالشرط وان شاء امسكها واتخذ عليها ونكح عليها .

﴿ ١٦٥ ﴾ ٨٤ — وعنه عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة

عن ابي جعفر عليه السلام قل: من قال فلانة طالق ان تزوجتها وفلان حر إن اشتريته فليزوج وليشترقانه ليس يدخل عليه طلاق ولا عتق .

﴿ ١٦٦ ﴾ ٨٥ — وعنه عن أخويه عن ابيهما عن ثعلبة عن معمر بن يحيى ابن بسام عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألتناه عن الرجل يقول ان اشتريت فلاناً او فلانة فهو حر وان اشتريت هذا الثوب فهو في المساكين وان نكحت فلانة فهي طالق قال: ليس ذلك بشيء . لا يطلق الرجل إلا ما ملك ولا يعتق إلا ما يملك ولا يتصدق إلا بما ملك .

﴿ ١٦٧ ﴾ ٨٦ — وعنه عن محمد وأحمد عن ابيهما عن ثعلبة بن ميمون عن معمر بن يحيى بن بسام انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول : لا يطلق الرجل إلا ما يملك ولا يعتق إلا بما يملك ولا يتصدق إلا بما يملك .
ومن طلق امرأته بشرائط الطلاق ثلاث تطلقات في موضع وقعت واحدة منها والثقتان باطلتان ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٦٨ ﴾ ٨٧ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الذي يطلق في حال طهر في مجلس ثلاثاً قال : هي واحدة .

﴿ ١٦٩ ﴾ ٨٨ — وعنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ، ومحمد ابن جعفر ابي العباس الرزاز عن ابوب بن نوح جميعاً عن صفوان عن منصور بن حازم عن ابي بصير الاسدي ومحمد بن علي الحلبي وعمر بن حنظلة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الطلاق ثلاثاً في غير عدة ان كانت على طهر فواحدة وان لم يكن على طهر فليس بشيء .

﴿ ١٧ ﴾ ٨٩ - عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة وعلي بن خالد عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي عن عمرو بن البراء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ان اصحابنا يقولون ان الرجل إذا طلق امرأته مرة أو مائة مرة فانما هي واحدة وقد كان يبلغنا عنك وعن آبائك انهم كانوا يقولون : إذا طلق مرة أو مائة مرة فانما هي واحدة فقال : هو كما بلغكم .

﴿ ١٧١ ﴾ ٩٠ - علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد ابن حمران عن زرارة عن احدهما عليهما السلام في التي تطلق في حال طهر في مجلس ثلاثاً قال : هي واحدة .

﴿ ١٧٢ ﴾ ٩١ - عنه عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن بكير بن اعين عن أبي جعفر عليه السلام قال : ان طلقها لعدة أكثر من واحدة فليس الفضل على الواحدة بطلاق .

﴿ ١٧٣ ﴾ ٩٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن أبي محمد الوابشي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ولي امرأته رجلاً وامره ان يطلقها على السنة فطلقها ثلاثاً في مقعد واحد قال : ترد الى السنة فاذا مضت ثلاثة اشهر أو ثلاثة قروء فقد بانت بواحدة .

﴿ ١٧٤ ﴾ ٩٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم عن جماعة من اصحابنا عن محمد بن سعيد الاموي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلاثاً في مقعد واحد قال فقال : اما انا فاراه قد لزمه واما أبي فكان يرى ذلك واحدة .

﴿ ١٧٥ ﴾ ٩٤ - وعنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن ضياف بن

كلوب بن فيس البجلي عن اسحاق بن عمار الصيرفي عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول: إذا طلق الرجل المرأة قبل ان يدخل بها ثلاثاً في كلمة واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا رجعة ولا نحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وان قال: هي طالق هي طالق هي طالق فقد بانت منه بالأولى وهو خاطب من الخطاب ان شاءت نكحته نكاحاً جديداً وان شاءت لم تفعل.

﴿ ١٧٦ ﴾ ٩٥ — وعنه عن ابي اسحاق عن ابن ابي عمير عن ابي ايوب الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كنت عنده فجاء رجل فسأله فقال: رجل طلق امرأته ثلاثاً قال: بانت منه، قال: فذهب ثم جاء رجل آخر من اصحابنا فقال: رجل طلق امرأته ثلاثاً فقال: تطليقة واحدة، وجاء آخر فقال: رجل طلق امرأته ثلاثاً فقال: ليس بشيء، ثم نظر الي فقال: هو ما ترى قال: قلت كيف هذا؟ قال: فقال هذا يرى ان من طلق امرأته ثلاثاً حرمت عليه وانا ارى ان من طلق امرأته ثلاثاً على السنة فقد بانت منه، ورجل طلق امرأته ثلاثاً وهي على طهر فانما هي واحدة، ورجل طلق امرأته ثلاثاً على غير طهر فليس بشيء.

﴿ ١٧٧ ﴾ ٩٦ — فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من طلق ثلاثاً في مجلس فليس بشيء. ومن خالف كتاب الله رد الى كتاب الله، وذكر طلاق ابن عمر.

فهذه الرواية ليس فيها انه طلقها ثلاثاً بشرائط الطلاق، ويحتمل ان يكون المراد به إذا طلقها وهي حائض، والذي يكشف عن ذلك الخبر الذي قدمناه عن ابي بصير راوي هذا الحديث وحديث ابي ايوب الخزاز المفضلين، وان من طلق ثلاثاً في الحيض لا يقع شيء من ذلك، وإذا طلقها في طهر وقعت واحدة على ما قدمناه والأخذ بالحديث

المفصل اولى منه بالمجمل ، ويدل عليه ايضاً قوله ثم ذكر حديث ابن عمر لأن ابن عمر انما كان طالق امرأته في الحيض فلولا ان المراد به ما ذكرناه من ان الطلاق واقع في حال الحيض لما كان لذكر ابن عمر وجه في هذا المكان .

والذي يدل على ان طلاق ابن عمر كان طلاقاً في الحيض ما رواه :

﴿ ١٧٨ ﴾ ٩٧ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سألته عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله ردّ على عبد الله بن عمر امرأته طلقها ثلاثاً وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال : كل شيء خالف كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة .

﴿ ١٧٩ ﴾ ٩٨ - وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس وهي حائض فليس بشيء . وقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله طلاق عبد الله بن عمر إذ طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق وقال : كل شيء خالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله ، وقال : لا طلاق إلا في عدة .

ويحتمل ايضاً ان يكون قوله ليس بشيء في كونه طلاقاً ثلاثاً لأن ذلك قد بينا انه يرد الى الواحدة ، والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه :

﴿ ١٨٠ ﴾ ٩٩ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن عبد الخالق قال : سمعت ابا الحسن عليه السلام وهو يقول : طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثاً فجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة وردها الى الكتاب والسنة .

﴿ ١٨١ ﴾ ١٠٠ - فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن معاوية بن حكيم عن مثنى الحنات عن الحسن بن زياد الصيقل قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا تشهد لمن طلق ثلاثاً في مجلس واحد .

فالوجه في هذا الحديث ايضاً ما قدمناه من انه إذا كان الطلاق قد وقع في حال الحيض أو يكون قد وقع في حال السكر أو يكون على الاكراه لأن كل ذلك قد بينا انه لا يقع معه الطلاق ، فاما ما رواه :

﴿ ١٨٢ ﴾ ١٠١ - علي بن اسماعيل قال : كذب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام حملت فذاك روى اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة على طهر بغير جماع بشاهدين انه يلزمه تطليقة واحدة فوقع بخطه عليه السلام أخطي . علي بن عبدالله عليه السلام انه لا يلزمه الطلاق ويرد الى الكتاب والسنة ان شاء الله .

قاول ما في هذه الرواية انها شاذة مخالفة لأخبار كثيرة قد قدمناها ، وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار الكثيرة ، ثم انه يحتمل ان يكون المختص بهذا الحكم من كان سكراناً أو مجبراً على الطلاق أو يكون غير مرید له لأن جميع ذلك مراعى في الطلاق على ما بيناه وعلى هذا التأويل تلائم الاخبار واتفقت ولم يسقط منها شيء وأما ما رواه :

﴿ ١٨٣ ﴾ ١٠٢ - علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن ابيه عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رباط عن موسى بن بكر عن عمر بن حنظلة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اياكم والمطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فانهن ذوات ازواج .

﴿ ١٨٤ ﴾ ١٠٣ - وعنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي عمير عن

* - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٨٩ واخرج الثالث الكليني في النافي ج ٢ ص ٣٤ والصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٥٧ بتفاوت

حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اياكم والمطلقات ثلاثاً فانهن ذوات ازواج ؟!!

فالوجه في هذه الاخبار ايضاً هو انه إذا كان الطلاق واقعاً في المبيض أو على أحد الوجوه التي قدمنا ذكرها من انه إذا كان كذلك لا يقع شيء من الطلاق . ويجوز ان يكون المراد بذلك من كان طلاقه متعلقاً بشرط فان ذلك ايضاً مما لا يقع حسب ما قدمنا القول فيه ويوضح عن هذا المعنى ما رواه :

﴿ ١٨٥ ﴾ ١٠٤ - علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن جعفر بن بشير عن ابي اسامة الشحام قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان قريباً لي أو صهرآ لي حلف ان خرجت امرأته من الباب فهي طالق ثلاثاً فخرجت فقد دخل صاحبها منها ما شاء الله من المشقة فامرني ان أسألك فاصنى إلي فقال : أمره فليمسكها فليس بشيء ، ثم التفت الى القوم فقال : سبحان الله بأمرونها ان تزوج ولها زوج .

ومن طلق امرأته وكان مخالفاً ولم يستوف شرائط الطلاق إلا انه يعتقد انه يقع به البيئونة لزمه ذلك ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٨٦ ﴾ ١٠٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال : كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض اصحابنا واتاني الجواب بخطه : فهمت ما ذكرت من امر ابنتك وزوجها فاصلح الله لك ما تحب صلاحه ، فاما ما ذكرت من حنثه بطلاقها غير مرة ، فانظر رحمك الله فان كان ممن يتولانا ويقول بقولنا فلا طلاق عليه ، لأنه لم يأت امرأ جهله ، وان كان ممن لا يتولانا ولا يقول بقولنا فاختلها

* - ١٨٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٠

- ١٨٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩١

منه ، فانه انما نوى الفراق بعينه .

﴿ ١٨٧ ﴾ ١٠٦ - وعنه عن الهيثم بن ابي مسروق عن بعض اصحابنا قال : ذكر عند الرضا عليه السلام بعض العلويين ممن كان ينتقصه فقال : اما انه مقيم على حرام قلت : جعلت فداك وكيف وهي امرأته ؟ قل : لانه قد طلقها ، قلت : كيف طلقها ؟ قال : طلقها وذاك دينه فحرمت عليه .

﴿ ١٨٨ ﴾ ١٠٧ - الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة والحسن ابن عديس عن ابان عن عبد الرحمن البصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له : امرأة طُلقَت على غير السنة قال : تزوج هذه المرأة ولا تترك بغير زوج .

﴿ ١٨٩ ﴾ ١٠٨ - عنه عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان قال : سألت عن رجل طلق امرأته لغير عدة ثم أمسك عنها حتى انقضت عدتها هل يصلح لي ان تزوجها ؟ قال : نعم لا تترك المرأة بغير زوج .

﴿ ١٩٠ ﴾ ١٠٩ - وعنه عن عبد الله بن جبلة قال : حدثني غير واحد من اصحاب علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن المطلقة على غير السنة أيتزوجها الرجل ؟ فقال : الزموم من ذلك ما الزموا انفسهم وتزوجوهن فلا بأس بذلك ، قال الحسن : وسمعت جعفر بن سماعة وسئل عن امرأة طلقَت على غير السنة ألي ان تزوجها ؟ فقال : نعم فقلت له : أليس تعلم ان علي بن حنظلة روى اياكم والمطلقات ثلاثا على غير السنة فانهن ذوات أزواج ؟ فقال : يا بني رواية علي ابن ابي حمزة اوسع على الناس ، قلت : وأي شيء روى علي بن ابي حمزة ؟ قال :

* - ١٨٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩١

- ١٨٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩١

- ١٨٩ - ١٩٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٢

روى عن ابي الحسن عليه السلام انه قال : الزموم من ذلك ما الزموه انفسهم وتزوجوهن فانه لا باس بذلك .

﴿ ١٩١ ﴾ ١١٠ - دلي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس ابن عامر عن يونس بن يعقوب عن عبد الاعلى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قال : ان كان مستخفاً بالطلاق الزمته ذلك .

﴿ ١٩٢ ﴾ ١١١ - وعنه عن معاوية بن حكيم عن ابي مالك الحضرمي عن ابي العباس البقباق قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام قال : فقال لي : اروي عني أن من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانث منه .

﴿ ١٩٣ ﴾ ١١٢ - محمد بن أحمد بن يحيى الاشعري عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن ابيه قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلاثاً فقال لي : ان طلاقكم لا يحل لغيركم وطلاقهم يحل لانكم لا ترون الثلاث شيئاً وهم يوجبونها .

فان قيل : كيف يمكنكم هذا القول مع ما رواه :

﴿ ١٩٤ ﴾ ١١٣ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسين عن محمد بن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثاً فاراد رجل ان يتزوجها كيف يصنع ؟ قال : يأتيه فيقول طلقت فلانة ؟ فاذا قال : نعم تركها ثلاثة اشهر ثم خطبها الى نفسها .

فان قالوا لو كان الامر على ما ذكرتم من انه يقع الطلاق لما احتاج الى الاشهاد عليه ؟ قيل له : ليس في هذا الحديث ان الذي طلق كان معتقداً لوقوع ذلك أولاً ،

* - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٢ واخرج الثالث الصدوق في

الغنية ج ٣ ص ٢٥٧

- ١٩٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٣

وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على من اعتقد تحريم الطلاق الثلاث وكان معتقداً
لاحق فإن طلاقه لا يقع حسب ما تضمنه الخبر .
فإن قيل : وهذا أيضاً لا يصح لأنكم قد قدمتم القول أن من طلق امرأته ثلاثاً
فإنه يقع واحدة منها .

قيل له : الأمر وإن كان على ما زعمتم فيحتمل أن يكون المراد بالخبر من طلق
وكانت المرأة حائضاً فإنه يحتاج إلى أن ينتظر بها الطهر ثم يشهد على طلاقه بعد ذلك
شاهدين حسب ما تضمنه الخبر ، أو لا يكون قد أشهد على الطلاق فيحتاج من يزوجها
أن يشهد على قوله بطلاقها لتقع بذلك الفرقة وإلا كان العقد ثابتاً مستقراً .
قال الشيخ رحمه الله : (ومن كان غائباً عن زوجته فليس يحتاج في طلاقها إلى
ما يحتاج إليه الحاضر من الاستبراء لكنه لا بد له من الأشهاد ، فإن طلقها وأشهد وقع
الطلاق وإن كانت حائضاً فهو أملك برجعتها ما لم تخرج من العدة) .
يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١٩٥ ﴾ ١١٤ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال :
سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال : يجوز طلاقه على كل حال وتعتد امرأته
من يوم طلقها .

﴿ ١٩٦ ﴾ ١١٥ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
عن الحسن بن صالح قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو
غائب في بلدة أخرى وأشهد على طلاقها رجلين ، ثم أنه راجعها قبل انقضاء العدة ولم

يشهد على الرجعة ، ثم انه قدم عليها بعد انقضاء العدة وقد تزوجت رجلاً فأرسل اليها اني كنت قد راجعتك قبل انقضاء العدة ولم اشهد قال فقال : لا سبيل له عليها لأنه قد اقر بالطلاق وادعى الرجعة بغير بينة ولا سبيل له عليها ، وكذلك ينبغي لمن طلق ان يشهد ولمن راجع ان يشهد على الرجعة كما اشهد على الطلاق ، فان كان ادركها قبل ان تزوج كان خاطباً من الخطاب .

﴿ ١٩٧ ﴾ ١١٦ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب واشهد على طلاقها ثم قدم واقام مع المرأة أشهراً ولم يعلمها بطلاقها ، ثم ان المرأة ادعت الحمل فقال الرجل : قد طلقتك واشهدت على طلاقك قال : يلزم الولد ولا يقبل قوله كالميتور علوم رسي

﴿ ١٩٨ ﴾ ١١٧ — الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال : خمس يطلقهن الرجل على كل حال : الحامل ، والتي لم يدخل بها ، والغائب عنها زوجها ، والتي لم تحض ، والتي قد يشئت من الحيض .

﴿ ١٩٩ ﴾ ١١٨ — أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي أيوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : إذا طلق الرجل امرأته وهو غائب عنها فليشهد عند ذلك فاذا مضى ثلاثة اشهر فقد انقضت عدتها ، والمتوفى عنها زوجها تعتد إذا بلغها .

﴿ ٢٠٠ ﴾ ١١٩ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن

* ١٩٧ - الكافي ج ٢ ص ١٠٤

١٩٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٤

٢٠٠ - الكافي ج ٢ ص ١٠٤

زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن الأشعري قال : كتب بعض ، والينا الى أبي جعفر عليه السلام معي : ان امرأة عارفة احدث زوجها فهرب في البلاد فتبع الزوج بعض اهل المرأة فقال : اما ان طلقت واما رددتك ، فطلقها ومضى الرجل على وجهه فما ترى للمرأة ؟ فكتب بخطه : تزوجي برحمتك الله .

﴿ ٢٠١ ﴾ ١٢٠ — علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن جعفر ابن محمد عن علي بن الحسن بن رباط عن أبي سعيد المكاربي عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يطلق امرأته وهو غائب فيعلم أنه يوم طلقها كانت طامثاً قال : يجوز .

ويفتقر في جواز طلاق الغائب على كل حال إذا كانت غيبته شهراً فصاعداً ، يدل على ذلك ما رواه : *مركز تحقيق كتب علوم الحديث*

﴿ ٢٠٢ ﴾ ١٢١ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن حسين بن عثمان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الغائب إذا اراد ان يطلقها تركها شهراً .

﴿ ٢٠٣ ﴾ ١٢٢ — فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل إذا خرج من منزله الى السفر فليس له ان يطلق حتى تمضي ثلاثة اشهر .

﴿ ٢٠٤ ﴾ ١٢٣ — وروى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الغائب

* - ٢٠١ - الاستبصار ج ٣ ص ١٩١

- ٢٠٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٥ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ الفقيه ج ٣ ص ٣٢٥

- ٢٠٣ - ٢٠٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٥ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣

الذي يطلق اهله كم غيبته ؟ قل : خمسة اشهر سنة شهر قلت : حد دون ذا ؟ قل : ثلاثة اشهر .

فلا تنافي بين هذين الخبرين وبين ما قدمناه من الخبر الاول لأن الوجه في الجمع بينهما ان الحكم يختلف باختلاف عادات النساء في الحيض ، فمن يعلم من حال زوجته انها تحيض في كل شهر يجوز له ان يطلقها بعد انقضاء الشهر ، ومن يعلم انها لا تحيض إلا كل ثلاثة اشهر لم يجز له ان يطلقها إلا بعد انقضاء الثلاثة اشهر ، وكذلك من تحيض في كل ستة اشهر ، ولا تنافي بينهما على وجه .

﴿ ٢٠٥ ﴾ ١٢٤ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن بكير قال : أشهد على أبي جعفر عليه السلام اني سمعته يقول : الغائب يطلق بالأهله والشهود .

﴿ ٢٠٦ ﴾ ١٢٥ — وعنه عن علي بن ابيه عن أحمد بن محمد عن حماد بن عثمان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما تقول في رجل له اربع نسوة طلق واحدة منهن وهو غائب عنهن متى يجوز له ان يتزوج ؟ قال : بعد تسعة اشهر وفيها أعلان فساد الحيض وفساد الحمل .

والغائب إذا قدم من سفره لا يجوز له أن يطلق امرأته حتى يستبرئها بحيضة وان لم يواقعها ، روى ذلك :

﴿ ٢٠٧ ﴾ ١٢٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن حجاج الخشاب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر فلما دخل مصر جاء معه بشاهدين فلما استقبلته امرأته على الباب اشهداها على

* - ٢٠٥ - ٢٠٦ - الكافي ج ٢ ص ١٠٤

- ٢٠٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ١٠٣

طلاقها فقال : لا يقع بها طلاق .

﴿ ٢٠٨ ﴾ ١٢٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم ابن مسكين عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا غاب الرجل عن امرأته سنة أو سنتين أو أكثر ثم قدم وأراد طلاقها وكانت حائضاً تركها حتى تطهر ثم يطلقها. قال الشيخ رحمه الله : ﴿ ومن أراد ان يطلق امرأته قبل الدخول بها طلقها اي وقت شاء بمحضر من شاهدين ولم ينتظر بها طهرأ وليس له عليها رجعة وهي املك بنفسها في الحال ﴾ .

﴿ ٢٠٩ ﴾ ١٢٨ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نصر عن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الرجل إذا طلق امرأته ولم يدخل بها قال : إذا طلقها ولم يدخل بها فقد بانت منه وتزوج إن شاءت من ساعتها .

﴿ ٢١٠ ﴾ ١٢٩ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام انه قال : إذا طلقت المرأة التي لم يدخل بها بانت بتطليقة واحدة .

﴿ ٢١١ ﴾ ١٣٠ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فليس عليها عدة تزوج من ساعتها ان شاءت وبينها بتطليقة واحدة ، وان كان فرض لها مهرأ فلها نصف ما فرض .

• - ٢٠٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٥ الكافي ج ٢ ص ١٠٣

- ٢٠٩ - الكافي ج ٢ ص ١٠٥

- ٢١٠ - ٢١١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ١٠٥

﴿ ٢١٢ ﴾ ١٣١ - وعنه عن ابي علي الأشعري عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عيسى بن هشام عن ثابت بن شريح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليس عليها عدة وتزوج متى شاءت من ساعتها ويبينها بتطليقة واحدة .

﴿ ٢١٣ ﴾ ١٣٢ - فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً قبل ان يدخل بها قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

فلا ينافي الاخبار الاولى التي تضمنت انها تبين بواحدة ، لأن المعنى في هذا الحديث انه إذا كان عقد عليها ثلاث مرات كل مرة يطلقها قبل ان يدخل بها فانه والحال هذه لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢١٤ ﴾ ١٣٣ - علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب عن محمد بن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم وحماد بن عثمان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها ، ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثاً قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

﴿ ٢١٥ ﴾ ١٣٤ - وعنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها ، ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثاً قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

﴿ ٢١٦ ﴾ ١٣٥ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي

* - ٢١٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ١٠٥

- ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٧

- ٢١٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٧

(١ - ٩ - التهذيب ج ٨)

ابن رثاب عن طربال قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة قبل أن يدخل بها واشهد على ذلك واعلمها قال : قد بانت منه ساعة طلقها وهو خاطب من الخطاب ، قلت : فان تزوجها ثم طلقها تطليقة اخرى قبل ان يدخل بها قال : قد بانت منه ساعة طلقها قلت : فان تزوجها من ساعته ايضاً ثم طلقها تطليقة قال : قد بانت منه ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره .

﴿ ٢١٧ ﴾ ١٣٦ - وعنه عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال : البكر إذا طلقت ثلاثة مرات وتزوجت من غير نكاح فقد بانت ولا تحمل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره .

قال محمد بن الحسن : وهذه الاخبار دالة على ما قلناه من ان من طلق امرأته ثلاثاً لسنة لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره ، لأن طلاق العدة لا يتأتى في البكر وغير المدخول بها ، وقد بينا أن من شرط طلاق العدة المراجعة والمواقعة بعدها وجميعاً لا يتأتى في غير المدخول بها على ما بيناه .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وكذلك من طلق صبوية لم تبلغ المحيض وان كان قد دخل بها إذا لم تكن في سن من تحيض ، ومن طلق آيسة من المحيض فذلك ايضاً حكماً ﴾ ﴿ ٢١٨ ﴾ ١٣٧ - روى الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد ابن عثمان قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التي قد يئست من المحيض والتي لا تحيض مثلها قال : ليس عليها عدة .

﴿ ٢١٩ ﴾ ١٣٨ - وعنه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام في الرجل يطلق الصبوية التي لم تبلغ فلا تحمل مثلاً قال : ليس عليها عدة وان دخل بها ،

﴿ ٢٢٠ ﴾ ١٣٩ - وعنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن صفوان بن يحيى عن محمد بن حكيم الخثعمي عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في التي قد يئست من الحيض يطلقها زوجها قال : قد بانث منه ولا عدة عليها .

﴿ ٢٢١ ﴾ ١٤٠ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار والرزاز عن أيوب بن نوح وهيد بن زياد عن ابن سماعة جميعاً عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : التي لا تحبل مثلها لا عدة عليها .

﴿ ٢٢٢ ﴾ ١٤١ - عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نجران عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : ثلاث يتزوجن على كل حال : التي لم تحض ومثلها لا تحيض ، قال : قلت وما أحدها ؟ قال : إذا أتى لها أقل من تسع سنين ، والتي لم يدخل بها ، والتي قد يئست من الحيض ومثلها لا تحيض قال : قلت وما أحدها ؟ قال : إذا كان لها خمسون سنة .

﴿ ٢٢٣ ﴾ ١٤٢ - فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : عدة التي لم تبلغ الحيض ثلاثة اشهر ، والتي قد قعدت عن الحيض ثلاثة اشهر .

﴿ ٢٢٤ ﴾ ١٤٣ - وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابان بن تغلب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة المرأة التي لا

* - ٢٢٠ - النكاح ج ٢ ص ١٠٥ الفقه ج ٣ ص ٣٣١

- ٢٢١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٨ النكاح ج ٢ ص ١٠٥

- ٢٢٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٧ النكاح ج ٢ ص ١٠٥

- ٢٢٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٨ النكاح ج ٢ ص ١٠٦

- ٢٢٤ - الفقه ج ٣ ص ٣٣١ إلى قوله (ثلاث حيض)

نحيض ، والمستحاضة التي لا تطهر ، والجارية التي قد بدت ولم تدرك الحيض ثلاثة اشهر ، وعدة التي لا يستقيم حيضها ثلاث حيض متى ما حاضتها فقد حلت للازواج . فلا تنافي بين هذين الخبرين وبين ما قدمناه لأننا نحملها على المسترابة التي مثلها نحيض وليس فيها ان مثلها لا نحيض ، فاذا كان كذلك حملناها على ما يوافق الاخبار المتقدمة ولا تضاد . والذي يدل على صحة ذلك قوله تعالى : ﴿ واللاتي يؤسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن ﴾ (١) فشرط في وجوب العدة عليهما الرية وذلك دال على ما قدمناه .

والذي يزيد ما قدمناه بياناً من ان عدة المسترابة ثلاثة اشهر ما رواه :

﴿ ٢٢٥ ﴾ ١٤٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن اسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألت الرضا عليه السلام عن المسترابة من الحيض كيف تطلق؟ قال : تطلق بالشهور .
 ﴿ ٢٢٦ ﴾ ١٤٥ — الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : امران ايها سبق الى المسترابة انقضت به عدتها : إن مرت بها ثلاثة اشهر يرض ليس فيها دم بالشهور ، وإن مرت بها ثلاثة حيض ليس بين الحيضتين ثلاثة اشهر انقضت عدتها بالحيض ، وتفسير جميل قال : ان مرت بها ثلاثة اشهر إلا يوماً ثم حاضت ثم مرت بها ثلاثة اشهر إلا يوماً فخاضت قال : هذه تعتد بالحيض على هذا الوجه ولا تعتد بالشهور ، وإن مرت بها ثلاثة اشهر يرض لم تحض فيها بآنت بالشهور .

﴿ ٢٢٧ ﴾ ١٤٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن أحمد بن عائد عن محمد بن حكيم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام : فقلت : المرأة

* (١) سورة الطلاق الآية : ٤

- ٢٢٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٤ الكافي ج ٢ ص ١١٠ النقيح ج ٣ ص ٣٣٢

بناوت في الاخبار

التي لا تحيض مثلها ولم تحض كم تعتد؟ قال : ثلاثة اشهر ، قلت : فانها ارتابت! قال :
تعتد آخر الاجلين تعتد تسعة اشهر ، قلت : فانها ارتابت! قال : ايس عليها ارتياب
لأن الله عز وجل جعل للحبل وقتاً فليس بعده ارتياب .
ومن اراد طلاق المسترابة صبر عليها ثلاثة اشهر ثم طلقها ان شاء ، يدل على
ذلك ما رواه :

﴿ ٢٢٨ ﴾ ١٤٧ — الحسين بن سعيد عن داود بن ابي يزيد العطار عن
بعض اصحابنا قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة التي يستراب بها التي
مثلها تحمل ومثلها لا تحمل ولا تحيض وقد وافعها زوجها كيف يطلقها؟ قال : بمسك
عنها ثلاثة اشهر ثم يطلقها .

وطلاق من لا يصل الرجل اليها مثل طلاق الغائب عنها زوجها .

﴿ ٢٢٩ ﴾ ١٤٨ — روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن
أحمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج
قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة سرّاً من اهلها وهي في منزل
اهلها وقد اراد أن يطلقها وليس يصل اليها فيعلم طمسها إذا طمشت ولا يعلم طهرها إذا
طهرت قال فقال : هذا مثل الغائب عن اهله يطلقها بالأهله والشهود قلت : أرأيت ان
كان يصل اليها الاحيان والاحيان لا يصل اليها فيعلم حالها كيف يطلقها؟ فقال : إذا
مضى له شهر لا يصل اليها فيه يطلقها إذا نظر الى غرة الشهر الآخر بشهود ويكتب الشهر
الذي يطلقها فيه وبشهد على طلاقها رجلين ، فإذا مضى ثلاثة اشهر فقد بان منه وهو
خاطب من الخطاب ، وعليه نفقتها في تلك الثلاثة الاشهر التي تعتد فيها .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ والحامل المستبين حملها تطلق ايضاً واحدة أي وقت شاء المطلق ﴾ .

﴿ ٢٣٠ ﴾ ١٤٩ — روى الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر ابن اذينة عن محمد بن مسلم وزرارة وغيرهما عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال : خمس يطلقهن أزواجهن متى شاؤا : الحامل المستبين حملها ، والجارية التي لم تحض ، والمرأة التي قد قعدت من الحيض والغائب عنها زوجها ، والتي لم يدخل بها .

﴿ ٢٣١ ﴾ ١٥٠ — وعنه عن ابن ابي عمير واحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال : خمس يطلقهن الرجل على كل حال : الحامل ، والتي لم يدخل بها ، والغائب عنها زوجها ، والتي لم تحض ، والتي قد جلست من الحيض .

ومتى طلقها الرجل كانت تطليقة واحدة وعدتها وضع ما في بطنها ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٣٢ ﴾ ١٥١ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الحامل واحدة وعدتها اقرب الاجلين .

﴿ ٢٣٣ ﴾ ١٥٢ — وعنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الحبل تطلق تطليقة واحدة .

﴿ ٢٣٤ ﴾ ١٥٣ — وعنه عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال : طلاق الحامل واحدة واجلها ان تضع حملها فاذا

* - ٢٣١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٤

- ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ واخرج

الثالث الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٢٩ بسند آخر

وضعت ما في بطنها فقد بانت منه .

﴿ ٢٣٥ ﴾ ١٥٤ — وعنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال :
سأله عن طلاق الحبل فقال : واحدة وأجلها ان تضع حملها .

﴿ ٢٣٦ ﴾ ١٥٥ — وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الحبل واحدة وان شاء راجعها قبل ان تضع ،
فان وضعت قبل ان يراجعها فقد بانت منه وهو خاطب من الخطاب .

﴿ ٢٣٧ ﴾ ١٥٦ — فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى
عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الحامل يطلقها زوجها ثم
يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال : تبين منه ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره .

فلا ينافي ما ذكرناه من ان طلاق الحبل واحدة لانا انما ذكرنا ذلك في طلاق
السنة ، فاما طلاق العدة فانه يجوز ان يطلقها في مدة حملها اذا راجعها ووطئها .

فان قيل : كيف يمكنكم ذلك وقد روي انه اذا راجعها ليس له ان يطلقها ثانيا
حتى تضع ما في بطنها .

﴿ ٢٣٨ ﴾ ١٥٧ — روى ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم
عن محمد بن منصور الصيقل عن ابيه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته
وهي حبل قال : يطلقها قلت : فيراجعها ؟ قال : نعم يراجعها ، قلت : فانه بداله بعد ما
راجعها ان يطلقها قال : لا حتى تضع .

قيل له : ليس في هذا الخبر انه ليس له ان يطلقها اي طلاق وإذا لم يكن ذلك فيه
جلناه على انه ليس له ان يطلقها طلاق السنة حتى تضع ما في بطنها ، يدل على ذلك ما رواه :

* - ٢٣٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٤

- ٢٣٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٨

- ٢٣٧ - ٢٣٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٩ الفقيه ج ٣ ص ٣٣١

﴿ ٢٣٩ ﴾ ١٥٨ — أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال: سألته عن الحبلى تطلق الطلاق الذي لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره قال: نعم قلت ألسنت قلت لي: إذا جامع لم يكن له ان يطلق؟ قال: ان الطلاق لا يكون إلا في طهر قد بان أو حمل قد بان، وهذه قد بان حملها.

﴿ ٢٤٠ ﴾ ١٥٩ — وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد ابن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الحبلى فقال: يطلقها واحدة للعدة بالشهور والشهود قلت: فلها ان يراجعها؟ قال: نعم وهي امرأته، قلت: فان راجعها ومساها ثم اراد ان يطلقها تطليقة اخرى قال: لا يطلقها حتى يمضي لها بعد ما مساها شهر، قلت: فان طلقها ثانية واشهد ثم راجعها واشهد على رجعتها ومساها ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلاقها لكل عدة شهر هل تبين منه كما تبين المطلقة على العدة التي لا تحمل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره؟ قال: نعم قلت: فما عدتها؟ قال: عدتها أن تضع ما في بطنها ثم قد حلت للزواج.

﴿ ٢٤١ ﴾ ١٦٠ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن الفضل بن محمد الأشعري عن عبد الله بن بكير عن بعضهم قال في الرجل تكون له المرأة الحامل وهو يريد ان يطلقها قال: إذا اراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادة الشهود، فان بداله في يومه أو من بعد ذلك ان يراجعها يريد الرجعة بعينها فليراجع ويواقع ثم يبدو له فيطلق ايضاً ثم يبدو له فيراجع كما يراجع اولاً، ثم يبدو له فيطلق فهي

التي لا نحل له حتى تنكح زوجاً غيره إذا كان إذا راجع يريد الواقعة والامساك وبواقع.

﴿ ٢٤٢ ﴾ ١٦١ — عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن اسحاق

ابن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عن رجل طلق امرأته وهي حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في يوم واحد تبين منه ؟ قال : نعم .

﴿ ٢٤٣ ﴾ ١٦٢ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن

سماعة عن جعفر بن سماعة عن علي بن عمران السقاء عن ربعي بن عبد الله عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل طلق امرأته وهي حلي وكن في بطنها اثنان فوضعت واحداً وبقي واحد فقال : تبين بالاول ولا نحل للازواج حتى تضع ما في بطنها .

ومن طلق امرأته وهو سكران أو معتوه أو مغلوب على عقله لم يقع طلاقه .

﴿ ٢٤٤ ﴾ ١٦٣ — روى ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم

والبرقي عن اسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن السكران يطلق أو يعتق أو يتزوج أم يجوز ذلك له وهو على حاله ؟ قال : لا يجوز له .

﴿ ٢٤٥ ﴾ ١٦٤ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن الحلبي

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلق السكران وعتقه فقال : لا يجوز قال : وسأله عن طلاق المعتوه فقال : وما هو ؟ قلت : اللاحق الذاهب العقل قال : لا يجوز قلت : فالمرأة كذلك يجوز بيعها وشراؤها ؟ قال : لا .

﴿ ٢٤٦ ﴾ ١٦٥ — أحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم

• ٢٤٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٠

- ٢٤٣ - العكاوي ج ٢ ص ١٠٥

- ٢٤٥ - الكافي ج ٢ ص ١١٩ وفي صدر الحديث

قال : سألت الرضا عليه السلام عن طلاق السكران والنصي والمعتوه والمغلوب على عقله ومن لم يتزوج بعد فقال : لا يجوز .

﴿ ٢٤٧ ﴾ ١٦٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة فيصمت فلا يتكلم قال : اخرس ؟ قلت : نعم قال : فيعلم منه بفض لامرأته وكراهة لها ؟ قلت : نعم أيجوز ان يطلق عنه وليه ؟ قال : لا ولكن يكتب ويشهد على ذلك ، قلت : اصلحك الله فانه لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها ؟ قال : بالذي يعرف به من فعاله مثل ما ذكرت من كراهته لها أو بفضه لها .

﴿ ٢٤٨ ﴾ ١٦٧ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن يحيى بن عبد الله بن حسن قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا يجوز طلاق في استكراه ، ولا يجوز عتق في استكراه ، ولا يجوز يمين في قطيعة رحم ولا في شيء من معصية الله ، فمن حلف أو حلف على شيء من هذا أو فعه فلا شيء عليه ، وقال : انما الطلاق ما اريد به الطلاق من غير استكراه ولا اضرار على العدة أو السنة على طهر بغير جماع وشاهدين ، فمن خالف هذا فليس طلاقه ولا يمينه بشيء ، برد الى كتاب الله عز وجل .

﴿ ٢٤٩ ﴾ ١٦٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني قال : طلاق الاخرس ان يأخذ مقنعتها ويضعها على رأسها ثم يعتز لها .

﴿ ٢٥٠ ﴾ ١٦٩ - وعنه عن علي بن ابيه عن اسماعيل بن مرار عن

* - ٢٤٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠١ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ الفقيه ج ٣ ص ٣٢٣

- ٢٤٨ - الكافي ج ٢ ص ١١٩

- ٢٤٩ - ٢٥٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠١ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

بواس في رجل اخرس كتب في الارض بطلاق امرأته قال : إذا فعل ذلك في قبل الطاهر بشهود وفهم عنه كما يفهم عن مثله ويريد الطلاق جاز طلاقه على السنة .

﴿ ٢٥١ ﴾ ١٧٠ — عبد الملك بن عمرو عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن طلاق المعتوه الزائل العقل أيجوز ؟ قال : لا ، وعن المرأة إذا كانت كذلك أيجوز بيعها وصدقها ؟ فقال : لا .

﴿ ٢٥٢ ﴾ ١٧١ — وروى حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المعتوه أيجوز طلاقه ؟ فقال : ما هو ؟ قلت : الأحمق الذاهب العقل فقال : نعم .

ولا تنافي بين الخبر الاول وبين هذا لانا نحمل قوله يجوز طلاقه على انه إذا طلق عنه وليه ولا يكون يتولى هو بنفسه ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٥٣ ﴾ ١٧٢ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن أبي خالد القباط قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل الأحق الذاهب العقل يجوز طلاق وليه عليه ؟ قال : ولم لا يطلق هو ؟ قلت : لا يؤمن ان هو طلق ان يقول غداً لم اطلق أولاً يحسن ان يطلق قال : ما ارى وليه إلا بمنزلة السلطان . وطلاق الصبي جائز إذا عقل الطلاق وحده ذلك عشر سنين ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٥٤ ﴾ ١٧٣ — محمد بن يعقوب (١) عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين جميعاً عن ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام

* (١) هذا الخبر نقله الشيخ هنا عن الكليني (ره) بهذا الاسناد والموجود في الكافي بسند آخر وهذا الاسناد لحديث آخر وكأ انه سقط من قلم النساخ اسناد هذا الخبر مع ذلك الحديث كما يظهر من ملاحظة الكافي .

- ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٢ النقيه ج ٣ ص ٣٢٦ بتفاوتيه

في الثالث واخرج الاول والثاني الكليني في الكافي ج ٢ ص ١١٩

- ٢٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٢ الكافي ج ٢ ص ١١٨

قال : يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين .

﴿ ٢٥٥ ﴾ ١٧٤ — وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن طلاق الغلام ولم يحتلم وصدفته قال : إذا هو طلق للسنة ووضع الصدقة في موضعها وحقها فلا بأس وهو جائز .

﴿ ٢٥٦ ﴾ ١٧٥ — قلنا ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس طلاق الصبي بشيء .

فلا ينافي ما قدمناه لا نأخذ بهذا الخبر على من لا يعقل ولا يحسن الطلاق لأن ذلك معتبر في وقوع الطلاق ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٥٧ ﴾ ١٧٦ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعن محمد بن الحسين عن عدة من اصحابنا عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل ووصيته وصدفته وان لم يحتلم .

وطلاق المريض غير جائز فان طلق فانها بتوارثان ما دامت في العدة فان انقضت عدتها فانها ثرته ولا يرثها هو ما بينه وبين سنة ما لم تزوج ، فان تزوجت فلا ميراث لها وان زاد على السنة يوم واحد فلا ميراث لها ، ولا فرق في جميع هذه الاحكام بين ان تكون التطليقة هي الاولى أو الثانية أو الثالثة أو كان طلاق السنة أو طلاق العدة فان الحكم فيه سواء ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٥٨ ﴾ ١٧٧ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن

عبد الله بن جبلة عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يجوز طلاق المريض ويجوز نكاحه .

﴿ ٢٥٩ ﴾ ١٧٨ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المريض له أن يطلق امرأته في تلك الحال ؟ قال : لا ولكن له أن يتزوج أن شاء ، فإن دخل بها ورثته وإن لم يدخل بها فنكاحه باطل .

﴿ ٢٦٠ ﴾ ١٧٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج .

﴿ ٢٦١ ﴾ ١٨٠ - وعنه عن علي بن ابي حمزة عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج ، فإن تزوج ودخل بها فهو جائز ، وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث .

﴿ ٢٦٢ ﴾ ١٨١ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ربيع الاصم عن ابي عبيدة الحذا ومالك بن عطية عن ابي الورد كليهما عن ابي جعفر عليه السلام قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فأنها ترثه ما لم تنزوج فإن كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فأنها لا ترثه .

﴿ ٢٦٣ ﴾ ١٨٢ - وعنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار

* - ٢٥٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٣ الكافي ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ج ٣ ص ٣٥٣

- ٢٦٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٤ الكافي ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ج ٣ ص ٣٥٤

- ٢٦١ - ٢٦٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٤ الكافي ج ٢ ص ١١٨ واخرج الثاني

الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٥٣

- ٢٦٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٥ الكافي ج ٢ ص ١١٨

والرزاز عن ابوب بن نوح ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان وحيد بن زياد عن ابن سماعة كلهم عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق امرأته وهو مريض قال : ان مات في مرضه ولم تنزج ورثته . وان كانت قد تزوجت فقد رخصت بالذي صنع لا ميراث لها .

﴿ ٢٦٤ ﴾ ١٨٣ - وعنه عن ابي علي الاشعري عن أحمد بن محسن عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى لذلك سنة قال : ثرته إذا كان في مرضه الذي طلقها فيه ولم يصح من ذلك .

﴿ ٢٦٥ ﴾ ١٨٤ - وعنه عن ابي علي الاشعري عن الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكان عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له رجل طلق امرأته وهو مريض تطليقة وقد كان طلقها قبل ذلك تطليقةين قال : فانها ثرته إذا كان في مرضه ، قال : قلت وما حد المرض ؟ قال : لا يزال مريضاً حتى يموت وان طال ذلك الى سنة .

﴿ ٢٦٦ ﴾ ١٨٥ - علي بن الحسن عن اخويه عن ابيهما عن القاسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال : ثرته ما دام في مرضه ، وان انقضت عدتها .

﴿ ٢٦٧ ﴾ ١٨٦ - الحسين بن سعيد عن اخيه الحسن عن زرعة بن محمد عن سماعة قال : سألت عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال : ثرته ما دامت في عدتها ،

* - ٢٦٤ - ٢٦٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٥ الكافي ج ٢ ص ١١٨

- ٢٦٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٥

- ٢٦٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٧ الكافي ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ج ٣ ص ٣٥٤ بتفاوت فيه

فان طلقها في حال اضرار فهي ترثه الى سنة ، فان زاد على السنة يوم واحد لم ترثه وتعتد منه اربعة اشهر وعشرا عدة المتوفى عنها زوجها .

﴿ ٢٦٨ ﴾ ١٨٧ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي انه سئل عن الرجل يحضره الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه ؟ قال : نعم وان مات ورثته وان مات لم يرثها .

قوله عليه السلام : وان مات لم يرثها ، يعني اذا خرجت من عدتها ، يدل على ذلك ما رواه : ﴿ ٢٦٩ ﴾ ١٨٨ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد واحمد بن محمد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : ائما امرأة طُلفت ثم توفي عنها زوجها قيل ان تنقضي عدتها ولم تحرم عليه فانها ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، وان توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليه فانه يرثها ، وان قُتل ورث من دية ، وان قُتلت ورث من ديتها ما لم يقتل احدهما الآخر .

﴿ ٢٧٠ ﴾ ١٨٩ — علي بن اسماعيل الميثمي عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي عنها وهي في عدتها انها ترثه وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها وان توفيت وهي في عدتها فانه يرثها وكل واحد منهما يرث من دية صاحبه لو قتل ما لم يقتل احدهما الآخر .

﴿ ٢٧١ ﴾ ١٩٠ — محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن سعيد عن علي ابن النعمان عن ابن مسكان عن ابي العباس قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال : ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة ان مات في

* - ٢٦٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٤ الكافي ج ٢ ص ١١٨ النقيه ج ٣ ص ٣٥٤

- ٢٦٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٥ الكافي ج ٢ ص ١١٧

- ٢٧٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٦ الكافي ج ٢ ص ١١٧ بتفاوت يسير

- ٢٧١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٦ النقيه ج ٣ ص ٣٥٣

مرضه ذلك وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة ثم تزوج إذا انقضت عدتها وترثه ما بينها وبين سنة ان مات في مرضه ذلك ، فان مات بعد ما تمضي سنة لم يكن لها ميراث .
قوله عليه السلام: ثم تزوج إذا انقضت عدتها وترثه ما بينها وبين سنة ، لا ينافي ما قدمناه من انها إذا تزوجت لا ترثه ، لأن أكثر ما في هذا الحديث التصريح باباحة التزويج لها بعد انقضاء العدة ، ويكون قوله عليه السلام وترثه ما بينها وبين سنة ، حكم يخصها إذا لم تزوج ، والذي يدل على ذلك ما قدمناه من الاخبار .

﴿ ٢٧٢ ﴾ ١٩١ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن يحيى الأزرق عن عبد الرحمن عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : سأله عن رجل يطلق امرأته آخر طلاقها قال : نعم يتوارثان في العدة .

﴿ ٢٧٣ ﴾ ١٧٢ — علي بن الحسن بن فضال عن علي ابن ابي ابي عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها ثالثة وهو مريض قال : هي ترثه .

﴿ ٢٧٤ ﴾ ١٩٣ — وعنه عن اخويه عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مريض فهي ترثه .

﴿ ٢٧٥ ﴾ ١٩٤ — فاما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن اخويه عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى في المرأة إذا طلقها ثم توفي عنها زوجها وهي في عدة منه ما لم تحرم عليه فانها ترثه ويرثها ما دامت في الدم من حيضتها الثالثة في التطليقتين الاولتين ، فان طلقها ثلاثاً فانها لا ترث من

زوجها ولا يرث منها ، وان قتلت ورث من ديتها وان قتل ورثت من ديته ما لم يقتل احدهما صاحبه .

فلا ينافي هذا الحديث الخبرين الاولين وغيرها من الاخبار المتقدمة من انها ترثه وان كانت التطليقة ثالثة لأن هذا الخبر محمول على أنه إذا طلقها وهو صحيح ثم توفي بعد ذلك ، لأن من طلق امرأته وهو صحيح قائماً تثبت الموارثة بينهما ما دام له عليها رجعة ، فان لم يكن له عليها رجعة فلا توارث بينهما ، والمريض مخصوص من بين ذلك بشوث الموارثة بينهما وان انقطعت العصمة وانقضت المراجعة ، كما انه مخصوص بان ترثه ما بينهما وبين سنة وليس ذلك في غيره ، وقد قدمنا ما يدل على ذلك .

﴿ ٢٧٦ ﴾ ١٩٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله ابن هلال عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم توفي عنها زوجها وهي في عدتها قال : ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، وان ماتت قبل انقضاء العدة منه ورثها وورثته ،

﴿ ٢٧٧ ﴾ ١٩٦ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن أحمد عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يطلق امرأته قال : ترثه ويرثها ما دامت له عليها رجعة .

﴿ ٢٧٨ ﴾ ١٩٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين (١) عن محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم أمسكها في منزله حتى حاضت حيضتين وطهرت ثم طلقها تطليقة على طهر قال : هذه

* (١) رواية محمد بن الحسين عن محمد بن مسلم غريبة جداً ظاهرة الارسال والظاهر ان الساقط من البين هو عبد الله بن هلال عن العلاء بن رزين كما سبق قبيل هذا - عن هاشم المصنوع .

- ٢٧٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٤

إذا حاضت ثلاث حيض من يوم طلقها التطليقة الاولى فقد حلت للرجال ، ولكن كيف اصنع أو اقول هذا ؟ ! وفي كتاب علي بن ابي طالب عليه السلام ان امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت : يا رسول الله افتني في نفسي فقال : لها فيما افتيك ؟ قالت : ان زوجي طلقني وانا طاهر ثم امسكني لا يمسنى حتى إذا طمئت وطهرت طلقني تطليقة اخرى ، ثم امسكني لا يمسنى إلا انه يستخدمني ويرى شعري ونجري وجسدي حتى إذا طمئت وطهرت الثالثة طلقني التطليقة الثالثة قال : فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله : ابتها المرأة لا تزوجي حتى تحيض ثلاث حيض مستأنفات فان الثلاث حيض التي حضتها وانت في منزله إنما حضتها وانت في حباله .

﴿ ٢٧٩ ﴾ ١٩٨ — عنه عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي ابن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يطلق تطليقة أو اثنتين ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حالها ؟ قال إذا تركها على انه لا يريد ما بان منه ولم يحل له حتى تنكح زوجاً غيره وان تركها على انه يريد مراجعتها ثم مضى لذلك سنة فهو احق برجعتها .

﴿ ٢٨٠ ﴾ ١٩٩ — عنه عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تركها حتى مضى فرؤها قال : إذا كان تركها على ان لا يراجعها فقد بان منه ولا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وان كان رأيه ان يراجعها ثم تركها ستة اشهر فلا بأس ان يراجعها ، وعن رجل جمع اربعة نسوة فطلق واحدة فهل يحل له ان يتزوج اخرى مكان التي طلق ؟ قال : لا يحل له ان يتزوج اخرى حتى يعتد مثل عدتها ، وان كان التي طلقها امة

اعتدت نصف العدة لأن عدة الأمة نصف العدة خمسة واربعون يوماً ، سئل عن المرأة إذا اعتدت هل يحل لها ان تختضب في العدة ؟ قال : لها ان تدهن وتكتحل وتمشط وتصيغ وتلبس الصبيغ وتختضب بالحنا وتصنع ماشاءت لغير زينة من زوج ، وعن المرأة يموت عنها زوجها هل يحل لها ان تخرج من منزلها في عدتها قال : نعم وتختضب وتدهن وتكتحل وتمشط وتصيغ وتلبس الصبيغ وتصنع ماشاءت لغير زينة من زوج .
والحررة إذا كانت تحت مملوك فطلاقها ثلاث تطليقات ، وإذا كان الحر تحت مملوك فطلاقها تطليقتان .

﴿ ٢٨١ ﴾ ٢٠٠ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : طلاق المرأة إذا كانت عند مملوك ثلاثة تطليقات ، وإذا كانت مملوكة تحت حر فتطليقتان .

﴿ ٢٨٢ ﴾ ٢٠١ - وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الحررة إذا كانت تحت العبد ثلاث تطليقات ، وطلاق الأمة إذا كانت تحت الحر تطليقتان .

﴿ ٢٨٣ ﴾ ٢٠٢ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الحررة إذا كانت تحت العبد ثلاث تطليقات وطلاق الأمة إذا كانت تحت الحر تطليقتان .

ومتى طلق الحر أمة تطليقتين لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، فإن اشتراها لم يحل له وطؤها بملك النكح إلا بعد ان تزوج زوجاً آخر ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٨٤ ﴾ ٢٠٣ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله

ابن سنان قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت تحته أمة فطلقها على السنة فبانت منه ثم يشتراها بعد ذلك قبل ان تنكح زوجاً غيره قال : أليس قد قضى علي عليه السلام في هذه الآية إحلتها آية وحرمتها أخرى (١) وأنا انهي عنها نفسي وولدي .

﴿ ٢٨٥ ﴾ ٢٠٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبد الله البرقي عن الربيعي عن بريد الهجلي عن أبي عبد الله عليه السلام في الأمة يطلقها تطليقتين ثم يشتريها قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره .

﴿ ٢٨٦ ﴾ ٢٠٥ — وعنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير يرفعه عن عبيد بن زرارة عن عبد الملك بن اعين قال : سألته عن رجل زوج جاريتة رجلاً فكشت معه ما شاء الله ثم طلقها ورجعت إلى مولاه فوطئها أنحل زوجها إذا أراد ان يراجعها ؟ قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره .

﴿ ٢٨٧ ﴾ ٢٠٦ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في أمة طلقها زوجها تطليقتين ثم وقع عليها فجلده .

﴿ ٢٨٨ ﴾ ٢٠٧ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل حر كانت تحته أمة فطلقها بائناً ثم اشتراها هل يحل له ان يوطئها ؟ قال : لا .

﴿ ٢٨٩ ﴾ ٢٠٨ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عثمان بن عيسى

* (١) الآية الحائلة قوله تعالى : (وما ملكتم ابتائكم) والحرمة قوله تعالى : (لا تنحل له حتى تنكح زوجاً غيره) بانضمام ما ظهر من السنة الاثنتين في الأمة في حكم الثلاث في الحرمة . عن هامش المطبوعة .

٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٩ واخرج الثالث الكليني في

الكافي ج ٢ ص ١٣١

- ٢٨٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ بزيادة فيه

- ٢٨٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٢

عن جماعة قال : سألته عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتراها بعد هل تحل له ؟ قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره .

﴿ ٢٩٠ ﴾ ٢٠٩ - وعنه عن الحسين بن محمد عن المولى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان بن عثمان عن بريد العجلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل نكحه أمة فطلقها تطليقتين ثم اشتراها بعد قال : لا يصاح له ان ينكحها حتى تزوج زوجاً غيره ، حتى تدخل في مثل ما خرجت منه .

﴿ ٢٩١ ﴾ ٢١٠ - قال ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن ابي بصير قال : قالت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل كانت نكته أمة فطلقها طلاقاً بائناً ثم اشتراها بعد قال : يحل له فرجها من اجل شرائها ، والحر والعبد في هذه المنزلة سواء .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار لأن قوله عليه السلام : طلقها طلاقاً بائناً ، يحتمل ان يكون تطليقة واحدة وتكون قد خرجت من العدة فصارت بائنة منه ، ويحتمل ايضاً ان يكون طلقها تطليقة واحدة على طريق المبرات فتصير تطليقة بائنة ، وإذا جاز ذلك واحتمل حل له وطؤها وان لم تزوج زوجاً آخر ، على أن قوله عليه السلام يحل له فرجها من اجل شرائها ، يفيد ان الذي يبيح الفرج هو الشراء لا غير ، ولا يفيد انه يبيح ذلك قبل ان تزوج زوجاً آخر أو بعده ، وإذا لم يفد ذلك حملناه على انه إذا اشتراها وزوجها من رجل آخر ودخل بها ثم طلقها أو مات عنها فيحل لمولاها وطؤها بالشراء المتقدم ، ويكون قوله عليه السلام الحر والعبد في هذا سواء ، معناه ان الحر إذا كانت نكته أمة أو عبد كانت نكته أمة فطلق كل واحد منهما زوجته تطليقتين فلا تحل

له حتى تنكح زوجاً غيره ، ولا تنافي بين الاخبار .

والذي يدل على ان حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه ما رواه .

﴿ ٢٩٢ ﴾ ٢١١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن

صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : المملوك إذا كانت
نحوته مملوكة فطلقها ثم اعتقها صاحبها كانت عنده على واحدة .

﴿ ٢٩٣ ﴾ ٢١٢ — وعنه عن أبي المعز عن الحلبي قال : قال أبو عبد الله

عليه السلام في العبد تكون نحوته الأمة فطلقها تطليقة ثم اعتقا جميعاً كانت عنده على
تطليقة واحدة .

﴿ ٢٩٤ ﴾ ٢١٣ — وعنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن ابان

ابن عثمان عن منصور عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ذكر ان العبد
إذا كانت نحوته الأمة فطلقها تطليقة ثم اعتقا جميعاً كانت عنده على تطليقة واحدة .

﴿ ٢٩٥ ﴾ ٢١٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن

أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أحمد بن زياد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن
الرجل يزوج عبده أمته ثم يبدو للرجل في أمته فيعزلها عن عبده ثم يستبرؤها ويواقعها ،
ثم يردها على عبده ثم يبدو له بعد فيعزلها عن عبده أيكون عزل السيد الجارية عن زوجها
مرتين طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره أم لا ؟ فكتب عليه السلام : لا تحل
له إلا بنكاح .

قوله عليه السلام : لا تحل له إلا بنكاح ، يعني من زوج آخر ينكحها ثم يطلقها

أو يموت عنها فتحل له عند ذلك .

﴿ ٢٩٦ ﴾ ٢١٥ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي نجران

عن صفوان بن يحيى عن العيص قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مملوك طلق امرأته ثم اعتقا جميعاً هل يحل له مراجعتها قبل ان تزوج غيره ؟ قال : نعم .
فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار لانه ليس في ظاهره انه كان طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين ، فاذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على انه إذا كان طلقها تطليقة واحدة فإنه يجوز له أن يراجعها قبل ان تزوج زوجاً غيره .
والذي يزيد ما ذكرناه بياناً ما رواه :

﴿ ٢٩٧ ﴾ ٢١٦ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن ابن أبي عمير وفضالة عن القاسم عن رفاعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن العبد والأمة بطلقها تطليقتين ثم يعتقان جميعاً هل يراجعها ؟ قال : لا حتى تنكح زوجاً غيره فتبين منه .

﴿ ٢٩٨ ﴾ ٢١٧ — وعنه عن محمد بن سنان عن العلا عن فضيل عن أحدهما عليهما السلام قال : سألت عن رجل زوج عبده أمة ثم طلقها تطليقتين أراجعها ان اراد مولاها ؟ قال : لا قلت : أفرأيت ان وطأها مولاها أيحل للعبد ان يراجعها ؟ قال : لا حتى تزوج زوجاً غيره ويدخل بها فيكون نكاحاً مثل نكاح الاول فان كان قد طلقها واحدة فاراد مولاها راجعها .

ومن جعل امرأته اليها فاختارت الطلاق في الحال أو بعده قبل قيامها من مكانها أو بعده وعلى جميع الاحوال لم يكن ذلك شيئاً ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٢٩٩ ﴾ ٢١٨ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل خير

امرأته فاختارت نفسها بانث منه ؟ قال : لا انما هذا شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وآله خاصة أمر بذلك ففعل ، ولو اخترن انفسهن لطلقن وهو قول الله عز وجل : ﴿ قل لا زواجك ان كنتم ترذون الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتعكن واسرحكن سراحا جميلا ﴾ (١) قال الحسن بن سماعة وبهذا الحديث نأخذ في الخيار .

﴿ ٣٠٠ ﴾ ٢١٩ - عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وابن رباط عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : اني سمعت اباك يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله خير نساءه فاخترن الله ورسوله فلم يمسكن على طلاق ولو اخترن انفسهن لبن فقال : ان هذا حديث كان يرويه أبي عن عائشة وما للناس والخيار انما هذا شيء خص الله به رسوله صلى الله عليه وآله .

﴿ ٣٠١ ﴾ ٢٢٠ - روي عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له ما تقول في رجل جعل امرأته بيدها قال : فقال : ولي الامر من ليس اهله وخالف السنة ولم يجرز النكاح .

﴿ ٣٠٢ ﴾ ٢٢١ - علي بن الحسن بن فضال عن أحمد ومحمد ابني الحسن عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن ابراهيم بن محرز قال : سأل ابا جعفر عليه السلام رجل وانا عنده فقال : رجل قال : لامرأته امرك بيدك قال : اني يكون هذا والله يقول : ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ (٢) ليس هذا بشيء .

فلما ما روي من جواز الخيار الى النساء واختلاف احكامه .

* (١) سورة الأحزاب الآية : ٢٨

(٢) سورة النساء الآية : ٣٤

- ٣٠٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٢ الكافي ج ٢ ص ١٢٢

- ٣٠١ - ٣٠٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٣ والخارج الأول الكافي ج ٢ ص ١٢٢

لأن منهم من جعله تطليقة بائنة

ومنهم من جعله تطليقة يملك معها الرجعة

ومنهم من جعله تطليقة إذا اتبع بطلاق

ومنهم من جعله كذلك وإن لم يتبع بطلاق

ومنهم من جعله كذلك إذا اختارت نفسها قبل أن تقوم من مجلسها

ومنهم من جعله كذلك في جميع الاحوال

فالوجه فيها كلها أن نعملها على ضرب من التقية ، لأن الخيار موافق لمذاهب العامة ، وإنما حملناه على ذلك لما قد ثبت من صحة العقد فلا يجوز المدول عنه إلا بطريقة مألوفة ، وجميع هذه الاخبار لا يمكن العمل عليها لأنها متضادة الاحكام ، وليس بان نعمل على بعضها أولى من أن نعمل على البعض الآخر لتساويها في الطرق ، على انا ان عملنا على شيء منها احتجنا ان نطرح الاخبار التي قد قدمناها في ان الخيار غير واقع وإنما ذلك شيء كان يختص به النبي صلى الله عليه وآله ، فاذا حملنا على ما قلناه كان لهذه وجه وهو خروجها مخرج التقية ، وذلك وجه يجوز ان ترد الاخبار لأجله ونحن نورد طرفاً من الاخبار التي وردت في ذلك لأن استيفاءها يكثر فلا فائدة فيها .

﴿ ٣٠٣ ﴾ ٢٢٢ — روى علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني

الحسن عن أبيهما عن القاسم بن عروة عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قالت له : رجل خير امرأته قال : إنما الخيار لها ما داما في مجلسها فإذا تفرقا فلا خيار لها .

﴿ ٣٠٤ ﴾ ٢٢٣ — وعنه عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل

عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لا خيار إلا على طهر من غير جماع بشهود .

﴿ ٣٠٥ ﴾ ٢٢٤ — وعنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة وهو خاطب من الخطاب وإن اختارت زوجها فلا شيء .

﴿ ٣٠٦ ﴾ ٢٢٥ — وعنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ترث المخيرة من زوجها شيئاً في عدتها ، لأن العصمة قد انقطعت فيما بينها وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما .

﴿ ٣٠٧ ﴾ ٢٢٦ — الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن حمران قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : المخيرة تبين من ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهما ، لأن العصمة قد بانث منها ساعة كان ذلك منها ومن الزوج .

﴿ ٣٠٨ ﴾ ٢٢٧ — علي بن الحسن عن علي بن أسباط عن محمد بن زياد عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل خير امرأته فقال : أما الخيار لها ما دام في مجلسها فإذا تفرقا فلا خيار لها ، فقلت له : أصلحك الله فإن طلقت نفسها ثلاثاً قبل أن يتفرقا من مجلسها قال : لا يكون أكثر من واحدة وهو أحق برجعته قبل أن تنقضي عدتها ، قد خير رسول الله صلى الله عليه وآله نساءه فاخترته فكان ذلك طلاقاً ، قال : فقلت له : لو اخترن أنفسهن قال فقال لي : ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترن أنفسهن أكان يمكنهن ؟ ١ .

﴿ ٣٠٩ ﴾ ٢٢٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه، وعدة من اصحابنا عن سهل بن زياد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجحد رسول الله صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه ، فان دمه مباح لمن سمع ذلك منه وامراته بائنة منه يوم ارتد ويقسم ماله بين ورثته وتعتد امراته عدة المتوفى عنها زوجها ، وعلى الامام ان يقتله ان اتوه به ولا يستتبه .

﴿ ٣١٠ ﴾ ٢٢٩ — الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزبن عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال : من رغب عن الاسلام وكفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امراته ويقسم ماله على ولده .

﴿ ٣١١ ﴾ ٢٣٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن يعقوب السراج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النصرانية مات عنها زوجها وهو نصراني ما عدتها ؟ قال : عدة الحرة المسلمة اربعة اشهر وعشراً .

﴿ ٣١٢ ﴾ ٢٣١ — ابن محبوب عن علي بن رئاب عن حمران عن ابي جعفر عليه السلام في ام ولد لنصراني اسلمت أبتزوجها المسلم ؟ قال : نعم وعدتها ، من النصراني إذا اسلمت عدة الحرة المطلقة ثلاثة اشهر أو ثلاثة قروء فان انقضت عدتها فليتزوجها ان شامت .

﴿ ٣١٣ ﴾ ٢٣٢ — الصفار عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن

* ٣٠٩ - ٣١٠ - الحكاى ج ٢ ص ١٣٢

٣١١ - ٣١٢ - الحكاى ج ٢ ص ١٣٣

٣١٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٠

ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال : سأله رجل وانا حاضر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد قال : فقال لي ابو الحسن عليه السلام : من طلق امرأته ثلاثاً لسنة فقد بانت منه ، قال : ثم التفت الي فقال : يا فلان لا تحسن ان تقول مثل هذا .
 ﴿ ٣١٤ ﴾ ٢٣٣ - عنه عن ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الاخرس ان يأخذ مقنعها ويضعها على رأسها ثم يعتزلها .

﴿ ٣١٥ ﴾ ٢٣٤ - وعنه عن ابراهيم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسماعيل بن ابي زياد السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في مجوسية اسلمت قبل ان يدخل بها زوجها وابي زوجها ان يسلم ففقض علي عليه السلام لها بنصف الصداق وقال : لم يزد لها الا سلام إلا عزاً ثم يورثها .

﴿ ٣١٦ ﴾ ٢٣٥ - وسأل علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن يهودي أو نصراني طلق تطليقة ثم أسلم هو وامرأته ما حالها ؟ قال : ينكحها نكاحاً جديداً قلت : فان طلقها بعد اسلامه تطليقة أو تطليقتين هل تعتد بما كان طلقها قبل اسلامها ؟ قال : لا تعتد بذلك .

﴿ ٣١٧ ﴾ ٢٣٦ - علي بن الحسن عن محمد بن خالد عن سيف بن عميرة عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت له : رجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود ثم طلقها ثم بداله فراجعها بشهود ثم طلقها فراجعها بشهود تبين منه ؟ قال : نعم قلت : كل ذلك في طهر واحد قال : تبين منه قلت : فان فعل ذلك بامرأة حامل أتبين منه ؟ قال : ليس هذا مثل هذا .

• - ٣١٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠١ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ بسند آخر وقد تقدم بنسائل ٢٤٩

- ٣١٥ - الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٣١٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٨٢

قال محمد بن الحسن : المعنى في هذا الخبر انه إذا طلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد للسنه فانها تبين منه بالثلاث على ما قدمناه وان لم يدخل بها ، لأنه كلما راجعها جاز له ان يطلقها تطليقة اخرى للسنه على ما قدمناه ، وذلك غير موجود في الحامل لأن الحامل إذا راجعها لم يحز له ان يطلقها تطليقة اخرى للسنه على ما قدمناه حتى تضع مافي بطنها وانما يجوز له ان يطلقها للعدة إذا واقعها بعد المراجعة على ما ذكرناه فيما تقدم وفصلناه .

﴿ ٣١٨ ﴾ ٢٣٧ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن ابي كهمس واسمه هيثم بن عبيد عن رجل من اهل واسط من اصحابنا قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ان عمي طلق امرأته ثلاثاً في كل طهر تطليقة قال : مره فليراجعها .

هذا الخبر محمول على انه إذا طلقها ثلاث تطليقات في كل طهر تطليقة من غير مراجعة لأن مع المراجعة يقع الطلاق حسب ما قدمناه .

﴿ ٣١٩ ﴾ ٢٣٨ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج اربع نسوة في عقد واحد وقال : في مجلس واحد ومهور من مختلفه قال : جائز له ولهن ، قلت : ارأيت ان هو خرج الى بعض البلدان فطلق واحدة من الاربع واشهد على طلاقها قوماً من اهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من اهل تلك البلاد بعد انقضاء عدة التي طلق ثم مات بعد ما دخل بها كيف يقسم ميراثه ؟ قال : ان كان له ولد فان للمرأة التي تزوجها اخيراً من اهل تلك البلاد ربع ثمن ما ترك ، وان عرفت التي طلق من الاربعة بعينها

ونسبها فلا شيء لها من الميراث وليس عليها العدة (١) قال : وتقتسم الثلاث نسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهن جميعاً وعليهن العدة ، وإن لم تعرف التي طلق من الأربع اقتسمن الأربع نسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهن جميعاً وعليهن العدة جميعاً .

﴿ ٣٢٠ ﴾ — علي بن الحسن عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما من عبد الله بن بكير عن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال : المطلقة ثلاثاً نزلت وتورث ما دامت في عدتها .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن التي طلقت ثلاثاً كان ذلك في مجلس واحد فانه يقع في جملة ذلك تطليقة واحدة وبذلك معها الرجعة فيثبت الميراث بينهما .

والثاني : أن يكون هذا الخبر مخصوصاً بمن كان مريضاً لأننا قد بينا أن المريض إذا طلق التطليقة الثالثة فإن الميراث ثابتة بينهما وإن انقطعت العصمة على ما بيناه .

﴿ ٣٢١ ﴾ — زرعة عن سماعة قال : سألت عن طلاق الغلام ولم يحتمل وصدفته فقال : إذا طلق لاسنة ووضع الصدقة في موضعها وحققها فلا بأس وهو جائز .



* (١) يأتي هذا الحديث في الموارث في موضعين وورد في الكافي أيضاً في الميراث وليس في ذلك كله لفظة (ليس) في قوله (وليس عليها العدة نعم ان اثباتها هو الصحيح لأن تلك المرأة ليست في حباله حتى تعتد منه) .

- ٣٢٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٠

- ٣٢١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٠٣ الكافي ج ٢ ص ١١٨ النقيض ج ٣ ص ٣٢٥

٤ - باب الخلع والمبارات

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ والخلع ضرب من الطلاق ولا يقع إلا من عوض من المرأة ﴾ الى قوله : ﴿ واما المبارات ﴾ .

﴿ ٣٢٢ ﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يحل خلعها حتى تقول لزوجها والله لا ابر لك قسماً ولا اطيع لك امرأ ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فراشك من تكرهه ولا وذن عليك بغير اذنك ، وقد كان الناس يرخصون فيما دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها حل له ما أخذ منها وكانت عنده على تطليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقة ، وقال : يكون الكلام من عندها ، وقال : لو كان الامر بنا لم نجز طلاقها إلا للعدة .

﴿ ٣٢٣ ﴾ ٢ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سأله عن المختلعة قال : لا يحل لزوجها ان يخلعها حتى تقول لا ابر لك قسماً ولا اقيم حدود الله فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولا وطن فراشك ولا أدخلن بيتك من تكرهه من غير ان تعلم هذا ولا يتكلمون هم فتكون هي التي تقول ذلك ، فاذا هي اختلعت فهي بائن وله ان يأخذ من مالها ما قدر عليه وليس له ان يأخذ من المبرأة كل الذي اعطاها .

﴿ ٣٢٤ ﴾ ٣ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابي أيوب عن

١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٣ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٣٨

٢ - ٣٢٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٣

٣ - ٣٢٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٦ الكافي ج ٢ ص ١٢٣

محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المختلعة هي التي تقول لزوجها اختلعتني وأنا أعطيك ما أخذت منك، وقال: لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً حتى تقول والله لا أبر لك قمماً ولا أطيع لك امرأً ولا وذن في بيتك بغير اذنك ولا وطن فراشك غيرك، فإذا فعلت ذلك من غير أن يعصمها حل له ما أخذ منها وكانت تطليقة بغير طلاق يتبعها وكانت بائناً بذلك وكان خاطباً من الخطاب.

﴿ ٣٢٥ ﴾ ٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا خلع الرجل امرأته فهي واحدة بائن وهو خاطب من الخطاب، ولا يحل له أن يخلعها حتى تكون هي التي تطلب ذلك منه من غير أن يضربها وحتى تقول لا أبر لك قمماً ولا اغتسل لك من جنابة ولا أدخلن بيتك من تكرهه ولا وطن فراشك ولا أقيم حدود الله فيك، فإذا كان هذا منها فقد طاب له ما أخذ منها.

﴿ ٣٢٦ ﴾ ٥ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس يخلعها حتى تقول لزوجها ثم ذكر مثل ما ذكر أصحابه قال أبو عبد الله عليه السلام: وقد كان يرخص للنساء فيما هو دون هذا فإذا قالت لزوجها ذلك حل له خلعها وحل لزوجها ما أخذ منها وكانت على تطليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقة ولا يكون الكلام إلا من عندها، ثم قال: لو كان الأمر الينا لم يكن الطلاق إلا لعدة.

﴿ ٣٢٧ ﴾ ٦ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرعة ابن محمد عن سماعة بن مهران قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لا يجوز للرجل أن

يأخذ من المختلعة حتى تتكلم بهذا الكلام كله ؟ فقال : إذا قالت له لا أطيع الله فيك حل له أن يأخذ منها ما وجد .

﴿ ٣٢٨ ﴾ ٧ - الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا قالت المرأة لزوجها جملة لا أطيع لك امرأ مفسراً أو غير مفسر حل له أن يأخذ منها وليس له عليها رجعة .

قال محمد بن الحسن : الذي اعتمده في هذا الباب وافتي به أن المختلعة لا بد فيها من أن تتبع بالطلاق وهو مذهب جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة وعلي بن رباط وابن حذيفة من المتقدمين ، ومذهب علي بن الحسين من التأخرين ، فاما الباقيون من فقهاء أصحابنا المتقدمين فليست اعرف لهم فتياً في العمل به ولم ينقل منهم أكثر من الروايات التي ذكرناها وامثالها ، ويجوز أن يكونوا رَوَوْها على الوجه الذي نذكر فيها بعد وإن كان فتياهم وعملهم على ما قلناه .

والذي يدل على ما ذهبنا إليه ما رواه :

﴿ ٣٢٩ ﴾ ٨ - الحسن بن علي بن فضال عن علي بن الحكم وإبراهيم ابن أبي بكر بن أبي سماعة عن موسى بن بكر عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : المختلعة يتبعها الطلاق ما دامت في عدتها .

واستدل من ذهب من أصحابنا المتقدمين على صحة ما ذهبنا إليه بقول أبي عبد الله عليه السلام : لو كان الأمر الينا لم نجز إلا طلاق السنة .

واستدل الحسن بن سماعة وغيره بأن قالوا : قد تقرر أنه لا يقع الطلاق بشرط والخلع من شرطه أن يقول الرجل إن رجعت فيما بذات فانا أملك بضمك وهذا شرط

* - ٣٢٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٦ الكافي ج ٢ ص ١٢٣ الفقيه ج ٣ ص ٣٢٩

- ٣٢٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٦١٧

فينبغي ان لا يقع به فرقة .

واستدل ايضاً ابن سماعة بما رواه :

﴿ ٣٣٠ ﴾ ٩ — الحسن بن ابوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قل : ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه للثقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا ثقية فيه .

فان قيل فما الوجه في الاحاديث التي ذكرناها وما تضمنت من ان الخلع تطليقة بائنة انه اذا عقد عليها بعد ذلك كانت عنده على تطليقتين وانه لا يحتاج الى ان يتم بطلاق وما جرى مجرى ذلك من الاحكام ؟ .

قيل له : الوجه في هذه الاحاديث ان نعلمها على ضرب من الثقية لأنها موافقة لمذهب العلماء وقد ذكروا عليهم السلام ذلك في قولهم ولو كان الامر للبناء لم نجز إلا الطلاق ، وقد قدمناه في رواية الحلبي وابي بصير وهذا وجه في حمل الاخبار وتأويلها عليه صحيح .

ويدل على ذلك أيضاً زائداً على ما قدمناه ما رواه :

﴿ ٣٣١ ﴾ ١٠ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل عن صفوان عن موسى عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يكون الخلع حتى تقول لا اطيع لك امرأ ولا ابر لك قسماً ولا اقيم لك حداً فخذ مني وطلقني فاذا قات ذلك فقد حل له ان يخلعها بما تراضيا عليه من قليل أو كثير ، ولا يكون ذلك إلا عند سلطان فاذا فعلت ذلك فهي املك بنفسها من غير ان يسمى طلاقاً .

﴿ ٣٣٢ ﴾ ١١ — فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل ابن بزيع قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة تبارى زوجها أو تخلع

منه بشهادة شاهدين على طهر من غير جماع هل تبين منه بذلك؟ أو هي امرأته ما لم يتبعها بطلاق؟ فقال: تبين منه وإن شئت أن يرد إليها ما أخذ منها وتكون امرأته فعلت، فقلت: إنه قد روي لنا أنها لا تبين منه حتى يتبعها بطلاق قال: أبس ذلك إذن خلع فقلت: تبين منه؟ قال: نعم.

فالوجه في هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من حمله على التقية ويكون قوله عليه السلام أبس ذلك إذن خلع عندهم ولا يكون المراد به أن ذلك أبس بخلع عندنا، والذي يكشف أيضاً عما ذكرناه من خروج ذلك مخرج التقية، ما رواه:

﴿ ٣٣٣ ﴾ ١٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن سليمان ابن خاله قال: قلت لأبى أن هو طلقها بعد ما خلعها أم يجوز عليها؟ قال: ولم يطلقها وقد كفاه الخلع ١١ ولو كان الأمر اليسار لم نجر حلاقاً.

وجميع شرائط الطلاق معتبرة في باب الخلع من كونها طاهراً وحضور الشاهدين وغير ذلك عند من رأى وقوع البينة به، فلما على ما اخترناه فهو ضرب من الطلاق. ﴿ ٣٣٤ ﴾ ١٣ - روى ذلك محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد

عن ابن محبوب عن علي بن رئاب قال: سمعت حمران يروي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يكون خلع ولا تخيير ولا مبارات إلا على طهر من المرأة من غير جماع وشاهدين يعرفان الرجل ويريان المرأة ويحضران التخيير وأقرار المرأة أنها على طهر من غير جماع من يوم خيرها قال: فقال له محمد بن مسلم: أصلحك الله ما أقرار المرأة هنا؟ فقال: تشهد الشاهدين عليها بذلك للرجل حذراً أن تأتي بعد فتدعي أنه خيرها وهي طامث فيشهدان عليها بما سمعا منها، وإنما يقع عليها الطلاق إذا اختارت نفسها قبل أن تقوم، وأما الخلع والمبارات فإنه يلزمها إذا شهدت على نفسها بالرضا فيما بينها وبين زوجها

بما يترقان عليه في ذلك المجلس ، وإذا افترقا على شيء ، ورضيا به كان ذلك جائزاً عليهما ، وكانت تطليقة بائنة لا رجعة له عليهما حتى طلاقاً أو لم يسم ولا ميراث بينهما في العدة ، قال : والطلاق والتخيير من قبل الرجل ، والخلع والمبارات يكون من قبل المرأة .

﴿ ٣٣٥ ﴾ ١٤ - وعنه عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن عن محمد بن القاسم الهاشمي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا ترث المختلعة والمبارنة والمستأمرة في طلاقها من زوج شيئاً إذا كان ذلك منهن في مرض لزوج وإن مات في مرضه لأن العصمة قد انقطعت منهن ومنه .

﴿ ٣٣٦ ﴾ ١٥ - علي بن الحسن عن أخويه عن أبيهما عن محمد بن عبد الله عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم وأبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا اختلاع إلا على طهر من غير جماع .

﴿ ٣٣٧ ﴾ ١٦ - وعنه عن العباس بن عامر عن إبان بن عثمان عن فضل أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المختلعة إن رجعت في شيء من الصلح يقول : لأرجعن في بضعك .

﴿ ٣٣٨ ﴾ ١٧ - وعنه عن أحمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن علي بن حديد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام وعن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الخلع تطليقة بائنة وليس لها رجعة قال زرارة : لا يكون إلا على مثل موضع الطلاق أما طاهراً وأما حاملاً بشهود .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وأما المبارات فهو ضرب من الخلع ﴾ إلى آخر الباب .

﴿ ٣٣٩ ﴾ ١٨ - روى محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد

ابن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان وابي العباس محمد بن جعفر عن أيوب بن نوح وحيد بن زياد عن ابن سماعة جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : المبارات تقول المرأة لزوجها لك ما عليك وانركني ، أو تجعل له من قبلها شيئاً فيتركها إلا انه يقول فان ارجعت في شيء فانا املك بضعك ، فلا يحل لزوجها ان يأخذ منها إلا المهر فما دونه .

﴿ ٣٤٠ ﴾ ١٩ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : المبارثة يؤخذ منها دون الصداق والمختلعة يؤخذ منها ماشاءت او ما تراضيا عليه من صداق أو أكثر ، وانما صارت المبارثة يؤخذ منها دون المهر والمختلعة يؤخذ منها ما شاء ، لأن المختلعة تتمدى في الكلام وتتكلم بما لا يحل لها .

﴿ ٣٤١ ﴾ ٢٠ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضل عن ابي الصباح الكناني قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : ان بازأت امرأة زوجها فهي واحدة وهو خاطب من الخطاب .

﴿ ٣٤٢ ﴾ ٢١ — علي بن الحسن عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام قال : سألته عن المبارات كيف هي ؟ قال : يكون للمرأة على زوجها شيء من صداقها أو من غيره ويكون قد اعطاها بعضه ويكره كل واحد منهما صاحبه فتقول المرأة ما اخذت منك فهو لي وما بقي عليك فهو لك وابارتك فيقول لها الرجل فان انت رجعت في شيء مما تركت فانا احق بضعك .

﴿ ٣٤٣ ﴾ ٢٢ — وعنه عن جعفر بن محمد بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج

* - ٣٤٠ - الكافي ج ٢ ص ١٢٤

- ٣٤١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣١٩ الكافي ج ٢ ص ١٢٤

- ٣٤٢ - الكافي ج ٢ ص ١٢٤ وفيه مضمراً

عن اسماعيل الجعفي عن أحدهما عليهما السلام قال: المبررات تطليقة بائنة وليس فيها رجعة .
 ﴿ ٣٤٤ ﴾ ٢٣ — وعنه عن أحمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن علي
 ابن حديد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعن زرارة ومحمد بن مسلم
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المبررات تطليقة بائنة وليس في شيء من ذلك رجعة
 وقال زرارة : لا يكون إلا على مثل موضع الطلاق أما طاهراً وأما حاملاً بشهود .

﴿ ٣٤٥ ﴾ ٢٤ — وعنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن
 علي بن رئاب عن هران قل : سمعت أبا جعفر عليه السلام يتحدث قال : المبرأة
 تبين من ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينها لأن العصمة منها قد بانت ساعة
 كان ذلك منها ومن الزوج .

﴿ ٣٤٦ ﴾ ٢٥ — وعنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المبررات تكون من غير أن يتبعها الطلاق .

قال محمد بن الحسن : الذي أعمل عليه في المبررات ما قدمنا ذكره في المختلعة وهو
 أنه لا يقع بها فرقة ما لم يتبعها بطلاق ، وهو مذهب جميع أصحابنا المحصلين من تقدم
 منهم ومن تأخر ، وليس ذلك ينافي لهذا الخبر الذي ذكرناه لأن قوله عليه السلام :
 المبررات تكون من غير أن يتبعها الطلاق لا يفيد أنه يقع الفرقة بينها بذلك ، لأن قوله
 عليه السلام محمد علي أنه تكون مبررات إذا طلبت وقالت ذلك القول بالقول دون الحكم وإن
 كان العقد بعد ثباتها ولو كان صريحاً بالفرقة لكننا نحمله على ضرب من التيقية حسب ما
 قدمناه في باب الخلع .

﴿ ٣٤٧ ﴾ ٢٦ — علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير

عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لا مبارات إلا على طهر من غير جماع بشهود .

﴿ ٣٤٨ ﴾ ٢٧ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قول الله عز وجل : ﴿ وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً ﴾ (١) فقال : هي المرأة التي تكون عند الرجل فيكرهها فيقول لها اني اريد ان اطلقك فتقول له لا تفعل اني اكره ان يشتم بي ولكن انظر ليلتي فاصنع بها ما شئت وما كان سوى ذلك من شيء فهو لك ودهني على حاتي فهو قوله تعالى : ﴿ فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً ﴾ (٢) وعذا هو الصلح .

﴿ ٣٤٩ ﴾ ٢٨ — وعنه عن حميد بن زياد عن ابن شحاعة عن الحسن بن هاشم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : ﴿ وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً ﴾ قال : هذا يكون عنده المرأة لا تمنعها فريد طلائها فتقول له امسكني ولا تطلقني وادع لك ما على ظهرك واعطيك من مالي واحلك من يومي وليلتي فقد طاب ذلك له .

﴿ ٣٥٠ ﴾ ٢٩ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : ﴿ فابعثوا حكاماً من اهلها وحكاماً من اهلها ﴾ (٣) قال : ليس للحكمين ان يفرقا حتى يستأمر الرجل والمرأة ويشترطا عليهما ان شئنا جمعنا وان شئنا فرقنا فان جمعنا فجاز وان فرقا فجاز .

* (١) (٢) سورة النساء الآية : ١٢٧

(٣) سورة النساء الآية : ٣٤

- ٣٤٩ - الكافي ج ٢ ص ١٢٥ الفقيه ج ٣ ص ٣٨٦ وفيه عن الشحام

- ٣٥٠ - الكافي ج ٣ ص ١٢٥ الفقيه ج ٣ ص ٣٨٧

﴿ ٣٥١ ﴾ ٣٠ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : ﴿ فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ﴾ أرأيت ان استأذن الحكمان فقالا للرجل والمرأة : أليس قد جمعنا امرئاً إلينا في الإصلاح والتفريق ؟ فقال الرجل والمرأة : نعم فاشهدوا بذلك شهوداً عليهما أيجوز تفريقهما عليهما ؟ قال : نعم ولكن لا يكون إلا على ظهر من المرأة من غير جماع من الزوج ، قيل له : أرأيت ان قال أحد الحكمين : قد فرقت بينهما وقال الآخر : لم أفرق بينهما فقال : لا يكون تفريق حتى يجتمعا على التفريق فاذا اجتمعا جميعاً على التفريق جاز تفريقهما .

٥ - باب الحكم في اولاد المطلقات من الرضاع وحكمهم بعده وهم اطفال

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وإذا طلق الرجل امرأته ولها منه ولد يرتضع كان عليه ان يعطيها ﴾ الى قوله : ﴿ وليس على الأب ﴾ .

﴿ ٣٥٢ ﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ﴿ والوالدات يرضعن اولادهن ﴾ (١) قال : ما دام الولد في الرضاع فهو بين الابوين بالسوية ، فاذا فطم فالأب أحق به من الام ، فاذا مات الأب فالأم أحق به من العصة

* (١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣

- ٣٥١ - الكافي ج ٢ ص ١٢٥

- ٣٥٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٠ الكافي ج ٢ ص ٩٤ النقيه ج ٣ ص ٢٧٤

ج ٨ في الحكم في اولاد المطلقات من الرضاع وحكم بعدهم وهم اطفال ١٠٥

وان وجد الأب من يرضعه باربعة دراهم وقالت الأم : لا ارضعه إلا بخمسة دراهم ، فان له ان ينزعه منها إلا ان رأى ذلك خيراً له وارفق به يتركه مع امه .

﴿ ٣٥٣ ﴾ ٢ — وعن الحسن بن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان عن فضل بن العباس البقباق قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل احق بولده ام المرأة ؟ فقال : لا بل الرجل ، وان قالت المرأة لزوجها الذي طلقها : انا ارضع ابني بمثل من يرضعه ، فهي احق به .

﴿ ٣٥٤ ﴾ ٣ — فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاساني عن القاسم بن محمد عن المنفري عن ذكره قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يطلق امرأته وبينهما ولد ايها احق بالولد ؟ قال : المرأة احق بالولد ما لم تنزوج .

مركز تحقيق كتب علوم اسلامی

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من ان الاب اولى بالولد لأن هذا الخبر نخصه على انه إذا كانت المرأة تكفل ولدها بمثل ما يعطي الاب لغيرها فانه والحال على ما ذكرناه كانت احق به ، ويحتمل ان يكون المراد بالولد ما هنا إذا كان انثى فان الام اولى بها ما لم تنزوج . على انه ليس في هذا الخبر انها اولى به قبل السنتين والقطام أو بعده ، ونحن قد بينا انها اولى به ما لم يقطم على الشرط الذي ذكرناه ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على انها اولى به قبل القطام .

قال الشيخ رحمه الله : (وليس على الاب بعد بلوغ الصبي سنتين أجر رضاع) .

﴿ ٣٥٥ ﴾ ٤ — روى ذلك أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير

عن أبي العزا عن الحلبي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : ليس للمرأة ان تأخذ في

* - ٣٥٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٩٣

- ٣٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٩٤ الفقيه ج ٣ ص ٢٧٥ بسند آخر

(١ - ٩٤ - التهذيب ج ٨)

١٠٦ في الحكم في اولاد الطلقات من الرضاع وحكمهم بعده وهم اطفال ج ٨

رضاع ولدها أكثر من حولين كاملين ، فان ارادا الفصال قبل ذلك عن تراض منها فهو حسن ، والفصال الفطام .

﴿ ٣٥٦ ﴾ ٥ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة ومعها منه ولد فالفته على خادم لها فارضته ثم جاءت تطلب رضاع الغلام من الوصي فقال لها اجر مثلها وليس للوصي ان يخرجها من حجرها حتى يدرك ويدفع اليه ماله .

﴿ ٣٥٧ ﴾ ٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن عمار بن مروان عن جماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الرضاع احد وعشرون شهراً فان نقص فهو جور على الصبي .

﴿ ٣٥٨ ﴾ ٧ — الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن عبد الوهاب بن الصباح قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : الفرض في الرضاع احد وعشرون شهراً فما نقص عن احد وعشرين شهراً فقد نقص الرضع ، وان اراد ان يتم الرضاع فحولين كاملين .

﴿ ٣٥٩ ﴾ ٨ — وعنه عن عبد الله بن ابي خلف عن بعض اصحابنا عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل توفي وترك صبياً فاسترضعه له قال : اجر رضيع الصبي مما يرث من ابيه وامه وانه حظه .

﴿ ٣٦٠ ﴾ ٩ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

* - ٣٥٦ - الكافي ج ٢ ص ٩٣ بسند آخر

- ٣٥٧ - الكافي ج ٢ ص ٩٢ الفقيه ج ٣ ص ٣٠٥

- ٣٥٩ - الكافي ج ٢ ص ٩٢ الفقيه ج ٣ ص ٣٠٩ بدون قوله (حظه)

- ٣٦٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٩٤

ج ٨ في الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع وحكمهم بعده وهم الأطفال ١٠٧

إذا طلق الرجل امرأته وهي حبلى اتفق عليها حتى تضع حملها . وإذا وضعته اعطاها
اجرها ولا يضارها إلا أن يجد من هو أرخص منها أجرأ فإن هي رضيت بذلك الاجر
فهي أحق بابنها حتى تفضمه .

﴿ ٣٦١ ﴾ ١٠ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
عن داود الرقي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة حرة نكحت عبداً فولد لها
أولاداً ثم طلقها فلم تقم مع ولدها وتزوجت ، فلما بلغ العبد أنها تزوجت أراد أن يأخذ
منها ولده قال : أنا أحق بهم منك إذ تزوجت فقال : ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها
وإن تزوجت حتى يعتق ، هي أحق بولدها منه ما دام مملوكاً فإذا اعتق فهو أحق بهم منها .
﴿ ٣٦٢ ﴾ ١١ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه وعلي بن محمد القاساني
عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن
الرضاع فقال : لا نجبر الحرة على رضاع الولد ونجبر أم الولد .

﴿ ٣٦٣ ﴾ ١٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن
خالد عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن
الصبي هل يرضع أكثر من سنتين ؟ فقال : عامين فقلت : فإن زلزل على سنتين هل على
أبويه من ذلك شيء ؟ قال : لا .

﴿ ٣٦٤ ﴾ ١٣ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح
الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : ﴿ لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾ (١) فقال : كانت المراضع مما تدفع أحداهن الرجل

* (١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣

- ٣٦١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢١ الكافي ج ٢ ص ٩٤

- ٣٦٢ - الكافي ج ٢ ص ٩٢ الفقيه ج ٣ ص ٣٠٨

- ٣٦٣ - الكافي ج ٢ ص ٩٣ الفقيه ج ٣ ص ٣٠٠

- ٣٦٤ - الكافي ج ٢ ص ٩٢

إذا اراد الجمع تقول لا ادعك اني اخاف ان احبل فاقتل ولدي هذا الذي ارضعه ،
وكان الرجل ندعوه المرأة فيقول اني اخاف ان اجاءمك فاقتل ولدي فيدعها فلا يجامعها
فنهى الله عز وجل عن ذلك ان يضار الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل .

﴿ ٣٦٥ ﴾ ١٤ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين
عليه السلام : ما من ابن يرضع به الصبي اعظم بركة عليه من ابن امه .

﴿ ٣٦٦ ﴾ ١٥ — عنه عن محمد بن يحيى عن سلمة بن الخطاب عن محمد
ابن موسى عن محمد بن العباس بن الوليد عن ابيه عن امه ام اسحاق بنت سليمان قالت :
نظر الي ابو عبد الله عليه السلام وانا ارضع احد ابني محمد أو اسحاق فقال : يا ام اسحاق
لا ترضعيه من ثدي واحد وارضيه من كليهما يكون احدهما ماماً والآخر شراباً .

ويكره ابن ولد الزنى ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٣٦٧ ﴾ ١٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :
امرأة ولدت من الزنى اتخذها ظئراً ؟ قال لا تسترضعها ولا ابنتها .

﴿ ٣٦٨ ﴾ ١٧ — وعنه عن محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي
ابن جعفر عن اخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن امرأة ولدت من زني هل
يصلح ان يسترضع بلبنها ؟ قال : لا يصلح ولا ابن ابنتها التي ولدت من الزنى ،

ومتى جعل مولى الجارية التي فجر بها في حل من ذلك طاب لبنها ، روى ذلك :

﴿ ٣٦٩ ﴾ ١٨ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن

• - ٣٦٥ - ٣٦٦ - الكافي ج ٢ ص ٩٢ النقيح ج ٣ ص ٣٠٥ بتفاوت في الثاني

- ٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢١ الكافي ج ٢ ص ٩٣ واخرج

الثاني الصدوق في النقيح ج ٣ ص ٣٠٧

ج ٨ في الحكم في أولاد المطلقات من الرضاع وحكمهم بعده وهم اطفال ٩-١٠

زياد عن أحمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن غلام لي وثب على جاريتي فاجلبها فولدت وا- متجنا الى لبنها فاني احملات لهما ما صنعا أبطيبي الابن ؟ قال : نعم .

﴿ ٣٧٠ ﴾ ١٩ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم وجميل بن دراج وسعد بن أبي خلف عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون لها الخادم قد فجرت نحتاج الى لبنها قال : مرها فلتحلها بطيب الابن .

﴿ ٣٧١ ﴾ ٢٠ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية احب إلي من لبن ولد الزنى ، وكان لا يرى بأساً بولد الزنى إذا جعل مولى الجارية الذي فجر بالجارية في حل .

وتكره مظاهرة المجوسية ، ولا بأس بمظاهرة اليهودية والنصرانية إذا منعنا من شرب الخمر والمحرمات .

﴿ ٣٧٢ ﴾ ٢١ - روى محمد بن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عبد الله بن يحيى الكاهلي عن عبد الله بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن مظاهرة المجوسية فقال : لا ولكن اهل الكتاب .

﴿ ٣٧٣ ﴾ ٢٢ - وعنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يصلح للرجل ان يرضع له اليهودية والنصرانية والمشرقة ؟ قال : لا بأس

* - ٣٧٠ - ٣٧١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٢ الكافي ج ٢ ص ٩٣ واخرج الثاني

الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٠٨

- ٣٧٢ - ٣٧٣ - الكافي ج ٢ ص ٩٣

وقال : امنعوهن من شرب الخمر .

﴿ ٣٧٤ ﴾ ٢٣ — وعنه عن ابي عملي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا تسترضع للصبي المجوسية وتسترضع له اليهودية والنصرانية ، ولا يشرب الخمر بمنع من ذلك .

وبكره ابن الحقاء وقيحة الوجه ، ويستحب لبن الوضاء من النساء .

﴿ ٣٧٥ ﴾ ٢٤ — روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تسترضعوا الحقاء فان اللبن يعدي وان الغلام ينزع الى اللبن - يعني الظئر في الرعونة والحق -

﴿ ٣٧٦ ﴾ ٢٥ — أحمد بن محمد بن محمد بن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن الهيثم بن محمد بن مروان قال : قال لي ابو جعفر عليه السلام : استرضع لولدك بلبن الحسان واياك والقباح فان اللبن قد يعدي .

﴿ ٣٧٧ ﴾ ٢٦ — وعنه عن العباس بن معروف عن صفوان عن ربعي عن فضيل عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : عليكم بالوضاء من الغاورة فان اللبن يعدي .

﴿ ٣٧٨ ﴾ ٢٧ — محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابي محمد المدائني عن عائذ بن حبيب بباع الهروي عن عيسى بن زيد رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال : يشفر الغلام اسبع سنين ويؤمر بالصلاة لسبع سنين ويفرق بينهم في

* - ٣٧٤ - ٣٧٥ - الكافي ج ٢ ص ٩٣ الفقيه ج ٣ ص ٣٠٧

- ٣٧٦ - ٣٧٧ - الكافي ج ٢ ص ٩٣ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٠٧

- ٣٧٨ - الكافي ج ٢ ص ٩٤

المضاجع لعشر ويحتلم لاربعة عشرة وينتهي طوله لاثنتين وعشرين سنة ومنتهى عقله لثمان وعشرين سنة إلا التجارب ،

﴿ ٣٧٩ ﴾ ٢٨ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن عدة من اصحابنا عن علي بن اسباط عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اهل صبيك حتى يأتي له ست سنين ثم ضمه اليك سبع سنين فلا يبه يادبك فان قبل وصلاح وإلا فخل عنه .

﴿ ٣٨٠ ﴾ ٢٩ — عنه عن أحمد بن محمد بن العاصمي عن علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الغلام يلعب سبع سنين ، ويتعلم في الكتاب سبع سنين ، ويتعلم الحلال والحرام سبع سنين .

﴿ ٣٨١ ﴾ ٣٠ — وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد ابن علي عن عمر بن عبد العزيز عن رجل عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال : بادروا احداثكم بالحديث قبل ان تسبقكم اليهم الرجثة .

﴿ ٣٨٢ ﴾ ٣١ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن جعفر بن محمد الاشعري عن ابي القداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انا فأمر صبياننا ان يجمعوا بين الصلاتين الاولى والى والى وبين المغرب والعشاء ما داموا على وضوء قبل ان يشتغلوا .

﴿ ٣٨٣ ﴾ ٣٢ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ادب اليتم بما تؤدب منه ولذلك واضربه بما تضرب منه ولذلك .

﴿ ٣٨٤ ﴾ ٣٣ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس

عن درست عن ابي الحسن عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ما حق ابني هذا ؟ قال : تحسن اسمه وادبه وضعه موضعاً حسناً .
 ﴿ ٣٨٥ ﴾ ٣٤ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : رحم الله والدين اعانا ولدهما على برهما .

﴿ ٣٨٦ ﴾ ٣٥ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن سنان عن ابي خالد الواسطي عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يلزم الوالدين من العقوق لولدهما ما يلزم الولد لهما من عقوقهما .

﴿ ٣٨٧ ﴾ ٣٦ - وعنه عن علي بن محمد عن ابن جمهور عن ابيه عن فضالة ابن ايوب عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وانا مغموم مكروب فقال لي : يا سكوني ما غمك ؟ فقلت له : ولدت لي بنت فقال لي : يا سكوني على الارض ثقلها وعلى الله رزقها تعيش في غير اجلك وتأكل من غير رزقك فسرني والله عني فقال : ما خيمتها ؟ فقلت : فاطمة فقال : آه آه ثم وضع يده على جبهته فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حق الولد على والده اذا كان ذكراً ان يستفره امه ويستحسن اسمها ويعلمه كتاب الله عز وجل ، ويطهره ويعلمه السباحة ، واذا كانت انثى ان يستفره امها ويستحسن اسمها ويعلمها سورة النور ولا يعلمها سورة يوسف عليه السلام ولا ينزلها الغرف ويعجل سراحتها الى بيت زوجها ، اما اذا خيمتها فاطمة فلا تسبها ولا تلعنها ولا تضربها .

ج ٨ في الحكم في اولاد المطلقات من الرضاع وحكمهم بعده وهم اطفال ١١٣

﴿ ٣٨٨ ﴾ ٣٧ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن
ابن طالب رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رجل من الانصار لابي عبد الله
عليه السلام: من أبر؟ قال: والدك قال: قد مضيا قال: بر ولدك.

﴿ ٣٨٩ ﴾ ٣٨ - أحمد بن محمد عن ابن فضال عن عبد الله بن محمد البجلي
عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اختنوا (١)
الصبيان وارحمهم وإذا وعدتموهم شيئاً ففوا لهم فانهم لا يرون إلا انكم ترزقونهم.

﴿ ٣٩٠ ﴾ ٣٩ - الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن رباط عن
يونس بن رباط عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:
رحم الله من اعان ولده على بره قال: قلت كيف يعينه على بره؟ قال: يقبل ميسوره ويتجاوز
عن معسوره ولا يرهقه ولا يخرق به فليس بينه وبين ان يصير في حد من حدود الكفر
إلا ان يدخل في عقوق أو قطيعة رحم، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:
الجنة طيبة طيبها الله وطيب ربها يوجد ربها من مسيرة الف عام ولا يجد ربها الجنة
عاق ولا قاطع رحم ولا مرخ ازاره خيلاء.

﴿ ٣٩١ ﴾ ٤٠ - محمد بن يعقوب عن علي بن محمد بن بندار عن أحمد
ابن ابي عبد الله عن عدة من اصحابنا عن الحسن بن علي بن يوسف الازدي عن رجل
عن ابي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال له: ما
قبلت صبياً قط؟ فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وآله: هذا رجل عندنا انه
من اهل النار.

* (١) في الفقه وبعض النسخ (احبوا)

- ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - الكافي ج ٢ ص ٩٥ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣١١

- ٣٩١ - الكافي ج ٢ ص ٩٥

(- ١٥ - التهذيب ج ٨)

﴿ ٣٩٢ ﴾ ٤١ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن خالد عن سعد بن سعد الأشعري قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون بعض ولده أحب إليه من بعض فيقدم بعض ولده على بعض؟ فقال: نعم قد فعل ذلك أبو عبد الله عليه السلام نحل محمداً وفعل ذلك أبو الحسن عليه السلام نحل أحمد شيئاً فقامت أنا به حتى حزنه له، فقلت: جعلت فداك الرجل تكون بناته أحب إليه من بنيه فقال: البنات والبنون في ذلك سواء إنما هو بقدر ما ينزلهم الله تعالى منه.

﴿ ٣٩٣ ﴾ ٤٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محبوب عن خليل بن عمرو اليشكري عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: إذا كان الغلام ملثاً الادرة صغير الذكر ساكن النظر فهو ممن يرجى خيره ويؤمن شره وقال: إذا كان الغلام شديد الادرة كبير الذكر حاد النظر فهو ممن لا يرجى خيره ولا يؤمن شره.

﴿ ٣٩٤ ﴾ ٤٣ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن عبد الله بن جندب عن سفيان بن السمط قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إذا بلغ الصبي أربعة أشهر فاحجمه في كل شهر في النقرة فإنها تجفف آعابه وتبسط المرارة من رأسه وجسده.

﴿ ٣٩٥ ﴾ ٤٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن بعض أصحابه قال: أصاب رجل غلامين في بطن فنهأه أبو عبد الله عليه السلام قال: أيهما أكبر؟ قال: الذي خرج أولاً فقال أبو عبد الله عليه السلام: الذي خرج أخيراً هو الأكبر أما تعلم أنها حملت بذلك أولاً وإن هذا دخل على ذلك

فلم يمكنه ان يخرج حتى خرج هذا فالذي يخرج اخيراً هو اكبرهما .

﴿ ٣٩٦ ﴾ ٤٥ — وعنه عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن يونس ابن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن سيابة عن حدثه عن ابي جعفر عليه السلام قال : سأله عن غابة الحمل بالولد في بطن امه كم هو؟ فان الناس يقولون ربما بقي في بطنها سنتين فقال : كذبوا اقصى مدة الحمل تسعة اشهر لا يزيد لحظة ولو زادت ساعة لقتل امه قبل ان يخرج .

﴿ ٣٩٧ ﴾ ٤٦ — وعنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن حسان عن الحسين بن محمد النوفلي — من ولد نوفل بن عبد المطاب — قال : اخبرني محمد بن جعفر عن محمد بن علي بن عيسى بن عبد الله العمري عن ابيه عن جده قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في المرض يصيب الصبي فقال : كفارة لوالديه .

﴿ ٣٩٨ ﴾ ٤٧ — وعنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : يعيش الولد ستة اشهر واسبعة أو تسعة ولا يعيش لثمانية اشهر .

﴿ ٣٩٩ ﴾ ٤٨ — الحسن بن محبوب عن جميل بن دراج وحامد عن سليمان ابن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً فدفعت اليها ولده فانطلقت الظئر فدفعت ولده الى ظئر اخرى فغابت به حيناً ، ثم ان الرجل طلب ولده من الظئر التي كان اعطاها ابنه اياها فافتت انها استأجرته وافرت بقبضها ولده وانها كانت دفعته الى ظئر اخرى فقال : عليها الدية أو تأتي به .

﴿ ٤٠٠ ﴾ ٤٩ — وعنه عن جميل بن صالح عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل استأجر ظئراً فغابت بولده سنين ثم انها جاءت به

فأنكرته أمه وزعم أهلها أنهم لا يعرفونه قل: ليس عليها شيء، الظئر مأمونة، يقبلونه .
 ﴿ ٤٠١ ﴾ ٥٠ — أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن بن زياد
 عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألته عن رجل دفع واده إلى ظئر يهودية أو نصرانية
 أو مجوسية ترضعه في بيتها أو ترضعه في بيته؟ قال: ترضعه لك اليهودية أو النصرانية
 في بيتك وتمنعها من شرب الخمر وما لا يحل مثل لحم الخنزير، ولا يذهبن بولدك إلى
 بيوتهن، والزانية لا ترضع ولدك فإنه لا يحل لك، والمجوسية لا ترضع لك ولدك إلا
 أن تضطر إليها.

٦ - باب عدد النساء

قال الشيخ رحمه الله: ﴿ وإذا طلق الرجل زوجته الحرة بعد الدخول بها وجب
 عليها أن تعتد بثلاثة أطهار أن كانت ممن تحيض ﴾ .

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١)
 والقروء هو الطهر على ما نبينه فيما بعد أن شاء الله تعالى، وإيضاً فقد روى:

﴿ ٤٠٢ ﴾ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينبغي للمطلقة أن
 تخرج إلا بأذن زوجها حتى تنقضي عدتها ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن لم تحض .

﴿ ٤٠٣ ﴾ ٢ — وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن
 أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عدة المطلقة ثلاثة

* (١) سورة البقرة الآية: ٢٢٨

- ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - الكافي ج ٢ ص ١٠٧ وأخرج الأول الشيخ في الاستبصار

قروه أو ثلاثة اشهر ان لم تحض .

﴿ ٤٠٤ ﴾ ٣ - وعنه عن علي عن ابيه عن ابن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : المطلقة تعتد في بيتها ولا ينبغي لها ان تخرج حتى تنقضي عدتها وعدتها ثلاثة قروه أو ثلاثة اشهر إلا ان تكون تحيض . قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وان كانت ممن لا تحيض ومثلها تحيض فعدتها ثلاثة اشهر ، وان كانت قد يؤت من الحيض ومثلها لا تحيض فليس عليها عدة ، وحد ذلك بخمسين سنة واقصاه ستون سنة ﴾ .

يدل على ذلك ما قدمناه من الاخبار ويدل عليه ايضاً قوله تعالى : ﴿ واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن ﴾ (١) فوجب على من لا تحيض ان كانت من تابة العدة ثلاثة اشهر ، وايضاً فقد روى :

﴿ ٤٠٥ ﴾ ٤ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر البرزنجي عن عبد الكريم عن محمد بن حكيم عن عبد صالح عليه السلام قال : قلت له صلوات الله عليه : الجارية الشابة التي لا تحيض ومثلها تحمل طلقها زوجها قال : عدتها ثلاثة اشهر .

﴿ ٤٠٦ ﴾ ٥ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن عبد الكريم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : عدة التي لم تحض والمستحاضة التي لا تطهر ثلاثة اشهر ، وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة قروه والقرء جمع الدم بين الحيضتين .

* (١) سورة الطلاق الآية : ٤

- ٤٠٤ - الكافي ج ٢ ص ١٠٧

- ٤٠٥ - الكافي ج ٢ ص ١١٠ الفقيه ج ٣ ص ٣٣١

- ٤٠٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٢ الكافي ج ٢ ص ١١٠

﴿ ٤٠٧ ﴾ ٦ - وعنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة المرأة التي لا تحيض والمستحاضة التي لا تطهر ثلاثة أشهر ، وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة قروء ، قال : وسألته عن قول الله عز وجل : ﴿ ان ارتبتم ﴾ ما الرتبة ؟ فقال : ما زاد على شهر فهو رتبة فلتعتد ثلاثة أشهر ولتترك الحيض ، وما كان في الشهر لم يزد في الحيض على ثلاث حيض فعدتها ثلاث حيض .

ومتى ارتابت المرأة بحيضها ومضى لها ثلاثة أشهر فقد بانت منه ، فان رأت الدم قبل انقضاء الثلاثة أشهر يوم كان عليها العدة بالاقرء بالغاً ما بلغ ، يدل على ذلك ما رواه :
﴿ ٤٠٨ ﴾ ٧ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : أي الامرين سبق اليها فقد انقضت عدتها إن مرت ثلاثة أشهر لا ترى فيها دمًا فقد انقضت عدتها ، وإن مرت ثلاثة اقراء فقد انقضت عدتها .

﴿ ٤٠٩ ﴾ ٨ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : أمر أن أيهما سبق بانت المطلقة المسترابة تستريب الحيض أن مرت بها ثلاثة أشهر بيض ليس فيها دم بانت به وإن مرت بها ثلاثة حيض ليس بين الحيضتين ثلاثة أشهر بانت بالحيض ، قال ابن أبي عمير : قال جميل : وتفسير ذلك : أن مرت بها ثلاثة أشهر إلا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلاثة أشهر إلا يوم فحاضت ثم مرت بها ثلاثة أشهر إلا يوم فحاضت ، فمئة تمتد بالحيض على هذا الوجه ولا

* - ٤٠٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٥ وفيه ذيل الحديث الكافي ج ٢ ص ١١١

- ٤٠٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٤ الكافي ج ٢ ص ١١١

- ٤٠٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٤ الكافي ج ٢ ص ١١٠ النقيه ج ٢ ص ٣٣٢

تعتد بالشهور وان مرت ثلاثة اشهر يرض لم تحض فيها فقد بانت منه.

﴿ ٤١٠ ﴾ ٩ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن هشام ابن سالم عن عمار الساباطي قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل عنده امرأة شابة وهي تحيض في كل شهرين أو ثلاثة اشهر حيضة واحدة كيف يطلقها زوجها ؟ فقال : أمر هذه شديدا هذه تطلق طلاق السنة تطليقة واحدة على طهر من غير جماع بشهود ثم تترك حتى تحيض ثلاث حيض متى حاضتها فقد انقضت عدتها ، قلت له : فان مضت سنة ولم تحض فيها ثلاث حيض ؟ قال : يتربص بها بعد السنة ثلاثة اشهر ثم قد انقضت عدتها ، قلت : فان مات أو مات زوجها ؟ قال : فأيهما مات ورثه صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا .

﴿ ٤١١ ﴾ ١٠ — عنه عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سورة بن كايب قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع بشهود طلاق السنة وهي من تحيض فضي ثلاثة اشهر فلم تحض إلا حيضة واحدة ثم ارتفعت حيضتها حتى مضت ثلاثة اشهر اخرى ولم تدر ما رفع حيضها قال : ان كانت شابة مستقيمة الطمث فلم تطمث في ثلاثة اشهر إلا حيضة ثم ارتفع طمثها فلا تدري ما رفعها فانها تتربص تسعة اشهر من يوم طلقها ثم تعتد بعد ذلك ثلاثة اشهر ثم تزوج ان شاءت .

﴿ ٤١٢ ﴾ ١١ — فاما ما رواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه قال : في التي تحيض في كل ثلاثة اشهر

* - ٤١٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٢ الكافي ج ٢ ص ١١٠

- ٤١١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٣

- ٤١٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٣ الكافي ج ٢ ص ١١١ النقيه ج ٣ ص ٣٣٢

مرة أو في ستة أشهر أو سبعة أشهر والمستحاضة والتي لم تبلغ المبيض والتي تحيض مرة
وبرتفع مرة والتي لا تطمع في الولد والتي قد ارتفع حيضها وزعمت انها لم تياس والتي
ترى الصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر ان عدة هؤلاء كلهن ثلاثة اشهر .

﴿ ٤١٣ ﴾ ١٢ — وما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن
شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في المرأة يطلقها زوجها وهي
تحيض كل ثلاثة اشهر حيضة فقال : إذا انقضت ثلاثة اشهر انقضت عدتها بحسب لها
كل شهر حيضة .

﴿ ٤١٤ ﴾ ١٣ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي مریم عن
ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلاثة اشهر
حيضة واحدة ؟ قال : يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فإذا انقضت ثلاثة اشهر
من يوم طلقها فقد بان منه وهو خاطب من الخطاب .

فالوجه في هذه الاخبار وما جرى مجراها مما يتضمن تحديد العدة بثلاثة اشهر
أن نحمله على امرأة كانت لها عادة بان تحيض كل شهر حيضة فينبغي ان تعمل على عاداتها
فتكون في مدة ثلاثة اشهر ثلاثة حيض حسب ما قدمناه ، وقد نبه عليه السلام بقوله :
يحسب لها كل شهر حيضة على ذلك ، فاما من لم تكن لها عادة بذلك فليس عدتها إلا
بالافراء حسب ما قدمناه وان انتهى الزمان الى خمسة عشر شهراً على ما مضى القول
فيه ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٤١٥ ﴾ ١٤ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد

- ٤١٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٣ الكافي ج ٢ ص ١١١

- ٤١٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٤

- ٤١٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٢٥ الكافي ج ٢ ص ١١٠ الفقيه ج ٣ ص ٣٢٢

عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن التي تحيض كل ثلاثة أشهر مرة كيف تعتد ؟ فقال : تنتظر مثل قرنها الذي كانت تحيض فيه في الاستقامة فلتعتد ثلاثة فروع ثم لتزوج إن شاءت .

﴿ ٤١٦ ﴾ ١٥ — فأما الذي رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحاق عن هارون بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة طلق وقد طعت في السن فحاضت حيضة واحدة ثم ارتفع حيضها فقال : تعتد بالحيضة وشهرين مستقبلين فإنها قد بثت من الحيض .

فهذا الخبر نحمله على من تبأس من الحيض بعد الحيضة الأولى لأن من هذا حكمها عليها أن تعتد بتلك الحيضة وتعتد بعدها بشهرين .

وإذا كانت المرأة ممن لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أربع سنين كانت عدتها ثلاثة أشهر .

﴿ ٤١٧ ﴾ ١٦ — روى أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الثني عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أربع سنين فقال : تعتد ثلاثة أشهر ثم تنزوج إن شاءت .

﴿ ٤١٨ ﴾ ١٧ — وسأل محمد بن مسلم عن عدة المستحاضة فقال : تنتظر قدر اقراءها أو تنقص يوماً فإن لم تحض فلتنظر إلى بعض نساءها فلتعتد باقراءها .

﴿ ٤١٩ ﴾ ١٨ — سعد عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي بصير عن

* - ٤١٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٥ الكافي ج ٢ ص ١١١

- ٤١٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٦ الفقيه ج ٢ ص ٣٣٢

- ٤١٨ - الفقيه ج ٣ ص ٣٣٣ بتفاوت

- ٤١٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٦

أبي عبد الله عليه السلام في التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أكثر من ذلك قال : فقال : مثل قرونها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتمد ثلاثة قروء وتزوج ان شاءت . ﴿ ٤٢٠ ﴾ ١٩ - عنه عن أيوب بن نوح عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن التي لا تحيض كل ثلاثة سنين إلا مرة واحدة كيف تعتد ؟ قال : تنظر مثل قرونها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتمد بثلاثة قروء ثم لتزوج ان شاءت .

﴿ ٤٢١ ﴾ ٢٠ - عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

﴿ ٤٢٢ ﴾ ٢١ - أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن يزيد بن اسحاق شعر عن هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين قال : تنتظر مثل قرونها التي كانت تحيض فلتعتمد ثم تزوج ان شاءت ،

والمرأة تبين من الرجل عند أول قطرة تراه من الدم الثالث ، والذي يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ والقرء هو الطهر فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضى ثلاثة أقراء ، والذي يدل على ان الأقراء هي الأطهار ما رواه :

﴿ ٤٢٣ ﴾ ٢٢ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ، وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر جميعاً عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : القرء ما بين الحيضتين .

* - ٤٢٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٦ الكافي ج ٢ ص ١١٠ الفقيه ج ٣ ص ٣٣٢
بتفاوت في الأخيرين

- ٤٢١ - ٤٢٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٦ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١١١

- ٤٢٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٠ الكافي ج ٢ ص ١٠٧

﴿ ٤٢٤ ﴾ ٢٣ — وعنه عن علي عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : القرء ما بين الحيضتين .
 ﴿ ٤٢٥ ﴾ ٢٤ — وعنه عن محمد بن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحجال عن ثعلبة عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الاقراء هي الاطهار .
 والذي يدل على ما قدمناه ايضاً من انها تبين عند رؤيتها الدم من الحيضة الثالثة ، ما رواه :

﴿ ٤٢٦ ﴾ ٢٥ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له اصلحك الله رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع بشهادة عدلين فقال : إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها وحلت للأزواج ، قلت له : اصلحك الله ان اهل العراق يروون عن علي عليه السلام انه قال : هو امك برجعتها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فقال : كذبوا .

﴿ ٤٢٧ ﴾ ٢٦ — وعنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له رجل طلق امرأته قال : هو احق برجعتها ما لم تقع في الدم من الحيضة الثالثة .
 ﴿ ٤٢٨ ﴾ ٢٧ — وبهذا الاسناد عن صفوان عن ابن مسكان عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال : المطلقة ترث وتورث حتى ترى الدم الثالث فاذا رآه فقد انقطع .

﴿ ٤٢٩ ﴾ ٢٨ — محمد بن يعقوب عن حميد عن الحسن بن ضماعة عن صفوان

* - ٤٢٤ - ٤٢٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٠ الكافي ج ٢ ص ١٠٧

- ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٢٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٦

عن موسى بن بكر عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : اني صممت ربيعة الرأي يقول : اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة بات منه ، وانما القرء ما بين الحيضتين وزعم انه انما اخذ ذلك برأيه فقال ابو جعفر عليه السلام : كذب لعمرى ما قال ذلك برأيه ولكنه اخذ عن علي عليه السلام قال : قلت وما قال فيها علي عليه السلام ؟ قال : كان يقول : اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها ولا سبيل له عليها ، وانما القرء ما بين الحيضتين ، وليس لها ان تزوج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة .

﴿ ٤٣٠ ﴾ ٢٩ - محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد عن محمد بن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابيان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اذا طلقها زوجها متى تكون املك بنفسها ؟ فقال : اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها ، قلت : فان عجل الدم عليها قبل ايام قرئها فقال : اذا كان الدم قبل العشرة ايام فهو املك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها وان كان الدم بعد العشرة فهو من الحيضة الثالثة فهي املك بنفسها .

﴿ ٤٣١ ﴾ ٣٠ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن عن بعض اصحابه اخبرني محمد بن عبد الله بن هلال أو علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه ؟ قال : حين يطلع الدم من الحيضة الثالثة يملك نفسها ، قلت : فلها ان تزوج في تلك الحال ؟ قال : نعم ولكن لا تمكن الزوج من نفسها حتى تطهر من الدم .

قال محمد بن الحسن : اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها وحلت للزوج وجاز لها ان تعقد على نفسها ، والأفضل لها ان تترك الزوج الى ان تغتسل ، فان عقدت فلا تمكن من نفسها إلا بعد الغسل ، وهو مذهب الحسن بن سحابة وعلي بن

ابراهيم بن هاشم ، وكان جعفر بن سماعة يقول : تبين عند رؤية الدم غير انه لا يحملها ان تعقد على نفسها إلا بعد الغسل ، والذي اخترناه هو الأولى وبه كن يفتي شيخنا رحمه الله ، وقد صرح بذلك ابو جعفر عليه السلام في رواية زرارة التي رواها عنه عمر بن اذينة من قوله : وحلت للازواج ، والرواية التي رواها موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام من قوله : وليس لها ان تزوج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة محمولة على الكراهية التي قدمنا ذكرها ، وما قدمناه من انه يجوز العقد عليها قد رواه ايضاً محمد بن مسلم ، وقد قدمنا ذكر الرواية بذلك ايضاً ، وذكر انها لا تحك من نفسها إلا بعد الغسل حسب ما قدمناه ، فاما ما رواه :

﴿ ٤٣٢ ﴾ ٣١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسن بن الجهم عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : إذا طلق الرجل المرأة فهو أحق بها ما لم تغتسل من الثالثة .

﴿ ٤٣٣ ﴾ ٣٢ - وعنه عن ابوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن اسحاق ابن عمار عن حدثه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاءت امرأة الى عمر تسأله عن طلاقها قال : اذهبي الى هذا فاسأليه يعني علياً عليه السلام فقالت لعلي عليه السلام : ان زوجي طلقني قال : غسلت فرجك ؟ فرجعت الى عمر فقالت : ارسلني الى رجل يلعب قال : فردها اليه مرتين في كل ذلك ترجع فتقول يلعب قال فقال لها : انطلقني اليه فانه ألعنا قال : فقال لها علي عليه السلام : غسلت فرجك ؟ قالت : لا قال : فزوجك أحق بوضعك بما لم تغسلي فرجك .

فهذان الخبران وماورد في معنهما لا يدفع بهما الاخبار للتقدمة لأن الوجه فيها انها خرجت من نكاح التقية أو على وجه اضافة المذهب اليهم فيكون قول ابي عبد الله

عليه السلام : قال علي عليه السلام ان هؤلاء يقولون كذلك لا انه يكون مخبراً في الحقيقة عن مذهب أمير المؤمنين عليه السلام وقد صرح ابو جعفر عليه السلام في رواية زرارة وغيره بما هو تكذيب له وقال : انهم كذبوا على علي عليه السلام ، وإذا كان الامر على ما قلناه فلا تنافي بين الاخبار ، فاما ما رواه :

﴿ ٤٣٤ ﴾ ٣٣ — أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة اقراء وهي ثلاث حيض .

﴿ ٤٣٥ ﴾ ٣٤ — سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير قال : عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة اقراء وهي ثلاث حيض .

فالوجه في هذين الخبرين ايضاً اتفية لأنهما يتضمنان تفسير الاقراء بانها الحيض وقد بينا نحن ان الاقراء هي الاطهار على ان قوله ثلاث حيض يحتمل ان يكون إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة لأنه يكون قد مضى لها حيضتان وترى الدم من الحيضة الثالثة فتصير ثلاثة قروء وليس في الخبر انها تستوفي الحيضة الثالثة ، ولا ينافي هذا التأويل ما رواه :

﴿ ٤٣٦ ﴾ ٣٥ — سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رقاعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المعلقة حين تمحيض لصاحبها عليها رجعة ؟ قال : نعم حتى تطهر .

لأنه ليس في هذا الخبر أن له عليها رجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة ، وإذا

لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنه يملك الرجعة في حال الحيض إذا كانت أولة أو ثانية.
 ﴿٤٣٧﴾ ٣٦ - فلما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن
 أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته
 تطليقة على طهر من غير جماع يدعها حتى تدخل في قرنها الثالث ويحضر غسلها ثم يراجعها
 وبشهاد علي رجعتها قال : هو املك بها ما لم تحمل لها الصلاة .

﴿٤٣٨﴾ ٣٧ - سعد بن أبي أيوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن
 مسكان عن الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : هي نرث وتورث ما كان
 له الرجعة بين التطليقتين الا ولتين حتى تعتسل
 قالوجه في هذين الخبرين ما قدمناه ايضا من التقية ، وكان شيخنا رحمه الله
 يجمع بين هذه الاخبار بأن يقول إذا طلقها في آخر طهرها اعتدت بالحيض ، وان طلقها
 في أوله اعتدت بالاقراء التي هي الاطهار وهذا وجه غير أن الأولى ما قدمناه .

﴿٤٣٩﴾ ٣٨ - علي بن الحسن عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل
 عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام قال : تعتد المستحاضة بالدم إذا كان في
 ايام حيضها أو بالشهور ان سبقت اليها ، فان اشتبه فلم تعرف ايام حيضها من غير هافان
 ذلك لا ينفى لأن دم الحيض دم عبيط حار ودم المستحاضة دم اصفر بارد ،
 قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وان كانت حاملا فعدتها أن تضع حملها ولو كان بعد
 الطلاق بساعة وحلت للازواج ﴾ .

بدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وأولات الاحمال اجلن ان يضعن حملاهن ﴾ (١)

* (١) سورة الطلاق الآية ٤ :

- ٤٣٧ - ٤٣٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣١

- ٤٣٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٢

فجعل الله تعالى عدتهن وضع الحمل وذلك صريح فيما قلناه ، وايضاً فقد روى :

﴿ ٤٤٠ ﴾ ٣٩ - محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن -

زياد عن ابن ابي نصر عن جميل عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال :
طلاق الحامل واحدة فلنا وضعت ما في بطنها فقد بانث .

﴿ ٤٤١ ﴾ ٤٠ - وعنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار

وابي العباس الرزاز عن ايوب بن نوح جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان عن ابي بصير
قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : طلاق الحبل واحدة واجلها ان تضع حملها وهو
اقرب الاجلين .

﴿ ٤٤٢ ﴾ ٤١ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد

وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سأله عن طلاق
الحبل فقال : واحدة واجلها ان تضع حملها .

﴿ ٤٤٣ ﴾ ٤٢ - وعنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن

الحسين بن هاشم ومحمد بن زياد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام
قال سأله عن الحبل إذا طلقها زوجها فوضعت سقطاً ثم أو لم يتم أو وضعته مضغة قال :
كل شيء وضعته يستبين انه حمل ثم أو لم يتم فقد انقضت عدتها وان كانت مضغة .
ومتى طلق الرجل امرأته قادت حملاً انتظر بها تسعة اشهر فان ولدت وإلا
انتظر بها ثلاثة اشهر وقد بانث منه .

* - ٤٤٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ النقيه ج ٣

ص ٣٢٩ بسند آخر

- ٤٤١ - الكافي ج ٢ ص ١٠٤

- ٤٤٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٤

- ٤٤٣ - الكافي ج ٢ ص ١٠٤ النقيه ج ٣ ص ٣٣٠

﴿ ٤٤٤ ﴾ ٤٣ — روى ذلك محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه
ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن
الحجاج قال سمعت أبا ابراهيم عليه السلام يقول : إذا طلق الرجل امرأته فادعت حملاً
انتظر بها تسعة اشهر فإن ولدت والا اعتدت ثلاثة اشهر ثم قد بانث منه .

﴿ ٤٤٥ ﴾ ٤٤ — وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن ابي
حمزة عن محمد بن حكيم عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له : المرأة الشابة التي تحيض
مثلاً بطلقها زوجها فبرتفع حيضها كم عدتها ؟ قال : ثلاثة اشهر ، قلت : فانها ادعت الحبل
بعد ثلاثة اشهر قال : عدتها تسعة اشهر ، قلت : فانها ادعت الحبل بعد تسعة اشهر قال :
إعما الحبل تسعة اشهر ، قلت : تنزوج ؟ قال : تحتاط بثلاثة اشهر ، قلت : فانها ادعت الحبل
بعد ثلاثة اشهر قال : لاربية عليها تزوج إن شاءت .

﴿ ٤٤٦ ﴾ ٤٥ — وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن
ابن علي عن ابان عن ابن حكيم عن ابي ابراهيم عليه السلام أو ابيه عليه السلام (١)
أنه قال في المطلقة بطلقها زوجها فتقول أنا حبل فتعكث سنة قال : إن جاءت به لأكثر
من سنة لم تصدق ولو بساعة واحدة .

﴿ ٤٤٧ ﴾ ٤٦ — وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة وابي علي الاشعري
عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال :

* (١) الموجود في أكثر النسخ (أو ابنه) ولعل العواب مأثمة حيث ان محمد بن حكيم معدود
في الرجال من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام دون الرضا عليه السلام ووثيقه ما روي في الكافي
في حديث آخر قريباً من هذا (عن محمد بن حكيم عن ابي عبد الله أو ابي الحسن عليهما السلام)
وهو قريب من أن المراد هو الأب دون الابن .

- ٤٤٤ - الكافي ج ٢ ص ١١١ الفقيه ج ٣ ص ٣٣٠

- ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - الكافي ج ٢ ص ١١١

قلت له المرأة الشابة التي تحيض مثلها بطلقها زوجها فيرتفع طمئتها ماعدتها ؟ قال : ثلاثة اشهر ، قلت : جعلت فداك فانها تزوجت بعد ثلاثة اشهر فتبين لها بعد ما دخلت على زوجها انها حامل قال : هيهات من ذلك يا ابن حكيم رفع الطمث ضربان : إما فساد من حيضة فقد حل لها الأزواج وليس بحامل ، وإما حامل فهو يستبين في ثلاثة اشهر لأن الله تعالى قد جعله وقتاً يستبين فيه الحمل ، قال : قلت له فانها إرتابت قال : عدتها تسعة اشهر قلت : فانها إرتابت بعد تسعة اشهر قال : إنما الحمل تسعة اشهر قلت : فتزوج ؟ قال : تحتاط بثلاثة اشهر ، قلت : فانها إرتابت بعد ثلاثة اشهر قال : ليس عليها رية تزوج .

﴿ ٤٤٨ ﴾ ٤٧ - سعد عن ابراهيم بن مهزيار عن أخيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن حكيم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة يرتفع حيضها قال : ارتفاع الطمث ضربان فساد من حيض أو ارتفاع من حمل ، فأيهما كان فقد حلت للأزواج اذا وضعت أو مرت بها ثلاثة اشهر يبيض ليس فيها دم .
قال الشيخ رحمه الله ﴿ ولا يجوز له أن يخرجها من بيته إلا أن تأتي بفاحشة ﴾ .
يدل على ذلك قوله تعالى (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) (١) وهذا تصريح بما قلناه .

﴿ ٤٤٩ ﴾ ٤٨ - وأيضاً فقد روى محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ينبغي للمطلقة أن تخرج إلا باذن زوجها حتى تنقضي عدتها ثلاثة قروء أو ثلاثة اشهر .
﴿ ٤٥٠ ﴾ ٤٩ - وعنه عن علي عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن

(١) - سورة الطلاق الآية ١

- ٤٤٩ - ٤٥٠ - الاستمارة ج ٣ ص ٣٣٣ الكافي ج ٢ ص ١٠٧ والخروج الثاني

الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٢٢ بدون الذيل

مهران قال : سألته عن المطانة أين تمتد ؟ قال : تمتد في بيتها لا تخرج ، فإن أرادت زيارة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهاراً وليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها ، قال : وسألته عن المتوفى عنها زوجها كذلك هي ؟ قال : نعم وتخرج إن شاءت .

﴿ ٤٥١ ﴾ ٥٠ - وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أحدهما عليه السلام في المطلقة تمتد في بيتها وتظهر له زينتها لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

﴿ ٤٥٢ ﴾ ٥١ - وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : المطلقة تخرج في عدتها إن طابت نفس زوجها .

﴿ ٤٥٣ ﴾ ٥٢ - وعنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان وأبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : المطلقة تخرج وتشهد الحقوق .

﴿ ٤٥٤ ﴾ ٥٣ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن القاسم بن عروة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المطلقة تكتحل وتختضب وتطيب وتلبس ماشاءت من الثياب لأن الله عز وجل : يقول (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) لعلها أن تقع في نفسه فيراجعها .

﴿ ٤٥٥ ﴾ ٥٤ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه عن الرضا عليه السلام في قول الله تعالى (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا

* - ٤٥١ - الكافي ج ٢ ص ١٠٨

- ٤٥٢ - ٤٥٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٣٣ الكافي ج ٢ ص ١٠٨

- ٤٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥١ الكافي ج ٢ ص ١٠٨

- ٤٥٥ - الكافي ج ٢ ص ١١٠

يُخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة (قال : إذا هال أهل الرجل وسوء خلقها .
 ﴿ ٤٥٦ ﴾ ٥٥ — وعنه عن بعض أصحابنا عن علي بن الحسن التيملي عن
 علي بن اسباط عن محمد بن علي بن جعفر قال : سأل المسأمون الرضا عليه السلام عن
 قول الله عز وجل (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)
 قال : يعني بالفاحشة المبينة أن تؤذي أهل زوجها فإذا فعلت فإن شاء أخرجها من قبل
 أن تنقضي عدتها فعل .

وإذا كانت التطليقة بائنة لإبلاك فيها الرجعة جازله إخراجها على جميع الأحوال .
 ﴿ ٤٥٧ ﴾ ٥٦ — يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن حميد عن
 ابن سماعة عن وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أحدهما عليه السلام في المطلقة أين
 تعتمد ؟ فقال : في بيتها إذا كان طلاقاً له عليها رجعة ليس له أن يخرجها ولا لها أن تخرج
 حتى تنقضي عدتها .

﴿ ٤٥٨ ﴾ ٥٧ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
 عن سعد بن أبي خلف قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن شيء من الطلاق
 فقال : إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً لا يبطل فيه الرجعة فقد بانت منه ساعة طلقها
 ومالكت نفسها ولا سبيل له عليها وتذهب حيث شاءت ولا نفقة لها عليه قال قلت : أليس
 الله يقول : (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن) ؟ قال : فقال : إنما عني بذلك
 التي تُطلق تطليقة بمد تطليقة فتلك التي لا تُخرج ولا تُخرج حتى تطلق الثالثة ، فإذا
 طلقت الثالثة فقد بانت منه ولا نفقة لها . والمرأة التي يطلقها الرجل تطليقة ثم يدعها حتى
 يخلوا أجلها فهذه أيضاً تمتد في منزل زوجها ولها النفقة والسكنى حتى تنقضي عدتها .

* - ٤٥٦ - الكافي ج ٢ ص ١١٠

- ٤٥٧ - الكافي ج ٢ ص ١٠٨

- ٤٥٨ - الكافي ج ٢ ص ١٠٧

وأما النفقة فتلزم الزوج ما دام له عليها رجعة فإذا بانت وانقطعت العصمة بينهما فلا ميراث لها وقد قدمنا ذلك ويزيده بياناً ما رواه :

﴿ ٤٥٩ ﴾ ٥٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها إنما ذلك لتي تزوجها عليها رجعة .

﴿ ٤٦٠ ﴾ ٥٩ — وعنه عن حميد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المطلقة ثلاثاً على السنة هل لها سكنى أو نفقة ؟ قال : لا .

﴿ ٤٦١ ﴾ ٦٠ — فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثاً على العدة لها سكنى أو نفقة ؟ قال : نعم .

فانه محمول على الاستعجاب ويحتمل أن يكون المراد به إذا كانت المرأة حاملاً .
﴿ ٤٦٢ ﴾ ٦١ — يدل على ذلك ما رواه أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المطلقة ثلاثاً أليس لها النفقة والسكنى ؟ قال : أحبلى هي ؟ قلت : لا قال : فلا .

فإذا كانت المرأة حبلى لزمته نفقتها على كل حال .

﴿ ٤٦٣ ﴾ ٦٢ — روى محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن

* - ٤٥٩ - ٤٦٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٤ الكافي ج ٢ ص ١١٢ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٢٤

- ٤٦١ - ٤٦٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٤ واخرج الثاني الكافي في الكافي ج ٢ ص ١١٢
بتفاوت في السند

- ٤٦٣ - الكافي ج ٢ ص ١١٢ -

ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : الحامل أجلها أن تضع حملها وعليه نفقتها بالمعروف حتى تضع حملها .

﴿ ٤٦٤ ﴾ ٦٣ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حبلى قال : أجلها أن تضع حملها وعليه نفقتها حتى تضع حملها .

﴿ ٤٦٥ ﴾ ٦٤ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل المرأة الحبلى انفق عليها حتى تضع حملها ، وإن رضعته أعطاها أجرها ولا يضارها إلا أن يجد من هو أرخص أجراً منها فإن هي رضيت بذلك الأجر فهي أحق بابنها حتى تظلمه .

قال الشيخ رحمه الله (وإن كانت الزوجة أمة فعدتها قرءان وإن كان قد ارتفع طهرها لعارض فعدتها خمسة وأربعون يوماً) .

﴿ ٤٦٦ ﴾ ٦٥ — روى ذلك محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن حر نchte أمة أو عبد نchte حرة كم طلاقها ؟ وكم عدتها ؟ فقال : السنة في النساء في الطلاق فإن كانت حرة فطلاقها ثلاث وعدتها ثلاثة أقراء وإن كان حر نchte أمة فطلاقها تطليقتان وعدتها قرءان .

• ٤٦٤ - ٤٦٥ - الكافي ج ٢ ص ١١٢ وأخرج الثاني الصدوق في النقيض ج ٣ ص ٣٣٠ بتفاوت

٤٦٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٠

﴿ ٤٦٧ ﴾ ٦٦ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان ، فإن كانت قد قعدت عن الحيض فعدتها شهر ونصف .

﴿ ٤٦٨ ﴾ ٦٧ — فاما مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح عن ليث بن البخري المرادي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم تعتد الأمة من ماء العبد ؟ قال : حيضة .

فلا ينافي الخبر الأول لأننا قد بينا أن الاعتبار بالقرء إذا كان المعتبر فيه فبحيضة واحدة يحصل قرء آن القرء الذي طلقها فيه والقرء الذي بعد الحيضة ويكون قوله عليه السلام في الخبر المتقدم فعدتها حيضتان المراد به إذا كانت دخلت في الحيضة الثانية فتكون قد بان حسب ما قدمناه في عدة الحرة .

وإذا طلق الرجل زوجته وكانت أمة فاعتقت فإن كان طلاقاً يملك فيه الرجعة وجب عليها عدة الحرة ، وإن كان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة كان عليها العدة عدة المماليك ﴿ ٤٦٩ ﴾ ٦٨ — يدل على ذلك مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام في الأمة كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقت قال : تعتد عدة الحرة .

﴿ ٤٧٠ ﴾ ٦٩ — وعنه عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا طلق الحر المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم اعتقت فإنها تعتد عدة المملوكة .

﴿ ٤٧١ ﴾ ٧٠ — والذي يدل على التفصيل الذي ذكرناه مارواه أحمد

* - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٥

- ٤٧٠ - - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٥ النقيض ج ٢ ص ٣٥١

- ٤٧١ - - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٦

ابن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن مهزم عن أبي عبد الله عليه السلام في أمة نحت حر طلقها على طهر بغير جماع تطليقة ثم اعتقت بعد ما طلقها بثلاثين يوم ولم تنقض عدتها فقال : إذا اعتقت قبل أن تنقضي عدتها اعتدت عدة الحرة من اليوم الذي طاقها فيه وله عليها الرجعة قبل انقضاء العدة ، فان طلقها تطليقتين واحدة بعد واحدة ثم اعتقت قبل انقضاء عدتها فلا رجعة له عليها وعدتها عدة الأمة .

﴿ ٤٧٢ ﴾ ٧١ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابن عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن عدة المختلعة كم هي ؟ قال : عدة المطلقة ولتعتد في بيتها ، والمبارثة بمنزلة المختلعة .

﴿ ٤٧٣ ﴾ ٧٢ - عنه عن حميد عن الحسن بن جعفر بن سماعة عن داود ابن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام في المختلعة قال : عدتها عدة المطلقة وتعتد في بيتها ، والمختلعة بمنزلة المبارثة .

﴿ ٤٧٤ ﴾ ٧٣ - فاما لذي رواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : عدة المختلعة خمسة واربعون يوماً . فهذا الخبر يحتمل وجهين أحدهما : أنه إذا كانت المختلعة أمة وهي ممن لا تحيض ومثلها تحيض فعدتها خمسة وأربعون يوماً إذا خلعها زوجها ، والوجه الآخر : أن يكون الخبر مخصوصاً بامرأة من عادتها أن تحيض في هذه المدة ثلاث حيض وهي خمسة وأربعون يوماً ، ولا تنافي بين الأخبار .

﴿ ٤٧٥ ﴾ ٧٤ - سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن

* ٤٧٢ - ٤٧٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٦ الكافي ج ٢ ص ١٢٤ بقاوت في الثاني

- ٤٧٤ - ٤٧٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٧ - ٤٧٦ - الكافي ج ٢ ص ١٢٤

مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة الباردة والمختلعة والمخيرة
عدة المطلقة وبعثدن في بيوت أزواجهن .

﴿ ٤٧٦ ﴾ ٧٥ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن
البرقي عن أبي البخري عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام :
لكل مطلقة متعة إلا المختلعة فإنها اشترت نفسها .

﴿ ٤٧٧ ﴾ ٧٦ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
عن ابن رثاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل اختلعت
منه امرأته أبجل له أن يخطب اختها من قبل أن تنقضي عدة المختلعة ؟ قال : نعم قد برئت
مصمتها منه وليس لها عليها رجعة .

قال الشيخ رحمه الله ﴿ ٤٧٨ ﴾ ٧٧ — روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل
ابن زياد عن ابن أبي نجران عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال أبو عبد
الله عليه السلام : ثلاثة يتزوجن على كل حال التي لم تحض ومثلها لا تحيض ، قال قلت :
وما أحدها ؟ قال : إذا أتى لها أقل من تسع سنين ، والتي لم يدخل بها ، والتي قد يشئت من
الحيض ومثلها لا تحيض قلت : وما أحدها ؟ قال : إذا كان لها خمسون سنة .

﴿ ٤٧٨ ﴾ ٧٧ — روى محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل
ابن زياد عن ابن أبي نجران عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال أبو عبد
الله عليه السلام : ثلاثة يتزوجن على كل حال التي لم تحض ومثلها لا تحيض ، قال قلت :
وما أحدها ؟ قال : إذا أتى لها أقل من تسع سنين ، والتي لم يدخل بها ، والتي قد يشئت من
الحيض ومثلها لا تحيض قلت : وما أحدها ؟ قال : إذا كان لها خمسون سنة .

﴿ ٤٧٩ ﴾ ٧٨ — وعنه عن محمد (١) بن يحيى عن علي بن إبراهيم عن أبيه

(١) هكذا في نسخ الكتاب وفي الاستبصار كذلك وهو - هو ظاهر في محمد بن يحيى لا يروي

عن علي بن إبراهيم وانتصر في الكافي في سند هذا الحديث على علي بن إبراهيم

* - ٤٧٦ - ٤٧٧ - الكافي ج ٢ ص ١٢٤

- ٤٧٨ - ٤٧٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٥ بسند آخر في الثاني

(١ - ١٨ - التهذيب ج ٨)

في الكافي

عن ابن محبوب عن حماد بن عثمان عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبية التي لا تحيض مثلها والتي قد يشئت من الحيض قال : ليس عليها عدة وإن دخل بها ،

﴿ ٤٨٠ ﴾ ٧٩ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار والرزاز (١) جميعاً وحيد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : التي لا تحبل مثلها لا عدة عليها .

﴿ ٤٨١ ﴾ ٨٠ - فأما ما رواه ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : عدة التي لم تبلغ الحيض ثلاثة أشهر والتي قد فعدت عن الحيض ثلاثة أشهر .

فهذا الخبر نحملة على من تكون مثلها تحيض لأن الله تعالى شرط ذلك وقيّمه بمن يرتاب بها قال الله تعالى : (واللاتي يشئن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فشرط في إيجاب العدة ثلاثة أشهر أن تكون مرتابة وكذلك كان التقدير في قوله تعالى : (واللاتي لم يحضن) أي فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا أولى مما قاله ابن سماعة لأنه قال : تجب العدة على هؤلاء ، وأما تسقط عن الأماء العدة لأن هذا تخصيص منه في الأماء بغير دليل .

والذي ذكرناه مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع فقهاءنا المتأخرين وهو مطابق لأظاهر القرآن ، وقد استوفينا تأويل ما يخالف ما افقينا به مما ورد من الأخبار فيما تقدم فلا وجه لاعادتها .

﴿ ٤٨٢ ﴾ ٨١ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الجارية التي لم تدرك الحيض قال : يطلقها زوجها بالشهور قيل

(١) في الكافي : والرزاز عن أيوب بن نوح وحيد بن زياد عن ابن سماعة جميعاً عن صفوان

﴿ ٤٨٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٥

﴿ ٤٨١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٦ وفيه صدر الحديث

فان طلقها تطليقة ثم مضى شهر ثم حاضت في الشهر الثاني قال فقال : إذا حاضت بعد ما طلقها بشهر ائت ذلك الشهر واستأنفت العدة بالحيض ، فان مضى لها بعد ما طلقها شهران ثم حاضت في الثالث تمت عدتها بالشهور ، فاذا مضى لها ثلاثة اشهر فقد بانت منه وهو خائب من الخطاب وهي ترثه ويرثها ما كانت في العدة .

﴿ ٤٨٣ ﴾ ٨٢ - سعد بن محمد بن بشار عن ماجيلويه عن محمد بن علي الصيرفي قال : حدثنا يزيد بن اسحاق شعر قال : حدثنا هارون بن حمزة الغنوي الصيرفي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن جارية حدثت طالقت ولم تحض بعد فمضى لها شهران ثم حاضت أتعتد بالشهرين ؟ قال : نعم وتكمل عدتها شهراً ، فقلت : أتكمل عدتها بحضرة ؟ قال : لا بل بشهر ، مضى آخر عدتها على ما مضى عليه اولها . قال الشيخ رحمه الله ﴿ وإن طلقها قبل الدخول بها ولم يكن قد سمى لها مهراً فمليه أن يتمتعها على قدر طاقته كما قال الله تعالى (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾

وبدل عليه أيضا ما رواه :

﴿ ٤٨٤ ﴾ ٨٣ - احمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن عبد الكريم عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) () قال : متاعها بعد ما تنقضي عدتها على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فكيف يتمتعها وهي في عدتها ترجوه وبرجوها ويحدث الله بينهما ما يشاء وقال : إذا كان الرجل موسعاً عليه متع امرأته بالعبد والأمة ، والمقتر يتمتع بالحنطة والزبيب والثوب والدرهم ، وإن الحسن بن علي عليه السلام متع امرأة له بامة ولم يطلق امرأة له إلا تمتعها

﴿ ٤٨٥ ﴾ ٨٤ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن

محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان ، وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة
جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : في قول الله عز وجل (وللمطلقات متاع
بالمعروف حقاً على المتقين) قال : متاعها بعد ما تنقضي عدتها على الموسع قدره وعلى
المقتدر قدره وقال : كيف يتمتعها في عدتها وهي ترجوه وبرجوها ويحدث الله ما يشاء ؟ :
أما ان الرجل الموسع يتمتع المرأة بالعبد والأمة ويمتع الفقير بالحنطة والزبد والثوب
والدراهم ، وإن الحسن بن علي عليه السلام متع امرأة طلقها بأمة ولم يكن يطلق امرأة
إلا متعها .

﴿ ٤٨٦ ﴾ ٨٥ - صفوان بن يحيى عن عبد الله عن ابي بصير قال قلت :
لأبي جعفر عليه السلام ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ ما أدنى ذلك
المتاع إذا كان الرجل معسراً لا يجد ؟ قال : لا الخمار وشبهه .
قال محمد بن الحسن : ما تضمن الحديثان الأولان من ان المتعة تكون بعد انقضاء
العدة فانه محمول على الاستحباب لانه لا يكون طلاق يملك فيه الرجعة إلا بعد الدخول ،
وإذا دخل بها كان لها المهر إن صمى لها مهراً ، وإن لم يسم لها مهراً كان لها مهر المثل على
ما قدمناه غير انه يستحب للرجل ان يتمتع امرأته اذا طلقها ولم يكن لها في ذمته مهراً
إستحباً .

فاما المتعة الواجبة فلا تكون إلا لمن يطلق قبل الدخول وتكون المتعة قبل الطلاق
والقدي يدل على ان متعة الدخول بها مستحبة ما رواه :

﴿ ٤٨٧ ﴾ ٨٦ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته أيمتعها ؟

قال : نعم أما تحب ان تكون من المحسنين ؟ أما تحب ان تكون من المتقين ؟ .

﴿ ٤٨٨ ﴾ ٨٧ — وروى محمد بن علي بن محبوب عن الكرخي عن الحسن ابن سيف (١) عن أخيه علي عن أبيه عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل ﴿ فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ قال : متعوهن جلوهن مما قدرتم عليه من معروف فانهم يرجعن بكآبة وخشية وهم عظيم وشماتة من أعدائهن ، فان الله كريم يستحي ويحب أهل الحياء . ان أكرمكم أشدكم إكراماً لحلائلهم .

وأما الذي يدل على ان متعة اني لم يدخل بها واجبة قوله تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين) (٢) فأمراً بالمتعة لمن يطلق قبل الدخول بالمرأة وأمره تعالى على الزوج ، وإيضاً فقد روى :

﴿ ٤٨٩ ﴾ ٨٨ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن رجل عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يريد ان يطلق امرأته قبل ان يدخل بها قال : يمتعها قبل ان يطلقها فان الله تعالى قال : ﴿ ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾ .

﴿ ٤٩٠ ﴾ ٨٩ — وعنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان متعة المطلقة فريضة .

﴿ ٤٩١ ﴾ ٩٠ — وعنه عن علي بن أحمد بن أشيم قال : قلت لأبي الحسن

* (١) في الرجال الحسين بن سيف بن عميرة ابو عبد الله النعمي له كتابان كتاب برويه عن أخيه علي بن سيف ولم يوجد في الرجال الحسن بن سيف في هذه المرتبة . هامش المطبوعة (٢) سورة البقرة الآية ٢٣٦

عليه السلام اخبرني عن المطلقة التي تجب لها على زوجها المتعة أيهن هي ؟ فان بعض مواليك يزعم انها تجب المتعة للمطلقة التي قد بانث وليس لزوجها عليها رجعة ، فلما اتى عليها رجعة فلا متعة لها فكتب عليه السلام : البائنة .

﴿ ٤٩٢ ﴾ ٩١ — وعنه عن العسلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته قال : يعتبها قبل ان يطلق فان الله تعالى يقول : ﴿ ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾

﴿ ٤٩٣ ﴾ ٩٢ — وروى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يطلق امرأته قبل ان يدخل بها قال : عليه نصف المهر ان كان فرض لها شيئاً وان لم يكن فرض فليمتعها على نحو ما يمنع مثلها من النساء قال وقال : في قول الله عز وجل ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ قال : هو الأب والأخ والرجل يوصى اليه والرجل يجوز امره في مال المرأة فيبيع لها ويشترى فإذا عفا فقد جاز .

﴿ ٤٩٤ ﴾ ٩٣ — وعنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها قال : عليه نصف المهر ان كان فرض لها شيئاً وان لم يكن فرض لها شيئاً فليمتعها على نحو ما يمنع به مثلها من النساء .

قال الشيخ رحمه الله ﴿ واذا توفي الرجل عن زوجة حرة فعليها ان تعتد لوفاته اربعة اشهر وعشرة ايام سواء دخل بها أو لم يدخل أو كانت صبية أو بالغاً ﴾
يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن

بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا (١) هذا عام في جميع الزوجات فيجب أن يكون حكمهن سواء ، وإيضاً فقد روى :

﴿ ٤٩٥ ﴾ ٩٤ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسين بن سيف عن محمد بن سليمان عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك كيف صار عدة المطلقة ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر وصار عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا ؟ فقال : أما عدة المطلقة ثلاثة قروء فلاستبراء الرحم من الولد ، وأما عدة المتوفى عنها زوجها فإن الله تعالى شرط للنساء شرطاً وشرط عليهن شرطاً فلم يحاسبن فيما شرط لهن ولم يحجب فيما شرط عليهن ، أما ما شرط لهن في الإيلاء أربعة أشهر إذ يقول : (للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر) (٢) فلم يحجب لأحد أكثر من أربعة أشهر في الإيلاء لعلمه تعالى أنه غاية صبر المرأة عن الرجل ، وأما ما شرط عليهن فإنه أمرها أن تعتد إذا مات زوجها أربعة أشهر وعشرًا فاخذ منها له عند موته ما أخذ لها منه في حياته عند إيلائه قال الله تعالى : (فعدتبن أربعة أشهر وعشرًا) ولم يذكر العشرة الأيام في العدة إلا مع الأربعة أشهر وعلم أن غاية صبر المرأة أربعة أشهر في ترك الجماع فمن ثم أوجب عليها ولها .

﴿ ٤٩٦ ﴾ ٩٥ — وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في المتوفى عنها زوجها ولم يمسه قال : لا تنسكح حتى تعتد أربعة أشهر وعشرًا عدة المتوفى عنها زوجها .

* (١) سورة البقرة الآية : ٢٣٤ (٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٦

- ٤٩٥ - الكافي ج ٢ ص ١١٥

- ٤٩٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٣٨ الكافي ج ٢ ص ١١٧ النجاشي ج ٣ ص ٣٢٨

﴿ ٤٩٧ ﴾ ٩٦ — قلما مارواه احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد ابن ابي نصر عن محمد بن عمر الساباطي قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها قال : لا عدة عليها ، وسألته عن المتوفى عنها زوجها من قبل أن يدخل بها قال : لا عدة عليها سواء .

﴿ ٤٩٨ ﴾ ٩٧ — وعنه عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن دلود بن الحصين عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها أعليها عدة ؟ قال : لا ، قلت له المتوفى عنها زوجها قبل أن يدخل بها أعليها عدة ؟ قال : لمسك عن هذا .

فهذان الخبران لا يمارضان الأخبار التي قلناهما لأن الخبر الأخير ليس فيه تصريح بأنه قال : لا عدة عليها بل قال : لمسك عن هذا ، ولا يمنع أن يقول عليه السلام : ذلك لبعض حلل في الحال من المصلحة ، ولو كان فيه تصريح بأن لا عدة عليها مثل الخبر الأول لمسا جاز العدول عن الأخبار المتقدمة مع موافقتها لظاهر القرآن إلى الخبرين الآخرين الشاذين لأن ما هذا حكمه لا يجوز العمل عليه ، وللمدعي بدل أيضا على أن عليها العدة زائداً على ما قدمناه مارواه :

﴿ ٤٩٩ ﴾ ٩٨ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يموت ونحوته امرأة لم يدخل بها قال : لها نصف للبر ولها الميراث كملأ وعليها العدة كاملة .

﴿ ٥٠٠ ﴾ ٩٩ — وعنه عن صفوان عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال : إن هلك أو هلك أو طلقها فلها النصف وعليها العدة كاملة ولها الميراث .

﴿ ٥٠١ ﴾ ١٠٠ — وعنه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحارثي عن ابي عبد الله

عليه السلام قال : ان لم يكن قد دخل بها وقد فرض لها مهرأ فلها نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها العدة .

فاما المهر فانه يجب عليه كاملاً إذا مات عنها يدل على ذلك قوله تعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) (١) فامرنا باعطائهن المهر على التام ولم يخص التي يموت عنها زوجها بالنصف ، فينبغي ان تكون داخلة تحت العموم ، ولا يلزمنا ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها لأننا إنما خصصناها بدليل وبآية أخرى مثلها ، قال الله تعالى : (وان طلقتموهن من قبل أن ءسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي يده عقة النكاح) (٢) فنحن بصريح هذه الآية وباخبار كثيرة قد قدمناها انصرفنا عن ذلك الظاهر ، وليس ذلك موجوداً في التوفى عنها زوجها ولم يدخل بها وايضاً فقد روى :

مركز تحقيق تكملة علوم اسلامی

﴿ ٥٠٢ ﴾ ١٠١ - سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن مهزيار عن علي اخيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : سألت عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال : ان كان فرض لها مهرأ فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث وعدتها أربعة اشهر وعشراً ، وإن لم يكن قد فرض لها مهرأ فليس لها مهر ولها الميراث وعليها العدة .

﴿ ٥٠٣ ﴾ ١٠٢ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا توفي الرجل عن امرأته ولم يدخل بها فلها المهر . كله إن كان مسمى لها مهرأ وسهمها من الميراث ، وإن لم يكن مسمى لها مهرأ لم يكن لها مهر وكان لها الميراث .

﴿ ٥٠٤ ﴾ ١٠٣ - وعنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن

- (١) - سورة النساء الآية : ٣ (٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٧

* ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٠ (- ١٩ - التهذيب ج ٨)

المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها قال : إن كان فرض لها مهرأ فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث وعدتها أربعة اشهر وعشرأ ، وإن لم يكن فرض لها مهرأ فليس لها مهر ولها الميراث وعليها العدة .

﴿ ٥٠٥ ﴾ ١٠٤ — وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في المتوفى عنها زوجها إذا لم يدخل بها : إن كان فرض لها مهرأ فلها مهرها الذي فرض لها ولها الميراث وعدتها أربعة اشهر وعشرأ كعدة التي دخل بها ، وإن لم يكن فرض لها مهرأ فلا مهر لها وعليها العدة ولها الميراث .

﴿ ٥٠٦ ﴾ ١٠٥ — وعنه عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة مثله .

﴿ ٥٠٧ ﴾ ١٠٦ — وعنه عن القاسم بن عروة عن أبي بصير نحوه .

﴿ ٥٠٨ ﴾ ١٠٧ — وعنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن منصور ابن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يدخل بها قال : لها صداقها كاملاً وترثه وتعتد أربعة اشهر وعشرأ كعدة المتوفى عنها زوجها ،

فلما مروى من الأخبار من أن لها نصف المهر مثل ما رواه محمد بن مسلم وعبيد ابن زرارة والحلي المتقدم ذكره وما رواه :

﴿ ٥٠٩ ﴾ ١٠٨ — الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة قال : سألت عن المرأة تموت قبل أن يدخل بها زوجها أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها قال : أيها مات فللمرأة نصف ما فرض لها ، وإن لم يكن فرض لها فلا مهر لها .

* - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ الاستبصار ج ٣ ص ٣٤١ واخرج

الأخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٧

﴿ ٥١٠ ﴾ ١٠٩ - وعنه عن فضالة عن ابان عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : في امرأة توفيت قبل أن يدخل بها زوجها مالها من المهر وكيف ميراثها ؟ قال : اذا كان قد مهرها صداقاً فلها نصف المهر وهو برثها ، وإن لم يكن فرض لها صداقاً فهي ترثه ولا صداق لها .

﴿ ٥١١ ﴾ ١١٠ - علي بن اسماعيل عن فضالة بن ايوب عن ابان بن عثمان عن عبيد بن زرارة والفضل ابي العباس قال قلنا لا ابي عبد الله عليه السلام : ماتقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها وقد فرض لها الصداق قال : لها نصف الصداق وترثه من كل شيء وإن مات فهي كذلك .

﴿ ٥١٢ ﴾ ١١١ - وعنه عن فضالة عن ابان عن ابي الجارود عن ابي جعفر عليه السلام مثله .

فهذه الاخبار لا يجوز العدول اليها عن الاخبار المتقدمة لانها مطابقة لظاهر عموم القرآن وهذه مخصصة له ، ولا يجوز ان يكون المخصص للعموم إلا معلوماً مثله وليس كذلك حال هذه الاخبار ، لانها ليست معلومة مثل القرآن ، على أن زرارة والحاجي راويين لحديثين من جملة هذه الأخبار وقد روينا عنهما ضد ذلك وموافقاً لما قدمناه من وجوب المهر كاملاً ، وبمحتمل ان يكون عليه السلام إنما قال ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها نصف الصداق فوهم الراوي فظن انه قال في المتوفى عنها زوجها ، وقد روي ذلك عنهم عليهم السلام حيث سأله سائل وحكى له مثل ماتضمنت هذه الاخبار عن بعض أصحابه فقال له : غلط علي إنما قلت ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها روي ذلك : ﴿ ٥١٣ ﴾ ١١٢ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن

* - ٥١٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤١ الكافي ج ٢ ص ١١٧ . زيادة في آخره .
- ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٢ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١١٧

داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة ومضى لها صداق ثم مات عنها ولم يدخل بها قال : لها المهر كاملا ولها الميراث ، قلت : فأنهم رويوا عنك أن لها نصف المهر ؟ قال : لا يحفظون عني إنما ذلك للمطلقة ، مع أنها لو سلمت من ذلك لجاز لنا أن نحملها على أنه يستحب للمرأة إذا توفي عنها زوجها أولا ولياتها إذا توفيت هي أن يتركوا نصف المهر استحبابا دون الوجوب . وليس لأحد أن يقول : هلا قلتم أنتم ذلك بأن تقولوا أنه يجب على الرجل أو على ورثته أن يعطوها نصف مهر ويستحب لهم أن يعطوها النصف الآخر ؟ .

لأن أخبارنا قد عضدها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا أن ننصرف عن ظاهرها إلا بدليل وهذه الأخبار ليست كذلك بل هي مجردة من القرآن وإذا كانت كذلك جاز لنا أن ننصرف فيها عن الوجوب إلى الاستحباب .

على أن الذي اختاره وأفتي به هو أن أقول : إذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها كان لها المهر كله وإن ماتت هي كان لأوليائها نصف المهر .

وأما فصلت هذا التفصيل لأن جميع الأخبار التي قدمناها في وجوب جميع المهر فإنها تتضمن إذا مات الرجل ، وليس في شيء منها أنه إذا ماتت هي كان لأوليائها المهر كاملا فإنا لا أتمدى الأخبار .

وأما ما عارضها من الأخبار في التسوية بين موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر فمحمول على الاستحباب الذي قدمناه .

وأما الأخبار التي تتضمن أنه إذا ماتت كان لأوليائها نصف المهر فمحمولة على ظاهرها ولست أحتاج إلى تأويلها وهذا المذهب أسلم لتأويل الأخبار والله الموفق للصواب .

ومني طلق الرجل امرأته ثم مات عنها ، فإن كان طلاقا بملك معه رجعتها كان

عليها أن تعتد أبعد الأجلين عدة المتوفى عنها زوجها .

﴿ ٥١٤ ﴾ ١١٣ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن أجدها عليه السلام في رجل طلق امرأته طلاقاً بملك فيه الرجعة ثم مات عنها قال : تعتد أبعد الأجلين أربعة أشهر وعشراً .

﴿ ٥١٥ ﴾ ١١٤ - وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي عنها وهي في عدتها قال : ثرتها ، وإن توفيت وهي في عدتها فانه يرثها وكل واحد منها يرث من دية صاحبه ما لم يقتل أحد منها الآخر ، وزاد : محمد بن أبي حمزة وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، قال الحسن بن سماعة : هذا الكلام سقط من كتاب ابن زياد ولا اظنه الا وقد رواه .

﴿ ٥١٦ ﴾ ١١٥ - وعنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كانت تحت امرأة نطقها ثم مات عنها قبل ان تنقضي عدتها قال : تعتد أبعد الأجلين عدة المتوفى عنها زوجها .

﴿ ٥١٧ ﴾ ١١٦ - وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن واحد بن محمد بن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : أيما امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل ان تنقضي عدتها ولم تحرم عليه فانه يرثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، وإن توفيت وهي في عدتها ولم

محرم عليه فانه يرثها .

وإذا كانت المتوفى عنها زوجها حاملاً فعدتها أبعاد الأجلين ، إن انقضت أربعة أشهر وعشراً ولم تضع حملها فعدتها أن تضع حملها ، وإن وضعت حملها قبل انقضاء الأربعة أشهر وعشراً كان عليها العدة أربعة أشهر وعشراً روى ذلك :

﴿ ٥١٨ ﴾ ١١٧ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه وعدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال قال : المتوفى عنها زوجها الحامل أجلها آخر الأجلين إن كانت حبل فتتم أربعة أشهر وعشراً ولم تضع فعدتها إلى أن تضع ، وإن كانت تضع حملها قبل أن تتم أربعة أشهر وعشراً تعتد بعد ما تضع تمام أربعة أشهر وعشراً وذلك أبعاد الأجلين .

﴿ ٥١٩ ﴾ ١١٨ — وعنه عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال في المتوفى عنها زوجها : تنقضي عدتها آخر الأجلين .

﴿ ٥٢٠ ﴾ ١١٩ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : عدة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين لأن عليها أن تحمد أربعة أشهر وعشراً وليس عليها في الطلاق أن تحمد .

ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء أكانت حاملاً أو غير حامل ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٥٢١ ﴾ ١٢٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد

عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكندي عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا .

﴿ ٥٢٢ ﴾ ١٢١ - وعنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الحبل المتوفى عنها زوجها : انه لا نفقة لها .

﴿ ٥٢٣ ﴾ ١٢٢ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن ابي نصر عن مثنى الحنيط عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا .

﴿ ٥٢٤ ﴾ ١٢٣ - احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن زيد ابي اسامة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحبل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ فقال: لا .

﴿ ٥٢٥ ﴾ ١٢٤ - فاما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من ماله .

فلا ينافي ما قدمناه لأن قوله عليه السلام ينفق عليها من ماله نحملة على انه ينفق عليها من مال الولد إذا كانت حاملا ، والولد وإن لم يجر له ذكر جاز لنا أن نقدره اقيام الدليل عليه كما يقدر في مواضع كثيرة من القرآن وغيره في الكنايات التي لم يجر لمن يعود اليه ذكر اقيام الدليل ، والذي يدل على ما قلناه ما رواه :

٥٢٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٥ الكافي ج ٢ ص ١١٥

٥٢٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٥ الكافي ج ٢ ص ١١٦

٥٢٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٥

٥٢٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٥ الكافي ج ٢ ص ١١٧

﴿ ٥٢٦ ﴾ ١٢٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المرأة الحليل للمتوفى عنها زوجها يُنفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها .

على أن محمد بن مسلم الراوي لهذا الحديث قد روى موافقاً لما قدمناه روى :

﴿ ٥٢٧ ﴾ ١٢٦ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن الملا عن محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عليه السلام قال : سألت عن المتوفى عنها زوجها أله تنفقة ؟ قال : لا ، يُنفق عليها من مالها .

﴿ ٥٢٨ ﴾ ١٢٧ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : في نفقة الحامل للمتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع .

فيحتمل هذا الخبر وجهين أحدهما : أن يكون محمولا على الاستعجاب إذا رضوا للورثة بذلك ، والثاني : أن يكون الوجه فيه أن يُنفق عليها من جميع المال لأن نصيب الحمل لم يتميز بعد وإنما يتميز إذا وضعت فيعلم أذكر هو أم أنثى فحينئذ يعزل ماله ، فإذا تميز أخذ منه ما انفق عليها ورد على الورثة ويكون فائدة الخبر أن لا تلزم النفقة عليها واحداً دون الآخر بل يكونون كلهم في ذلك سواء .

والأمة إذا كانت زوجة وهي أم ولد لمولاهام مات عنها زوجها كانت عدتها مدة الحرة ، وإذا كانت أمة ليست بأم ولد كانت عدتها شهرين وخمسة أيام ،

يدل على القسم الأول ظاهر الآية وهي عامة في جميع الزوجات وليس فيها تمييز حرة من أمة ، وليس يلزمنا مثل ذلك لأننا إنما نخصها بما ذكره فيما بعد من

* ٥٢٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٥ الكافي ج ٢ ص ١١٦ الفقيه ج ٣ ص ٣٣٠
٥٢٧ - ٥٢٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٦ وأخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٣٣٠

الأخبار ، وأيضاً فقد روى :

﴿ ٥٢٩ ﴾ ١٢٨ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن ابن رثاب وعبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الأمة والحرة كلتيهما إذا ماتت عنهما زوجها في العدة سواء إلا أن الحرة تحدد والأمة لا تحدد
﴿ ٥٣٠ ﴾ ١٢٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة إذا طلقت ماعدتها ؟ قال : حيضتان أو شهران ، قلت : فإن توفي عنها زوجها ؟ فقال : إن علياً عليه السلام قال في أمهات الأولاد : لا يتزوجن حتى يمتددن أربعة أشهر وعشرًا وهن أماء .

﴿ ٥٣١ ﴾ ١٣٠ - الحسن بن محبوب عن وهب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل كانت له أم ولد فزوجها من رجل فأولدها غلاماً ، ثم إن الرجل مات فرجعت إلى سيدها أله أن يطأها ؟ قال : تعتد من الزوج أربعة أشهر وعشرًا ثم يطأها بالملك بغير نكاح .

﴿ ٥٣٢ ﴾ ١٣١ - علي بن الحسن عن أحمد ومحمد ابني الحسن عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن أبوب بن الحر عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة المملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا .

* ٥٢٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٧ الكافي ج ٢ ص ١٣١

- ٥٣٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٨ الكافي ج ٢ ص ١٣١

- ٥٣١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٨ الكافي ج ٢ ص ١٣٢

- ٥٣٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٧ (٢٠ - التهذيب ج ٨)

فاما الذي يدل على انها إذا لم تكن ام ولد كان عدتها ملقدها من نصف عدة الحرة مارواه :

﴿ ٥٣٣ ﴾ ١٣٢ - الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طلاق الأمة فقال : تطليقتان ، وقال : قال أبو عبد الله عليه السلام : عدة الأمة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام ، وعدة الأمة المطلقة شهر ونصف ،

﴿ ٥٣٤ ﴾ ١٣٣ - وعنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سأله من الأمة يتوفى عنها زوجها فقال : عدتها شهران وخمسة أيام ، وقال : عدة الأمة التي لا تحيض خمسة وأربعين يوماً ،

﴿ ٥٣٥ ﴾ ١٣٤ - علي بن إسماعيل عن ابن أبي عمير عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة الأمة إذا توفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام ، وعدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف ،

﴿ ٥٣٦ ﴾ ١٣٥ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير وأحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأمة إذا توفى عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام .

﴿ ٥٣٧ ﴾ ١٣٦ - وعنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال سمعته يقول : طلاق العبد للأمة تطليقتان وأجلها حيضتان إن كانت تحيض ، وإن كانت لا تحيض فأجلها شهر ونصف فإن مات

• - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٦ واخرج الثاني الصدوق في الفقه

ج ٣ ص ٣٥١ وفيه ذيل الحديث

- ٥٣٦ - ٥٣٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٧ واخرج الثاني الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٣١

بدون الذيل

عنها زوجها فلجأها نصف أجل الحرة شهران وخمسة أيام .

فإن قيل : ليس في شيء من هذه الاخبار ان المراد بالاماء المذكورات هن امهات الاولاد فلم خصصتموها بهن ؟ ، ولا في جميع الاخبار التي قدمتموها ذكر امهات الاولاد بل فيها ان عدة الامة مثل عدة الحرة سواء ، فلم تخلصونها ؟

قيل له : إنما خصصنا هذه الاخبار والاولى ايضا اثلا لتناقض الاخبار ، ولان قولهم في الاخبار : امة ، كالجمل لانه يشتمل على ام الولد وغيرهافيحتاج الى بيان فاذا جاء من الاخبار ما يتضمن تعليق الحكم بام الولد كان ذلك حاكما على جميعها قاضيا بالتفصيل الذي ذكرناه ، فمن روى ذلك سليمان بن خالد ووهب بن عبد ربه وقد قدمنا ذكرهما . وإذا كانت تحت الرجل امة يطأها بملك اليمين فمات عنها أو اعتقها بعد وفاته وجب عليها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها ، فإن اعتقها في حياته ثم مات عنها ولو بساعة كانت عدتها عدة الحرة المطلقة ثلاثة قروء ، يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٥٣٨ ﴾ ١٣٧ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في الامة إذا غشيها سيدها ثم اعتقها فإن عدتها ثلاث حيض فإن مات عنها فاربعة اشهر وعشر آيات ﴿ ٥٣٩ ﴾ ١٣٨ - عنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الامة يموت سيدها قال : تعدد عدة المتوفى عنها زوجها ، قلت : فإن رجلا تزوجها قبل ان تنقضي عدتها قال : يفارقها ثم يتزوجها نكاحا جديدا بعد انقضاء العدة ، قلت : فإن ما بلغنا عن ابيك في الرجل إذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له ابداً ؟ قال : هذا جاهل .

﴿ ٥٤٠ ﴾ ١٣٩ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي الحارث عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له : يكون الرجل تحت السرية فيعتقها فقال : لا يصح لها أن تنكح حتى تنقضي عدتها ثلاثة أشهر فإن توفي عنها مولاهما فعدتها أربعة أشهر وعشراً .

﴿ ٥٤١ ﴾ ١٤٠ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل اعتق وليدته عند الموت فقال : عدتها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ، قال : وسألته عن رجل اعتق وليدته وهو حي وقد كان بطأها فقال : عدتها عدة الحرة المطلقة ثلاثة قروء .

فأما الذي يدل على أن المراد بالعتق المذكور في هذه الأخبار إذا كان بعد الموت مارواه :

﴿ ٥٤٢ ﴾ ١٤١ — الحسن بن محبوب عن داود الرقي عن أبي عبد الله عليه السلام في المدبرة إذا مات مولاهما : أن عدتها أربعة أشهر وعشراً من يوم يموت سيدها إذا كان سيدها بطأها ، قيل له : فالرجل يعتق مملوكته قبل موته بساعة أو بيوم ثم يموت قال فقال : هذه تعد ثلاث حيض أو ثلاثة قروء من يوم اعتقها سيدها .
فأما مارواه :

﴿ ٥٤٣ ﴾ ١٤٢ — محمد بن الحسن بن الصغار عن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرعة عن جماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن عدة الامة

* ٥٤٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٢

- ٥٤١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٨ الكافي ج ٢ ص ١٣٢

- ٥٤٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٢

- ٥٤٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٤٨

التي يتوفى عنها زوجها قال : شهر ونصف .

فهذا حديث قد وهم الراوي في نقله لأنه ليس يمتنع ان يكون قد سمع ذلك في المطلق ، لأننا قد بينا ان عدة الامة المطلقة شهر ونصف فاشدبه عليه الامر فرواه في المتوفى عنها زوجها ، وإذا جاز ذلك لم ينافي ما قدمناه من الاخبار .

فاما المتمتع بها إذا مات عنها زوجها فعدها عدة الزوجة الدائمة أربعة اشهر وعشرا .

﴿ ٥٤٤ ﴾ ١٤٣ - روى محمد بن احمد بن يحيى عن علي بن اسماعيل عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل متمعة ثم يتوفى عنها زوجها هل عليها العدة ؟ فقال : تعتد أربعة اشهر وعشراً فإذا انقضت أيامها وهو حي فحيضة ونصف مثل ما يجب على الامة ، قال قلت فتحد ؟ قال : فقال : نعم إذا مكثت عنده أياماً فعليها العدة وتحدها ، وأما إذا كانت عنده يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فقد وجبت العدة كلاً ولا تحدها .

﴿ ٥٤٥ ﴾ ١٤٤ - وعنه عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن عمر ابن اذينة عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام ماعدة المتعة إذا مات عنها الذي تمتع بها ؟ قال : أربعة اشهر وعشراً قال : ثم قال : يا زرارة كل النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت أو أمة أو على أي وجه كان النكاح منه متعة أو تزويجاً أو ملك يمين فالعدة أربعة اشهر وعشراً ، وعدة المطلقة ثلاثة اشهر ، والامة المطلقة عليها نصف ما على الحرة ، وكذلك المتعة عليها مثل ما على الامة .

﴿ ٥٤٦ ﴾ ١٤٥ - فاما ما رواه الصفار عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين عن ابيه علي بن يقطين عن

* ٥٤٤ - ٥٤٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٠ الفقيه ج ٣ ص ٢٩٦

- ٥٤٦ الاستبصار ج ٣ ص ٣٥١

أبي الحسن عليه السلام قال : عدة المرأة إذا تمتع بها فمات عنها زوجها خمسة وأربعون يوماً .
فهذا الخبر وهم من الراوي ويجوز أن يكون صحيح في متعة انتقضت أيامها كان
عليها خمسة وأربعون يوماً فحمل على التوفى عنها زوجها .

﴿ ٥٤٧ ﴾ ١٤٦ - وأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال : حدثني
عبد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي عن أبيه عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : سألت عن رجل تزوج امرأة متعة ثم مات عنها ما عدها ؟ قال : خمسة وستون يوماً .
فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت الزوجة أمة قوم تمتع بها الرجل باذنهم
فعدتها عدة الاماء خمسة وستون يوماً حسب ما قدمناه فيهن إذا لم يكن أمهات اولاد .
وعدة اليهودية والنصرانية مثل عدة المسفة إذا مات عنها زوجها .

﴿ ٥٤٨ ﴾ ١٤٧ - روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف
عن ابن محبوب عن يعقوب السراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له : النصرانية
مات عنها زوجها وهو نصراني ما عدها ؟ قال : عدة الحرة المسلمة أربعة أشهر وعشراً .
قال الشيخ رحمه الله ﴿ والمعتدة من الطلاق ليس عليها حداد ، والمعتدة من
الوفاة تحمد وتمتنع من الطيب كله ومن الزينة ، ولا تبني المطلقة عن بيتها الذي طلقت
فيه ولا تخرج منه إلا لحاجة صارفة ، وتبني المعتدة من الوفاة ابن شامت وتنتقل عن
منزلها متى شامت ﴾

﴿ ٥٤٩ ﴾ ١٤٨ - روى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن
محمد عن محمد بن خالد عن القاسم بن عروة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
المطلقة لا تكتحل ولا تخطب وتلبس ماشاءت من الثياب لأن الله تعالى يقول :

• ٥٤٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥١ - ٥٤٨ - الكافي ج ٢ ص ١٣٣

- ٥٤٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥١ الكافي ج ٢ ص ١٠٨

(لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) (١) لعلها أن تقع في نفسه فيراجعها .

﴿ ٥٥٠ ﴾ ١٤٩ — عنه عن علي عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة ابن مهران قال : سألته عن المطلقة أين تعتد ؟ قال : في بيتها لا تخرج فإن أرادت زيارة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهاراً ، وليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها ، وسألته عن المتوفى عنها زوجها أ كذلك هي ؟ قال : نعم وتخرج إن شاءت .

﴿ ٥٥١ ﴾ ١٥٠ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسماعيل عن أبان عن ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها فقال : لا تكتحل للزينة ولا تطيب ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ولا تبيت عن بيتها وتنقضي الحقوق وتغتسل بغسل (٢) وتخرج وإن كانت في عدتها .

﴿ ٥٥٢ ﴾ ١٥١ — وعنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكن عن أبي العباس قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام المتوفى عنها زوجها قال : لا تكتحل للزينة ولا تطيب ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ولا تخرج نهاراً ولا تبيت عن بيتها ، قلت : أرأيت أن أرادت أن تخرج إلى حق كيف تصنع ؟ قال : تخرج بعد نصف الليل وترجع عشاء .

﴿ ٥٥٣ ﴾ ١٥٢ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن

(١) - سورة الطلاق الآية : ١ .

(٢) - الغسلة : بالكسر الطيب وما يجعله المرأة في شعرها عند الامتناع والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس كالخطمي ويحوى .

- ٥٥٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٢ الكافي ج ٢ ص ١٠٧ النقيح ج ٣ ص ٣٢٢ بدول الذيل

- ٥٥١ - الكافي ج ٢ ص ١١٦

- ٥٥٢ - ٥٥٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٣ الكافي ج ٢ ص ١١٦

الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها ابن تعتد ؟ قال : حيث شئت ولا تبئت عن بيتها .

﴿ ٥٥٤ ﴾ ١٥٣ — وعنه عن محمد بن أحمد بن محمد عن الحسين ومحمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت تمكث فيه شهراً أو أقل من شهر أو أكثر ثم تتحول منه إلى غيره ثم تمكث في المنزل الذي تحولت إليه مثل ما تمكثت في المنزل الذي تحولت منه كذا صنيعها حتى تنقضي عدتها ؟ قال : يجوز ذلك لها فلا بأس .

﴿ ٥٥٥ ﴾ ١٥٤ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب (١) عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع ابن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي عليه السلام قال : المطلقة تحمد كما تحمد للمتوفى عنها زوجها ولا تكتحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تمتشط .

فهذا الخبر محمول على أنه إذا كانت المطلقة بائنة يستحب لها الحداد لأن ترك الحداد إنما يستحب في الطلاق الرجعي لبرأها الرجل وربما راجعها .

﴿ ٥٥٦ ﴾ ١٥٥ — سعد عن محمد بن أبي الصبيان عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم قال : ليس لأحد أن يجدا أكثر من ثلاث إلا المرأة على زوجها حتى تنقضي عدتها .

قال محمد بن الحسن : فيما تضمن الأحاديث المتقدمة من أن المتوفى عنها زوجها لا تبئت عن بيتها محمول على جهة الاستحباب والأفضل ، وإن كانت لو باتت في غير

(١) هذا الحديث لم نجده في الكافي كما لم نجده صاحب الوافي أيضاً .

* ٥٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٣ الكافي ج ٢ ص ١١٦

- ٥٥٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥١

بيتها لم يكن في ذلك بأس حسب ما تضمنت الأحاديث المتأخرة ، ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

﴿ ٥٥٧ ﴾ ١٥٦ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن

محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان ومعاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

سألته عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها أو حيث شاءت؟ قال : بل حيث شاءت

إن علياً عليه السلام لما توفي عمر أُنِي أم كلثوم فأنطلق بها إلى بيته .

﴿ ٥٥٨ ﴾ ١٥٧ - وروى الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن

هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة توفي

عنها زوجها ابن تعتد في بيت زوجها أو حيث شاءت؟ قال : بل حيث شاءت ثم قال

إن علياً عليه السلام : لما توفي عمر أُنِي أم كلثوم فأخذ بيدها فأنطلق بها إلى بيته .

﴿ ٥٥٩ ﴾ ١٥٨ - محمد بن محمد بن عيسى عن أبي يحيى الواسطي عن

بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يجد الحميم على حميمه ثلاثاً والمرأة على

زرجها أربعة أشهر وعشرًا .

قال الشيخ رحمه الله ﴿ وإذا طلق الرجل امرأته وهو غائب عنها ثم ورد الخبر

عليها بذلك وقد حاضت من يوم طلقها إلى ذلك اليوم ثلاث حيض فقد خرجت من

عدتها ولا عدة عليها بعد ذلك وإن كانت حاضت أقل من ثلاث حيض احتسبت به

من العدة وبنت عليها تمامها ﴾ .

﴿ ٥٦٠ ﴾ ١٥٩ - روى ذلك محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن

أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة و محمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن

* ٥٥٧ - ٥٥٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٢ الكافي ج ٢ ص ١١٦

- ٥٦٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٣ الكافي ج ٢ ص ١١٤

(٢١ التهذيب ج ٨)

أبي جعفر عليه السلام أنه قال في الغائب إذا طلق امرأته : فإنها تعتد من اليوم الذي طلقها.
 ﴿ ٥٦١ ﴾ ١٦٠ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن
 الحكم عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام : إذا طلق
 الرجل امرأته وهو غائب فليشهد على ذلك فإذا مضى ثلاثة أقراء من ذلك اليوم فقد
 انقضت عدتها .

قال محمد بن الحسن : وهذا الحكم إنما يجوز لها إذا قام لها البينة على أنه طلقها في
 يوم بعينه ، فإن لم تقم البينة على اليوم الذي طلقها فيه فلتعتد من يوم يباغها ، بدل على
 ذلك ما رواه :

﴿ ٥٦٢ ﴾ ١٦١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن
 أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يطلق
 امرأته وهو غائب عنها من أي يوم تعتد ؟ فقال : إن قامت لها بينة عدل على أنها طلقت في
 يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت ، وإن لم تحفظ في أي يوم وأي شهر فلتعتد من يوم يباغها .
 ﴿ ٥٦٣ ﴾ ١٦٢ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن
 أبي نصر عن مثنى الحنات عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
 طلق امرأته وهو غائب متى تعتد ؟ قال : إذا قامت لها البينة أنها طلقت في يوم معلوم
 وشهر معلوم فلتعتد من يوم طلقت وإن لم تحفظ في أي يوم وأي شهر فلتعتد من
 يوم يباغها .

﴿ ٥٦٤ ﴾ ١٦٣ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن
 يعقوب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المطلقة يطلقها زوجها ولا

تعلم الا بعد سنة فقال : إن جاء شاهدا عدل فلا تعتد ، والا فلتعتد من يوم يبلغها .
قال الشيخ رحمه الله ﴿ وإذا مات عنها زوجها في غيبته اعتدت لوفاته يوم يبلغها
وان كان ذلك بعد سنة او أكثر ﴾

﴿ ٥٦٥ ﴾ ١٦٤ — روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
ابن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : المتوفى عنها زوجها تعتد حين
يلغها لأنها تريد ان تحمله .

﴿ ٥٦٦ ﴾ ١٦٥ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن
الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : إن مات عنها
وهو غائب فقامت اليئنة على موته فعدتها من يوم يأتيها الخبر اربعة اشهر وعشراً
لأن عليها أن تحمله عليه في اللوت اربعة اشهر وعشراً فتمسك من الكحل والطيب
والاصباغ .

﴿ ٥٦٧ ﴾ ١٦٦ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن عمر بن اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام
انه قال في الغائب عنها زوجها إذا توفي قال : المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم يأتيها
الخبر لأنها تحمله عليه .

﴿ ٥٦٨ ﴾ ١٦٧ — عنه عن محمد بن احمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل
عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : التي
يموت عنها زوجها وهو غائب فعدتها من يوم يبلغها إن قامت اليئنة أو لم تقم .

﴿ ٤٦٩ ﴾ ١٦٨ — احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابي

ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : إذا طلق الرجل المرأة وهو غائب فلا تعلم إلا بعد ذلك بسنة أو أكثر أو أقل فإذا علمت تزوجت ولم تعتد ، والمتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة أو سنتين .

﴿ ٥٧٠ ﴾ ١٦٩ — فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن

ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم عن الحسين بن زياد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المطلقة يطلقها زوجها ولا تعلم إلا بعد سنة والمتوفى عنها زوجها فلا تعلم بموته إلا بعد سنة قال : ان جاء شاهدان عدلان فلا تعتد ان وإلا تعتدان .

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

﴿ ٥٧١ ﴾ ١٧٠ — وما رواه احمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن عبد الله

عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت امرأة بلغها نعي زوجها بعد سنة أو نحو ذلك : قال فقال : إن كانت حبلى فاجلها أن تضع حملها ، وإن كانت ليست بحبلى فقد مضت عدتها إذا قامت لها البينة انه مات في يوم كذا وكذا ، وإن لم يكن لها بينة فلتعتد من يوم سمعت .

فهذان الخبران شاذان نادران يخالفان للأحاديث كلها ، والتفصيل الذي تضمن الحديث الأخير يخالفه أيضاً الخبر المتقدم ذكره عن ابي الصباح الكناني لأنه قال : تعتد من يوم يبلغها قام لها البينة أو لم تقم ، فلا يجوز العدول عن الاخبار الكثيرة الى هذين الخبرين ، على انه يجوز أن يكون الراوي وهم فسمع حكم المطلقة فظنه انه حكم المتوفى

عنها زوجها ، لأن التفصيل الذي يتضمنه الخبر الأخير من اعتبار قيام اليئنة وانقضاء العدة عند وضع الحمل وغير ذلك كله معتبر فيها ، وعلى هذا التأويل لاتنافي بين الاخبار وإن كانت المسافة قريبة من يوم أو يومين وما اشبهها جاز لها أن تبني على يوم مات الزوج ، وإن كان أكثر من ذلك لم يحز إلا أن تبني على يوم يبلغها .

﴿ ٥٧٢ ﴾ ١٧١ — روى ذلك محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها أو يطلقها وهو غائب قال : إن كان مسيرة أيام فن يوم يموت زوجها تعد ، وإن كان من بعد فن يوم يأتيها الخبر لأنها لا بد من أن تحمله . قال الشيخ رحمه الله ﴿ وعدة المتعة قرآن إن كانت ممن تحيض أو خمسة وأربعون يوماً إن كانت ممن لا تحيض ﴾ بدل على ذلك ما رواه .

﴿ ٥٧٣ ﴾ ١٧٢ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن أذينة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : عدة المتعة إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهري ونصف .

﴿ ٥٧٤ ﴾ ١٧٣ — عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قال ابو جعفر عليه السلام : عدة المتعة خمسة وأربعون يوماً والاحتياط خمسة وأربعون ليلة .

﴿ ٥٧٥ ﴾ ١٧٤ — محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : العدة والحيض للنساء إذا ادعت صدقت .

٥٧٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٦

- ٥٧٣ - ٥٧٤ - الكافي ج ٢ ص ٤٥

- ٥٧٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٦ الكافي ج ٢ ص ١١١

ولا ينافي هذا الخبر مارواه :

﴿ ٥٧٦ ﴾ ١٧٥ — أحمد بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال في امرأة ادعت أنها حائض ثلاث حيض في شهر قال : كانوا نسوة من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت فإن شهدن صدقت وإلا فهي كاذبة .

لأن هذا الخبر محمول على امرأة متهمة في قولها ، ألا ترى أنه يتضمن حكم من تدعي ثلاث حيض في شهر ، وهذا مما يندر في النساء ويقع هناك شبهة فحينئذ تستل نسوة من أهلها ، فلما إذا كانت غير متهمة فالقول قولها وتصدق فيما تقول حسب ما تضمن الخبر الأول .

مركز تحقيق تكملة علوم إسلامي

٧ - باب حقوق الأولاد بالآباء وثبوت الانساب وأقل الحمل وأكثره

قال الشيخ رحمه الله ﴿ ومن ولدت زوجته على فراشه ﴾ إلى قوله ﴿ ونحن نبين ﴾ روى :

﴿ ٥٧٧ ﴾ ١ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : يعيش الولد ستة أشهر ولسبعة وتسعة ولا يعيش لثمانية أشهر .

﴿ ٥٧٨ ﴾ ٢ — وعنه عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن يونس

ابن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن سيابة عن حدثه عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن غاية الحمل بالولد في بطن أمه كم هو قال الناس يقولون ربما يبق في بطنها سنتين ؟ فقال : كذبوا أقصى حد الحمل تسعة أشهر لا يزيد لحظة لو زاد ساعة لقتل أمه قبل أن يخرج . ﴿ ٥٧٩ ﴾ ٣ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار وغيره عن يونس في المرأة يغيب عنها زوجها فتجيء بولد أنه لا يلحق الولد بالرجل إذا كانت غيبته معروفة ولا تصدق أنه قدم فأحبها .

﴿ ٥٨٠ ﴾ ٤ — الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن أبان بن تغلب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فلم تلبث بعد ما هدبت إليه الأربعة أشهر حتى ولدت جارية فانكر ولدها ، وزعمت هي أنها حبلت منه فقال : لا يقبل ذلك منها ، وإن ترافعا إلى السلطان فلاعنا و فرق بينهما ولم يحل له أبدا .

﴿ ٥٨١ ﴾ ٥ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر عن رواه عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل إذا طلق امرأته ثم نكحت وقد اعتدت ووضع خمسة أشهر فهو للأول ، وإن كان ولد انقص من ستة أشهر فلا أمه ولأبيه الأول ، وإن ولدت لسته أشهر فهو للأخير .

﴿ ٥٨٢ ﴾ ٦ — محمد بن الحسن الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن اسماعيل بن مرار عن يونس بن عبد الرحمن عن رجل عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ادعى ولد امرأة لا يعرف له أب ثم انتفى من ذلك قال : ليس له ذلك .

﴿ ٥٨٣ ﴾ ٧ — علي بن الحسن عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل عن أبي العباس قال : إذا جاءت بولد لسته أشهر فهو للأخير وإن كان أقل من ستة

أشهر فهو الأول .

﴿ ٥٨٤ ﴾ ٨ — أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن صالح عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليه السلام في المرأة تنزوج في عدتها قال : يفرق بينهما وتعتد عدة واحدة منها ، فإن جاءت بولد لسنة أشهر أو أكثر فهو للأخير وإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر فهو الأول .

﴿ ٥٨٥ ﴾ ٩ — سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى عن صفوان عن جميل عن ابن بكير أو عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تنزوج في عدتها قال : يفرق بينهما وتعتد عدة واحدة منها جميعاً .

﴿ ٥٨٦ ﴾ ١٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا كان للرجل منك الجارية يطأها فيعتقها فاعتدت ونكحت فإن وضعت لحنسة أشهر فإنه لمولاهما الذي اعتقها ، وإن وضعت بعد ما تزوجت لسنة أشهر فهو لزوجها الأخير .

﴿ ٥٨٧ ﴾ ١١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مممته و سئل عن رجل اشترى جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرئ ، رحمه قال : بش ما صنع يستغفر الله ولا يعد ، قلت : فإن باعها من آخر ولم يستبرئ ، رحمه ثم باعها لثاني من رجل آخر فوقع عليها ولم يستبرئ ، رحمه فاستبان حملها عند الثالث فقال أبو عبد الله عليه السلام : الولد للفراش وللعاهر الحجر .

* ٥٨٦ - الكافي ج ٢ ص ٥٦

- ٥٨٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٧ الكافي ج ٢ ص ٥٦ الفقيه ج ٣ ص ٢٨٥

﴿ ٥٨٨ ﴾ ١٢ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن الحسن الصيفة — قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثله إلا أنه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الولد للذي عنده الجارية وليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله : الولد للفراش وللعاهر الحجر .

﴿ ٥٨٩ ﴾ ١٣ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار وحيد بن زياد عن ابن سماعة جميعاً عن صفوان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجلين وقعا على جارية في طهر واحد لمن يكون الولد ؟ قال : الذي عنده الجارية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله : الولد للفراش وللعاهر الحجر .

﴿ ٥٩٠ ﴾ ١٤ — فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا وطئ رجلان أو ثلاثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعاً أقرع الوالى بينهم فمن قرع كان الولد ولده ويرد قيمة الولد على صاحب الجارية قال : فإن اشترى رجل جارية وجاء رجل فاستحقها وقد ولدت من المشتري رد الجارية عليه وكان له ولدها بقيمته .

﴿ ٥٩١ ﴾ ١٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد وذلك في الجاهلية قبل أن يظهر الاسلام ، فاقرع بينهم فجعل الولد لمن قرع وجعل عليه ثنى الدية للآخرين فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذته قال : وما أعلم فيها شيئاً إلا ما قضى علي عليه السلام .

* ٥٨٨ - ٥٨٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٨ واخرج الثاني الكلبى في المكي ج ٢ ص ٥٦

- ٥٩٠ - ٥٩١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٨ واخرج الاول الصدوق في الفقيه

(٢٢ التهذيب ج ٨)

ج ٣ ص ٥٢

فلا ينافي هذان الخبران الأخبار الأولة لأن الوجه فيها إذا كانت الجارية مشتركة بين نفسين أو ثلاثة ووطؤها كلهم في طهر واحد كان الحكم فيه القرعة ، والأخبار الأولة إنما تضمنت أن يكون الولد لمن عنده الجارية إذا كانت قد تنقلت في الملك ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٥٩٢ ﴾ ١٦ — محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن فقال له حين قدم : حدثني بأعجب ما مر عليك فقال : يا رسول الله أتاني قوم قد تبايعوا جارية فوطؤوها جميعاً في طهر واحد فولدت غلاماً واحتجوا فيه كلهم يدعيه قاسمت بينهم وجعلته الذي خرج سهمه وضمتته نصيبهم فقال له النبي صلى الله عليه وآله : ~~منه ليس من قوم تنازعوا ثم فوضوا أمرهم إلى الله إلا~~ خرج سهم الحق .

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ ولا يجوز للرجل أن يبيع جارية قد وطئها حتى يستبرئها بمحيضة أو بخمسة وأربعين يوماً ، وكذلك لا يجوز لمن اشتراها أن يطأها حتى يستبرئها بمثل ذلك إلا أن يكون الذي باعها أميناً صادقاً يذكر أنه لم يطأها منذ طهرت ﴾ يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٥٩٣ ﴾ ١٧ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن ربيع بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن الجارية التي لم تبلغ المحيض ونخاف عليها الحبل قال : يستبرئ رحماً الذي يبيعها بخمسة وأربعين ليلة والذي يشتريها بخمسة وأربعين ليلة .

﴿ ٥٩٤ ﴾ ١٨ — احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن رجل يبيع جارية كانت يعزل عنها هل عليه فيها استبراء ؟ قال : نعم ، وعن أدنى ما يجزى من الاستبراء للمستري والبائع ؟ قال : أهل المدينة يقولون حيضة ، وكان جعفر عليه السلام يقول : حيضتان ، وسألته عن أدنى استبراء البكر فقال : أهل المدينة يقولون حيضة وكانت جعفر عليه السلام يقول : حيضتان .

ومتى كانت الجارية آيسة من الحيض ومثلها لا تحيض او صغيرة في سن من لا تحيض فليس عليها استبراء روى ذلك :

﴿ ٥٩٥ ﴾ ١٩ — الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل ابتاع جارية ولم تطمث قال : ان كانت صغيرة لا يتخوف عليها الحبل فليس عليها عدة وليطأها ان شاء ، وإن كانت قد بلغت ولم تطمث فان عليها العدة قال : وسألته عن رجل اشترى جارية وهي حائض قال : إذا طهرت فليمسها إن شاء .

﴿ ٥٩٦ ﴾ ٢٠ — وعنه عن القاسم عن ابان عن منصور بن حازم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجارية التي لا يخاف عليها الحبل قال : ليس عليها عدة . ﴿ ٥٩٧ ﴾ ٢١ — علي بن اسماعيل عن فضالة بن ايوب عن ابان بن عثمان عن ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الجارية التي لم تطمث ولم تبلغ الحبل إذا اشتراها الرجل قال : ليس عليها عدة يقع عليها ، وقال في رجل اشترى جارية ثم اعتقها ولم يستبرئ رخصها قال : كان نوله (١) أن يفعل فاذا لم يفعل فلا شيء عليه .

(١) أي حقه ان يفعل

• ٥٩٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٩

- ٥٩٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٧ الكافي ج ٢ ص ٥٠

- ٥٩٦ - ٥٩٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٥٧ ومن الثاني فيه صدر الحديث

﴿ ٥٩٨ ﴾ ٢٢ — عنه عن فضالة عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ الحيض وإذا قعدت من الحيض ما عدتها ؟ وما يحمل للرجل من الأمة حتى يستبرئها قبل أن نحيض ؟ قال : إذا قعدت من الحيض أو لم تحض فلا عدة لها والتي نحيض فلا يقر بها حتى نحيض وتطهر .

وإذا كانت الجارية في سن من تحيض تستبرئ بخمس وأربعين ليلة روى ذلك .

﴿ ٥٩٩ ﴾ ٢٣ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عدة الأمة التي لم تبلغ الحيض وهو يخاف عليها فقال : خمس وأربعون ليلة .

﴿ ٦٠٠ ﴾ ٢٤ — عنه عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية ولم تحض أو قعدت عن الحيض كم عدتها ؟ قال : خمس وأربعون ليلة .

﴿ ٦٠١ ﴾ ٢٥ — قال ما رواه علي بن اسماعيل عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية ولم تحض قال : يمتزها شهرا إن كانت قد بثت قلت : أفرأيت أن ابتاعها وهي طاهرة وزعم صاحبها أنه لم يطأها منذ طهرت ؟ فقال : إن كان عندك أمينا ففسها وقال : إن ذا الأمر شديد فإن كنت لابد فاعلا فتحفظ لا تنزل عليها .

فهذا لا ينافي ما قدمناه من أن استبراءها يكون بخمسة وأربعين يوما ، لأن قوله عليه السلام : يمسك عنها شهرا ، يكون فيمن نحيض في هذه المدة حيضة ، فيحصل بذلك

استبرأوها ، وما قدمناه يكون فيمن لانهيض ومثلها نهيض ، وقد قدمناه اذا وثق بالذي يبيعها فليس عليها استبراء ، ويزيد ذلك بياناً مارواه :

﴿ ٦٠٢ ﴾ ٢٦ - الحسين بن سعيد عن القاسم عن ابان عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال : إذا اشتريت جارية فضمن لك مولاهما انها على طهر فلا بأس بأن تقع عليها .

﴿ ٦٠٣ ﴾ ٢٧ - علي بن اسماعيل عن ابن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الامة من رجل فيقول انه لم أطأها فقال : ان وثق به فلا بأس بأن يأنبها ، وقال في الرجل يبيع الامة من رجل فقال : عليه ان يستبرئ من قبل أن يبيع .

﴿ ٦٠٤ ﴾ ٢٨ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي طاهرة يزعم صاحبها انه لم يمسه منذ حاضت فقال : ان أمته فمسه .

والأحوط استبرأوها على جميع الأحوال ، روى ذلك جماعة في الرواية التي قدمناها ، وأيضاً فقد روى :

﴿ ٦٠٥ ﴾ ٢٩ - الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية تشتري من رجل مسلم يزعم انه قد استبرأها أبجزي ذلك أم لا بد من استبرائها ؟ قال : استبرئها بمحضتين ، قلت : يحل للمشتري ملامستها ؟ قال : نعم ولا يقرب فرجها .

ومتى اشتراها وهي حائض ثم طهرت كان ذلك كافياً في استبرائها .

﴿ ٦٠٦ ﴾ ٣٠ - روى ذلك الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن جماعة بن مهران قال : سألت عن رجل اشترى جارية وهي طامث أبستبرىء رجمها بحبضة أخرى أم تكفيه هذه الحبضة ؟ قال : لا بل تكفيه هذه الحبضة ، فإن استبرأها باخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل .

ومتى كانت الجارية لامرأة فاشتراها الرجل لم يكن عليه استبرأؤها .

﴿ ٦٠٧ ﴾ ٣١ - روى الحسن بن محبوب عن رقاعة قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الامة تكون لامرأة فتبيعها فقال : لا بأس بأن يطأها من غير أن يستبرئها .

﴿ ٦٠٨ ﴾ ٣٢ - محمد بن علي بن محبوب (١) عن الحسن عن ابن أبي عمير عن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام في الامة تكون للمرأة فتبيعها قال : لا بأس بأن يطأها من غير أن يستبرئها .

﴿ ٦٠٩ ﴾ ٣٣ - ابن بكير عن زرارة قال : اشتريت جارية بالبصرة من امرأة فاخبرتني انه لم يطأها أحد فوقع عليها ولم استبرئها فسألت عن ذلك أبا جعفر عليه السلام فقال : هو ذا أنا قد فعلت ذلك وما أريد أن أعود .

ومتى اعتق الرجل جاريته جاز له أن يعقد عليها قبل الاستبراء وليس ذلك لغيره حتى يستبرئها بثلاثة اشهر أو ثلاثة قروء .

﴿ ٦١٠ ﴾ ٣٤ - روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد

(١) في الاستبصار محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن الخ وكأنه الصواب .

* ٦٠٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٥٩ الكافي ج ٢ ص ٥٠

- ٦٠٧ - ٦٠٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٠

- ٦٠٩ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦١

عن صفوان عن عبد الله عن الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له الرجل يعتق
سريته أيساح له أن ينكحها بغير عدة ؟ قال : نعم قلت : فغيره ؟ قال : لا حتى تعتد ثلاثة أشهر .

﴿ ٦١١ ﴾ ٣٥ - وعنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن إبان

عن عثمان عن زرارة قال : سألته - يعني أبا عبد الله عليه السلام - عن رجل اعتق
سريته أله أن يتزوجها بغير عدة ؟ قال : نعم قلت : فغيره ؟ قال : لا حتى تعتد ثلاثة أشهر .

ومتى اشتراها فاعتقها يستحب له أن يستبرئها قبل أن يعقد عليها وإن لم يفعل

فليس عليه شيء ، وقد قدمنا ذلك في رواية منصور بن حازم ، ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

﴿ ٦١٢ ﴾ ٣٦ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير (١) عن محمد بن مسلم عن

أبي جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فيعتقها ثم يتزوجها هل يقع عليها قبل
أن يستبرئ . رحمه ؟ قال : يستبرئ . رحمه بحیضة قلت : فإن وقع عليها ؟ قال : لا بأس .

﴿ ٦١٣ ﴾ ٣٧ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة

عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في
الرجل يشتري الجارية ثم يعتقها ويتزوجها هل يقع عليها قبل أن يستبرئ . رحمه ؟

قال : يستبرئ . رحمه بحیضة وإن وقع عليها فلا بأس .

﴿ ٦١٤ ﴾ ٣٨ - وروى أبو العباس البقاي قال : سألت أبا عبد الله

عليه السلام عن رجل اشترى جارية فاعتقها ثم تزوجها ولم يستبرئ . رحمه قال : كلن (٢)
له أن يفعل وإن لم يفعل فلا بأس .

والمسبية تستبرئ أيضاً بحیضة .

(١) في الاستبصار عن ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم كما لعله الظاهر

(٢) في الاستبصار (نوله) أي جقه وكذا في بعض المخطوطات .

* ٦١٢ - ٦١٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦١

- ٦١٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦١

﴿ ٦١٥ ﴾ ٣٩ - روى ذلك الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله في الناس يوم اوطاس : أن استبرؤا سبائكم بحبضة .

وإذا اشترى الرجل جارية وهي حبل لا يجوز له أن يوطأها في الفرج حتى تضع مافي بطنها ويجوز له وطؤها فيما دون الفرج ، وإن اجتنب ذلك أيضاً كان افضل .

﴿ ٦١٦ ﴾ ٤٠ - روى محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً (١) عن رقاعة بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الأمة الحبل يشترىها الرجل قال : سئل عن ذلك أبي فقال : أحلتها آية وحرمتها آية أخرى وأنا بآه عنها نفسي وولدي فقال الرجل : فانا أرجو أن انتهي إذا نيت نفسك وولدتك .

﴿ ٦١٧ ﴾ ٤١ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في الوليدة يشترىها الرجل وهي حبل قال : لا يقربها حتى تضع ولدها .

﴿ ٦١٨ ﴾ ٤٢ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي بصير قال قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرجل يشترى الجارية وهي حامل ما يحل له منها ؟ فقال : مادون الفرج ، قلت : فيشترى الجارية الصغيرة التي لم تطمئ وليست بعنراء أيستبرئها ؟ قال : امرها شديد إذا كان مثلها تعلق فليستبرئها .

﴿ ٦١٩ ﴾ ٤٣ - علي بن اسماعيل عن فضالة عن أبان عن اسحاق بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجارية يشترىها الرجل وهي حبل أيقع

(١) في الكافي جميعاً عن ابن أبي عمير عن رقاعة وفي الاستبصار جميعاً عن صفوان عن رقاعة

٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٢ الكافي ج ٢ ص ٥٠

- ٦١٩ الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٢

عليها؟ قال : لا .

﴿ ٦٢٠ ﴾ ٤٤ — فاما مارواه الصنفان عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عبد الحميد قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية وهي حبل أبطأها؟ قال : لا قلت : فما دون الفرج؟ قال : لا يقربها .

قوله عليه السلام : لا يقربها فيما دون الفرج ، فمحمول على الكراهية التي قدمناها دون الحظر ، والذي يكشف ايضاً عن ذلك مارواه :

﴿ ٦٢١ ﴾ ٤٥ — محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : الاستبراء على الذي يريد أن يبيع الجارية واجب ان كان يوطأها ، وعلى الذي يشتريها الاستبراء ايضاً ، قلت : فيحل له ان يأتيها دون الفرج؟ قال : نعم قبل ان يستبرئها . وقد روي انه إذا جاز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام جاز له وطؤها في الفرج .

﴿ ٦٢٢ ﴾ ٤٦ — روى ذلك الحسن بن محبوب عن رفاعه بن موسى قال : سألت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قلت : اشترى الجارية فتمكث عندي الأشهر بلا طمث وليس ذلك من كبر قلت : وأريتها النساء فقلن ليس بها حمل أفلي أن أنكحها في فرجها؟ قال : فقال : ان الطمث قد تحبس به الريح من غير حمل فلا بأس أن تمسها في الفرج ، قلت : فان كان حمل فما لي منها ان اردت؟ فقال : لك مادون الفرج الى أن تبلغ في حملها اربعة اشهر وعشرة ايام ، فاذا جاز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج .

٦٢٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٢

٦٢١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٣

٦٢٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٤ الكافي ج ٢ ص ٥٠ (٢٣ - التهذيب ج ٨)

فاما الذي يدل على ان التنزه عن وطئها أفضل ، وإن كان فيما دون الفرج ما رواه :
 ﴿ ٦٢٣ ﴾ ٤٧ — محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن
 اسماعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن عبد الله بن محمد قال : دخلت على ابي عبد الله
 عليه السلام بمنى فاردت ان أسأله عن مسألة قال : فجعلت أهابه قال : فقال لي : يا عبد الله
 صل قال : قلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكت هيبه له قال فقال لي : اظن
 انك اردت أن تصيب منها فلم تدرك كيف تأتي لذلك ؟ قلت : أجل جعلت فداك قال :
 واظنك اردت ان تفخذ لها فاستحييت ان تسأل عنه ؟ قال قلت : لقد منعتني عن ذلك
 هيبتك قال فقال : لا بأس بالتفخيز لها حتى تستبرئها ، وإن صبرت فهو خير لك قال :
 فقال له رجل : جعلت فداك قد صنعت غير واحد يقول : التفخيز لا بأس به قال : قلت
 له وأي شيء الخيرة في تركي له ؟ قال فقال : كذلك لو كان به بأس لم نأمر به ، قال : ثم
 أقبل علي فقال : الرجل يأتي جاريته فتعلق منه وترى الدم وهي حبل فيرى ان ذلك
 طمئنت فيبيها فما أحب للرجل المسلم أن يأتي الجارية التي قد حبلت من غيره حتى يأتيه فيخبره .
 ﴿ ٦٢٤ ﴾ ٤٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
 عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا الحسن
 عليه السلام عن رجل اشترى جارية حاملا وقد استبان حملها فوطئها قال : بش ما صنع
 قلت فما تقول فيه ؟ فقال : أعزل عنها ام لا ؟ فقلت : أجيبني في الوجهين فقال : إن كان
 عزل عنها فليترك الله ولا يمود ، وإن كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه
 ولكن يمتقه ويجعل له شيئا من ماله يمش به فانه قد غذاه بنطفته .
 ﴿ ٦٢٥ ﴾ ٤٩ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني

عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله دخل على رجل من الانصار وإذا وليدة عظيمة البطن تختلف فسأل عنها فقال : اشتريتها يا رسول الله وبها هذا الحبل قال : أقربتها ؟ قال نعم قال : اعتق ما في بطنها قال : يا رسول الله وبما استحق العتق ؟ قال : لأن نطفتك غدت صممه وبصره ولحه ودمه .

﴿ ٦٢٦ ﴾ ٥٠ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من جامع أمة حبل من غيره فعليه أن يمتق ولدها ولا يسرق لأنه شارك في إتمام الولد .

﴿ ٦٢٧ ﴾ ٥١ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة عن سماعة قال : سألت عن رجل له جارية فوثب عليها ابن له ففجر بها قال : قد كان رجل عنده جارية وله زوجة فامرت ولدها أن يشب على جارية أبيه ففجر بها فسئل أبو عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : لا يهرم ذلك على أبيه إلا أنه لا ينبغي له أن يأتيا حتى يستبرئوا للولد ، فإن وقع بينهما ولد فالولد للأب إن كانا جامعا في يوم واحد وشهر واحد .

﴿ ٦٢٨ ﴾ ٥٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رجلا من الانصار أتى أبا جعفر عليه السلام فقال له : أتى ابنتي بامر عظيم إن لي جارية كنت أطأها فوطئتها يوماً وخرجت في حاجة لي بعد ما اغتسلت منها ونسيت نفقة لي فرجعت إلى المنزل لآخذها فوجدت غلامي على بطنها فعددت لها من يومئذ ذلك تسعة أشهر فولدت جارية قال فقال له أبو عبد الله عليه السلام : لا ينبغي لك أن تقر بها ولا تبيعها ، ولكن

انفق عليها من مالك مادمت حياً ، ثم اوصي عند موتك أن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله عز وجل لها مخرجاً .

﴿ ٦٢٩ ﴾ ٥٣ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن محمد بن عجلان قال : ان رجلاً من الانصار أتى ابا جعفر عليه السلام فقال له : أتي قد ابتليت بامر عظيم أتى قد وقعت على جاريتي ثم خرجت في بعض حاجتي فانصرفت من الطريق فاصبت غلاماً بين رجلي الجارية فاعزلتها فحملت ثم وضعت جارية لعدة تسعة الا شهر فقال له ابو جعفر عليه السلام : احبس الجارية لا تبعها وانفق عليها حتى تموت أو يجعل الله لها مخرجاً فان حدث بك حدث فادفع بان ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله لها مخرجاً .

﴿ ٦٣٠ ﴾ ٥٤ - الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن آدم بن اسحاق عن رجل من اصحابنا عن عبد الحميد بن اسماعيل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جارية بطأها فهي تخرج في حوائجها فحبلت فخشي أن يكون منه كيف يصنع أبيهم الجارية والولد ؟ قال : يبيع الجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه من ميراثه شيئاً.

﴿ ٦٣١ ﴾ ٥٥ - قلنا مارواه الصفار عن محمد بن اسماعيل عن علي بن سليمان عن جعفر بن محمد بن اسماعيل بن الخطاب أنه كتب اليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية تخدمه وكان يطأها فدخل يوماً الى منزله فاصاب معها رجلاً فحدثه فاستراب بها فهدد الجارية فأقرت أن الرجل فجر بها ثم انها حبلت فأتت بولد فكتب

عليه السلام : إن كان الولد لك أو فيه مشابة منك فلا تبعها فإن ذلك لا يحل لك ، وإن كان الابن ليس منك ولا فيه مشابة منك فبعه وبيع امه .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار لأن الامر في ذلك قد رده عليه السلام الى صاحب الجارية بان يعتبر فإن علم أن الولد منه باحد ما يعتبر به لحقوق الاولاد بالآباء فليحقه به ، وإن اشتبه عليه الامر فيمتنع من بيعه ولا يلحقه به حسب ما قدمناه ، وإن علم أنه ليس منه جاز له بيعه حسب ما تضمنه الخبر الأول فلا تنافي بين الاخبار

﴿ ٦٣٢ ﴾ ٥٦ - روى محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد قال : كتبت الى ابي الحسن عليه السلام في هذا العصر رجل وقع على جاريته ثم شك في ولده فكتب عليه السلام : إن كان فيه مشابة منه فهو ولده ، ومتى اتهم الرجل جارية له بظاهرها بالعجور ثم جاءت بولد لم يحز له نفيه ولزمه الاقرار به .

﴿ ٦٣٣ ﴾ ٥٧ - روى محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد ابن عبد الجبار وحيد بن زياد عن ابن شاعة جميعاً عن صفوان عن سعيد بن يسار قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الجارية تكون للرجل بسطيف بها وهي تخرج فتعلق قال : يتهمها الرجل أو يتهمها أهله ؟ قلت : أما تهمة ظاهرة فلا ، قال : إذا لزمه الولد .

﴿ ٦٣٤ ﴾ ٥٨ - وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن ابن علي عن حماد بن عثمان عن سعيد بن يسار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على جارية له تذهب ونجى وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء ما تقول في الولد ؟ قل : أرى أن لا يباع هذا ياسعيد قال : وسألت ابا الحسن عليه السلام فقال :

أنتهها ؟ قال فقلت : أما تهمة ظاهرة فلا قال : فيتهما اهالك ؟ فقلت : أما شيء ظاهر فلا قال : فكيف تستطيع أن لا يلزمك الولد ؟ ! .

﴿ ٦٣٥ ﴾ ٥٩ — وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن سليمان مولى طربال عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان بطاً جارية له وأنه كان يبعثها في حوائجها وأنها حبلى وأنه بلغه منها فساد فقال أبو عبد الله عليه السلام : إذا ولدت أمسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً في داره ، قل : فقيل له : رجل بطاً جارية له وأنه لم يكن يبعثها في حوائجها وأنه اتهمها وحبلت فقال : إذا هي ولدت أمسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيباً من داره وماله وليس هذه مثل تلك .

﴿ ٦٣٦ ﴾ ٦٠ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله أتى خرجت وامرأتى حائض ورجعت وهي حبلى فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : من تنهم ؟ قال : اتهم رجلين قال : أتيت بهما فجاء بهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن بك ابن هذا فسيخرج قططاً كذا وكذا فخرج كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله فجعل معقلته على قوم أمه ومبرأته لهم ، ولو أن انساناً قال له يا ابن الزانية لجلد الحاد .

﴿ ٦٣٧ ﴾ ٦١ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن القمي قال : كتب بعض أصحابنا على يدي إلى أبي جعفر

* ٦٣٥ - الكافي ج ٢ ص ٥٥ النقيح ج ٤ ص ٢٣١

- ٦٣٦ - الكافي ج ٢ ص ٥٥

- ٦٣٧ - الاستبصار ج ٤ ص ١٨٢ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ النقيح ج ٤ ص ٢٣١

ج ٨ في حقوق الا ولاد بالآباء وثبوت الانساب وأقل الحل وأكثره ١٨٣

عليه السلام جعلت فداك ما تقول في رجل فجر بامرأة فحملت ثم انه تزوجها بعد الحل فجاءت بولد وهو اشبه خلق الله به فكتب عليه السلام بخطه وخاتمه : الولد لغيره لا يورث. ﴿ ٦٣٨ ﴾ ٦٢ - علي بن الحسن عن محمد واحمد ابني الحسن عن ايها عن عبد الله بن بكير عن روح بن عبد الرحيم قال : كانت لي جارية كنت لطأها فوطئتها فبعثتها فولدت عندها لها غلاما فأتوني به فقبلوا الي وخاصموني فسألت ابا عبد الله عليه السلام فقال لي : اقبلها .

﴿ ٦٣٩ ﴾ ٦٣ - محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام قل : اذا اقر الرجل بالولد ساعة لم ينتف منه ابدا .

﴿ ٦٤٠ ﴾ ٦٤ - وعنه عن علي بن السندي عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن سعيد الاعرج عن ابي عبد الله عليه السلام قل : قلت له الرجل يزوج المرأة وليست بمأمونة تدعي الحل قال : ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفراش وللعاهر الحجر .

﴿ ٦٤١ ﴾ ٦٥ - علي بن الحسن عن السندي بن محمد البرزاز وعبد الرحمن ابن ابي نجران عن عاصم بن حميد الخياط عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى في رجل ظن اهله انه قد مات أو قتل فنكحت امرأته أو تزوجت سرية فولدت كل واحدة منهما من زوجها ، ثم جاء الزوج الاول أو جاء مولى السرية قال : فقضى في ذلك ان يأخذ الاول امرأته فهو أحق بها ويأخذ السيد سرية ، وولدها أو يأخذ رضاه من الثمن ثمن الولد .

٨ - باب اللعان

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وإذا قذف الرجل امرأته بالفجور ﴾ الى قوله ﴿ ولم تحمل له ابدا ﴾ .

﴿ ٦٤٢ ﴾ ١ - روى محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل ابن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن المثني عن زرارة قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا إلا انفسهم) (١) قال : هو القاذف الذي يقذف امرأته ، فاذا قذفها ثم اقر بأنه كذب عليها جلد الحد وردت اليه امرأته ، وإن ابى إلا أن يعضي فيشهد عليها اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، وإن أرادت أن تدرك نفسها العذاب - والعذاب هو الرجم - شهدت اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فإن لم تفعل رجعت وإن فعلت درأت عن نفسها الحد ثم لا تحمل له الى يوم القيامة ، قلت : رأيت ان فرق بينهما ولها ولد فمات فقال : ترثه أمه وإن ماتت أمه ورثه اخواله ، ومن قال انه ولد الزنى جلد الحد ، قلت : برد اليه الولد إذا أقر به ؟ قال : لا ولا كرامة ولا يرث الابن ويرثه الابن .

﴿ ٦٤٣ ﴾ ٢ - احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسماعيل ابن خراش عن زرارة عن أحدهما عليه السلام في اربعة شهدو على امرأة بالزنى أحدهم زوجها قال : بلاعن الزوج ويجلد الآخرون .

﴿ ٦٤٤ ﴾ ٣ - الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : ان عبداً البصري سأل ابا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر كيف بلاعن الرجل المرأة ؟ فقال ابو عبد الله

(١) سورة النور الآية : ٦

- ٦٤٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٢٩

* ٦٤٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٩ النقيح ج ٣ ص ٣٤٩

عليه السلام ان رجلا من المسلمين اتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ارأيت لو أن رجلا دخل منزله فوجد مع امرأته رجلا يجامعها ما كان يصنع ؟ قال : فامرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فانصرف الرجل وكان ذلك الرجل هو الذي ابلى بذلك من امرأته قال : فنزل الوحي من عند الله عز وجل بالحكم فيها ، فامرسل رسول الله صلى الله عليه وآله الى ذلك الرجل فدعاه فقال : انت الذي رأيت مع امرأتك رجلا ؟ فقال : نعم فقال : له انطلق فأنتي بامرأتك فان الله عز وجل قد انزل الحكم فيك وفيها ، فاحضريها زوجها فأوقها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال : للزوج اشهد اربع شهادات بالله انك لمن الصادقين فيما ربيتها به قال : فشهد ، قال ثم قال له : اتق الله فان لعنة الله شديدة ، ثم قال : له اشهد الخامسة ان لعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين قال : فشهد فامرته به فتحي ثم قال : للمرأة اشهدي اربع شهادات بالله ان زوجك لمن الكاذبين فيما رماك به قال : فشهدت ، ثم قال : لها امسكي فوعظها ثم قال : لها اتقي الله ان غضب الله شديد ، ثم قال : لها اشهدي الخامسة ان غضب الله عليك ان كان زوجك لمن الصادقين فيما رماك به قال : فشهدت قال : ففرق بينهما وقال : لهما لا تجتمعا بنكاح ابدا بعد ما تلاعنما .

﴿ ٦٤٥ ﴾ ٤ — فلما مرواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد ابن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : لا يكون اللعان إلا بنفي ولد وقال : إذا قذف الرجل امرأته لاعنها .

﴿ ٦٤٦ ﴾ ٥ — وما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي عن عبد

- ٦٤٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ١٣٠

- ٦٤٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ١٢٩ وفيه صدر الحديث النقيض

(٢٤ - التهذيب ج ٨)

ج ٣ ص ٣٤٦

الكريم بن عمرو عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ، ولا يكون اللعان الا بنفي الولد .

فهذان الحديثان لا ينافيان ما قدمناه من الاخبار من انه يقع اللعان بالقذف ، لأن الأحاديث الأولة يعضدها ظاهر القرآن قال الله تعالى : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم) الآية ولم يشترط فيها نفي الولد مع أن الحديث الاول لو كان المراد به نفي اللعان من القذف على كل حال لكان متناقضاً لأنه قال : لا يكون اللعان الا بنفي الولد ، ثم قال : وإذا قذف الرجل امرأته لاعنها ، ولو كان المراد به ما ذهب اليه قوم لكان متناقضاً كما نراه .

والوجه في هذين الخبرين هو أنه لا يكون لعان في القذف بمجرد القول حتى يضيف الى القول ادعاء المعاينة ، وليس كذلك حكمه في نفي الولد لأنه متى انتفى من الولد وجب عليه اللعان وان لم يدع معاينة الفجور ، فافترق الحكمان في نفي الولد وبمجرد القذف من هذا الوجه .

والذي يدل على ان ادعاء المعاينة شرط في القذف مارواه :

﴿ ٦٤٧ ﴾ ٦ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يكون لعان حتى يزعم أنه قد عاين .

﴿ ٦٤٨ ﴾ ٧ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد ابن مسلم قال : سألت عن الرجل يقتري على امرأته قال : يجلد ثم يخلى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول اشهد اني رأيتك تفعلين كذا وكذا .

﴿ ٦٤٩ ﴾ ٨ — محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن سنان عن العلا عن الفضيل قال : سألته عن رجل افترى على امرأته قال : يلاعنها وان ابى ان يلاعنها جلد الحد وردت اليه امرأته ، وان لاعنها فرق بينهما ولا تحمل له الى يوم القيامة ، والملاعة ان يشهد عليها اربع شهادات بالله اني رأيتك تزني والخامسة يلعن نفسه ان كان من الكاذبين فان اقرت رجعت ، وإن أرادت ان تدرأ عن نفسها العذاب شهدت اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، فان كان انتفى من ولدها الحق باخواله يرثونه ولا يرثهم إلا أن يرث امه ، فان سماه احد ولد زنا جلد الذي يسميه الحد .

﴿ ٦٥٠ ﴾ ٩ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا قذف الرجل امرأته فانه لا يلاعنها حتى يقول رأيت بين رجلها رجلا يزني بها ، قال : وسئل عن الرجل يقذف امرأته قال : يلاعنها ثم يفرق بينهما ولا تحمل له أبداً فان اقر على نفسه قبل الملاعة جلد حدا وهي امرأته ، وقال : وسألته عن المرأة الحرة يقذفها زوجها وهو مملوك قال : يلاعنها ، قال : وسألته عن الملاعة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ويلاعنها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك : الولد ولدي ويكذب نفسه فقال : أما المرأة فلا ترجع اليه أبداً وأما الولد فاني اردته اليه إذا ادعاه ولا ادع ولده وليس له ميراث ، ويرث الابن الاب ولا يرث الاب الابن ويكون ميراثه لاخواله ، فان لم يدعه ابوه فان أخواله يرثونه ولا يرثهم وان دعاه احد يابن الزانية جلد الحد .

قال محمد بن الحسن : وهذا الخبر يدل على ان اللعان يقع بين المملوك والحرة ،
ويزيد ذلك بيانا مارواه :

﴿ ٦٥١ ﴾ ١٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحمد هـا عليه السلام أنه سئل عن عبد قذف امرأته قال : يتلاعنان كما يتلاعن الأحرار .

﴿ ٦٥٢ ﴾ ١١ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الحر بينه وبين المملوكة لعان ؟ فقال : نعم و بين المملوك والحر ، و بين العبد و بين الأمة ، و بين المسلم واليهودية والنصرانية ، ولا يتوارثان ولا يتوارث الحر والمملوكة .

﴿ ٦٥٣ ﴾ ١٢ — فاما ما رواه الحسن بن محبوب عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يلاعن الحر الأمة ولا الذمية ولا التي يتمتع بها .
فهذا الحديث يحتمل شيئين أحدهما : أنه لا يلاعن الرجل الأمة إذا كانت بطأها بملك اليمين ويكون قوله ولا الذمية مثل ذلك إذا كانت أمة ذمية ، وإنما فرق بين قوله الأمة والذمية لأنه يكون المراد بقوله أمة إذا كانت مسلمة ، ثم بين بقوله ولا الذمية يعني إذا كانت أمة ذمية فهذا وجه قريب .

والوجه الآخر : أن يكون المراد بالخبر إذا كان تزوج بامة بغير إذن مولاهما لأنه إذا كان العقد بغير إذن مولاهما فلا لعان بينهما ويكون الأولاد رقاً لمولاهما إن كان هناك ولد حسب ما قدمناه ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٦٥٤ ﴾ ١٣ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحر يلاعن المملوكة ؟ قال : نعم إذا كان مولاهما الذي زوجها إياه .

* ٦٥١ - ٦٥٢ الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٣ الكافي ج ٢ ص ١٣٠

- ٦٥٣ - ٦٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٣ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٧

﴿ ٦٥٥ ﴾ ١٤ — وعنه عن ايوب عن حماد عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يلاعن الحرية قال : نعم إذا كان مولاه زوجه إياها ولاعنها بامر مولاه كان ذلك وقال : بين الحر والامة والمسلم والذمية لعان .

ويحتمل أيضاً أن يكون الخبر خرج مخرج التقيية لان من المخالفين من يقول لالمان بين الحر والمملوكة ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٦٥٦ ﴾ ١٥ — احمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن ابي المعز عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت : له مملوك كان نحتته حرة فقذفها قال : ما يقول فيها أهل الكوفة ؟ قلت : يجلد قال : لا ولكن يلاعنها كما يلاعن الحر .

﴿ ٦٥٧ ﴾ ١٦ — وعنه عن محمد بن عيسى عن صفوان عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن المرأة الحرة يقذفها زوجها وهو مملوك والحر يكون نحتته الامة فيقذفها قال : يلاعنها .

﴿ ٦٥٨ ﴾ ١٧ — فاما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد العلوي عن العمري عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل مسلم نحتته يهودية أو نصرانية أو أمة فأولدها وقذفها فهل عليه لعان ؟ قال : لا .

فألوجه في هذا الخبر أنه لالمان بينها إذا كان قد أقر بالولد ثم نفاه بعد ذلك ، فإنه لا يلتفت الى نفيه ولا يجوز له اللعان ويلحق به الولد حسب ما قدمناه ، او لا بدعي في القذف المشاهدة كما بيناه في الحرية فإنه لا يثبت ايضاً بينها لعان .

فاما التمتع بها فلا لعان بينها حسب ما تضمنه الخبر ، والذي يؤيد ذلك أيضاً ما رواه :

﴿ ٦٥٩ ﴾ ١٨ — الحسن بن محبوب عن الملا بن رزين عن ابن ابي يعفور

* ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٤

- ٦٥٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٤ ٦٥٩ العكاوي ج ٢ ص ١٣٠

مسندنا عن ابي عبد الله عليه السلام

قال : لا يلاعن الرجل المرأة التي يتمتع بها .

﴿ ٦٦٠ ﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن علي عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته وهي حبلى وقد استبان حملها وأنكر ما في بطنها فلما وضعت ادعاه وأقر به وزعم أنه منه فقال : يرد عليه ولده وبرثه ولا يجلد لأن اللعان بينهما قد مضى .

﴿ ٦٦١ ﴾ ٢٠ - قاما مارواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كلن امير المؤمنين عليه السلام يلاعن في كل حال ألا أن تكون حاملا .
معناه لا يقيم عليها الحد ان نكحت عن اليمين ، وليس المراد به انه لم يكن يمضي بينها اللعان لانها قد ينسا فيما تقدم ان في حال الحبل يمضي اللعان ، والذي يدل على ما بيناه مارواه :

﴿ ٦٦٢ ﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا كانت المرأة حبلى لم ترجم .
﴿ ٦٦٣ ﴾ ٢٢ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان ميراث ولد الملائنة لأمه ، فان كانت أمه ليست بحية فلا تقرب الناس من أمه اخواله .

﴿ ٦٦٤ ﴾ ٢٣ - ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قذف امرأته وهي في قرية من القرى فقال السلطان : مالي بهذا علم عليكم بالكوفة فجهات الى القاضي لتلاعن فماتت قبل ان يتلاعنا فقالوا هؤلاء لاميراث لك فقال : ابو عبد الله

* ٦٦٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٥ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ الفقيه ج ٤ ص ٢٣٧
- ٦٦١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٥ ٦٦٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٦
- ٦٦٣ الكافي ج ٢ ص ٢٨١ الفقيه ج ٤ ص ٢٣٦

عليه السلام ان قام رجل من اهلها مقامها فلا عنه فلا ميراث له ، وان أبي أحد من أوليائها ان يقوم مقامها أخذ الميراث زوجها .

﴿ ٦٦٥ ﴾ ٢٤ - محمد بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن موسى ابن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل لا عن امرأته فحلف اربع شهادات بالله ثم نكل عن الخامسة فقال : ان نكل عن الخامسة فهي امرأته ويجلد ، وإن نكلت المرأة عن ذلك إذا كن اليمين عليهما فعليها مثل ذلك .

﴿ ٦٦٦ ﴾ ٢٥ - وعنه عن علي بن السدي عن عثمان بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن المرأة بلاعنها زوجها ويفرق بينهما الى من ينسب ولدها ؟ قال : الى امه . *مركز تحقيق كتاب ترمذ*

﴿ ٦٦٧ ﴾ ٢٦ - وعنه عن الخشاب عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت : أصلحك الله كيف الملاعة ؟ قال : يقعد الامام ويجعل ظاهره الى القبلة ويجعل الرجل عن يمينه والمرأة عن يساره .

﴿ ٦٦٨ ﴾ ٢٧ - الحسن بن محبوب عن عباد بن صبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل أوقفه الامام للملاعة فشهد شهادتين ثم نكل عن نفسه قبل ان يفرغ أو أكذب نفسه من الامان قال : يجلد الحد ولا يفرق بينه وبين امرأته .

﴿ ٦٦٩ ﴾ ٢٨ - وعنه عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في قاذف اللقيط قال : يحد قاذف اللقيط ويحد قاذف ابن الملاعة .

* ٦٦٥ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠ صدر الحديث

- ٦٦٦ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠ الفقيه ج ٣ ص ٣٤٦

- ٦٦٨ - الكافي ج ٢ ص ١٢٩ - ٦٦٩ - الكافي ج ٢ ص ٢٦٦

الفقيه ج ٤ ص ٣٦ وفيه صدر الحديث

﴿ ٦٧٠ ﴾ ٢٩ — محمد بن علي بن محبوب عن الكوفي عن الحسن بن يوسف عن محمد بن سليمان عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك كيف صار الرجل إذا قذف امرأته كانت شهادته اربع شهادات بالله وإذا قذفها غيره أب أو أخ أو ولد أو قريب جلد الحد أو يقيم البينة على ما قال ؟ فقال : قد سئل جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : ان الزوج إذا قذف امرأته فقال : رأيت ذلك بعيني كانت شهادته اربع شهادات بالله ، وإذا قال : انه لم يره قيل له اقم البينة على ما قلت وإلا كان بمنزلة غيره ، وذلك ان الله تعالى جعل للزوج مدخلا لم يجعله لغيره والد ولا ولد يدخله بالليل والنهار فجازله أن يقول رأيت ، ولو قال غيره رأيت قيل له وما ادخلك المدخل الذي ترى هذا فيه وحدك ؟ أنت متهم فلا بد من أن يقام عليك الحد الذي أوجبه الله عليك .

﴿ ٦٧١ ﴾ ٣٠ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن أبي نصر عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بأهله .

﴿ ٦٧٢ ﴾ ٣١ — وعنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن أبي نصر عن عبد الكريم عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لا عن امرأته وهي حبلى ثم ادعى ولدها بعد ما ولدت وزعم انه منه قال : يرد اليه الولد ولا يجلد لأنه قد مضى التلاعن .

* ٦٧٠ - النقيب ج ٣ ص ٣٤٨

- ٦٧١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧١ بتفاوت الكافي ج ٢ ص ١٢٩ النقيب ج ٣

ص ٣٤٦

٦٧٢ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠ النقيب ج ٣ ص ٣٤٨

﴿ ٦٧٣ ﴾ ٣٢ - عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحلي ومحمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قذف امرأته وهي خرساء قال : يفرق بينهما .

﴿ ٦٧٤ ﴾ ٣٣ - الحسن بن محبوب عن بعض أصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في امرأة قذفت زوجها وهو أصم قال : يفرق بينهما وبينه ولا تحل له ابداً .
﴿ ٦٧٥ ﴾ ٣٤ - عنه من هشام بن سالم عن ابي بصير قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل قذف امرأته بالزنى وهي خرساء صماء لا تسمع ما قال قال : إن كان لها بينة تشهد عند الامام جلد الحد و فرق بينه وبينها ولا تحل له ابداً وإن لم يكن لها بينة فهي حرام عليه ما أقام معها ولا إثم عليها منه .

﴿ ٦٧٦ ﴾ ٣٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي نصر عن ابي جميلة عن محمد بن مروان عن ابي عبدالله عليه السلام في المرأة الخرساء كيف يلاعنها زوجها ؟ قال : يفرق بينهما ولا تحل له ابداً .

﴿ ٦٧٧ ﴾ ٣٦ - عنه عن محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه ابي الحسن عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فادعت بها حامل قال : إن قامت البينة على انه أرخى سترأثم انكر الولد لا عنها ثم بانث منه او عليه المهر كلاً .

﴿ ٦٧٨ ﴾ ٣٧ - عنه عن علي عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل يفترى على امرأته قال : يجلد ثم يخلى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول أشهد اني رأيتك تفعلين كذا وكذا .

* ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠

- ٦٧٦ - ٦٧٧ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠ والثاني ذيل حديث

- ٦٧٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ (٢٥ التهذيب ج ٨)

﴿ ٦٧٩ ﴾ ٣٨ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عليهم السلام عن علي عليه السلام في رجل قذف امرأته ثم خرج فجاء وقد توفيت قال : يخبر واحدة من ننتين يقال له إن شئت الزمت نفسك الذنب فيقام عليك الحد وتعلى الميراث ، وإن شئت أقررت فلاغت أدنى قرابتها اليها ولا ميراث لك .

﴿ ٦٨٠ ﴾ ٣٩ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح السكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم اكذب نفسه بعد الملاءنة وزعم أن الولد ولده هل يرد عليه ولده ؟ قال : لا ولا كرامة لا يرد عليه ولا تحمل له إلى يوم القيامة .

قال محمد بن الحسن : قوله عليه السلام لا يرد عليه ولده . يعني أنه لا يلحق به لحوقاً صحيحاً يرثه ويرثه أبوه ، وإنما يثبت نسبه على شرط أن يرث أباه ولا يرثه أبوه حسب ما قدمناه ، ويزيد ذلك بياناً مارواه :

﴿ ٦٨١ ﴾ ٤٠ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم اكذب نفسه هل يرد عليه ولده ؟ فقال : إذا اكذب نفسه جلد الحد ورد عليه ابنه ولا ترجع إليه امرأته أبداً .

قوله عليه السلام في هذا الخبر : ويجلد المراد به إذا اكذب نفسه قبل أن يمضي الأمان فأما بعد مضيه فليس عليه شيء ويلحق به الولد على ما قدمناه .

﴿ ٦٨٢ ﴾ ٤١ — الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن

* ٦٧٩ - النقيه ج ٣ ص ٣٤٨ - ٦٨٠ - ٦٨١ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٦

- ٦٨٢ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠ النقيه ج ٢ ص ٣٤٨ بتفاوت

الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لاعن امرأته وهي حبلى ثم ادعى ولدها بعد ما ولدت وزعم أنه منه فقال : برد إليه الولد ولا تحل له لأنه قد مضى التلاعن .

﴿ ٦٨٣ ﴾ ٤٢ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الحر أبحصن المملوكة ؟ فقال : لا يحصن الحر المملوكة ولا يحصن المملوكة الحر ، واليهودي يحصن النصرانية والنصراني يحصن اليهودية .

﴿ ٦٨٤ ﴾ ٤٣ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قذف الرجل امرأته فإنه لا بلاعنها حتى يقول رأيت بين رجلين رجلًا يزني بها ، وقال : إذا قال الرجل لامرأته لم أجذك عذراء وليس له بينة يجلد الحد ويخلى بينه وبين امرأته ، وقال : كانت آية الرجم في القرآن (والشيخ والشيخة فارجوهما البتة بما قضيا الشهوة) قال : وسألته عن الملاعنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها وبلاعنها وبفارقها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه قال : أما المرأة فلا ترجع إليه أبدًا ، وأما الولد فاني أردده إليه إذا ادعاه ولا ادع ولده ليس له ميراث ، ويرث الابن الأب ولا يرث الأب الابن يكون ميراثه لأخواله وإن لم يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم ، وإن ادعاه أحد يابن الزانية جلد الحد .

﴿ ٦٨٥ ﴾ ٤٤ — وعنه عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن ابن الملاعنة من يرثه ؟ فقال : أمه وعصبة أمه ، قلت : أرايت أن ادعاه أبوه بعد ما قد لاعنها ؟ قال : أردده عليه من أجل أن الولد ليس له أحد يرثه ولا تحل له أمه إلى يوم القيامة .

* ٦٨٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٧٢ صدر الحديث وفيه ص ٣٧٦ ذيل الحديث

الكافي ج ٢ ص ١٢٩ بتفاوت النسخ ج ٤ ص ٢٣٥ وفيه جزء الحديث

﴿ ٦٨٦ ﴾ ٤٥ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى ابن عبيد عن يونس عن محمد بن مضارب عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من قذف امرأته قبل ان يدخل بها جلد الحد وهي امرأته .

﴿ ٦٨٧ ﴾ ٤٦ — وهذا الإسناد عن يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا قذف الرجل امرأته ثم اكذب نفسه جلد الحد وكانت امرأته ، وإن لم يكذب نفسه تلاعنوا ويفرق بينهما .

﴿ ٦٨٨ ﴾ ٤٧ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قذف امرأته فتلاعنوا ثم قذفها بعد ما تفرقا أيضاً بالزنى عليه حد ؟ قال : نعم عليه حد .

﴿ ٦٨٩ ﴾ ٤٨ — يونس عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته : لم تأتني عذراء قال : ليس بشيء لأن العذرة تذهب بغير جماع .

ولا يثنائي هذا الخبر الذي قدمناه في انه يجب عليه الحد لأن قوله عليه السلام ليس عليه شيء يعني حداً كاملاً ، والخبر المتقدم الذي قال ان عليه الحد يعني التعزير لثلاث يؤذي امرأة من المسلمين ، والذي يدل على ما قلناه مارواه :

﴿ ٦٩٠ ﴾ ٤٩ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى ابن عبيد عن يونس عن اسحاق بن عمار عن ابي بصير قال : قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته لم أجذك عذراء قال : يضرب ، قلت فان عاد ؟ قال : يضرب فانه يشك ان ينتهي قال يونس : يضرب ضرب أدب ليس يضرب الحد لثلاث يؤذي امرأة مؤمنة بالتعريض .

﴿ ٦٩١ ﴾ ٥٠ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة قال : سئل أبو إبراهيم عليه السلام عن المرأة يكون لها زوج وقد أصيب في عقله بعدما تزوجها أو عرض له جنون فقال : لها أن تنزع نفسها منه إن شاءت .

﴿ ٦٩٢ ﴾ ٥١ - محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين وموسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن أبان عن محمد بن مضارب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل لا عن امرأته قبل أن يدخل بها ؟ قال : لا يكون ملاعنا حتى يدخل بها يضرب حداً وهي امرأته ويكون قاذفاً .

﴿ ٦٩٣ ﴾ ٥٢ - عنه عن إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد النوفلي عن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال : ليس بين خمس من النساء وبين أزواجهن ملاعنة : اليهودية تكون تحت المسلم فيقذفها ، والنصرانية والأمة تكون تحت الحر فيقذفها ، والحرية تكون تحت العبد فيقذفها ، والمجلود في الحرية لأن الله تعالى يقول : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) (١) والخرساء ليس بينهما وبين زوجها لعان أما اللعان باللسان .

قد مضى الكلام على أمثال هذا الخبر فما قلناه هناك كاف ما هنا إن شاء الله .

﴿ ٦٩٤ ﴾ ٥٣ - الصفار عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي جميلة عن محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة الخرساء يقذفها زوجها كيف يلاعنها ؟ قال : يفرق بينهما ولا نحل له أبداً .

(١) سورة النور الآية : ٤

* ٦٩١ - الكافي ج ٢ ص ١٢٦ الفقيه ج ٣ ص ٣٣٨

- ٦٩٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧٥ - ٦٩٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٠

٩ - باب السراري وملك الايمان

قال الشيخ رحمه الله : ﴿ وللرجل أن يوطأ بملك اليمين ما شاء من العدد ويجمع بينهما ﴾ .

بدل على ذلك قوله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم) (١) ولم يحصر ذلك على عدد دون عدد فينبغي ان يكون سائغاه وطء ما اراد منهن .

﴿ ٦٩٥ ﴾ ١ - محمد بن احمد بن يحيى عن هارون بن مسلم عن مسعدة ابن زياد قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : تحرم من الاماء عشرة : لانجتماع بين الأم والبنت ، ولا بين الأخنتين ، ولا امتك وهي حامل من غيرك حتى تضع ، ولا امتك ولها زوج ، ولا امتك وهي عمتك من الرضاعة ، ولا امتك وهي خالتك من الرضاعة ولا امتك وهي اختك من الرضاعة (ولا امتك وهي ابنة اختك من الرضاعة ولا امتك وهي في عدة) (٢) ولا امتك ولك فيها شريك .

﴿ ٦٩٦ ﴾ ٢ - وعنه عن علي بن الريان عن الحسن بن راشد عن مسمع كردين عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام عشرة لا يحل نكاحهن ولا غشيانهن : امتك امها امتك ، وامتك اختها امتك ، وامتك وهي عمتك من الرضاعة ، وامتك وهي خالتك من الرضاعة ، وامتك وهي اختك من الرضاعة ،

(١) سورة المؤمنون الآية : ٥

(٢) ما بين القوسين زيادة في الفقه ائتمنا لما ليتم العدد المذكور .

وامتك وقد ارضعتك ، وامتك وقد وطئت حتى تستبرى به بحيضة ، وامتك وهي حبل من غيرك ، وامتك وهي على سوم من مشتر ، وامتك ولها زوج وهي تحت .

﴿ ٦٩٧ ﴾ ٣ - عنه عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق ابن صدقة عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى من آخر جارية بثلثين مسمى ثم افترقا قال : وجب البيع وليس له ان يطأها وهي عند صاحبها حتى يقبضها او يعلم صاحبها ، والثلثين اذا لم يكونا اشترطاه نقد .

﴿ ٦٩٨ ﴾ ٤ - عنه عن العباس بن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يزوج مملوكته عبده أتقوم عليه كما كانت تقوم عليه فتراه منكشفاً أو يراها على تلك الحال ؟ فكره ذلك وقال : قد منعني ابي أن أزوج بعض خدمني غلاماً لذلك .

﴿ ٦٩٩ ﴾ ٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن العباس بن معروف عن الحسن بن محمد عن زرعة عن سماعة قال : سأله عن رجلين بينهما أمة فزوجاها من رجل ، ثم ان الرجل اشترى بعض السهمين قال : حرمت عليه باشرائه إياها وذلك ان يبيعها طلاقها إلا أن يشترها من جميعهم .

﴿ ٧٠٠ ﴾ ٦ - وعنه عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن بكير بن اعين وريد بن معاوية عن أبي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قالا : من اشترى مملوكاً لها زوج فان بيعها طلاقها ان شاء المشتري فرق بينهما وان شاء تركها على نكاحها .

﴿ ٧٠١ ﴾ ٧ - قاما مارواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابوب بن نوح عن

* ٦٩٧ - الكافي ج ٢ ص ٥٠

- ٦٩٨ - الكافي ج ٢ ص ٥٢ الفقيه ج ٣ ص ٣٠٢

- ٦٩٩ - الكافي ج ٢ ص ٥٣ الفقيه ج ٣ ص ٢٨٥

- ٧٠٠ - ٧٠١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٠٨ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٥٣

صفوان عن سالم ابي الفضل عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يبتاع الجارية ولها زوج قال : لا يحل لأحد ان يمسه حتى يطلقها زوجها الحر .

فهذا الخبر محمول على انه إذا كان المبتاع أقر الزوج على عقده ورضي به ، لأنه إذا كان الأمر على ما قلناه فلا تحل له حتى يطلقها ولا تحل لأحد أيضاً إلا أن يبيعها بيعاً آخر ، والذي يدل على ذلك ما قدمناه عن بكير بن اعين وبريد بن معاوية .

﴿ ٧٠٢ ﴾ ٨ — محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الوشاء عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبد الله اللحام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري امرأة الرجل من أهل الشرك يتخذها ؟ قال : لا بأس .

﴿ ٧٠٣ ﴾ ٩ — وعنه عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن اسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سبي الأكراد إذا حاربوا ومن حارب من المشركين هل يحل نكاحهم وشرأؤهم ؟ قال : نعم .

﴿ ٧٠٤ ﴾ ١٠ — محمد بن احمد العلوي عن العمري عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سأله عن الملوكة بين رجلين زوجها أحدهما والآخر غائب هل يجوز النكاح ؟ قال : إذا كره الغائب لم يحز النكاح .

﴿ ٧٠٥ ﴾ ١١ — محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابي علي ابن أبوب عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن عبد الله اللحام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يشتري من رجل من أهل الشرك ابنته فيتخذها أمة ؟ قال : لا بأس .

﴿ ٧٠٦ ﴾ ١٢ - علي بن الحسن عن محمد بن عبد الله عن الحسن بن علي عن علاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : ايمان رجل شاء ان يعتق جاريته ويتزوجها ويجعل صداقها عتقها فعل .

﴿ ٧٠٧ ﴾ ١٣ - وعنه عن محمد واحمد ابني الحسن عن ابيهما عن عبد الله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت رجل قال : لجاريته اعتقتك وجعلت عتقك مهرك قال : فقال جائز .

﴿ ٧٠٨ ﴾ ١٤ - وعنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثني الخياط عن حاتم عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول ان شاء الرجل اعتق ام ولده وجعل عتقها مهرها .

﴿ ٧٠٩ ﴾ ١٥ - وروى محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لجاريته قد اعتقتك وجعلت صداقك عتقك قال : جاز العتق والامر اليها ان شاءت تزوجه نفسها وان شاءت لم تفعل ، فان تزوجه نفسها فأحب له ان يعطيها شيئاً .

﴿ ٧١٠ ﴾ ١٦ - وروى علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل قال لامته اعتقتك وجعلت عتقك مهرك فقال : اعتقت وهي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شاءت فلا ، فان تزوجه فليعطيها شيئاً ، وان قال : قد تزوجتك وجعلت مهرك عتقك فان النكاح واقع ولا يعطيها شيئاً .

﴿ ٧١١ ﴾ ١٧ - وعنه عن يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق أمة له وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال : يستسعيها

* ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٠٩ واخرج الثاني للكليني في

الكليني ج ٢ ص ٥١ بتفاوت

- ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٠ واخرج الثاني والثالث الصدوق

(٢٦ - التهذيب ج ٨)

في الفقيه ج ٣ ص ٢٦١

في نصف قيمتها وان أبت كان لها يوم وله يوم في الخدمة قال : وإن كان لها ولد ادى عنها نصف قيمتها وعتقت .

﴿ ٧١٢ ﴾ ١٨ — علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي عمير عن رجل عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يعتق جاريته ويقول : لها عتقك مهر ك ثم يطلقها قبل ان يدخل بها قال : يرجع نصفها مملوكا ويستسعيها في النصف الآخر .

﴿ ٧١٣ ﴾ ١٩ — الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم عن عباد بن كثير البصري قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اعتق ام ولد له وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال : يعرض عليها ان تستسعي في نصف قيمتها فان ابت هي فنصفها رق ونصفها حر

﴿ ٧١٤ ﴾ ٢٠ — الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكرأ الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام : ان كان الذي اشتراها الى سنة له مال أو عقدة تحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبته فان عتقه ونكاحه جائز ، وإن لم يملك مالا أو عقدة تحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبته كان عتقه ونكاحه باطلا لأنه اعتق مالا يملك وارى انها رق لمولاه الاول ، قيل له فان كانت قد علفت من الذي اعتقها وتزوجها ما حال مافي بطنها ؟ فقال الذي في بطنها مع امه كهيبتها .

﴿ ٧١٥ ﴾ ٢١ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الرحمن

• ٧١٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٠ - ٧١٣ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١١

٧١٤ - الاستبصار ج ٤ ص ١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٨ بتفاوت في السند

- ٧١٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١١ الكافي ج ٢ ص ٥٠

ابن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل تكون له الامة فيريد أن يعتقها فيتزوجها بجعل عتقها مهرها أو يمتنها ثم يصدقها ؟ وهل عليها منه عدة وكم تعتد ؟ فان اعتقها هل يجوز له نكاحها بغير مهر ؟ وكم تعتد من غيره ؟ فقال بجعل عتقها صداقها ان شاء ، وان شاء اعتقها ثم أصدقها ، فان كان عتقها صداقها فانها لا تعتد ولا يجوز نكاحها اذا اعتقها إلا بمهر ، ولا يبطأ الرجل المرأة اذا تزوجها حتى يجعل لها شيئاً وان كان درهما .

﴿ ٧١٦ ﴾ ٢٢ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي بصير قال : سأله عن الرجلين تكون بينهما امة يعتق أحدهما نصيبه فتقول الامة المذي لم يعتق لا ابني تقومني ذرني كما أنا اخذ ملك ، أرأيت ان أراد الذي لم يعتق النصف الآخر أن يطاها أله ذلك ؟ قال : لا ينبغي له ان يفعل لأنه لا يكون للمرأة زوجان ولا ينبغي له ان يستخدمها ولسكن يستسعيها فان ابت كان لها من نفسها يوم وله يوم .

﴿ ٧١٧ ﴾ ٢٣ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن محمد (١) بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن جارية بين رجلين دبراًها جميعاً ثم أحل أحدهما فرجها لشريكه فقال : هو له حلال واياهما مات قبل صاحبه فقد صار نصفها حراً من قبل الذي مات ونصفها مدبراً ، قلت أرأيت ان أراد الباقي منها أن يمسخها أله ذلك ؟ قال : لا إلا أن يثبت عتقها ويتزوجها برضا منها مثل ما اراد ، قلت : اليس قد صار نصفها حراً قد ملكك نصف رقبتها والنصف الآخر للباقي منها قال بلى قلت : فان هي جعلت مولاهما في حل من فرجها واحلت له ذلك قال : لا يجوز ذلك ، قلت

(١) تقدمت الرواية في باب تحلل الاماء بنفس السند والتمن الا ان هناك (محمد بن مسلم)

بدل (محمد بن قيس) قليلاً

ولم لايجوز لها ذلك كما اجزت للذي كان له نصفها حين احل فرجها لشريكه فيها ؟ قال :
ان الحرة لا تنب فرجها ولا تعيره ولا تحلله ولا تكن لها من نفسها يوم والذي دبرها
يوم ، فان احب ان يتزوجها بشيء متعة في اليوم الذي تملك فيه نفسها فيتمتع بها
بشيء قل او كثر .

﴿ ٧١٨ ﴾ ٢٤ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن
العباس بن معروف عن الحسين بن محمد عن زرعة عن سماعة قال : سأله عن رجلين
بينهما امة فزوجها من رجل آخر ثم ان الرجل اشترى بعض السهمين قال : حرمت عليه .
﴿ ٧١٩ ﴾ ٢٥ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال : جاء رجل الى ابي عبد الله عليه السلام
فقال : اني كنت مملوكا لقوم واني تزوجت امرأة حرة بغير اذن مولاي ثم اعتوتني
بعد ذلك فاجدد نكاحي اياها حين اعتقت ؟ فقال له : اكانوا علموا بك حين تزوجت
امرأة وانت مملوك لهم ؟ فقال : نعم وسكتوا عني ولم يغيروا علي قال فقال له :
سكوتهم عنك بعد علمهم اقرار منهم اثبت على نكاحك الاول .

﴿ ٧٢٠ ﴾ ٢٦ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن النعمان
عن ابي الصباح عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون لبعض ولده جارية وولده
صغار هل يصلح له ان يطأها ؟ فقال : يقومها قيمة عدل ثم يأخذها ويكون لولده
عليه ثمنها .

﴿ ٧٢١ ﴾ ٢٧ — عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى

• ٧١٨ - الكافي ج ٢ ص ٥٣ النقيه ج ٣ ص ٢٨٥ وهو صدر حديث فيها

- ٧١٩ - الكافي ج ٢ ص ٥١ النقيه ج ٣ ص ٢٨٣ بتفاوت فيها

- ٧٢٠ - ٧٢١ - الاستبصار ج ٣ ص ١٥٤ الكافي ج ٢ ص ٤٩

ابن جعفر الكندي عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال : سألت أبا الحسن عليه السلام ؟ فقلت له : ان بعض اصحابنا رءوا ان للرجل ان يتكح جارية ابنة وجارية ابنته ولي ابنة وابن ولا بنتي جارية اشتريتها لها من صداقها فيجعل لي ان اطأها ؟ فقال : لا إلا باذنهما ، قال الحسن بن الجهم : أليس قد جاء ان هذا جائز ؟ قال : نعم ذلك اذا كان هو سببه ، ثم التفت الي وأوى نحوى بالسبابة فقال : اذا اشتريت انت لابنتك جارية أو لابنتك وكان الابن صغيراً ولم يطأها حل لك في ان تقبضها فتتكحها وإلا فلا إلا باذنهما .

﴿ ٧٢٢ ﴾ ٢٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في رجل زوجه ام ولد له مملوكة ثم مات الرجل فورثه ابنة وصار له نصيب في زوج امه ثم مات الولد أثره امه ؟ قال : نعم . قلت : فاذا ورثته كيف تصنع وهو زوجها ؟ قال : تفارقه وليس له عليها سبيل وهو عبدها .

﴿ ٧٢٣ ﴾ ٢٩ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن سيف بن عميرة ومحمد بن ابي حمزة واسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في المرأة لها زوج مملوك فمات مولاه فوارثته قال : ايس بينهما نكاح .

﴿ ٧٢٤ ﴾ ٣٠ — وعنه عن ابي العباس محمد بن جعفر عن ايوب بن نوح عن صفوان عن سعيد بن يسار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة حرة تكون تحت المملوك فتشترى هل يبطل نكاحه ؟ قال : نعم لأنه عبد مملوك لا يقدر على شيء .

﴿ ٧٢٥ ﴾ ٣١ — وعنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن جعفر بن سماعة عن ابان

ابن عثمان عن الفضل بن عبد الملك قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ورنث زوجها فاعتقته هل يكونان على نكاحها الاول ؟ قال : لا ولسكن يحددان نكاحها .

﴿ ٧٢٦ ﴾ ٣٢ - الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في العبد يتزوج الحرة ثم يعتق فيصيب قاحشة ؟ قال فقال : لا يرجع حتى يواقع الحرة بعد ما يعتق ، قلت : فللحرة عليه الخيار إذا اعتق ؟ قال : لا فقد رضيت به وهو عبد فهو على نكاحه الاول .

﴿ ٧٢٧ ﴾ ٣٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة مكنت نفسها من عبد لها فنكحها ان تضرب مائة ويضرب العبد خمسين جلدة ويباع بصغر منها قال : ويحرم على كل مسلم أن يبيعها عبداً مدركا بعد ذلك .

﴿ ٧٢٨ ﴾ ٣٤ - الحسن بن محبوب عن وهب بن عبد ربه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل زوج عبداً له من أم ولده ولا ولد لها من السيد ثم مات السيد قال : لا خيار لها على العبد هي مملوكة للورثة .

﴿ ٧٢٩ ﴾ ٢٥ - احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يأخذ من أم ولده شيئاً ويهبه لها بغير طيب نفسها من خدم أو متاع أيجوز ذلك له ؟ قال : نعم إذا كانت أم ولده .

﴿ ٧٣٠ ﴾ ٣٦ - الحسن بن محبوب عن داود الرقي قال : سألت

* ٧٢٦ الكافي ج ٢ ص ٥٤ الفقيه ج ٤ ص ٢٧

- ٧٢٧ الكافي ج ٢ ص ٥٦ الفقيه ج ٣ ص ٢٨٩ بتفاوت

- ٧٢٨ - الفقيه ج ٣ ص ٨٢

- ٧٣٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ٩٤

أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة نكحت عبداً فولدها اولاداً ثم انه طلقها فلم تقم مع ولدها وتزوجت فلما بلغ العبد انها تزوجت أراد أن يأخذ ولدها منها فقال : انا احق بهم منك اذ تزوجت فقال : ليس للعبد ان يأخذ منها ولدها مادام مملوكا واذا اعتق فهو احق بهم منها .

﴿ ٧٣١ ﴾ ٣٧ — عنه عن هشام بن سالم وغيره عن عمار الساباطي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أذن لعبده في تزويج امرأة فتزوجها ثم ان العبد ابق فقال : ليس لها على مولاه نفقة وقد بانث عصمتها منه ، فان ابق العبد طلاق امرأته وهو بمنزلة المرتد عن الاسلام . قلت : فان رجع الى مواليه ترجع اليه امرأته ؟ قال ، ان كان قد انقضت عدتها منه ثم تزوجت غيره فلا سبيل له عليها وان لم تزوج ولم تنقض العدة فهي امرأته على النكاح الاول .

﴿ ٧٣٢ ﴾ ٣٨ — وعنه عن عبد العزيز العبدي عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد بين رجلين زوجه احدهما والاخر لا يعلم ، ثم انه علم بعد ذلك انه ان يفرق بينهما ؟ قال : الذي لم يعلم ولم يأذن ان يفرق بينهما وان شاء تركه على نكاحه .

﴿ ٧٣٣ ﴾ ٣٩ — الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة ومحمد بن العباس عن العلاء عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام عن الخبيثة يتزوجها الرجل قال : لا وان كانت له امة وان شاء وطئها ولا يتخذها ام ولد .

﴿ ٧٣٤ ﴾ ٤٠ — البرزوفري عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايمان رجل وقع على

- ٧٣١ - الفقيه ج ٣ ص ٢٨٨ - ٧٣٢ - الفقيه ج ٣ ص ٢٨٩

- ٧٣٣ - الكافي ج ٢ ص ١٣ بتفاوت يسير

- ٧٣٤ - الاستبصار ج ٤ ص ١٨٣ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ بسند اخر فيها وزيادة في الثاني

وايضا قوم حراما ثم اشتراها فادعى ولدها فانه لا يورث منه فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الولد للفراش وللماهر الحجر ولا يورث ولد الزنى إلا رجل يدهي ابن وليدته .

﴿ ٧٣٥ ﴾ ٤١ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل ينكح الجارية من جواربه ومعه في البيت من يرى ذلك ويسمع قال : لا بأس .

﴿ ٧٣٦ ﴾ ٤٢ — وعنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يزوج جاريته هل ينبغي له أن ترى عورته قال : لا .

﴿ ٧٣٧ ﴾ ٤٣ — وعنه عن ابن أبي عمير عن النضر بن سويد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : إذا جامع الرجل وليدة امرأته فعليه ما على الزاني .

﴿ ٧٣٨ ﴾ ٤٤ — وفي رواية عبد الله بن جعفر قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل فجر بوليده امرأته بغير اذنها أن عليه ما على الزاني ولا يجرم ولا يكون حد الزاني إلا إذا زنى بمسقة حرة .

﴿ ٧٣٩ ﴾ ٤٥ — البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن الحسين بن هاشم وابن رباط عن صفوان عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ادنى ما يحرم به الوليدة تكون عند الرجل على ولده إذا مسها أو جردها .

﴿ ٧٤٠ ﴾ ٤٦ — وعنه عن حميد عن الحسن بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون عنده الجارية فتتكشف

- ٧٣٦ - الكافي ج ٢ ص ٧٤، زيادة في آخره .

- ٧٣٧ - الفقه ج ٤ ص ١٧ .

- ٧٣٩ - ٧٤٠ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١١ .

فيراها أو يجردها لا يزيد على ذلك قال : لا تحمل لا به .

﴿ ٧٤١ ﴾ ٤٧ — وعنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن محمد ابن ابي حمزة عن علي بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام عن الرجل يقبل الجارية يباشرها من غير جماع داخل او خارج أتحمل لأبيه أو لابنه ؟ قال : لا بأس .

﴿ ٧٤٢ ﴾ ٤٨ — ولا ينافي هذا الخبر مارواه الحسن بن سماعة عن صالح وعيس بن هشام عن ثابت بن شربع عن داود الازاري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل اشترى جارية فقبلها قال : تحرم على ولده وقال : إن جردها فهي حرام على ولده .

لأن هذا الخبر محمول على أنه إذا قبلها بشهوة فإنها تحرم على الولد والأول تحمله على أنه إذا قبلها من غير شهوة فيجوز له حينئذ العقد عليها ولا تنافي بين الخبرين .

﴿ ٧٤٣ ﴾ ٤٩ — الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن داود بن فرقد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل اشترى جارية مدركة ولم تحض عنده حتى يمضي لها ستة اشهر وليس بها حمل قال : إن كان مثلها تحيض ولم يكن ذلك من كبر فهذا عيب ترد منه .

﴿ ٧٤٤ ﴾ ٥٠ — وعنه عن سعدان بن مسلم عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل زوج مملوكته من رجل على اربع مائة درهم فعجل له مائتي درهم ثم أخر عنه مائتي درهم فدخل بها زوجها ، ثم أن سيدها باعها بعد من رجل لمن تكون المائتان المؤخرتان عنه ؟ فقال : إن لم يكن أوفاهما بقية المهر حتى باعها فلا شيء له عليه ولا لغيره وإذا باعها سيدها فقد بانت من الزوج الحر إذا كان يعرف هذا الأمر فتقدم (١) من ذلك

(١) كذا في النسخ وورد في بعض النواش ان هذه العبارة من كلام الشيخ رحمه الله لا من تنمة الحديث .

٧٤١ - ٧٤٢ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٢

٧٤٣ - النكاح ج ١ ص ٣٨٩ - ٧٤٤ - الفقيه ج ٣ ص ٢٨٨ (٢٧ - التهذيب ج ٨)

على ان يبيع الأمة طلائفها .

﴿ ٧٤٥ ﴾ ٥١ - عنه عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في رجل يزوج مملوكا له امرأة حرة على مائة درهم ثم انه باعه قبل ان يدخل عليها قال : يعطيها سيده من ثمنه نصف ما فرض لها انما هو بمنزلة دين له استدانه بامر سيده . ولا يجوز للملوك ان يعقد على اكثر من حرتين أو أربع اماء .

﴿ ٧٤٦ ﴾ ٥٢ - روى ذلك الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء ابن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : سألته عن العبد يزوج اربع حرائر ؟ قال : لا ولكن يزوج حرتين وإن شاء تزوج اربع اماء .

﴿ ٧٤٧ ﴾ ٥٣ - عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المملوك ما يحل له من النساء ؟ قال : حرتين أو اربع اماء قال : ولا بأس ان يأخذ له مولاه فيشتري من ماله إن كان له مال جارية أو جوارى بظاهن ورقيقه له حلال .

﴿ ٧٤٨ ﴾ ٥٤ - عنه عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن احدهما عليه السلام قال : سألته عن المملوك كم يحل له ان يزوج ؟ قال : حرتين أو اربع اماء ، وقال : لا بأس ان كان في يده مال وكان مأذونا في التجارة ان يشتري ماشاء من الجوارى وبظاهن .

فلما الحرائر فلا يجوز له ان يعقد على اكثر من ثنتين ممنهن بحسب ما قدمناه ويؤكد ذلك بياننا أيضا مارواه :

- ٧٤٥ - الفقيه ج ٣ ص ٢٨٩

- ٧٤٦ - ٧٤٧ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٣ الكافي ج ٢ ص ٥١ واخرج

الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٨٧ وفي صدر الحديث مرسل

- ٧٤٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٤ الكافي ج ٢ ص ٥١

﴿ ٧٤٩ ﴾ ٥٥ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء ؟ فقال : لا يحل له إلا اثنتين ويتسرى ماشاء اذا كان أذن له مولاه .

﴿ ٧٥٠ ﴾ ٥٦ — وعنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح السكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك كم يحل له من النساء ؟ قال : امرأتان .

﴿ ٧٥١ ﴾ ٥٧ — وعنه عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يجمع المملوك من النساء أكثر من امرأتين .
﴿ ٧٥٢ ﴾ ٥٨ — وعنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سأله عن المملوك كم يحل له من النساء ؟ قال : امرأتان .

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار كلها مختصة بالحرار دون الاماء ، والذي يكشف عما ذكرناه زائداً على ما تقدم مارواه :

﴿ ٧٥٣ ﴾ ٥٩ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : ينكح العبد امرأتين حرتين لا يزيد .
﴿ ٧٥٤ ﴾ ٦٠ — وذكر أبو جعفر بن بابويه رحمه الله قال : وفي رواية بتزوج العبد بمحرتين او اربع اماء او أمتين وحررة .

﴿ ٧٥٥ ﴾ ٦١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس أن يأذن الرجل لمملوكه أن يشتري

• ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٣

- ٧٥٢ - ٧٥٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٤ واخرج الثاني الصدوق في النقبه ج ٣ ص ٢٧١

٧٥٥ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٤ الكافي ج ٢ ص ٥١ بتفاوت

من ماله إن كان له جارية أو جوارى بطأهن ورقيقه له حلال وقال : يحل للعبد أن ينكح حرتين .

﴿ ٧٥٦ ﴾ ٦٢ - محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم وعلي بن الحكم عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يزوج جاريته رجلاً واشترط عليه أن كل ولد تلده فهو حر فطلقها زوجها ثم تزوجت آخر فولدت قال : إن شاء اعتق وإن شاء لم يعتق .

﴿ ٧٥٧ ﴾ ٦٣ - الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل المسلم يتزوج المجوسية ؟ فقال : لا ولكن إن كانت له أمة مجوسية فلا بأس أن يطأها ويعزل عنها ولا يطلب ولدها .

﴿ ٧٥٨ ﴾ ٦٤ - الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون عنده الجارية يجردها وينظر الى جسدها نظر شهوة وينظر منها الى ما يحرم على غيره هل يحل لأبيه ؟ وإن فعل ذلك أبوه هل يحل لابنه ؟ قال : إذا نظر اليها نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم يحل لأبيه وإن فعل ذلك الابن لم يحل لأبيه .

﴿ ٧٥٩ ﴾ ٦٥ - وروى عبد الله بن القاسم عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام اشترى الجارية من الرجل المأمون فخيرني أنه لم يمسه منذ طمئت عنده وظهرت عنده قال : ليس بجائز أن تأتبعها حتى تستبرئها بحيضة ولكن

- ٧٥٦ - الاستبصار ج ٣ ص ٢٠٤

- ٧٥٧ - الكافي ج ٢ ص ١٤ بدون اذيل النقيه ج ٣ ص ٢٥٨

- ٧٥٨ - الاستبصار ج ٣ ص ٢١٢ النقيه ج ٣ ص ٢٦٠

- ٧٥٩ - النقيه ج ٣ ص ٢٨٢

يجوز مادون الفرج ، ان الذين يشترون الاماء ثم ياتوهن قبل ان يستبرؤوهن فاولئك الزناة باموالهم .

﴿ ٧٦٠ ﴾ ٦٦ - الحسن بن محبوب عن محمد بن حكيم قال : سألت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل زوج امته من رجل آخر قال لها : إذا مات الزوج فهي حرة فمات الزوج قال : إذا مات الزوج فهي حرة تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولا ميراث لها منه لأنها انما صارت حرة بعد موت الزوج .

﴿ ٧٦١ ﴾ ٦٧ - علي بن الحسن عن عبد الرحمن بن ابي نجران وسندي ابن محمد البراز عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في ولادة كانت نصرانية فاسلمت عند رجل فولدت لسيدها غلاماً ، ثم ان سيدها مات فاصابها عتاق السرية فتكحت رجلاً نصرانياً دارياً (١) وهو العطار فتنصرت ثم ولدت ولدين وحلت آخر فقضى فيها أن يمرض عليها الاسلام فابت فقال : أما ما ولدت من ولد فانه لابنها من سيدها الأول واحبسها حتى تضع مافي بطنها فاذا ولدت فاقتلها .

﴿ ٧٦٢ ﴾ ٦٨ - الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكرأ الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله عليه السلام : إن كان الذي اشتراها الى سنة مال وعقدة يوم اشتراها فاعتقها يحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبتها فان عتقه وتزوجها جائز ، وإن لم يكن الذي

(١) الداري : العطار المنسوب الى دارين جزيرة بالبحرين فيها سوق كان يحمل الماك اليها من الهند .

٧٦١ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٥٥

* ٧٦٢ - الاستبصار ج ٤ ص ١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٨ بتناوت في السند وقد سبق برقم ٢٠ من الباب

اشتراها فاعتقها وتزوجها مال ولا عقدة يوم مات يحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبته فان عتقه ونكاحه باطل لانه اعتق مالا يملك وارى انها رقيق لمولاه الاول ، قيل له : فان كانت قد علفت من الذي اعتقها وتزوجها ما حال مافي بطنها ؟ فقال : الذي في بطنها مع امه كهيئتها .

﴿ ٧٦٣ ﴾ ٦٩ — علي بن الحسن عن ابوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحسن بن زياد قال : قلت له امة كان مولاهما يقع عليها ثم بدا له فزوجها ما منزلة ولدها ؟ قال : بمنزلتها الا ان يشترط زوجها .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمول على انه اذا كان زوجها عبداً اقوم آخرين فان اولادها يكونون رقاً لمولاهما الا ان يشترط مولى العبد ، ولو كان المراد به حراً لكان الاولاد لاحقين به حسب ما تقدمناه في علوم السراي

﴿ ٧٦٤ ﴾ ٧٠ — علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن عمه يعقوب الأحمري عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اعتق رجل جارية ثم اراد ان يتزوجها مكانه فلا بأس ولا تعند من مائه وإن ارادت أن تتزوج من غيره فلها مثل عدة الحرة وأي رجل اشترى جارية فولدت منه ولداً فمات ان شاء أن يبيعها باعها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها باعها ، وان كان لها ولد قومت على ابنها من نصيبه ، وان كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجبر على ثمنها ، وإن مات ابنها قبل امه بيعت في ميراثه إن شاء الورثة .

﴿ ٧٦٥ ﴾ ٧١ — الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت له : الرجل المسلم أله ان يتزوج المسكينة التي قد ادت نصف مكانتها ؟ قال فقال : إن كان سيدها حين كتابتها شرط عليها ان هي عجزت فهي

رد في الرق فلا يجوز نكاحها حتى تؤدي جميع ما عليها .

﴿ ٧٦٦ ﴾ ٧٢ — الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبد الرحمن عن الدقاق قال : سأله عن الرجل يكون له مملوكة ومملوكة مملوكة وهبها لها ابوها يحل له أن يوطأها ؟ قال فقال لا بأس .

﴿ ٧٦٧ ﴾ ٧٣ — محمد بن احمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن اليعقوبي عن موسى بن عيسى عن محمد بن ميسرة عن ابي الجهم عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليهما السلام قال : لو أن رجلا سرق الف درهم فاشترى بها جارية أو اصدقها امرأة فإن الفرج له حلال وعليه تمة المال .

ثم كتاب الطلاق والحمد لله رب العالمين وحلى الله على محمد وآله ويتلوه كتاب العتق والتدبير والمسكينة والحمد لله رب العالمين .

(كتاب العتق والتمير والمكاتب)

١ - باب العتق وأحكامه

﴿ ٧٦٨ ﴾ ١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار وحفص بن البختري عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : في الرجل يعتق المملوك قال : يعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار ، وقال : يستحب للرجل أن يتقرب عشية عرفة ويوم عرفة بالعتق والصدقة .

﴿ ٧٦٩ ﴾ ٢ - وعنه عن حماد بن عيسى عن ربيع بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من اعتق مسلماً اعتق الله العزيز الجبار بكل عضو منه عضواً من النار .

﴿ ٧٧٠ ﴾ ٣ - وعنه عن إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه رفعه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اعتق مؤمناً اعتق الله العزيز الجبار بكل عضو منه عضواً من النار ، فإن كانت التي اعتق الله العزيز الجبار بكل عضو من منها عضواً من النار ، لأن للمرأة نصف الرجل .

﴿ ٧٧١ ﴾ ٤ - وعنه عن إبراهيم بن أبي البلاد قال : قرأت عتق أبي عبد الله عليه السلام فإذا هو : هذا ما اعتق جعفر بن محمد اعتق فلاناً غلامه لوجه الله

* ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤ واخرج الاول والثالث

الصدوق في النقيح ج ٣ ص ٦٦

لا يريد منه جزاءً ولا شكوراً على أن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويحج البيت ويصوم شهر رمضان ويتولى أولياءه الله ويتبرأ من أعداء الله ، شهد فلان وفلان وفلان ، ثلاثة .

﴿ ٧٧٢ ﴾ ٥ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم وحماد وابن اذينة وابن بكير وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا تعتق إلا ما يريد به وجه الله تعالى .

﴿ ٧٧٣ ﴾ ٦ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك .

﴿ ٧٧٤ ﴾ ٧ — وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسيعب أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تعتق إلا بعد ملك .

﴿ ٧٧٥ ﴾ ٨ — وعنه عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن عتق المسكره قال : ليس عتقه بعتق ﴿ ٧٧٦ ﴾ ٩ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة المعتوهة الذاهية العقل يجوز بيعها وصدقها ؟ قال : لا ، وعن طلاق السكران وعتقه قال : لا يجوز .

﴿ ٧٧٧ ﴾ ١٠ — عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط

- ٧٧٢ - الكافي ج ٢ ص ١٣٣ الفقيه ج ٣ ص ٦٨

- ٧٧٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٥ الكافي ج ٢ ص ١٣٣ الفقيه ج ٣ ص ٦٩

- ٧٧٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٥ - الكافي ج ٢ ص ١٣٣

- ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - الكافي ج ٢ ص ١٣٢ (٢٨ المندرج)

والحسين بن هاشم وصفوا جميعاً عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يجوز عتق السكران .

﴿ ٧٧٨ ﴾ ١١ - محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب قال : كتبت الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وسألته عن الرجل يعتق غلاماً صغيراً أو شيخاً كبيراً أو من به زمانة ولا حيلة له فقال : من اعتق مملوكاً لا حيلة له فان عليه ان يعوله حتى يستغني عنه ، وكذلك كان علي عليه السلام يفعل اذا ارتق الصغار ومن لا حيلة له .

﴿ ٧٧٩ ﴾ ١٢ - عنه عن محمد بن احمد بن محمد عن ابيه عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم قال : سألت عن النسمة فقال : اعتق من اغنى نفسه .

﴿ ٧٨٠ ﴾ ١٣ - عنه عن محمد بن احمد عن علي بن الحكم عن عمر ابن حفص عن سعيد بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بأن يعتق ولد الزنى .

﴿ ٧٨١ ﴾ ١٤ - وعنه عن محمد بن احمد عن ابيه عن محمد بن عيسى عن ابن مسكان عن الحلبي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرقبة تعتق من المستضعفين ؟ قال : نعم .

﴿ ٧٨٢ ﴾ ١٥ - محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن سيف بن عميرة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام أيجوز للمسلم أن يعتق مملوكاً مشركاً ؟ قال : لا ولا ينافي هذا الخبر مارواه :

* ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤ واخرج الثالث الصدوق في النقبه

ج ٣ ص ٨٦

- ٧٨١ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤

- ٧٨٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٢ - النقبه ج ٣ ص ٨٥

﴿ ٧٨٣ ﴾ ١٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان علياً عليه السلام اعتق عبداً له نصرانياً فاسلم حين اعتقه .

لانه عليه السلام انما اعتقه لعله بانه اذا اعتقه يسلم ، فاما من لا يعلم ذلك منه فلا يجوز له عتق الكافر حسب ما تضمنه الخبر الأول .

وإذا اعتق الرجل عبده أو أمته ولغيره معه فيها شركة كلف ان يشتري ما بقي ويعتق إذا كان مؤسراً ، وإن كان معسراً استسمى العبد في الباقي .

﴿ ٧٨٤ ﴾ ١٧ — روى الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبداً جميعاً فاعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي اعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقي ؟ قال : يؤخذ بما بقي (١)

﴿ ٧٨٥ ﴾ ١٨ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين فاعتق أحدهما نصيبه قال : ان كان مؤسراً كلف ان يضمن ، وإن كان معسراً اخذت بالخصص .
ولا ينافي ذلك ما رواه :

﴿ ٧٨٦ ﴾ ١٩ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل اعتق شركاً له في غلام مملوك عليه شيء ؟ قال : لا .

﴿ ٧٨٧ ﴾ ٢٠ — وعنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن يعقوب بن

(١) زيادة في الكافي في آخره (منه بقيته يوم اعتق)

• ٧٨٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٧ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤

- ٧٨٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٣ - الكافي ج ٢ ص ١٣٥

- ٧٨٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٣ - الفقيه ج ٣ ص ٦٧

- ٧٨٦ - - ٧٨٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٢

شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام .

لأننا إنما نلزمه عتق ما بقي إذا كان قد قصد بالعتق الإضرار بشريكه ، فإما ما لم يقصد ذلك بل يقصد وجه الله فلا يلزمه ذلك بل يستسعى العبد فيما بقي ، ويستحب له أن يشتري ما بقي ويعتقه ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٧٨٨ ﴾ ٢١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجلين كان بينهما عبد فاعتق أحدهما نصيبه فقال : إن كان مضاراً كافاً أن يعتقه كاه ، إلا استسعى العبد في التصف الآخر .

﴿ ٧٨٩ ﴾ ٢٢ — عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن المملوك بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه قال : يوم قيمته ويضمن الذي اعتقه لأنه أفسده على أصحابه .

﴿ ٧٩٠ ﴾ ٢٣ — الحسين بن سعيد عن النضر عن هشام بن سالم وعلي ابن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن المملوك يكون بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه ؟ قال : إن ذلك فساد على أصحابه فلا يستطيعون بيعه ولا موافقته قال : يوم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة ، إنما جعل ذلك لما أفسده .

والذي يدل على أنه متى لم يكن مضاراً يستحب له أن يشتري ما بقي إذا تمكن منه ما رواه :

* ٧٨٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤ - الفقيه ج ٣ ص ٦٧

- ٧٨٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٣ - الكافي ج ٢ ص ١٣٥ بتفاوت

- ٧٩٠ - ٧٩١ - الاستبصار ج ٤ ص ٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤

﴿ ٧٩١ ﴾ ٢٤ — الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : من كان شريكاً في عبد أو أمة قليل أو كثير فاعتق حصته وله سعة فليشتره من صاحبه فيعتقه كله ، وإن لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم اعتق منه ما اعتق ثم يسمى العبد في حساب ما بقي حتى يعتق .

﴿ ٧٩٢ ﴾ ٢٥ — عنه عن القاسم بن محمد عن علي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مملوك بين أناس فاعتق بعضهم نصيبه قال : يقوم قيمته ثم يستسعى فيما بقي ليس للباقي أن يستخدمه ولا يأخذ منه الضريبة . ومتى لم يتخير العبد أن يسمى فيما قد بقي من قيمته كان له من نفسه بمقدار ما اعتق ولولاه الذي لم يعتق بحساب ماله .

﴿ ٧٩٣ ﴾ ٢٦ — روى الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أخيه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل اعتق غلاماً بينه وبين صاحبه قال : قد أفسد على صاحبه فإن كان له مال أعطي نصف المال ، وإن لم يكن له مال عومل الغلام يوماً للغلام ويوماً للمولى ويستخدمه وكذلك إن كانوا شركاء .

ومتى كان الممتق مضاراً لم يقدر على ثمن ما بقي من العبد كان عتقه باطلاً ، روى ذلك :

﴿ ٧٩٤ ﴾ ٢٧ — الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز عن محمد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل ورث غلاماً وله فيه شركاء فاعتق لوجه الله نصيبه فقال : إذا اعتق نصيبه مضارة وهو موسر ضمن للورثة وإذا اعتق لوجه الله كل الغلام قد اعتق من حصته من ائتمار واستعملونه على قدر ما اعتق منه لهم ، فإن كان نصفه عمل لهم يوماً وله يوماً ، وإن اعتق الشريك مضاراً

* ٧٩٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٢ - ٧٩٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٣

- ٧٩٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٤ - الفقيه ج ٣ ص ٦٨

وهو معسر فلا عتق له لانه اراد ان يفسد على القوم ويرجع القوم على حصصهم .

﴿ ٧٩٥ ﴾ ٢٨ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حسين بن عثمان ومحمد بن ابي حمزة عن اسحاق بن عمار وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يعتق مملوكه ويزوج ابنته ويشترط عليه ان هو اغاظها ان يرده في الرق قال : له شرطه .

﴿ ٧٩٦ ﴾ ٢٩ — عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلا بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام في الرجل يقول لعبد : اعتقك على ان ازوجك ابنتي فان تزوجت عليها او تسريت عليها فملكك مائة دينار فاعتقه على ذلك فيتسرى او يتزوج قال : عليه مائة دينار .

﴿ ٧٩٧ ﴾ ٣٠ — الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعتق جاريته وشرط عليها ان تخدمه خمس سنين فابقت ثم مات الرجل فوجدها ورثته ألهم ان يستخدموها قال : لا .

﴿ ٧٩٨ ﴾ ٣١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إذا عَمِيَ المملوك فلا رق عليه ، والعبد إذا جُذِم فلا رق عليه .

﴿ ٧٩٩ ﴾ ٣٢ — وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا عَمِيَ المملوك فقد اعتق .

﴿ ٨٠٠ ﴾ ٣٣ — وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن

* ٧٩٥ - ٧٩٦ - الكافي ج ٢ ص ١٣٤

- ٧٩٧ - الكافي ج ٢ ص ١٣٣ - الفقيه ج ٣ ص ٦٩

- ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ واخرج الأولين الصدوق

في الفقيه ج ٣ ص ٨٤

ابن علي عن ابان عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا عمي المملوك اعتقه صاحبه ولم يكن له أن يمسه .

﴿ ٨٠١ ﴾ ٣٤ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر

ابن محبوب عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل عبد مثل به فهو حر .

﴿ ٨٠٢ ﴾ ٣٥ - محمد بن احمد بن يحيى عن عبد الحميد عن هشام بن سالم

عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فيمن نكل بمملوكه انه حر فلا سبيل له عليه سائبة يذهب فيتولى الى من احب فاذا ضمن حدثه فهو برئه .

﴿ ٨٠٣ ﴾ ٣٦ - الحسين بن سعيد عن فضالة وابن ابي عمير عن جميل

وابن ابي نجران عن محمد بن مهران جميعاً عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اعتق عبداً له وللعبد مال لمن المال ؟ فقال : ان كان يعلم ان له مالا تبعه ماله وإلا فهو له .

﴿ ٨٠٤ ﴾ ٣٧ - الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن ابي عبد الله

عليه السلام قال : إذا كاتب الرجل مملوكه واعتقه وهو يعلم أن له مالا ولم يكن استثنى السيد المال حين اعتقه فهو للعبد .

﴿ ٨٠٥ ﴾ ٣٨ - محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن الحسين

ابن سعيد عن فضالة والقاسم عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت عن رجل اعتق عبداً له وللعبد مال وهو يعلم ان له مالا فتوفي الذي اعتق العبد لمن

• ٨٠١ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧

- ٨٠٢ - الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ - النقبه ج ٣ ص ٨٥

- ٨٠٣ - ٨٠٤ - الاستبصار ج ٤ ص ١٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ - النقبه

ج ٣ ص ٦٩

- ٨٠٥ - الاستبصار ج ٤ ص ١١ - النقبه ج ٣ ص ٧٠

يكون مال العبد ؟ أ يكون الذي اعتق العبد أو للعبد ؟ قال : إذا اعتقه وهو يعلم ان له مالا فماله له وان لم يعلم فماله لولد سيده .

﴿ ٨٠٦ ﴾ ٣٩ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن خالد عن سعد بن سعد عن ابي جرير قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل قال لمملوكه انت حر ولي مالك قال : لا يبدأ بالحربة قبل المال يقول لي مالك وانت حر برضا المملوك (فان ذلك أحب الي) (١) .

﴿ ٨٠٧ ﴾ ٤٠ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن ابن محبوب عن عمر بن يزيد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد ان يعتق مملوكاً له وقد كان مولاه يأخذ منه ضريبة فرضها عليه في كل سنة ورضي بذلك المولى فاصاب المملوك في تجارته مالا سوى ما كان يعطي مولاه من للضريبة فقال : إذا ادى الى سيده ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفريضة فهو للمملوك ثم قال ابو عبد الله عليه السلام : ليس قد فرض الله تعالى على العباد فرائض فإذا أدوها اليه لم يستلهم عما سواها ، قلت له : فلمملوك أن يتصدق مما اكتسب ويعتق بعد الفريضة التي كان يؤديها الى سيده ؟ قال : نعم واجر ذلك له ، قلت : فان اعتق مملوكاً اكتسب سوى الفريضة لمن يكون ولأه المعتق ؟ قال فقال : يذهب فيتوالى الى من أحب فإذا ضمن جريرته وعقله كان مولاه وورثه ، قلت له اليس قال رسول الله صلى الله عليه وآله الولاء لمن اعتق ؟ قال فقال : هذا سائبة لا يكون ولاؤه لعبد مثله ، قلت : فان ضمن العبد الذي اعتقه جريرته وحدثه أيلزمه ذلك ويكون مولاه وورثه ؟

(١) ما بين القوسين زيادة من الكافي

• ٨٠٦ - الاستبصار ج ٤ ص ١١ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ - النقيح ج ٣ ص ٩٢

- ٨٠٧ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ - النقيح ج ٣ ص ٧٤

قال : فقال : لا يجوز ذلك ولا يرث عبد حراً .

﴿ ٨٠٨ ﴾ ٤١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن ابن محبوب عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل يهب لعبد ألف درهم أو أقل أو أكثر فيقول حلالي من ضربني إياك ومن كل ما كان مني إليك ومما أخفقتك وأرهبتك فيحاله ويجعله في حل رغبة فيما أعطاه ، ثم إن المولى بعد أصاب الدرهم التي كان أعطاهما في موضع قد وضعها فيه العبد فأخذها المولى أحلال هي له ؟ قال فقال : لا تحل له لأنه افتدى بها نفسه من العبد بخافة العقوبة والقصاص يوم القيامة قال : فقلت له : فعلى العبد أن يزكها إذا حال عليها الحول ؟ قال : لا إلا أن يعمل له بها ولا يعطى العبد من الزكاة شيئاً .

﴿ ٨٠٩ ﴾ ٤٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحارث عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل زوج أمته من رجل وشرط له أن ما ولدت من ولد فهو حر فطلقها زوجها أو مات عنها فزوجها من رجل آخر ما منزلة ولدها ؟ قال : منزلتها ما جعل ذلك إلا للاول وهو في الآخر بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء أمسك .

﴿ ٨١٠ ﴾ ٤٣ - وعنه عن فضالة عن أبان عن عبد الله بن سليمان قال : سألت عن رجل قال : أول مملوك أملاكه فهو حر فلم يلبث أن ملك ستة أيهم يعتق ؟ قال : يقرع بينهم ثم يعتق واحداً ، وسألته عن رجل يزوج وليدته من رجل وقال : أول ولد تلده فهو حر فتوفي الرجل وتزوجها آخر فولدت له أولاداً فقال : أما من الأول فهو حر وأما من الآخر فإن شاء استرقهم .

﴿ ٨١١ ﴾ ٤٤ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله

- ٨٠٩ - الفقيه ج ٣ ص ٦٨ - ٨١٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٥ وفيه صدر الحديث

- ٨١١ - الاستبصار ج ٤ ص ٥ بسند آخر الفقيه ج ٣ ص ٥٣

(٢٩ - التهذيب ج ٨)

عليه السلام في رجل قال : أول مملوك أملكه فهو حر فورث سبعة جميعاً ؟ قال : يقرع بينهم ويمنق الذي قرع .

﴿ ٨١٢ ﴾ ٤٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن اسماعيل ابن يسار الهاشمي عن علي بن عبد الله بن غالب القيسي عن الحسن الصيقل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال : أول مملوك أملكه فهو حر فاصاب ستة قال : إنما كان نيته على واحد فليختر ايهم شاء فليعتقه .

قال محمد بن الحسن : هذه الاخبار لا تنافي ما قدمناه من أن العتق لا يصح قبل الملك لأن الوجه في هذه الاخبار هو أن يجعل الرجل ذلك نذراً لله تعالى ، فإذا كان كذلك وجب عليه الوفاء له ولو لم يكن نذراً لم يكن لسكلامه تاتقيد تأثير ولما لزمه الوفاء به ويجوز أن يكون المراد به إذا أراد الرجل أن يبي ما قال وإن لم يكن نذراً كيف الحكم فيه ؟ فاما ما تضمن الخبران الاولان من استعمال الفرعة فهو معمول عليه وهو الأحوط أيضاً ، ولو أن إنساناً عمل على الخبر الاخير فاختر واحداً منهم فاعتقه لم يكن مخطئاً .

﴿ ٨١٣ ﴾ ٤٦ — الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سأله عن رجل قال لثلاث ممالك له : انتم احرار و كان له اربعة فقال له رجل من الناس : اعتقت ممالكك ؟ قال : نعم أوجب العتق لاربعة حين أجعلهم أو هو للثلاثة الذين اعتق ؟ فقال إنما يجب العتق لمن اعتق ؟

﴿ ٨١٤ ﴾ ٤٧ — عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد عن أحدهما عليه السلام قال : سأله عن الرجل تكون له الامة فيقول يوم يأتيها فهي حرة ثم يبيعها من رجل ثم يشتريها بعد ذلك قال : لا بأس بان يأتيها فقد خرجت عن ملكه .

* ٨١٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٥ - الفقيه ج ٣ ص ٩٢

- ٨١٣ - ٨١٤ - الفقيه ج ٣ ص ٦٨

﴿ ٨١٥ ﴾ ٤٨ — عنه عن صفوان عن الوليد بن هشام قال : قدمت من مصر ومعي رفيق فمررت بالعاشر فسألتني فقلت : هم أحرار كلهم ، فقدمت المدينة فدخلت على أبي الحسن عليه السلام فاخبرته بقولي للعاشر فقال : ليس عليك شيء . قلت : إن منهم جارية قد وقعت بها وبها حمل قال : ليس ولدها بالذي يعتقها ، إذا هلك سيدها صارت من نصيب ولدها .

﴿ ٨١٦ ﴾ ٤٩ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بأن يعتق ولد الزنى .

﴿ ٨١٧ ﴾ ٥٠ — وعنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن اسحاق ابن عمار عن عنبسة بن مصعب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام جارية لي زنت أبيع ولدها ؟ قال : نعم قلت : أحتج بثمنه ؟ قال نعم .

﴿ ٨١٨ ﴾ ٥١ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن ولد الزنى يشتري أو يبيع أو يستخدم ؟ قال : نعم إلا جارية لقيطة فإنها لا تشتري .

﴿ ٨١٩ ﴾ ٥٢ — وعنه عن صفوان عن العلاء عن محمد عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن القيط قال : لا يباع ولا يشري .

﴿ ٨٢٠ ﴾ ٥٣ — وعنه عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المنبوذ حر إن شاء جعل ولاده المذنب ربوه وإن شاء اغيرهم .

﴿ ٨٢١ ﴾ ٥٤ — وعنه عن ابن أبي نجران عن المتي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المنبوذ حر فإن أحب أن يوالى الذي التقطه والاه ، وإن أحب أن

- ٨١٥ - الفقيه ج ٣ ص ٨٤

- ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨٢٠ - ٨٢١ - الفقيه ج ٣ ص ٨٦ واخرج الاول الكليني

في الكافي ج ٢ ص ١٣٤

يوالي غيره والاه ، وإن طلب الذي رباه ففقهه وكن . ومسرأ رد عليه ، وإن لم يكن
موسرأ صار ما افقه صدقة .

﴿ ٨٢٢ ﴾ ٥٥ - وعنه عن ابن أبي نجران عن المثني عن زرارة عن
أحدهما عليه السلام أنه قال في لقيطة وجدت قال : حرة لا تشتري ولا تباع وإن كان
ولد لك مملوك من زنى فامسك أو بع إن أحيت هو مملوكك .

﴿ ٨٢٣ ﴾ ٥٦ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار
عن أبي علي بن راشد قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك إن امرأة من
أهلنا اعتل صبي لها فقالت : (اللهم إن كشفت عنه ففلانة حرة) والجارية ليست بعارفة
فأبما أفضل جعلت فداك تعتقها أو تصرف ثمنها في وجوه البر ؟ فقال : لا يجوز إلا اعتقها .

﴿ ٨٢٤ ﴾ ٥٧ - عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن
غيث بن إبراهيم الداري عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن رجلاً أعتق بعض غلامه
فقال عليه السلام : هو حر ليس لله شريك .

﴿ ٨٢٥ ﴾ ٥٨ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن
طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن رجلاً أعتق بعض غلامه فقال : هو حر
كله ليس لله شريك .

ولا ينافي هذين الخبرين ما رواه :

﴿ ٨٢٦ ﴾ ٥٩ - الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن حمران
عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن الرجل أعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنى قال :

* ٨٢٢ - الفقيه ج ٣ ص ٨٦

- ٨٢٤ - ٨٢٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٦ وأخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٨٥

- ٨٢٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٦ الكافي ج ٢ ص ٢٩٥ وفيه صدر الحديث

فقال : أرى أن عليه خمسين جلدة ويستغفر الله ، قلت : أرأيت أن جعلته في حل وعفت عنه قال : لا ضرب عليه إذا عفت عنه من قبل أن ترفعه ، قلت : فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها ؟ قال : نعم وتصلي وهي مخمرة الرأس ولا تزوج حتى تؤدي ماعليها أو يعتق النصف الآخر .

لأنه ليس في هذا الخبر أن الأمة كانت باجمعا له ، بل لا يمتنع أن يكون المراد به إذا لم يكن يملك منها إلا نصفها ، ولو ملك جميعها لكانت قد اعتقت حسب ما تضمنه الخبران الأولان ، وعلى هذا التأويل لا تنافي بين الاخبار .

﴿ ٨٢٧ ﴾ ٦٠ — وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن النضر بن شعيب عن الجازي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفي وترك جارية له اعتق ثلثها فزوجه الوصي قبل أن يقسم شيئا من الميراث أنها تقوم وتستسمى هي وزوجها في بقية ثمنها بعد ما تقوم ، فما أصاب المرأة من عتق أوراق جرى على ولدها . فلا ينافي هذا الخبر الخبرين الأولين لأنه محمول على أنه إذا لم يملك الرجل غيرها فليس له أن يتصرف في أكثر من ثلثها فحرت مجراها إذا كانت بين ثلاثة شركاء في أنه متى اعتق ما يملك لا يعتق ما بقي حسب ما قدمناه ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٨٢٨ ﴾ ٦١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : إن رجلا اعتق عبدا له عند موته لم يكن له مال غيره قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : يستسمى في ثلثي قيمته للورثة .

﴿ ٨٢٩ ﴾ ٦٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن زرعة عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت عند الموت ثلث خادمتها هل على أهلها أن يكاتبوها ؟ قال : ليس ذلك لها ولكن لها ثلثها فلتخدم بحساب ما اعتق منها .

﴿ ٨٣٠ ﴾ ٦٣ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل ابن مرار عن يونس في رجل كان له عدة مما يليك فقال : أيكم علمني آية من كتاب الله فهو حر فعلمه واحد منهم ثم مات المولى ولم يذكر أيهم الذي علمه أنه يستخرج بالقرعة قال : ولا يجوز أن يستخرجه أحد إلا الامام لأن له على القرعة كلاماً ودعاه لا يعلمه غيره .

﴿ ٨٣١ ﴾ ٦٤ - عنه عن أحمد بن محمد عن عدة من أصحابنا عن علي ابن اسباط عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن بعض آل أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من كان مؤمناً فقد عتق بعد سبع سنين اعتقه صاحبه أم لم يعتقه ، ولا نحل خدمة من كان مؤمناً بعد سبع سنين .

﴿ ٨٣٢ ﴾ ٦٥ - وعنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أبي البخري عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : لا يجوز في العتاق الأعمى والمقعّد ويجوز الأشل والأعرج .

﴿ ٨٣٣ ﴾ ٦٦ - وعنه عن محمد بن يحيى عن العمري عن علي بن علي بن جعفر عن أخيه موسى أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن رجل عليه عتق رقبة وأراد أن يعتق نسمة أبها أفضل أن يعتق شيخاً كبيراً أو شاباً أجرد قال : اعتق من اغنى نفسه

الشيخ الكبير الضعيف أفضل من الشاب الاجرد .

﴿ ٨٣٤ ﴾ ٦٧ — عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن عبد الله بن الفضل الهاشمي رفعه قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل نكح وليدة رجل اعتق رباها اول ولد نلده فولدت توأمين فقال : اعتق كلاهما .

﴿ ٨٣٥ ﴾ ٦٨ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن داود النهدى عن بعض اصحابنا قال : دخل ابن ابي سعيد المكاربي على ابي الحسن الرضا عليه السلام فقال له : اسألك عن مسألة فقال : لا اخالك تقبل مني ولست من غنمي ولكن هلمها فقال : رجل قال عند موته : كل مملوك لي قديم فهو حر لوجه الله تعالى قال : نعم إن الله عز وجل يقول في كتابه : (حتى عاد كالعرجون القديم) (١) فما كان من بماليكه أتى له ستة اشهر فهو قديم حر ، قال : فخرج فافتقر حتى مات ولم يكن عنده ميت ليلة لعنه الله .

﴿ ٨٣٦ ﴾ ٦٩ — الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المملوك يعطي الرجل مالا ليشتريه فيعتقه قال : لا يصلح .

﴿ ٨٣٧ ﴾ ٧٠ — وعنه عن ابراهيم السكري قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان هشام بن اذينة سألتني أن أسألك عن رجل جعل لعبده العتق إن حدث بسيدة حدث فمات السيد وعليه تحرير رقبة وأجبة في كفارة أيجزي عن الميت عتق العبد الذي كان السيد جعل له العتق بعد موته في تحرير رقبة التي كانت على الميت ؟ فقال : لا .

﴿ ٨٣٨ ﴾ ٧١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل وأنا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكذا الى سنة فلما قبضها المشتري

(١) - سورة يس الآية : ٣٩

* ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - الكافي ج ٣ ص ١٣٨ واخرج الأخير

الشيخ رحمه الله في الاستبصار ج ٤ ص ١٠

أعتقها من الغد وتزوجها وجعل عتقها مهرها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال أبو عبد الله عليه السلام : إن كان الذي اشتراها إلى سنة مال أو عقدة تحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبتها كان عتقه وتزويجه جائزاً ، قال : وإن لم يكن الذي اشتراها فاعتقها أو تزوجها مال ولا عقدة يوم مات تحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبتها فإن عتقه ونكاحه باطل لأنه اعتق مالا يملك وأرى أنها رقية لمولاه الأول ، قيل له : فإن كانت علفت من الذي اعتقها وتزوجها ما حال مالي بطنها ؟ قال : مع أمه كهيئتها .

﴿ ٨٣٩ ﴾ ٧٢ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي أنه قال في الرجل يقول : إن مت فعبدك حر وعلى الرجل دين قال : إن توفي وعليه دين قد أحاط بشمن العبد يبيع العبد ، وإن لم يكن أحاط بشمن العبد استسعى العبد في قضاء دين مولاه ، وهو حر إذا وفاه .

﴿ ٨٤٠ ﴾ ٧٣ — وعنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال : إن كان قيمة العبد مثل الذي عليه ومثله جاز عتقه وإلا لم يجز .

﴿ ٨٤١ ﴾ ٧٤ — وعنه عن ابن أبي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال : سألتني أبو عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن أبي ليلى وابن شبرمة ، فقلت له : بلغني أنه مات مولى لعيسى بن موسى فترك عليه ديناً كثيراً وترك غلاماً يحيط دينه بأثمانهم واعتقهم عند اللوت فسألها عن ذلك فقال ابن شبرمة : أرى أن يستسهمهم في قيمتهم فيدفعها إلى الغرماء فإنه قد اعتقهم عند موته ، وقال ابن أبي ليلى : أرى أن يبيعهم ويدفع أثمانهم إلى الغرماء فإنه ليس له أن يعتقهم عند موته وعليه دين يحيط بهم ، وهذا

٨٣٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٩ - النقيح ج ٣ ص ٧٠

٨٤٠ - ٨٤١ - الاستبصار ج ٤ ص ٨ - الكافي ج ٢ ص ٢٤١ والخروج الأول الصدوق

في النقيح ج ٣ ص ٧٠ وفيه (مثليه) بدل (مثله)

أهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبده وعليه دين كثير فلا يجزون عتقه إذا كان عليه دين كثير ، فرفع ابن شبرمة يده إلى السماء وقال : سبحان الله يا ابن أبي لبلى متى قلت بهذا القول والله إن قلته إلا طلب خلافي ١١٦ فقال لي : عن رأي أبيها صدر ؟ قلت : بآني أنه أخذ برأي ابن أبي لبلى فكان له في ذلك هوى فباعهم وفضى دينه ، قال : فمع أبيها من قبلكم ؟ قلت : مع ابن شبرمة وقد رجع ابن أبي لبلى إلى رأي ابن شبرمة بعد ذلك فقال : أما والله إن الحق لفي ما قال ابن أبي لبلى وإن كان قد رجع عنه ، فقلت : هذا ينكسر عندهم في القياس فقال : مات قابسني ؟ فقلت : أنا أقابسك ! فقال : لتقولن بأشد ما يدخل فيه من القياس ، فقلت له : رجل ترك عبدا لم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة ودينه خمسمائة فاعتقه عند الموت كيف يصنع فيه ؟ قال : يباع فيأخذ الغرماء خمسمائة وتأخذ الورثة مائة ، فقلت : اليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه ؟ قال : بلى ، قلت : اليس للرجل ثلثه يصنع به ما شاء ؟ قال : بلى فقلت : اليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه ؟ قال : إن العبد لا وصية له إنما ماله لمواليه ، قلت : وإن كان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه أربعمائة درهم ؟ قال : كذلك يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمائة وبأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء ، قلت : فإن كان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه ثلثمائة درهم قال : فضحك وقال : من هاهنا أتى أصحابك جعلوا الأشياء شيئا واحدا ولم يفعلوا السنة ، إذا استوى مال الغرماء ومال الورثة أو كان مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته واجيزت الوصية على وجهها فالآن يوقف هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه الورثة ويكون له السدس .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر موافق للحديث الأول الذي رواه زرارة في أن العتق إنما يمضي إذا كان ثمنه مثلي الدين وليس الخبران منافيين للخبر الأول الذي

رواه الحلبي في أنه متى لم يحيط ثمنه بالدين استسعى فيما بقي ، لأنه لا يمتنع أن يكون المراد بالخبر الأول أنه متى لم يحيط ثمنه بالدين بل يكون انقص منه بمقدار نصف الدين فحينئذ يعض العتق ، فاما قوله : فان احاط ثمن العبد بالدين كان العتق باطلا . فالاحاديث كلها متفقة في ذلك وزاد الخبر ان الاخير ان بالتفصيل الذي ذكرناه ، ولا ينافي هذا التفصيل الخبر الذي قدمناه عن هشام بن سالم في ان من اشترى جارية الى سنة واعتقها ولم يملك في الحال مليحيط بثمن الجارية لم يعض العتق ، لأن ذلك الخبر مقصور على انه إذا كان الدين من ثمن الجارية ، فتى لم يملك مثل ذلك لم يعض العتق ، والاحاديث الاخر محمولة على انه إذا كان الدين من غير ثمن المملوك واعتق المملوك فحينئذ يراعى فيه تضاعف الثمن حسب ما قدمناه .

﴿ ٨٤٢ ﴾ ٧٥ — الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون له المملوك فيومى بعتق ثلثهم قال كان علي عليه السلام يسهم بينهم .

﴿ ٨٤٣ ﴾ ٧٦ — وعنه عن فضالة عن ابان عن محمد بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان ابي ترك ستين مملوكا وأوصى بعتق ثلثهم فافرعت بينهم فاخرجت عشرين فاعتقهم .

﴿ ٨٤٤ ﴾ ٧٧ — وعنه عن صفوان عن العلا وحماد بن عيسى عن حريز جميعا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سأله عن رجل ترك مملوكا بين نفر فشهد أحدهم أن الميت اعتقه قال : أن كان الشاهد مرضيا لم يضمن وجازت شهادته

- ٨٤٢ - النقيه ج ٣ ص ٥٣

- ٨٤٣ - الكافي ج ٢ ص ٢٣٩ بتفاوت النقيه ج ٣ ص ٧٠

* ٨٤٤ - النقيه ج ٣ ص ٧٠

واستسعى العبد فما كان للورثة .

﴿ ٨٤٥ ﴾ ٧٨ — الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : كان علي بن ابي طالب عليه السلام يقول : الناس كلهم احرار إلا من اقر على نفسه بالعبودية وهو مدرك من عبداً وأمة ، ومن شهد عليه بالرق صغيراً كان أو كبيراً .

﴿ ٨٤٦ ﴾ ٧٩ — محمد بن احمد بن يحيى عن السندي بن محمد ومحمد بن الوليد عن ابان بن عثمان الاخر عن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حر أقر أنه عبد قال : يؤخذ بما أقر به .

﴿ ٨٤٧ ﴾ ٨٠ — عنه عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن ابان عن محمد بن الفضل الهاشمي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل حر أقر أنه عبد قال ابو عبد الله عليه السلام : يأخذه بما قال : أو يؤدي المال .

﴿ ٨٤٨ ﴾ ٨١ — عنه عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أبوب عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له ان علقمة بن محمد أوصاني ان اعتق عنه رقبة فاعتقت عنه امرأة فيجزيه أو اعتق عنه رقبة من مالي ؟ قال : يجزيه ، ثم قال : ان فاطمة امرأتني أو صنتني ان اعتق عنها رقبة فاعتقت عنها امرأة .

﴿ ٨٤٩ ﴾ ٨٢ — وعنه عن محمد بن الحسين عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله

٨٤٥ - الكافي ج ٢ ص ١٣٨ - الفقيه ج ٣ ص ٨٤

- ٨٤٧ - الفقيه ج ٣ ص ٨٤

* ٨٤٨ - الكافي ج ٢ ص ٢٣٨ - الفقيه ج ٤ ص ١٥٨

رجل فقال : يا رسول الله ان ابي عمدا الى مملوك لي فاعتقه كهيئة المضرة لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : انت ومالك من هبة الله لا بيبك ، انت سهم من كنانته يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور ويجعل من يشاء عقبا ، جازت عتاقة ابيك ، يتناول والدك من مالك وبدنك ، وليس لك ان تتناول من ماله ولا من بدنه شيئا إلا باذنه .

﴿ ٨٥٠ ﴾ ٨٣ — عنه عن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير عن حريز عن حدثه عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن مملوك اراد ان يشتري نفسه فدس انسانا هل الميسوس ان يشتريه كله من مال العبد ؟ قال : ان اراد ان يشتريه كله من مال العبد فلا ينبغي ، وان اراد ان يستحل ذلك فيما بينه وبين الله عز وجل حتى يكون ولاؤه له فليزد هو من قبله من ماله في الثمن شيئا ان شاء درهما وان شاء ماشاء ، بعد ان يكون زيادة من ماله في ثمن العبد يستحل به الولاء ، فيكون ولأه العبد له ، واخبرنا ذلك عن يزيد .

﴿ ٨٥١ ﴾ ٨٤ — عنه عن ابي اسحاق عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام في رجل اعتق امة وهي حبلى فاستثنى ما في بطنها قال : الامة حرة وما في بطنها حر لأن ما في بطنها منها .

﴿ ٨٥٢ ﴾ ٨٥ — وعنه عن ابي جعفر عن ابي الجوزا عن الحسين ابن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليهم السلام قال : اذا أسلم الاب جر الولد الى الاسلام ، فمن ادرك من ولده دعي الى الاسلام فان ابى قتل واذا اسلم الولد لم يجر ابوه ولم يكن بينهما ميراث .

﴿ ٨٥٣ ﴾ ٨٦ — وعنه عن العبيدي عن الفضل بن المبارك البصري عن

- ٨٥٠ - الفقيه ج ٣ ص ٨١

* ٨٥١ - الفقيه ج ٣ ص ٨٥

- ٨٥٣ - الفقيه ج ٣ ص ٩٣

اييه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك : الرجل يحب عليه عتق رقبة مؤمنة فلا يجد لها كيف يصنع ؟ قال فقال : عليكم بالاطفال فاعتقوهم ، فان خرجت مؤمنة فذاك وإلا لم يكن عليكم شيء .

﴿ ٨٥٤ ﴾ ٨٧ — عنه عن ابي جعفر عن ابيه عن احمد بن النضر عن عمرو ابن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا كان عند الرجل مملوك يستتبعه وكان موافقاً له وكان محسناً اليه فلا يبيعه ولا كرامة له .

﴿ ٨٥٥ ﴾ ٨٨ — عنه عن الحسن بن موسى الحشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام أعتق عبداً له فقال له : ان مملوكك لي ولكن قد تركته لك .

﴿ ٨٥٦ ﴾ ٨٩ — عنه عن محمد بن عيسى عن داود الصرمي قال : قال الطيب عليه السلام : ياد اود ان الناس كلهم موال لنا فيجعل لنا ان نشترى ونعتق ، فقلت له : جعلت فداك ان فلانا قال لفلان له قد اعتقه : بمني نفسك حتى اشتربك قال : يجوز ولكن انما يشتري ولا .

﴿ ٨٥٧ ﴾ ٩٠ — وعنه عن ابي عبد الله عن السندي بن محمد عن علي بن الحسك عن ابان عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قال : غلامي حر وعليه عمالة كذا وكذا سنة فقال : هو حر وعليه العمالة .

﴿ ٨٥٨ ﴾ ٩١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ام الولد قال : أمة تبساع وتورث وتذهب وحدها حد الامة .

• ٨٥٧ - الفقيه ج ٣ ص ٧٥ بزيادة في آخره .

• ٨٥٨ - الاستبصار ج ٣ ص ١١ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ - الفقيه ج ٣ ص ٨٢ .

﴿ ٨٥٩ ﴾ ٩٢ — وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن ابن علي عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد عن ابي الحسن عليه السلام قال : سألته عن ام الولد تباع في الدين ؟ قال : نعم تباع في ثمن رقبتها .

﴿ ٨٦٠ ﴾ ٩٣ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ايمار رجل ترك سرية لها ولد أوفى بطنها ولد أولا ولد لها فان اعتقها ربها عتقت وإن لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله وكتاب الله حق فان كان لها ولد وترك مالا جعلت في نصيب ولدها قال : وقضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ترك جاريه قد ولدت منه بنتا وهي صغيرة غير انها تبين الكلام فاعتقت امها فحاصم فيها موالى ابي الجارية فاجاز عتقها لأمها .

﴿ ٨٦١ ﴾ ٩٤ — عنه عن علي عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى جارية بطأها فولدت له فمات ولدها فقال : إن شاؤا باعوها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها ، وإن كان لها ولد قومت على ولدها من نصيبه .

﴿ ٨٦٢ ﴾ ٩٥ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام أسألك ؟ قال : سل قلت : لم تباع امير المؤمنين عليه السلام امهات الاولاد ؟ قال : في فكاك رقابهن ، قلت : وكيف ذلك ؟ قال : ايمار رجل اشترى جارية فاولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدي عنه أخذ ولدها منها وبيعت فادي ثمنها قلت : فيمن

فيما سوى ذلك من دين؟ قال : لا .

﴿ ٨٦٣ ﴾ ٩٦ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن صرار وغيره عن يونس في أم ولد ليس لها ولدمات ولدها ومات عنها صاحبها ولم يعتقها هل يحل لأحد تزويجها؟ قال : لا هي أمة لا يحل لأحد تزويجها إلا بعق من الورثة ، فإن كان لها ولد وأيس على الميت دين فهي للولد ، وإذا ملكها الولد فقد عتقت بملك ولدها لها ، فإن كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها وتستسعى في بقية ثمنها .

﴿ ٨٦٤ ﴾ ٩٧ - فأما ما رواه أبو عبد الله البرزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل توفي وله مربية لم يعتقها قال : سبق كتاب الله فإن ترك سيدها مالا نجعل في نصيب ولدها ويمسكها أولياء ولدها حتى يكبر ولدها فيكون للولد هو الذي يعتقها ، ويكون الأولياء هم الذين يرثون ولدها مادامت أمة ، فإن اعتقها ولدها فقد عتقت ، وإن مات ولدها قبل أن يعتقها فهي أمة إن شاءوا اعتقوا وإن شاءوا استرقوا . قالوجه في هذا الخبر هو أنه إذا كان ثمن الجارية ديناً على صاحبها ولم يقض من ذلك شيئاً قانها توقف إلى أن يبلغ ولدها فإن اعتقها بان يقضي دين أبيه تنعتق وإن لم يعمل ومات قبل البلوغ بيعت في ثمنها إن شاءوا وإن شاءوا أن يعتقوها ويضمنون الدين كلهم ذلك ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت تنعتق حين جمعت في نصيب ولدها ، أو تنعتق بحساب ما يصيب ولدها وتستسعى في الباقي حسب ما تضمنه الخبر الأول ، والذي يدل على ما قلناه :

﴿ ٨٦٥ ﴾ ٩٨ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن

• ٨٦٣ - الاستبصار ج ١ ص ١٣ - الكافي ج ٢ ص ١٣٨
- ٨٦٤ - الاستبصار ج ٤ ص ١٣ - الفقيه ج ٣ ص ٨٣ ضمن حديث
- ٨٦٥ - الاستبصار ج ٤ ص ١٤

وهيب بن حفص عن ابي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه واداً فأت قال : إن شاء ان يبيعها باعها وإن مات مولاهما وعليه دين قومّت على ابنها ، فإن كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجر على قيمتها ، فإن مات ابنها قبل أمه بيعت في ميراث الورثة ان شاء الورثة .

والذي يدل أيضاً على ما ذكرناه انه قد ثبت بالاخبار الشائعة انه لا يصح بيع الوالدين ، ومتى ملكها الانسان عتقاً ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد روى ذلك :

﴿ ٨٦٦ ﴾ ٩٩ — الحسين بن سعيد عن فضالة والقاسم عن ابان عن

عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتخذ أباه أو أمه أو أخاه أو أخته عبداً فقال : أما الأخت فقد عتقت حين يملكها وأما الأخ فيسنرقه وأما الأبوان فقد عتقا حين يملكها ، قال : وسألته عن المرأة ترضع عبداً أتتخذ عبداً ؟ قال : تعتقه وهي كراهة .

﴿ ٨٦٧ ﴾ ١٠٠ — عنه عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب عن عبيد

ابن زرار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يملك الرجل من ذوي قرابته ؟ فقال : لا يملك والديه ولا واه ولا أخته ولا ابنة أخيه ولا ابنة أخته ولا عمته ولا خالته ، وهو يملك ماسوى ذلك من الرجال من ذوي القرابة ، ولا يملك أمه من الرضاة .

﴿ ٨٦٨ ﴾ ١٠١ — وعنه عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد عن

ابي جعفر عليه السلام قال : لا يملك الرجل والديه ولا واده ولا عمته ولا خالته ، ويملك اخاه وغيره من ذوي قرابته من الرجال .

﴿ ٨٦٩ ﴾ ١٠٢ — وعنه عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد عن مسلم

- ٨٦٦ - ٨٦٧ - الاستبصار ج ٤ ص ١٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٣

- ٨٦٨ - ٨٦٩ - الاستبصار ج ٤ ص ١٥ - الكافي ج ٢ ص ١٣٣ وزاد في الكافي

في الثاني ذكر الاخ

عن أحدهما عليه السلام قال : إذا ملك الرجل والديه أو اخته أو عمته أو خالته اعتقوا ، ويملك ابن أخيه وعمه وخاله ويملك عمه وخاله من الرضاغة .

﴿ ٨٧٠ ﴾ ١٠٣ — فضالة والقاسم عن كليب الاسدي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يملك أبويه وأخوته ؟ فقال : إن ملك الأبوين فقد عتقا ، وقد يملك أخوته فيكونون مملوكين ولا يعتقون .

﴿ ٨٧١ ﴾ ١٠٤ — وعنه عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عبيد ابن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يملك الرجل أخاه من النسب ويملك ابن أخيه ويملك أخاه من الرضاغة ، قال : وصحته بقول : لا يملك ذات محرم من النساء ، ولا يملك أبويه ولا ولده ، وقال : إذا ملك والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه وذكر هذه الآية من النساء (١) عتقوا ويملك ابن أخيه وخاله ولا يملك أمه من الرضاغة ولا يملك اخته ولا خالته إذا ملكهم اعتقوا .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن أول هذا الخبر من قوله عليه السلام : لا يملك الرجل أخاه من النسب محمول على الاستحباب لأنه يستحب له إذا ملكه أن يعتقه ، وكذلك الحكم في سائر القربات وليس المراد به أن ذلك يمنع من استرقاقهم ، والذي يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار ، ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

(١) الآية في سورة النساء وهي : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وإخوانكم وعماتكم وخالاتكم وبنيات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وإخوانكم من الرضاغة وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلنكم بين قل لم تكونوا دخلنكم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً)

- ﴿ ٨٧٢ ﴾ ١٠٥ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن إبان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل يملك أخاه إذا كان مملوكا ولا يملك اخته .
- ﴿ ٨٧٣ ﴾ ١٠٦ — الحسين بن سعيد عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلاء عن أبي حمزة الثمالي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما يملك من قرابتها ؟ قال : كل أحد إلا خمسة أبوها وأمها وابنها وابنتها وزوجها .
- ﴿ ٨٧٤ ﴾ ١٠٧ — محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن ابن أبي عمير عن محمد بن مبسر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل أعطى رجلا ألف درهم مضاربة فاشترى أباه وهو لا يعلم ذلك قال : يقوم فإن زاد درهم واحد أعتق واستسمي الرجل .
- والذي يدل على ما قدمنا من كراهية ملك ذوي الأرحام مارواه :
- ﴿ ٨٧٥ ﴾ ١٠٨ — محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي السكوني عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك ذا رحم هل يحل له أن يبيعه أو يستعبده ؟ قال : لا يصلح له أن يبيعه وهو مولاه وأخوه ، فإن مات ورثه دون ولده وليس له أن يبيعه ولا يستعبده .
- ﴿ ٨٧٦ ﴾ ١٠٩ — محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن الحسن عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل تزوج جاريته أخاه أو عمه أو ابن عمه أو ابن أخيه فولدت ما حال الولد ؟ قال : إذا كان الولد يرث من ملكه شيئا عتق .

قال محمد بن الحسن : وكل هؤلاء الذين ذكرناهم في أنه لا يصح ملكهم من جهة النسب فكذلك لا يصح ملكهم من جهة الرضاع ، يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار في أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وذلك عام في جميع الأحكام ، ويدل أيضاً على ذلك ما رولاه :

﴿ ٨٧٧ ﴾ ١١٠ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن أبي بصير وأبي العباس وعبيد ككهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه أو بنت اخته وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ، ويملك عمه وابن أخيه والخال ، ولا يملك أمه من الرضاعة ولا اخته ولا عمته ولا خالته فانهن إذا ملكن عتقن ، وقال : ما يحرم من النسب فانه يحرم من الرضاعة ، وقال : يملك الذكر ما خلا والداً وولداً ، ولا يملك من النساء ذوات رحم محرم ، قلت : وكيف يجري في الرضاع ؟ قال : نعم يجري في الرضاع مثل ذلك .

﴿ ٨٧٨ ﴾ ١١١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أرضعت ابن جاريتهما ؟ قال : تعتقه .

﴿ ٨٧٩ ﴾ ١١٢ — الحسن بن سماعة عن وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ملك الرجل والديه أو أخته أو عمته أو خالته أو ابنة أخيه وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ، ويملك عمه وابن أخيه والخال ولا يملك أمه من الرضاع ولا اخته ولا عمته ولا خالته من الرضاعة إذا ملكن

- ٨٧٧ - الاستبصار ج ٤ ص ١٧ - النقب ج ٣ ص ٦٦

- ٨٧٨ - الاستبصار ج ٤ ص ١٧ - الكافي ٢ ص ١٣٣

• ٨٧٩ - الاستبصار ج ٤ ص ١٧ - النقب ج ٣ ص ٦٦ بتفاوت

عتق وقال : يملك الذكور ما عدا الولد والوالدين ولا يملك من النساء ذات محرم ، قلنا : وكذلك يجري في الرضاع ؟ قال : نعم ، وقال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . ﴿ ٨٨٠ ﴾ ١١٣ — وعنه عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ترضع غلاماً لها من مملوكة حتى تطفئه يحل لها بيعه ؟ قال : لا ، حرام عليها ثمنه أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ! ؟ أليس قد صار ابنها !! فذهبت أكتبه فقال أبو عبد الله عليه السلام : وليس مثل هذا يكتب .

﴿ ٨٨١ ﴾ ١١٤ — فأما ما رواه الحسن بن سماعة عن صالح بن خالد عن أبي جبيلة عن أبي عتيبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له غلام بيني وبينه رضاع يحل لي بيعه ؟ قال : إنما هو مملوك ابن شتت بنته وإن شئت أمسكته ولو سكن إذا ملك الرجل أبويه فمأحران .

فليس فيه ما يضاد ما ذكرناه لأن الذي أجاز في هذا الخبر ملكه هو الآخر ، وقد قدمنا أن ذلك جائز من جهة الرضاع لأنه جائز من جهة النسب ويزيد ذلك بياناً ما رواه :

﴿ ٨٨٢ ﴾ ١١٥ — الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله وجعفر ومحمد بن العباس عن علا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : يملك الرجل أخاه وغيره من ذوي قرابته من الرجال .

﴿ ٨٨٣ ﴾ ١١٦ — وعنه عن عبد الله بن جبيلة عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يملك الرجل ابن أخيه وأخاه من الرضاعة . ﴿ ٨٨٤ ﴾ ١١٧ — وأما الذي رواه الحسن بن سماعة عن عبد الله بن جبيلة

عن اسحاق بن عمار عن عبد صالح عليه السلام قال : سألت عن رجل كانت له خادم فولدت جارية فارضعت خادمه ابنًا له وأرضعت أم ولده ابنة خادمه فصار الرجل أبا بنت الخادم من الرضاع يبيعها ؟ قال : نعم . أن شاء باعها فانتفع بثمنها . قلت : فإن كان قد وهبها لبعض أهله حين ولدت وابنه اليوم غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يستأمر ابنه ؟ أو يبيع ابنه قال : يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنه ومال ابنه له ، قلت : فيبيع الخادم وقد أرضعت ابنًا له ؟ قال : نعم وما أحب له أن يبيعها ، قلت : فإن احتاج إلى ثمنها ؟ قال : فيبيعها . قوله عليه السلام في أول الخبر إن شاء باعها فانتفع بثمنها ، راجع إلى الخادم المرضعة دون ابنتها ، ألا ترى أنه قد فسر ذلك في آخر الخبر حين قال له السائل : فيبيع الخادم وقد أرضعت ابنًا له متمجبا من ذلك بقوله عليه السلام : نعم وإن كان ذلك مكروهاً إلا عند الحاجة حسب ما قدمناه من قوله عليه السلام : وما أحب له أن يبيعها ، ولو كانت الخادم أم ولده من جهة النسب لجازله بيعها حسب ما قدمناه .

﴿ ٨٨٥ ﴾ ١١٨ — فاما ما رواه الحسن بن سماعة عن محمد بن زياد عن

عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اشترى الرجل أباه وأخاه فملكه فهو حر إلا ما كان من قبل الرضاع .

﴿ ٨٨٦ ﴾ ١١٩ — وما رواه الحسين بن سعيد عن ابن فضال عن حماد

عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في بيع الأم من الرضاعة قال : لا بأس بذلك إذا احتاج .

فهذان الخبران لا يعارضان الأخبار التي قدمناها لأنها أكثر وأشد موافقة

بعضها لبعض فلا يجوز ترك تلك والعمل بهذه ، مع أن الأمر على ما وصفناه .

على أنه يمكن أن يكون الوجه فيه إذا كان الرضاع لم يبلغ الحد الذي يحرم فانه

والحال على ذلك جازيها على جميع الاحوال ، على ان الخبر الاول يحتمل ان لا يكون المراد بالا الاستثناء ، بل تكون إلا قد استعملت بمعنى الواو ، وذلك معروف في اللغة فكانه قال : إذا ملك الرجل اباه فهو حر وما كان من جهة الرضاع ، واما الخبر الاخير فيحتمل أن يكون انما جاز بيع الأم من الرضاع لأبي الغلام حسب ما قدمناه في خبر اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام ولا يكون المراد بذلك أنه يجوز ذلك للمرتضع ، وليس في الخبر تصريح بذلك بل هو محتمل لما قلناه ، وإذا كان كذلك لم يعارض ما قدمناه .

﴿ ٨٨٧ ﴾ ١٢٠ — الحسن بن محبوب عن العلا عن الفضيل بن يسار قال : قال لي : عبد مسلم عارف اعتقه رجل فدخل به على أبي عبد الله عليه السلام قال : يا هذا من هذا السندي قال الرجل : عارف واعتقه فلان فقال أبو عبد الله عليه السلام : ليت اني كنت اعتقته فقال السندي لأبي عبد الله عليه السلام : اني قلت لمولاي بعني بسبعائة درهم وأنا أعطيك ثلاثمائة درهم فقال له أبو عبد الله عليه السلام : ان كان يوم شرطت لك مال فعليك أن تعطيه ، وإن لم يكن لك مال بومئذ فليس عليك شيء .

﴿ ٨٨٨ ﴾ ١٢١ — محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ترك مملوكا بين جماعة فشهد أحدهم أن الميت اعتقه قال : إن كان الشاهد مرضياً لم يضمن وجازت شهادته ويستسعى العبد فيما كان للورثة .

﴿ ٨٨٩ ﴾ ١٢٢ — عنه عن بنان عن موسى بن القاسم عن علي بن الحكم عن منصور قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام في رجل هلك وترك غلاماً مملوكاً فشهد بعض ورثته أنه حر قال : إن كان الشاهد مرضياً جازت شهادته ويستسعى العبد فيما كان

لغيره من الورثة .

﴿ ٨٩٠ ﴾ ١٢٣ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن أبي هاشم الجعفري قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قد أبق منه مملوكه أيجوز أن يمتقه في كفارة الظهار ؟ قال : لا بأس به ما لم يعرف منه . ووتا قال أبو هاشم : وكان سألتني نصر بن عامر القمي أن أسأله عن ذلك .

﴿ ٨٩١ ﴾ ١٢٤ - عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام اختصم إليه في رجل أخذ عبداً أبقاً فكان معه ثم هرب منه قال : يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما سلبه ثيابه ولا شيئاً مما كان عليه ولا باعه ولا داهن في إرساله فإذا حلف برىء من الضمان .

﴿ ٨٩٢ ﴾ ١٢٥ - عنه عن محمد بن يحيى عن العمري عن علي بن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن رجل أبق والآبق والضالة قال : لا بأس به .

﴿ ٨٩٣ ﴾ ١٢٦ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس في الآبق عهدة .

﴿ ٨٩٤ ﴾ ١٢٧ - محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن يونس بن عبد الرحمن عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد عن بعضهم قال : كان علي عليه السلام إذا

* ٨٩٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٩ النقيح ج ٣ ص ٨٦

- ٨٩١ - الكافي ج ٢ ص ١٤٠ النقيح ج ٣ ص ٨٧

- ٨٩٢ - ٨٩٣ - الكافي ج ٢ ص ١٤٠ وأخرج الأول الصدوق في النقيح ج ٣ ص ١٨٩ بسند آخر

٨٩٤ - الاستبصار ج ٤ ص ١٧٨ - النقيح ج ٣ ص ٨٣

مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله واعتقها ثم ورثها .

﴿ ٨٩٥ ﴾ ١٢٨ — وعنه عن علي بن محمد بن يحيى الخزاز الكوفي عن الحسن بن علي عن درست قال : حدثني عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اعتق عبداً له وعليه دين قال : دينه عليه لم يزد العتق إلا خيراً .

﴿ ٨٩٦ ﴾ ١٢٩ — وعنه عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن أبي إسحاق عن فيض عن أشعث عن الحسن عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين وقد أذن لعبده في التجارة وعلى العبد دين قال : يبدأ بدين السيد .

﴿ ٨٩٧ ﴾ ١٣٠ — وعنه عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن أبي إسحاق عن فيض عن أشعث عن شريح قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في عبد يبيع وعليه دين قال : دينه على من أذن له في التجارة وكل ثمنه .

﴿ ٨٩٨ ﴾ ١٣١ — موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا أتى على الغلام عشر سنين فإنه يجوز له من ماله ما اعتق وتصدق على وجه المعروف فهو جائز .

﴿ ٨٩٩ ﴾ ١٣٢ — البرزقري عن أحمد بن إدريس عن عبد الله بن محمد عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام في رجل كتب إلى امرأته بطلاقها وكتب بعتق مملوكه ولم ينطق به لسانه قال : ليس بشيء حتى ينطق به لسانه .

﴿ ٩٠٠ ﴾ ١٣٣ — عنه عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل جعل لعبده العتق أن يحدث به حدث وعلى الرجل تحرير رقبة واجبة في كفارة يمين أو ظهار أيجزي عنه أن

يعتق عبده ذلك في تلك الرقبة الواجبة عليه ؟ قال : لا .

﴿ ٩٠١ ﴾ ١٣٤ - عنه عن أحمد بن موسى النوفلي عن أحمد بن هلال عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (فتحرير رقبة مؤمنة) قال : يعني مقرة .

﴿ ٩٠٢ ﴾ ١٣٥ - عنه عن أحمد بن إدريس عن ابن أبي الصبيان عن أبي طالب عبد الله بن الصلت عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من اعتق مالا يملك فلا يجوز .

﴿ ٩٠٣ ﴾ ١٣٦ - عنه عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن الحسن ابن محبوب عن صالح بن رزين عن ابن أشيم عن أبي جعفر عليه السلام في عبد لقوم ماذون له في التجارة دفع إليه رجل ألف درهم وقال له : اشتر بها نسمة واعتقه وخرج عنه بالباقي ومات صاحب الالف درهم فانطلق العبد فاشترى أباه فاعتقه عن الميت ودفع الباقي إليه يجمع به عن الميت وبلغ ذلك موالى أبيه ومواليه وورثة الميت فاقتصموا جميعاً في الالف ، فقال موالى المعتق : إنما اشتريت أباك من مالنا ، وقال موالى العبد : إنما اشتريت أباك بما لنا قال أبو جعفر عليه السلام : أما الحجة فقد مضت بما فيها ، وأما المعتق فهو رد في الرق لموالى أبيه وأى الفريقين أقام البينة أنه اشترى أباه بماله كان له رقا .

﴿ ٩٠٤ ﴾ ١٣٧ - وعنه عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن الحسن ابن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا أتى المملوك قيمة ثمنه بعد سبع سنين فعليه أن يقبله .

﴿ ٩٠٥ ﴾ ١٣٨ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال

الذي صلى الله عليه وآله : الولاء لمن اعتق .

﴿ ٩٠٦ ﴾ ١٣٩ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث بريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعائشة : اعتقي فإن الولاء لمن اعتق .

﴿ ٩٠٧ ﴾ ١٤٠ - وعنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قالت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وآله : إن أهل بريرة اشتروا ولأهلها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : الولاء لمن اعتق .

﴿ ٩٠٨ ﴾ ١٤١ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن إسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة اعتقت رجلاً لمن ولأؤه ولمن ميراثه ؟ قال : الذي اعتقه إلا أن يكون له وارث غيرها .

﴿ ٩٠٩ ﴾ ١٤٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن إسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا اعتق له أن يضع نفسه حيث شاء ويتولى من أحب فقال : إذا اعتق لله فهو مولى للذي اعتقه ، وإذا اعتق فجعل سائبة فله أن يضع نفسه ويتولى من شاء .

﴿ ٩١٠ ﴾ ١٤٣ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى عبداً وله أولاد من امرأة حرة فاعتقه قال : ولأولاده لمن اعتقه .

﴿ ٩١١ ﴾ ١٤٤ — وعنه عن ابن أبي عمير عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد تكون تحته الحرية قال : ولده أحرار فإن عتق المملوك لحق بآبيه (١).
 ﴿ ٩١٢ ﴾ ١٤٥ — وعنه عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب اشتراط عليه ولاؤه إذا اعتق فنكح وليدة لرجل آخر فولدت له ولداً أحرر ولده ثم توفي المكاتب فورثه ولده فاختاروا في ولده من يرثه ؟ قال : فالحق ولده بموالي أبيه.

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذا الخبر أن المكاتب حيث أدى مكاتبته صار حراً فلما تزوج بعد ذلك بوليدة إنسان آخر ورزق منها أولاداً كان الأولاد لاحقين به لأجل الحرية وصار ولاؤهم لمن ملك ولأه أبيهم ، ولو كان الأولاد مملوك لمولى الجارية أو من معتقه لكان ولاؤهم له ولم يلحقوا بأبيهم .
 والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ٩١٣ ﴾ ١٤٦ — الحسين بن سعيد في كتابه فذكر هكذا : أبو عبد الله عليه السلام قال : سألت عن حرة زوجها عبداً لي فولدت منه أولاداً ثم صار العبد إلى غيري فاعتقه إلى من ولأه ولده إلى إذا كانت أمهم مولاتي ؟ أم إلى الذي اعتق أباهم فكتب عليه السلام إن كانت الأم حرة جر الأب الولاء ، وإن كنت أنت اعتقت فليس لأبيهم جر الولاء .

(١) كذا في النسخ وورد في هامش المطبوعة (وفي بعض النسخ المصححة : بآبته ، وهو الأظهر) والظاهر صحة ما ثبتناه حيث أن الولد مادام أواه مملوكاً فهو تابع بآبه من جهة الحرية ولما اعتق الأب المملوك لحق الولد بآبيه .

* ٩١١ - الاستبصار ج ٤ ص ٢١ الكافي ج ٢ ص ٥٦

- ٩١٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٢١ الفقيه ج ٣ ص ٧٧

- ٩١٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٢١

﴿ ٩١٤ ﴾ ١٤٧ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن ابان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام بجر الأب الولاء إذا اعتق .
 ﴿ ٩١٥ ﴾ ١٤٨ — فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن ابان عن ذكره عن علي بن الحسين عليه السلام قال : قيل له اشترى فلان - رجل بالمدينة - مملوكا كان له اولاد فاعتقهم فقال : اني اكره ان أجر ولأههم .

قال محمد بن الحسن : وجه السكراهية في جر الولاء هو ان الولاء لا يستحق إلا فيما كان العتق لوجه الله تعالى فاما إذا كان العتق واجبا أو سائبة فلا يستحق به الولاء ، وإذا كان الامر على ذلك فيكره ان يمتق الانسان مملوكا ليجر ولأه ولده اليه دون ان يقصد به وجه الله تعالى بل ينبغي ان يقصد بالعتق ابتغاء مرضات الله خالصا ويكون الولاء تابعا له .

﴿ ٩١٦ ﴾ ١٤٩ — واما ما رواه احمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسن بن مسلم قال : حدثني عمتي قالت : اني لجالسة بفناء الكعبة إذ أقبل ابو عبد الله عليه السلام فلما رأي مال إلي فسلم ثم قال : ما يجلسك هاهنا ؟ فقلت : انتظر مولى لنا قالت : فقال لي : اعتقتموه ؟ قلت : لا واسكننا اعتقنا أباه قال : ليس ذلك بمولاكم هذا أخوكم وابن عمكم انما للمولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على ابيه وجده فهو ابن عمك وأخوك .

﴿ ٩١٧ ﴾ ١٥٠ — وما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن احمد بن اسحاق وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعا عن بكر بن محمد الازدي قال : دخلت

- ٩١٤ - ٩١٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٢

- ٩١٦ - ٩١٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٩ واخرج الثاني

الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٧٩

على أبي عبد الله عليه السلام ومعي علي بن عبد العزيز فقال لي: من هذا؟ فقلت: مولى لنا فقال: اعتقتموه أو أباه؟ فقلت: بل أباه فقال: ليس هذا مولاك هذا أخوك وابن عمك، وإنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه فهو أخوك وابن عمك ﴿٩١٨﴾ ١٥١ — بكر بن محمد عن جويرة قالت: مرّ أبو عبد الله

عليه السلام وأنا في المسجد الحرام انتظر مولى لنا فقال: يام عثمان ما يقيمك هاهنا؟ قلت: انتظر مولى لنا فقال: اعتقتموه؟ قلت: لا فقال: اعتقتم أباه؟ قلت: لا اعتقنا جده فقال: ليس هذا مولاكم هذا أخوكم.

فليس في شيء من هذه الأخبار ما ينافي ما قدمناه من أن ولاء الولد لمن اعتق الأب لأن الذي تضمنت هذه الأخبار نفي أن يكون الولد مولى وذلك صحيح لأن المولى في اللغة هو المعتق نفسه ولا يطلق ذلك على ولده وليس إذا انتهى أن يكون مولى أن ينتفي الولاء أيضاً لأن أحد الأمرين منفصل من الآخر والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه:

﴿٩١٩﴾ ١٥٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن محمد ابن سنان عن حذيفة بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المعتق هو المولى والولد ينتمي إلى من شاء.

﴿٩٢٠﴾ ١٥٣ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت رجلاً من ولأوه؟ قال: للذي اعتقه إن لم يكن له وارث غيرها.

﴿٩٢١﴾ ١٥٤ — وعنه عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن

- ٩١٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٣ وليه (كبيرة) بدل (جويرة) الكافي ج ٢ ص ١٣٩

- ٩١٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٣ الفقيه ج ٣ ص ٨٠

- ٩٢٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٩

- ٩٢١ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٥

أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام على امرأة اعتقت رجلاً واشترطت ولاءه ولها ابن فالحق ولاءه بهصبتها الذين يعقلون عنه دون ولدها .

﴿ ٩٢٢ ﴾ ١٥٥ - محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن ابن المغيرة عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكاً ثم مات قال : يرجع الولاء إلى أبيها .

﴿ ٩٢٣ ﴾ ١٥٦ - الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى في رجل حرر رجلاً فاشترط ولاءه فتوفي الذي اعتق وليس له ولد إلا النساء ، ثم توفي المولى وترك مالا وله عصابة فاحتق في ميراثه بنات مولاه والعصبة ، فقضى بميراثه للعصبة الذين يعقلون عنه إذا أحدث حدثاً يكون فيه عقل .

﴿ ٩٢٤ ﴾ ١٥٧ - الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حفص بن سالم الحنطال قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعتق جارية صغيرة لم تدرك وكانت أمه قبل أن تموت سألته أن يعتق عنها رقبة من مالها فاشتراها فاعتقها بعد ما ماتت أمه لمن يكون ولاء المعتق ؟ قال فقال : يكون ولاؤها لأقرباء أمه من قبل أبيها ، وتكون نفقتها عليهم حتى تدرك وتستغني قال : ولا يكون الذي اعتقها عن أمه من ولائها شيء .

﴿ ٩٢٥ ﴾ ١٥٨ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن يزيد المجلي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل أن يمتق فانطلق ابنه فابتاع رجلاً من كيسه فاعتقه عن أبيه وإن المعتق أصاب بعد ذلك

* ٩٢٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٥

- ٩٢٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٤

- ٩٢٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٥

- ٩٢٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٣ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ الفقيه ج ٣ ص ٨١

ملا ثم مات وتركه لمن يكون ميراثه ؟ قال فقال : ان كانت الرقبة التي كانت على ابيه في ظاهر أو شكر أو واجبة عليه فان المعتق سائبة لا سبيل لأحد عليه ، قال : وان كان توالى قبل ان يموت الى أحد من المسلمين فضمن جنابته وحدثه كان مولاه ووارثه إن لم يكن له قريب يرثه ، قال : وان لم يكن توالى الى أحد حتى مات فان ميراثه لامام المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه من المسلمين ، قال : وان كانت الرقبة التي على ابيه تطوعا وقد كان أبوه أمره أن يعتق عنه نسمة فان ولأه المعتق هو ميراث الجميع ولد الميت من الرجال ، قال : ويكون الذي اشتراه فاعتقه بأمر ابيه كواحد من الورثة إذا لم يكن للمعتق قرابة من المسلمين احرار يرثونه ، قال : وان كان ابنه الذي اشترى الرقبة فاعتقها عن ابيه من ماله بعد موت ابيه تطوعا منه من غير أن يكون أبوه أمره بذلك فان ولأه وميراثه الذي اشتراه من ماله فاعتقه عن ابيه إذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته .

﴿ ٩٢٦ ﴾ ١٥٩ — محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله الولاء لحمة كل حمة النسب لا تباع ولا توهب .

﴿ ٩٢٧ ﴾ ١٦٠ — الحسين بن سعيد عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن المملوك يعتق سائبة ؟ قال : يتولى من شاء وعلى من تولى جريته وله ميراثه ، قلت : فان سكت حتى يموت ولم يتول احداً قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين .

﴿ ٩٢٨ ﴾ ١٦١ - عنه عن النضر عن ابن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من اعتق رجلا سائبة فليس عليه من جبريته شيء وليس له من الميراث شيء ولا يشهد على ذلك ، وقال : من تولى رجلا ورضي بذلك فجبرته عليه وميراثه له .

﴿ ٩٢٩ ﴾ ١٦٢ - الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السائبة فقال : الرجل يعتق غلامه ويقول له : إذهب حيث شئت ليس لي من ميراثك شيء ولا علي من جبرتك شيء ولا يشهد على ذلك شاهدين .

﴿ ٩٣٠ ﴾ ١٦٣ - وعنه عن عمار بن أبي الاحوص قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال : انظر في القرآن فما كان فيه (فتحرير رقبة) فتلك يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحد من الناس عليها إلا الله عز وجل ، وما كان ولاؤه لله فهو للرسول صلى الله عليه وآله ، وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإن ولاءه للامام عليه السلام وجنابته على الامام وميراثه له .

﴿ ٩٣١ ﴾ ١٦٤ - وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين أوظهار لمن يكون الولاء ؟ قال : للذي يعتق .

فهذا الخبر محمول على أنه يكون ولاؤه له إذا كان توالى اليه بعد العتق لأنه إن لم يتوالى اليه بعد كان سائبة حسب ما قدمناه في الخبر الاول .

- ٩٢٨ - ٩٢٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٦ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ والاول بسند آخر بدون الذيل واخرج الثاني الصدوق في النقيه ج ٣ ص ٨٠
- ٩٣٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٦ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ النقيه ج ٣ ص ٨١
* ٩٣١ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٦ النقيه ج ٣ ص ٧٩

﴿ ٩٣٢ ﴾ ١٦٥ — وأما ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : السائبة وغير السائبة سواء في العتق .
 فأول ما فيه أنه مرسل وما هذا سبيله لا يعارض به الأخبار المصنعة .
 والثاني : أنه ليس في ظاهر الخبر أن ولأه السائبة مثل ولأه غيرها وإنما جعلها سواء في العتق ونحن نقول بذلك فمن أين أنها لا يختلفان في الولاء ؟! والذي يكشف عما ذكرناه أيضاً ما رواه :

﴿ ٩٣٣ ﴾ ١٦٦ — الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبداً أن يشترط ولأه إذا كاتبه وقال : إذا اعتق المملوك سائبة أنه لا ولأه عليه لاحد إن كره ذلك ولا يرثه إلا من أحب أن يرثه فإن أحب أن يرثه ولي نعمته أو غيره فلا يشهد رجلين بضمان ما ينوبه لكل جريرة جرهما أو حدث ، فإن لم يفعل السيد ذلك ولا يتوالى إلى احد فإن ميراثه يرد إلى إمام المسلمين .

﴿ ٩٣٤ ﴾ ١٦٧ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن قال : كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام الرجل يموت ولا وارث له إلا مواله الذين اعتقوه هل يرثونه ؟ ولئن ميراثه ؟ فكتب عليه السلام : لمولاه الأعلى .

﴿ ٩٣٥ ﴾ ١٦٨ — الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس للمرأة مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها إلا باذن زوجها إلا في زكاة أو بر والديها أو صلة قرابتها .

﴿ ٩٣٦ ١٦٩ — احمد بن محمد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ان اباہ حدثه ان امامة بنت ابي العاص بن الربيع - وامها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله فتزوجها بعد علي عليه السلام المغيرة بن نوفل - انها وجعت وجعاً شديداً حتى اعتقل لسانها فأتاها الحسن والحسين عليهما السلام وهي لا تستطيع الكلام فجعلوا يقولان والمغيرة كاره لما يقولان اعتقت فلاناً واهله ؟ فتشير برأسها نعم وكذا وكذا فتشير برأسها نعم أم لا ؟ قلت : فأجاز اذالك لها ؟ قال : نعم .

﴿ ٩٣٧ ١٧٠ — محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى ابن القاسم عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن بيع الولاء بجل ؟ قال : لا بجل .

٢ - باب التديير

﴿ ٩٣٨ ١ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المولى عن الوشاء قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يدبر المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج يجوز له ان يبيعه ؟ قال : نعم إذا احتاج الى ذلك .

﴿ ٩٣٩ ٢ — علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية ابن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التديير فقال : هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها .

﴿ ٩٤٠ ٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن فضال

- ٩٣٦ - الفقيه ج ٤ ص ١٤٦ - ٩٣٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٥
 - ٩٣٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٧ الكافي ج ٢ ص ١٢٥ الفقيه ج ٣ ص ٧١ ذيل حديث
 - ٩٣٩ - ٩٤٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ وانرج
 الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٧٢ بسند آخر

عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المدبر أهو من الثالث ؟ قال : نعم وللموصى أن يرجع في وصيته أوصى في صحة أو مرض .

﴿ ٩٤١ ﴾ ٤ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن إبان بن ثعلب

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر مملوكته ثم زوجها من رجل آخر فولدت منه أولاداً ثم مات زوجها وترك الأولاد منها فقال : أولاده منها كيشتها فإذا مات الذي دبر أمهم فهم أحرار ، قلت له : أيجوز الذي دبر أمهم أن يردها في تديره إذا احتاج ؟ قال : نعم قلت : أرايت إن ماتت أمهم بعد ما مات الزوج وبقي أولادها من الزوج الحر أيجوز لسيدها أن يبيع أولادها ويرجع عليهم في التدبير ؟ قال : لا إنما كان له أن يرجع في تدبير أمهم إذا احتاج ورضيت هي بذلك .

﴿ ٩٤٢ ﴾ ٥ - وعنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله

عليه السلام قال : المدبر مملوك ولمولاه أن يرجع في تديره إن شاء بآءه وإن شاء وهبه وإن شاء أمهره ، قل : وإن تركه سيده على التدبير ولم يحدث فيه حدثاً حتى يموت سيده فإن المدبر حر إذا مات سيده ومن الثالث إنما هو بمنزلة رجل أوصى بوصية ثم بدا له بعد فقيرها قبل موته ، وإن هو تركها ولم يغيرها حتى يموت أخذ بها .

﴿ ٩٤٣ ﴾ ٦ - وعنه عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال : سألت

أبا جعفر عليه السلام عن رجل دبر مملوكاً له ثم احتاج إلى ثمنه قال : فقال : هو مملوكه إن شاء بآءه وإن شاء أعتقه وإن شاء أمسكه حتى يموت فإذا مات السيد فهو حر من ثلثه .

• ٩٤١ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٥
- ٩٤٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٥
- ٩٤٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٧ الكافي ج ٢ ص ١٣٥

﴿ ٩٤٤ ﴾ ٧ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل ابن مرار عن يونس في المدبر والمديرة يباعان بيدهما صاحبهما في حياته فاذا مات فقد عتقا لأن التدبير عدة وليس بشيء واجب ، فاذا مات كان المدبر من ثلثه الذي يترك وفرجها حلال لمولاه الذي دبرها والمشتري إذا اشتراها حلال شراؤه قبل موته .

﴿ ٩٤٥ ﴾ ٨ - محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : باع رسول الله صلى الله عليه وآله خدمة المدبر ولم يبيع رقبته .

﴿ ٩٤٦ ﴾ ٩ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سأله عن رجل دبر جاريته وهي حبل فقال : إن كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها . وإن كان لم يعلم فما في بطنها رق .

﴿ ٩٤٧ ﴾ ١٠ - وعنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن عثمان ابن عيسى السكلابي عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال : سأله عن امرأة دبرت جارية لها فولدت الجارية جارية نفيسة فلم تدر المرأة المولودة مدبرة أو غير مدبرة فقال لي : متى كان الحمل بالمدبرة أقبل أن دبرت أو بعد ما دبرت ؟ فقلت : لست أدري ولكن أجبن فيهما جميعاً فقال : إن كانت المرأة دبرت وبها حبل ولم تذكر ما في بطنها فالجارية مدبرة والولد رق وإن كان أما حدث الحمل بعد التدبير فالولد مدبر في تدبير امه .

﴿ ٩٤٨ ﴾ ١١ - الحسن بن محبوب عن ابن رئاب عن يزيد بن معاوية

* ٩٤٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٥ - ٩٤٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٩

- ٩٤٦ - ٩٤٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٣١ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ الفقيه ج ٣ ص ٧١

والاول فيه صدر حديث

- ٩٤٨ - الكافي ج ٢ ص ١٣٥ الفقيه ج ٣ ص ٧٣

قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل دبر مملوكاً له تاجراً موسراً فاشترى المديبر جارية فمات قبل سيده قال : فقال : أرى أن جميع مائر المديبر من مال أو متاع فهو الذي دبره وأرى أن أم ولده الذي دبره وأرى أن ولدها مدبرون كهيئة أبيهم فإذا مات الذي دبر أباهم فهم أحرار .

﴿ ٩٤٩ ﴾ ١٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب ابن حفص عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر غلامه وعليه دين فراراً من الدين قال : لا تدبر له وإن كان دبره في صحة منه وسلامة فلا سبيل للديان عليه .

﴿ ٩٥٠ ﴾ ١٣ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المديبر قال : إذا أذن في ذلك فلا بأس به وإن كان على مولى العبد دين فدبره فراراً من الدين فلا تدبر له ، وإن كان دبره في صحة وسلامة فلا سبيل للديان عليه ويمضي تدبيره .

﴿ ٩٥١ ﴾ ١٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد شعر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن جارية اعتقت عن دبر من سيدها قال : فما ولدت فهم بمنزلتها وهم من ثلثه ، فإن كانوا أكثر من الثلث استسموا في القصاص ، والمكاتبة ساولدت في مكاتبها فهم بمنزلتها إن ماتت فعليهم ما بقي عليها إن شاؤا فإذا أدوا عتقوا .

﴿ ٩٥٢ ﴾ ١٥ — ومنه عن محمد بن عيسى عن الوشاء قال : سألت الرضا

• ٩٤٩ - الفقيه ج ٣ ص ٧٢ - ٩٥٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٨

- ٩٥١ - ٩٥٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٣١ واخرج الثاني الكافي في الكافي ج ٢

ص ١٣٥ والصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٧١

عليه السلام عن رجل دبر جاريته وهي حبلى فقال : إن كان علم بجعل الجارية فإني بطنها بمنزلتها وإن كان لم يعلم فإني بطنها رقي .

﴿ ٩٥٣ ﴾ ١٦ - عنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الحسن بن علي ابن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له إن أبي هلك وترك جارتين قد دبرهما وأنا ممن أشهد لها وعليه دين كثير فما رأيك ؟ فقال : رضي الله عن أهلك ورفعته مع محمد صلى الله عليه وآله وأهلك قضاء دينه خير له إن شاء الله .

﴿ ٩٥٤ ﴾ ١٧ - عنه عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال : المعتق على دبر فهو من الثلث وما جنى هو والمكاتب وأم الولد فالملوك ضامن لجنايتهم .

﴿ ٩٥٥ ﴾ ١٧ - عنه عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر عن أبيه عليه السلام إن علياً عليه السلام قال : لا يبيع المدبر إلا من نفسه .

﴿ ٩٥٦ ﴾ ١٩ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن إسحاق بن عمار قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام الرجل يعتق مملوكه عن دبر ثم يحتاج إلى ثمنه قال : يبيعه قلت : فإن كان من ثمنه غنياً ؟ قال : إن رضي المملوك .

﴿ ٩٥٧ ﴾ ٢٠ - وعنه عن ابن أبي عمير عن جميل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المدبر أيساع ؟ قال : إن احتاج صاحبه إلى ثمنه ، وقال : إذا رضي المملوك فلا بأس .

﴿ ٩٥٨ ﴾ ٢١ - عنه عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم

* ٩٥٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٣١ النقيض ج ٣ ص ٧٣ مرسل

- ٩٥٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٠

- ٩٥٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٨ النقيض ج ٣ ص ٧٠ وفيه - إن رضي المملوك فلا بأس -

* ٩٥٧ - ٩٥٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٨

قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دبر مملوكاً ثم يحتاج الى الثمن قال : إذا احتاج الى الثمن فهو له يبيع إن شاء وإن شاء اعتق فذلك من الثلث .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذه الاخبار من جواز بيع المدبر إنما هو جواز بيع خدمته دون الرقبة لأننا قلنا أنه مادام مدبراً لا يملك منه إلا تصرفه مدة حياته وإذا لم يملك منه غير ذلك فلا يصح منه بيع ماسواه ، ونورد فيما بعد أيضاً ما يؤكد ذلك . فاما ما تضمن الاخبار المتقدمة من أن التدبير بمنزلة الوصية وللانسان أن يرجع في وصيته فلأمنى فيها أن المدبر أن ينقض التدبير كما له أن ينقض الوصية فتى نقضه عاد المدبر إلى كونه رقا خالصا فينقض مجوز له يبيع رقبته كما يجوز له بيع من عداه من المالك ومتى لم ينقض التدبير وأراد بيعه لم يجز له أن يبيع إلا الخدمة حسب ما قدمناه ، والذي يزيد ذلك بياناً ما رواه *عبد الله بن محمد بن عيسى*

﴿ ٩٥٩ ﴾ ٢٢ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد عن أحدهما عليه السلام في الرجل يعتق غلامه وجاريته عن دبر منه ثم يحتاج الى ثمنه أيبعه ؟ فقال : لا إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته .

﴿ ٩٦٠ ﴾ ٢٣ — وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك .

﴿ ٩٦١ ﴾ ٢٤ — وعنه عن فضالة عن أبان عن أبي مریم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرجل يعتق جاريته عن دبر أبطسها إن شاء أو ينكحها أو يبيع خدمتها في حياته ؟ فقال : نعم أي ذلك شاء فعل .

﴿ ٩٦٢ ﴾ ٢٥ — وعنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير

* ٩٥٩ - ٩٦٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٨ وأخرج الأول الصدوق في النقب ج ٣ ص ٧١

* ٩٦١ - ٩٦٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٩ النقب ج ٣ ص ٧٢

قل : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والامة يعتقان من دبر فقال : لمولاه أن يكتبه إن شاء وليس له أن يبيعه إلا أن يشاء العبد أن يبيعه قدر حياته وله أن يأخذ ماله إن كان له مال .

﴿ ٩٦٣ ﴾ ٢٦ - وعنه عن القاسم بن محمد عن علي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعتق جارية له عن دبر في حياته قال : ان أراد بيعها باع خدمتها في حياته فإذا مات اعتقت الجارية وان ولدت أولاداً فهم بمنزلتها .

﴿ ٩٦٤ ﴾ ٢٧ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قل : سأله عن جارية مدبرة أبت عن سيدها سنين ثم جاءت بعد ما مات سيدها بأولاد ومتاع كثير وشهد لها شاهدان ان سيدها قد كان دبرها في حياته من قبل أن تأبق قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : أرى انها وجميع مامها الورثة قلت : ألا تعتق من ثلث سيدها ؟ قال : لا انها أبت عاصية لله عز وجل وليدها وأبطل الأباقي التدبير .

ولا ينافي هذا الخبر مارواه :

﴿ ٩٦٥ ﴾ ٢٨ - الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب ابن شعيب قل : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول : هي لفلان تخدمه ما عاش فإذا مات فهي حرة فتأبق الامة قبل ان يموت الرجل بخمس سنين أو ست سنين ثم يموتها ورثته لهم ان يستخدموها بعد ما أبت ؟ فقال : لا إذا مات الرجل فقد عتقت .

* ٩٦٣ - الاستبصار ج ١ ص ٢٩

- ٩٦٤ - الاستبصار ج ١ ص ٣٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٩ الفقيه ج ٣ ص ٨٧

- ٩٦٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٣ متفاوت يسير

لأن الوجه في هذا الخبر أن التدبير كان قد علق بموت الرجل الذي جعل له خدمتها فحيث أبقت منعت الرجل الذي جعل له ذلك التصرف فيها وذلك لا يطل التدبير ، والاول كان التدبير معلقاً بموت المولى فحيث أبقت منع اباها مولاهما التصرف فيها فأبطل ذلك التدبير ، ولا تنافي بين الخبرين ، وبزبد ما تضمن الخبر الاول بياناً مرواه :

﴿ ٩٦٦ ﴾ ٢٩ — البرزوفري عن احمد بن ادريس عن الحسن بن علي بن

عبد الله بن المغيرة عن الحسن بن علي بن فضال عن العلاء بن رزين عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل دبر غلاماً له فابق الغلام فضى الى قوم فتزوج منهم ولم يعلمهم انه عبد فولد له وكسب مالا ومات مولاه الذي دبره فجاء ورثة الميت الذي دبر العبد فطلبوا العبد فما ترى ؟ فقال : العبد وولده لورثة الميت ، قلت : اليس قد دبر العبد ؟ فذكر انه لما ابق هدم تدبيره ورجع رقاً .

﴿ ٩٦٧ ﴾ ٣٠ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن عبد الرحمن

قال : سألت عن رجل قال لعبد له ان حدث بي حدث فهو حر وعلي الرجل تحرير رقبة في كفارة يمين او ظهار أله ان يعتق عبده الذي جعل له العتق ان حدث به حدث في كفارة تلك اليمين ؟ قال : لا يجوز للذي جعل له ذلك .

٣ - باب المكاتب

﴿ ٩٦٨ ﴾ ١ — الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله

عليه السلام قال : قلت له اني كاتبت جارية لأيتام لنا واشترطت عليها ان هي عجزت فهي رد في الرق وانا في حل مما اخذت منك قال فقال : لك شرطك وسيقال لك : ان علياً عليه السلام كان يقول : يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته ، فقل

أما كان ذلك من قول علي عليه السلام قبل الشرط ، فلما اشترط الناس كان لهم شرطهم ، فقلت له : ما حد العجز ؟ فقال : إن قضائنا يقولون : إن عجز المكاتب أن يؤخر النجم إلى النجم الآخر حتى يحول عليه الحول ، قلت : فما تقول أنت ؟ فقال : لا ولا كرامة ليس له أن يؤخر نهما عن أجله إذا كان ذلك في شرطه .

﴿ ٩٦٩ ﴾ ٢ — وعنه عن عمر بن يزيد عن بريد العجلي قال : سألته عن رجل كاتب عبد له على ألف درهم ولم يشترط عليه حين كتابته أن هو عجز عن مكاتبته فهو رد في الرق وإن المكاتب أدى إلى مولاه خمسمائة درهم ، ثم مات المكاتب وترك مالا وترك ابناً له مدركا قال : نصف ماترك المكاتب من شيء فانه لمولاه الذي كاتبه والنصف الباقي لابن المكاتب ، لأن المكاتب مات ونصفه حر ونصفه عبد الذي كاتبه فابن المكاتب كهية أبيه نصفه حر ونصفه عبد الذي كاتبه أباه ، فان أدى إلى الذي كاتبه أباه ما بقي على أبيه فهو حر لا سبيل لأحد من الناس عليه .

﴿ ٩٧٠ ﴾ ٣ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن صفوان عن العلاء بن رزق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن المكاتب إذا أدى شيئاً اعتق بقدر ما أدى إلا أن يشترط مواله أن عجز فهو مردود فلهم شرطهم .

﴿ ٩٧١ ﴾ ٤ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتبة أدت ثلثي مكاتبتهما وقد شرط عليها أن عجزت فهي رد في الرق ونحن في حل مما أخذنا منها وقد اجتمع عليها فنجمان قال : ترد ويطلب لهم ما أخذوا ، وقال : ليس لها أن تؤخر النجم بعد حله شهر أو أحد إلا باذنهم .

﴿ ٩٧٢ ﴾ ٥ — فاما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى

* ٩٦٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٧ الكافي ج ٢ ص ١٣٦

- ٩٧٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦

- ٩٧١ - ٩٧٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٤ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٣٦

الحشاش عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام عن ابيه ان علياً عليه السلام كان يقول : إذا عجز المكاتب لم ترد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاماً أو عامين فإن قام بمكاتبته وإلا رد مملوكاً .

﴿ ٩٧٣ ﴾ ٦ - وما رواه احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف عن عمرو بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن المكاتب يشترط عليه ان عجز فهو رد في الرق فعجز قبل ان يؤدي شيئاً فقال ابو جعفر عليه السلام : لا يردده في الرق حتى يمضي له ثلاث سنين ويعتق منه مقدار ما أدى ، فإذا أدى صدراً فليس لهم ان يردوه في الرق .

﴿ ٩٧٤ ﴾ ٧ - وما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم ابن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يستعصي المكاتب لانهم لم يكونوا يشترطون ان عجز فهو رفيق ، وقال ابو عبد الله عليه السلام : لهم شرطهم ، وقال : ينتظر بالمكاتب ثلاثة انجم فإن هو عجز رد رقيقاً .

فالوجه في هذه الروايات احد شيئين احدهما : أن يكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروون هم عن امير المؤمنين عليه السلام ، لأنهم يروون عنه انه كان يقول : اذا أدى المكاتب شيئاً اعتق منه بحساب ما أدى ، ولا يفرقون بين ان يكون الشرط حاصلًا وبين ان لا يكون ، وقد بين ذلك ابو عبد الله عليه السلام في الرواية التي رواها عنه معاوية بن وهب وقد قدمناها في اول الباب .

والوجه الآخر : أن يكون ذلك محمولاً على الاستحباب دون الوجوب وأنه ان انتظر به سنة أو ثلاث سنين أو أخر النجم الى النجم كان له في ذلك فضل كثير وثواب جليل ،

* ٩٧٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٤ الفقيه ج ٣ ص ٧٣

- ٩٧٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٤ الفقيه ج ٣ ص ٧٨

وإن كان لولم يفعله لم يستحق به العقاب ولا كان متعدياً بواجب يستحق بتركه الأثم، والذي يكشف أيضاً عما ذكرناه من أنه إذا كان الشرط حاصلاً كان له الرد في العبودية مارواه:

﴿ ٩٧٥ ﴾ ٨ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في المكاتب يؤدي بعض مكاتبته فقال: إن الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون عند شروطهم فإن كان شرط عليه أنه إن عجز رجع وإن لم يشترط عليه لم يرجع وفي قول الله عز وجل: (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) (١) قال: كاتبوهم إن علمتم لهم مالا.

﴿ ٩٧٦ ﴾ ٩ — ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: المكاتب لا يجوز له عتق ولا هبة ولا نكاح ولا شهادة ولا حج حتى يؤدي جميع ما عليه إذا كان مولاه شرط عليه أن عجز عن نجم من نجومه فهو رد في الرق.

﴿ ٩٧٧ ﴾ ١٠ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن الحسين بن خالد عن الصادق عليه السلام قال: سئل عن رجل كاتب أمة له فقالت الأمة: ما أدبت من مكاتبتني فأنابه حرة على حساب ذلك فقال لها: نعم فادت بعض مكاتبتها وجامعها مولاه بعد ذلك، قال: إن كان استكرها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت من مكاتبتها وأدرى عنه من الحد بقدر ما بقي له من مكاتبتها، وإن كانت تابعة كانت شريكته في الحد ضربت مثل ما يضرب.

* (١) سورة النور الآية: ٣٣

- ٩٧٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٥ الكافي ج ٢ ص ١٣٦ بزيادة في آخره

الفتية ج ٣ ص ٢٩ بتفاوتيه

- ٩٧٦ - الكافي ج ٢ ص ١٣٥

- ٩٧٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٦ الفتية ج ٤ ص ٣٢

﴿ ٩٧٨ ﴾ ١١ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل كاتب على نفسه وماله وله أمة وقد شرط عليه أن لا يتزوج فاعتق الأمة وتزوجها قال : لا يصلح له أن يحدث في ماله إلا الأكلة من الطعام ، ونكاحه فاسد مردود ، قيل : فإن سيده علم بنكاحه ولم يقل شيئاً قال : إذا صمت حين يعلم ذلك فقد أقره ، قيل : فإن المكاتب عتق أفترى أن يحدد النكاح أو يمضي على النكاح الأول ؟ قال : يمضي على نكاحه .

﴿ ٩٧٩ ﴾ ١٢ — الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن سليمان ابن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل كان له اب عموك وكانت لايه امرأة مكاتبة قد أدت بعض ما عليها فقال لها ابن العبد : هل لك أن اعينك في مكاتبتك حتى تؤدي ما عليك بشرط أن لا يكون لك الخيار على أبي إذا انت ملكت نفسك ؟ قالت : نعم فاعطاها في مكاتبتها على أن لا يكون لها الخيار بعد ذلك قال : لا يكون لها الخيار ، المسلمون عند شروطهم .

﴿ ٩٨٠ ﴾ ١٣ — عنه عن مالك عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل اعتق نصف جاريته ثم أنه كاتبها على النصف الآخر بعد ذلك قال : فقال : فليشترط عليها أنها أن عجزت عن هجومها فإنها ترد في الرق في نصف رقبتها قال : فإن شاء كان له في الخدمة يوم ولها يوم أن لم يكاتبها ، قلت : فلها أن تتزوج في تلك الحال ؟ قال : لا حتى تؤدي جميع ما عليها من نصف رقبتها .

﴿ ٩٨١ ﴾ ١٤ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن

- ٩٧٨ - ٩٧٩ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦ واخرج الأول الصدوق في النقب ج ٣ ص ٧٦

- ٩٨٠ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦

- ٩٨١ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٦

النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال في مكاتبة بطاها مولاها فتحمل قال : يرد عليها مهر مثلها وتسعى في قيمتها فان عجزت فهي من امهات الاولاد .

﴿ ٩٨٢ ﴾ ١٥ — عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن سنان عن الملا بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال : تضع عنه من نجومه التي لم تكن تريد ان تثقصة منها ولا تزيد فوق ما في نفسك فقلت : كم ؟ فقال : وضع ابو جعفر عليه السلام للملوك له الفأ من ستة آلاف .

﴿ ٩٨٣ ﴾ ١٦ — الحسين بن سعيد عن ابي احمد عن عمرو صاحب الكرايس عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كاتب مملوكه واشترط عليه ان ميراثه له فرفع ذلك الى علي عليه السلام فأبطل شرطه وقال : شرط الله قبل شرطك .

﴿ ٩٨٤ ﴾ ١٧ — عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً) قال : ان علمتم لهم ديناً ومالاً .

﴿ ٩٨٥ ﴾ ١٨ — وعنه عن يوسف بن عقيـل عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان اشترط المملوك المكاتب على مولاة انه لا ولاء لأحد عليه إذا قضى المال فأقر بذلك الذي كاتبه فانه لا ولاء لأحد عليه ، وان اشترط السيد ولاء المكاتب فأقر الذي كوتب فله ولاؤه .

* ٩٨٢ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ النقيح ج ٣ ص ٧٣

- ٩٨٣ - الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ النقيح ج ٣ ص ٧٨

- ٩٨٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦ - ٩٨٥ - النقيح ج ٣ ص ٧٧

﴿ ٩٨٦ ﴾ ١٩ — وعنه عن صفوان عن العلا وحده عن حريز جميعاً عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) قال : الذي أضمرت أن تكاتبه عليه لا تقول أ كاتبه بخمسة آلاف وأترك له ألفاً ، ولكن انظر الى الذي أضمرت عليه فأعطه منه .

﴿ ٩٨٧ ﴾ ٢٠ — وعنه عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبة توفيت وقد قضت عامة الذي عليها وقد ولدت ولداً في مكاتبها قال : فقضى في ولدها أن يعتق منه مثل الذي اعتق منها ويرق منه مارق منها .

﴿ ٩٨٨ ﴾ ٢١ — وعنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وفدادي بعض مكاتبته وله ابن من جارية وترك مالا قال : يؤدي ابنه بقية مكاتبته ويعتق ويرث ما بقي .

﴿ ٩٨٩ ﴾ ٢٢ — وعنه عن علي بن النعمان عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام في المسكاتب يؤدي نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف ثم يدعو مواليه الى بقية مكاتبته فيقول : خذوا ما بقي ضربة واحدة قال : يأخذون ما بقي ثم يعتق ، وقل في المسكاتب يؤدي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا أكثر مما عليه من مكاتبته قال : يوفي مواليه ما بقي عن مكاتبته وما بقي فلولده .

﴿ ٩٩٠ ﴾ ٢٣ — وعنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن الحارث عن أبي عبد الله عليه السلام مثل هاتين المسألتين .

* - ٩٨٦ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦ - ٩٨٧ - الفقيه ج ٣ ص ٧٧

- ٩٨٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٨ الفقيه ج ٣ ص ٧٦

- ٩٨٩ - ٩٩٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٩ واخرج الأول الصدوق في الفقيه

ج ٣ ص ٧٦

﴿ ٩٩١ ﴾ ٢٤ — عنه عن ابن أبي عمير عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في مكاتب يموت وقد أدى بعض مكاتبته وله ابن من جارية قال : ان اشترط عليه ان عجز فهو مملوك رجع ابنه مملوكا والجارية وان لم يكن اشترط عليه أدى ابنه مابقي من مكاتبته وورث مابقي .

﴿ ٩٩٢ ﴾ ٢٥ — وعنه عن ابن أبي عمير وفضالة عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتب يؤدي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً له من جارية له فقال ان كان اشترط عليه انه ان عجز فهو ورق رجع ابنه مملوكا والجارية ، وان لم يشترط عليه صار ابنه حراً ويرث على المولى بقية المكاتبه وورثه ابنه مابقي .

﴿ ٩٩٣ ﴾ ٢٦ — وعنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن جهم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يموت وله ولد فقال : إن كان اشترط عليه فولده مملوك ، وإن لم يكن اشترط عليه سعى ولده في مكاتبه أبيهم وعتقوا إذا أدوا .

﴿ ٩٩٤ ﴾ ٢٧ — وعنه عن فضالة عن أبان عن أخيه عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ملك مملوكاً له مال فسأل صاحبه المكاتبه أله ألا يكاتبه إلا على الغلاء ؟ قال : نعم .

﴿ ٩٩٥ ﴾ ٢٨ — عنه عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال : سأله عن العبد يكاتبه مولاه وهو يعلم ان ليس له قليل ولا كثير قال : يكاتبه وإن كان يسأل

- ٩٩١ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٧ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ الفقيه ج ٣ ص ٧٢

- ٩٩٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩

- ٩٩٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٨ الفقيه ج ٣ ص ٧٧

- ٩٩٤ - الفقيه ج ٣ ص ٧٦ مرسلاً

- ٩٩٥ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦ الفقيه ج ٣ ص ٧٦

الناس ولا يمنعه المكاتب من أجل أنه ليس له مال فإن الله يرزق العباد بعضهم من بعض والمحسن معان .

﴿ ٩٩٦ ﴾ ٢٩ — البرزوفري عن جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته وترك مالا وولداً من يرثه ؟ قال : إن كان سيده حين كاتبه اشترط عليه أنه إن عجز عن نجومه فهو رد في الرق وكان قد عجز عن أداء نجومه فإن مات ترك من شيء فهو لسيده وابنه رد في الرق ، وإن كان ولده بعده أو كان كاتبه معه وإن كان لم يشترط ذلك عليه فإن ابنه حر ويؤدي عن أبيه ما بقي مما ترك أبوه وليس لابنه شيء حتى يؤدي ما عليه وإن لم يترك أبوه شيئاً فلا شيء على ابنه .

قال محمد بن الحسن : قوله عليه السلام وإن لم يترك أبوه شيئاً فلا شيء على ابنه . محمول على أنه ليس عليه أكثر مما بقي على أبيه ، لأننا قد بينا في الرواية المتقدمة التي رواها جميل عن مهزم أنه إذا لم يكن له مال سعى ولده فيما بقي على الأب ثم بصير حراً بعد ذلك .

﴿ ٩٩٧ ﴾ ٣٠ — أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحارثي عن أبي عبد الله عليه السلام قال في مكاتب ينقد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فيدعو مواليه فيقول خذوا ما بقي ضرباً واحدة قال : يأخذون ما بقي ويعتق . ولا ينافي هذا الخبر مارواه :

﴿ ٩٩٨ ﴾ ٣١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب

- ٩٩٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ بتفاوت

- ٩٩٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٦ النقب ج ٣ ص ٧٦ بسند آخر

- ٩٩٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ ٣٥ - التهذيب ج ٨

عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام أن مكاتباً أتى علياً عليه السلام وقال : ان سيدي كاتبني وشرط علي نجوماً في كل سنة فحشته بالمال كله ضربة فسألته ان يأخذه كله ضربة ويحجز عتقي فأبى علي فدعاه علي عليه السلام فقال : صدق فقال له : مالك لا تأخذ المال وتمضي عتقه ؟ قال : ما آخذ إلا النجوم التي شرطت وأعرض من ذلك إلى ميراثه فقال علي عليه السلام : أنت أحق بشرطك . لأن الخبر الاول إنما تضمن إباحة أخذ ماله من النجوم دفعة واحدة ولم يتضمن انه لا بد له من قبول ماله قبل أو ان الوقت والخبر الاخير تضمن ان له ان يمتنع من قبوله وبطلاله بحسب ما شرط له ولا تنافي بينهما على حال .

﴿ ٩٩٩ ﴾ ٣٢ — البرزوفري عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب توفي وله مال قال : يقسم ماله على قدر ما اعتق منه لورثته وما لم يعتق يحسب منه لأربابه الذين كاتبوه ، هو ماله .

قال محمد بن الحسن : هذه الرواية ، والتي قدمناها عن بريد العجلي هو الذي به افقي وعليه اعمل ، وهو أن المولى يرث من تركته مكاتبه بمقدار ما بقي عليه من العبودية ويكون الباقي لولده ، ويلزمه أن يؤدي إلى مولى ابيه ما كان بقي على ابيه ايصير هو حراً ويستحق ما بقي من المال .

ولا ينافي ذلك ما رواه جميل وعبد الله بن سنان ومالك بن عطية الذي قدمناه من انه إذا أدى ما بقي على ابيه كان ما يبقى له ، لأنه ليس في هذه الاخبار انه إذا أدى ما بقي على ابيه من اصل المال أو من نصيبه ، وإذا احتل ذلك حملناه على انه إذا أدى ما بقي على ابيه من الذي يخصه ثم يبقى بعد ذلك منه شيء كان له ، وعلى هذا

الوجه تسلم الاخبار كلها من المناقاة .

﴿ ١٠٠٠ ﴾ ٣٣ — وعنه عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب نخته حرة فأوصت له عند موتها بوصية فقال أهل المرأة : لا تجوز وصيتها له لأنه مكاتب لم يعتق ولا يرث ، فقضى انه يرث بحساب ما اعتق منه ويجوز له من الوصية بحساب ما اعتق منه ، وقضى في مكاتب قضى ربع ماعليه فأوصي له بوصية فأجاز له ربع الوصية ، وقضى في رجل حر أوصى لمكاتبته وقد قضت سدس ما كان عليها فأجاز بحساب ما اعتق منها ، وقضى في وصية مكاتب قد قضى بعض ما كوتب عليه أن يجاز من وصيته بحساب ما اعتق منه .

﴿ ١٠٠١ ﴾ ٣٤ — الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : المكاتب لا يجوز له عتق ولا هبة ولا تزويج حتى يؤدي ماعليه ان كان مولاه شرط عليه ان هو عجز فهو رد في الرق وله ان يبيع ويشترى ، وان وقع عليه دين في تجارة كان على مولاه أن يقضي دينه لأنه عبده .

﴿ ١٠٠٢ ﴾ ٣٥ — محمد بن احمد بن يحيى عن ابي اسحاق عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال : سئل عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها قال : يؤدي عنه من مال الصدقة ان الله تعالى يقول في كتابه : (وفي الرقاب) (١) .

﴿ ١٠٠٣ ﴾ ٣٦ -- عنه عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن عمرو ابن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام

(١) سورة التوبة الآية : ٦١

* ١٠٠٠ - الكافي ج ٢ ص ٢٤١ بدون النسخ الأخير في المسألة الفقيه ج ٤ ص ١٦٠

- ١٠٠٢ - الفقيه ج ٣ ص ٧٤

- ١٠٠٣ - الكافي ج ٢ ص ١٣٧ الفقيه ج ٣ ص ٧٤

في مكاتبه بين شريكين فيعتق أحدهما نصيبه كيف تصنع الخادم؟ قال: نخدم الثاني يوماً ونخدم نفسها يوماً، قلت: فإن ماتت وتركت مالاً؟ قال: المال بينهما نصفان بين الذي اعتق وبين الذي أملاك.

﴿ ١٠٠٤ ﴾ ٣٧ — عنه عن محمد بن أحمد عن العمركي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل كاتب مملوكه وقد قال بعد ما كاتبه: هب لي بعضاً واعجل لك مكان مكاتبتني أمحل ذلك؟ فقال: إذا كان هبة فلا بأس وإن قال: حط عني واعجل لك فلا يصلح.

﴿ ١٠٠٥ ﴾ ٣٨ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي المعز عن الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في المكاتب: يجلد الحد بقدر ما اعتق منه، قلت: أ رأيت أن اعتق نصفه أنجز شهادته في الطلاق؟ قال: إن كان معه رجل وامرأة جازت شهادته.

﴿ ١٠٠٦ ﴾ ٣٩ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عمر بن يزيد عن بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل كاتب عبداً له على ألف درهم ولم يشترط عليه حين كاتبه أنه أن عجز عن مكاتبته فهو رد في الرق والمكاتب أدى إلى مولاه خمسمائة درهم ثم مات المكاتب وترك مالاً وترك ابنه له مدركاً فقال: نصف ما ترك المكاتب من شيء فإنه لمولاه الذي كاتبه والنصف الباقي لابن المكاتب لأنه مات ونصفه حر ونصفه عبد، فإذا أدى إلى الذي كاتب أباه ما بقي على أبيه فهو حر لا سبيل لأحد عليه من الناس.

- ١٠٠٤ - الكافي ج ٢ ص ١٣٦ الفقيه ج ٣ ص ٧٤

- ١٠٠٥ - الفقيه ج ٣ ص ٢٩ ذيل حديث

- ١٠٠٦ - الاستبصار ج ١ ص ٣٧ الكافي ج ٢ ص ١٣٦ وقد تقدم برقم ٢ من الباب

﴿ ١٠٠٧ ﴾ ٤٠ — عنه عن محمد بن أحمد العلوي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن المكاتب هل عليه فطرة رمضان أو على من كاتبه أو يجوز شهادته ؟ قال : الفطرة عليه ولا يجوز شهادته .

﴿ ١٠٠٨ ﴾ ٤١ — وقال علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله في رجل وقع على مكاتبته فأنزل من مكاتبته فوطئها قال : عليه مهر مثلها فإن ولدت منه فهي على مكاتبته ، وإن عجزت فردت في الرق فهي من أمهات الأولاد ، قال : وسألته عن اليهودي والنصراني والمجوسي هل يصلح أن يسكنوا في دار الهجرة ؟ قال : أما أن يلبثوا فيها فلا يصلح ، وقال : أن نزلوا نهاراً ويخرجوا منها بالليل فلا بأس .

ثم كتاب العتق والحمد لله رب العالمين وحلى الله على محمد وآله الطاهرين

كتاب الإجماع والنذور والكفارات

٤ - باب الايمان والأقسام

قل الشيخ رحمه الله : (ولا يمين عند آل محمد عليهم السلام إلا بالله وباسمائه فمن حلف بغير ذلك كانت يمينه باطلة) .

﴿ ١٠٠٩ ﴾ ١ — روى محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحارثي عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام قول الله تعالى : (والليل إذا يغشى) (١) (والنجم إذا هوى) (٢) وما أشبه ذلك فقال : إن الله أن يقسم من خلقه بما يشاء وليس لخلقه أن يقسموا إلا به .

(١) سورة الليل الآية : ١ (٢) سورة النجم الآية : ١

- ١٠٠٧ - النقيض ج ٢ ص ١١٧

- ١٠٠٩ - الكافي ج ٢ ص ٣٧١ النقيض ج ٣ ص ٢٣٦

﴿ ١٠١٠ ﴾ ٢ — وعنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحارثي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا أرى أن يحلف الرجل إلا بالله ، فاما قول الرجل لا بل شائتك فانه من قول أهل الجاهلية ، ولو حلف الناس بهذا واشباهه أترك الحلف بالله ، فاما قول الرجل يا هناه ويا هياه فاما ذلك طلب الاسم ولا أرى به بأساً ، واما قوله لعمر الله وقوله لاها الله فاما ذلك بالله .

﴿ ١٠١١ ﴾ ٣ — وعنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عبد الكريم عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا أرى الرجل أن يحلف إلا بالله تعالى وقال : قول الرجل حين يقول : لا بل شائتك فاما هو من قول الجاهلية ، فلو حلف الناس بهذا وشبهه ترك أن يحلف بالله .

﴿ ١٠١٢ ﴾ ٤ — يونس بن عبد الرحمن عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام : رجل قال هو يهودي أو نصراني إن لم يفعل كذا وكذا فقال : بش ما قال وليس عليه شيء .

﴿ ١٠١٣ ﴾ ٥ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم بن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحلف اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي بغير الله أن الله يقول : (وإن أحسكم بينهم بما أنزل الله) (١) .

﴿ ١٠١٤ ﴾ ٦ — وعنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحلف بغير الله وقال : اليهودي والنصراني والمجوسي لا تخلفونهم إلا بالله .

(١) - سورة المائدة الآية : ٥١

- ١٠١٠ - ١٠١١ - الكافي ج ٢ ص ٢٧١ وأخرج الأول الصدوق في

الغنية ج ٣ ص ٢٣٠

- ١٠١٣ - ١٠١٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٢٩ الكافي ج ٢ ص ٢٧١

﴿ ١٠١٥ ﴾ ٧ - عنه عن عثمان بن عيسى عن جماعة قال : سألته هل يصلح لأحد أن يحلف أحداً من اليهود والنصارى والمجوس بألهمهم ؟ فقال : لا يصلح لأحد أن يحلف أحداً إلا بالله .

﴿ ١٠١٦ ﴾ ٨ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أهل الملل كيف يستحلفون ؟ فقال : لا تحلفهم إلا بالله .

﴿ ١٠١٧ ﴾ ٩ - عنه عن فضالة عن العلا والحسين عن صفوان بن يحيى عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن الأحكام فقال : في كل دين ما يستحلفون به .

﴿ ١٠١٨ ﴾ ١٠ - وعنه عن النضر بن سويد وابن أبي نجران جميعاً عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : قضى علي عليه السلام فيمن استحلف رجلاً من أهل الكتاب بيمين صبر : أن يستحلف بكتابه وملكه .

﴿ ١٠١٩ ﴾ ١١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام استحلف يهوديا بالتوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذين الخبرين أن الإمام يجوز له أن يحلف أهل الكتاب بكتابتهم إذا علم أن ذلك أردع لهم ، وإنما لا يجوز لنا أن نحلف أحداً لا من أهل الكتاب ولا غيرهم إلا بالله ، ولا تنافي بين الخبرين .

* ١٠١٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٣٩ الكافي ج ٢ ص ٣٧١

- ١٠١٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٠ الكافي ج ٢ ص ٣٧١

- ١٠١٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٠ النقيه ج ٣ ص ٢٣٦

- ١٠١٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٠ النقيه ج ٣ ص ٢٣٦

- ١٠١٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٠ الكافي ج ٢ ص ٣٧١

﴿ ١٠٢٠ ﴾ ١٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحلف الرجل إلا على علمه .
 ﴿ ١٠٢١ ﴾ ١٣ — وعن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن حاكم بن أيمن الحنط عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحلف الرجل إلا على علمه .

﴿ ١٠٢٢ ﴾ ١٤ — وعنه عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يستحلف العبد إلا على علمه ولا يقع إلا على العلم يستحلف أو لم يستحلف .
 ﴿ ١٠٢٣ ﴾ ١٥ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قول الله عز وجل (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) (١) قال : اللغو هو قول الرجل لا والله وبلى والله ولا يعقد على شيء .

﴿ ١٠٢٤ ﴾ ١٦ — عنه عن علي بن أبيه عن صفوان بن يحيى قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يحلف وضميره على غير ما حلف عليه قال : اليمين على الضمير .

﴿ ١٠٢٥ ﴾ ١٧ — عنه عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عما لا يجوز من النية على الاضرار في اليمين فقال : قد يجوز في موضع ولا يجوز في آخر ، فاما ما يجوز فاذا كان مظلوماً فما حلف به ونوى اليمين فعلى نيته ، وأما إذا كان ظالماً فاليمين على نية المظلوم .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٥

- ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - الكافي ج ٢

ص ٣٦٩ وأخرج الحامس الصدوق في النية ج ٣ ص ٢٣٣

﴿ ١٠٢٦ ﴾ ١٨ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن حمزة بن حران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل (واذكر ربك إذا نسيت) (١) قال : ذلك في اليمين إذا قلت والله لأفعل كذا وكذا ، فإذا ذكرت أنك لم تستثن فقل أن شاء الله .

﴿ ١٠٢٧ ﴾ ١٩ — وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبي جميلة الفضل بن صالح عن محمد الحلبي وزرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في قول الله عز وجل (واذكر ربك إذا نسيت) قال : إذا حلف الرجل فنسي أن يستثنى فليستثن إذا ذكر ،

﴿ ١٠٢٨ ﴾ ٢٠ — الحسن بن سعيد عن حماد بن عيسى عن الحسين القلانسي أو بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : للعبد أن يستثنى في اليمين ما يدينه وبين أربعين يوماً إذا نسي .

﴿ ١٠٢٩ ﴾ ٢١ — عنه عن حماد بن عيسى عن الله بن ميمون قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : للعبد أن يستثنى ما يدينه وبين أربعين يوماً إذا نسي .

﴿ ١٠٣٠ ﴾ ٢٢ — عنه عن علي بن حديد عن مرازم قال : دخل أبو عبد الله عليه السلام يوماً إلى منزل معتب وهو يريد العمرة فتناول لوحاً فيه كتاب فيه تسمية

• (١) - سورة . السكف الآية ٢٤

- ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٠

- ١٠٢٩ - الفقيه ج ٣ ص ٢٢٩

- ١٠٣٠ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٠

ارزاق العيال وما يخرج لهم فاذا فيه اعلان وفلان وفلان وليس فيه استثناء فقال :
من كذب هذا الكتاب ولم يستثن فيه ١٢ كيف ظن انه يتم ١٣ ثم دعا بالدواة فقال : ألقى
فيه ان شاء الله فالحق فيه في كل اسم ان شاء الله .

﴿ ١٠٣١ ﴾ ٢٣ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام :
من استثنى في بمن فلا حث عليه ولا كفارة .

﴿ ١٠٣٢ ﴾ ٢٤ — وعنه عن علي بن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من حاف سرأ
فليستثن سرأ ومن حاف علانية فليستثن علانية .

﴿ ١٠٣٣ ﴾ ٢٥ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن
محمد عن عثمان بن عيسى عن ابي ايوب الخزاز قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول :
لا تحلفوا بالله صادقين ولا كاذبين فانه يقول عز وجل (ولا تجعلوا الله عرضة لايماكم) (١)
﴿ ١٠٣٤ ﴾ ٢٦ — عنه عن علي بن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن
ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أجل الله ان
يحاف به اعطاه الله خيرا مما ذهب منه .

﴿ ١٠٣٥ ﴾ ٢٧ — عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد
عن يحيى بن ابراهيم عن ابيه عن ابي سلام المتعبد انه سمع ابا عبد الله عليه السلام

(١) - سورة البقرة الآية : ٢٢٤

• ١٠٣١ - ١٠٣٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٣٣

- ١٠٣٣ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٦ الفقيه ج ٣ ص ٢٢٩

- ١٠٣٤ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٦ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٣

- ١٠٣٥ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٦ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٤

يقول لسدير: ياسدير من حاف بالله كاذبا كفر ، ومن حاف بالله صادقا أثم ان الله عز وجل يقول : (ولا تجعلوا الله عرضة لايمنكم) .

﴿ ١٠٣٦ ﴾ ٢٨ — احمد بن محمد عن علي بن الحسك عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : حدثني ابو جعفر عليه السلام ان اياه كانت عنده امرأة من الخوارج اظنه قال من بني حنيفة فقال له مولى له : يا بن رسول الله ان عندك امرأة تبرأ من جدك فقضي لا بني أنه طلقها فادعت عليه صداقها فجاءت به الى أمير المدينة تستعديه فقال له أمير المدينة : يا علي اما ان تحلف واما ان تعطيتها فقال لي : يا بني قم فاعطها اربع مائة دينار ، فقلت له يا له : جعلت فداك الست محمقا ؟ قال : بلى ولسكني اجلت الله عز وجل ان احاف به بيمين صبر .

﴿ ١٠٣٧ ﴾ ٢٩ — عنه عن علي بن الحسك عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال : إذا ادعى عليك مال ولم يكن له عليك شيء فاراد ان يحلفك فان باغ مقدار ثلثين درهما فاعطه ولا تحلف ، وان كان اكثر من ذلك فاحلف ولا تعطه .

﴿ ١٠٣٨ ﴾ ٣٠ — عنه عن عثمان بن عيسى عن وهب بن عبد ربه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من قال الله يعلم ما لم يعلم اهتز لذلك عرشه اعظاما له .
﴿ ١٠٣٩ ﴾ ٣١ — عنه عن ابن فضال عن ثعلبة عن ابي جميلة المفضل ابن صالح عن ابان بن تغلب قال : إذا قال العبد علم الله وكان كاذبا قال الله عز وجل : أما وجدت أحداً تكذب عليه غيري ١١١ .

﴿ ١٠٤٠ ﴾ ٣٢ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن

* ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٦

- ١٠٣٨ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٧

- ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٧ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه

ج ٣ ص ٢٢٩

ابن أبي عمير عن منصور بن يونس عن أبي حمزة عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تحلفوا إلا بالله ومن حلف بالله فليصدق ، ومن حلف له بالله فليرض ومن حلف له بالله فلم يرض فليس من الله في شيء .

﴿ ١٠٤١ ﴾ ٣٣ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير رفعه قال : سمع رسول الله صلى الله عليه وآله رجلاً يقول : أنا بريء من دين محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ويلك إذا برئت من دين محمد فعلى دين من تكون ؟ قال : فما كلمه رسول الله صلى الله عليه وآله حتى مات .

﴿ ١٠٤٢ ﴾ ٣٤ — عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسماعيل عن صالح بن عقبة عن يونس بن ظبيان قال : قال لي : يا يونس لا تحلف بالبراءة من فانه من حلف بالبراءة منا صادقاً أو كاذباً فقد برىء منا .

﴿ ١٠٤٣ ﴾ ٣٥ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا حلف الرجل على شيء والذي حلف عليه اتيانه خير من تركه فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه فإما ذلك من خطوات الشيطان .

﴿ ١٠٤٤ ﴾ ٣٦ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فأتى ذلك فهو كفارة يمينه وله حسنة .

﴿ ١٠٤٥ ﴾ ٣٧ — وعنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن علي بن النعمان

• ١٠٤١ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٧ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٤

- ١٠٤٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٧ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٦

- ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٩ والخروج الثاني للصدوق في

الفقيه ج ٣ ص ٢٢٨

عن سعيد الاعرج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحلف على اليمين فيرى ان تركها أفضل وان لم يتركها خشي أن يأنم أين تركها ؟ فقال : أما سمعت قول رسول الله صلى الله عليه وآله إذا رأيت خيراً من يمينك فدعها .

﴿ ١٠٤٦ ﴾ ٣٨ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاح عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا يجوز يمين في تحليل حرام ولا تحريم حلال ولا قطيعة رحم .

﴿ ١٠٤٧ ﴾ ٣٩ — الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يجوز يمين في تحليل حرام ولا تحريم حلال ولا قطيعة رحم .

﴿ ١٠٤٨ ﴾ ٤٠ — احمد بن محمد عن اسماعيل بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألت عن رجل حلف في قطيعة رحم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا نذر في معصية ولا يمين في قطيعة رحم ، قال : وسألت عن رجل حلفه السلطان بالطلاق وغير ذلك فحلف قال : لا جناح عليه ، وسألت عن رجل يخاف على ماله من السلطان فيحلف لينجو به منهم قال : لا جناح عليه ، وسألت هل يحلف الرجل على مال أخيه كما يحلف على ماله ؟ قال : نعم .

﴿ ١٠٤٩ ﴾ ٤١ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن ابن القداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال : لا يمين لولد مع والده ولا لمرأة مع زوجها ولا للمملوك مع سيده .

﴿ ١٠٥٠ ﴾ ٤٢ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير

عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا يمين لولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع زوجها ولا نذ في معصية ، ولا يمين في قطيعة . ﴿ ١٠٥١ ﴾ ٤٣ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة

عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الرجل يحلف بالإيمان المغلفة أن لا يشتري لأهله شيئاً قل : فليشتر لهم وليس عليه شيء في يمينه .

﴿ ١٠٥٢ ﴾ ٤٤ — عنه عن علي بن الحسك عن سيف بن عميرة عن أبي الصباح قال : والله لقد قال لي جعفر بن محمد عليه السلام : إن الله عالم نبيه التنزيل والتأويل فعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام قال : وعلمنا الله ثم قال : ما صنعتكم من شيء أو حلفتكم عليه من يمين في نقيّة فأنتم منه في سعة .

﴿ ١٠٥٣ ﴾ ٤٥ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن عبد الله بن القاسم عن عبد الله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يمين في غضب ولا في قطيعة رحم ولا في جبر ولا في إكراه ، قال : قلت : أصلحك الله فما فرق بين الإكراه والجبر ؟ قال : الجبر من السلطان ويكون الإكراه من الزوجة والأم والاب وليس ذلك بشيء .

﴿ ١٠٥٤ ﴾ ٤٦ — الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : أني كنت اشتريت أمة سرّاً من امرأتي وأنه بلغها ذلك فخرجت من منزلي وأبت أن ترجع إلى منزلي فأتيته في منزل أهلها فقلت لها : إن الذي بلغك باطل وإن الذي أتاك بهذا عدو لك أراد أن يستفرك فقالت : لا والله لا يكون شيء بيني وبينك خير أبداً حتى تحلف لي بعتق كل جارية وبصدقة مالك إن كنت اشتريت جارية وهي في

* ١٠٥١ - ١٠٥٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦٨

- ١٠٥٣ - ١٠٥٤ الكافي ج ٢ ص ٣٦٩ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٣

ما كنت اليوم فخلعت لها بذلك ، فاعادت اليمين وقالت لي : فقل كل جارية لي الساعة فهي حرة ، قالت لها : كل جارية لي الساعة فهي حرة وقد اعترأت جارتني وسممت ان اعتقها واتزوجها لهواي فيها فقال لي : ليس عليك فيما احلفتك عليه شيء ، واعلم انه لا يجوز عتق ولا صدقة إلا ما اريد به وجه الله وثوابه .

﴿ ١٠٥٥ ﴾ ٤٧ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد

عن علي بن حديد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الايمان ثلاثة : يمين ليس فيها كفارة ويمين فيها كفارة ويمين غموس توجب النار ، قال يمين التي ليس فيها كفارة : الرجل يحلف على باب بر ان لا يفعل فكفارته ان يفعله ، واليمين التي يجب فيها الكفارة : الرجل يحلف على باب معصية ان لا يفعل فيفعله فيجب عليه فيه الكفارة واليمين الغموس التي توجب النار : الرجل يحلف على حق امرىء مسلم ، على حبس ماله .

﴿ ١٠٥٦ ﴾ ٤٨ — الحسين بن سعيد عن احمد بن محمد عن حماد بن عثمان

عن محمد بن ابي الصباح قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : إن امي تصدقت على بنصيب لها في دار فقلت لها : إن القضاة لا يجيزون هذا ولسكن اكتبه شراءاً فقالت : اصنع من ذلك ما بدا لك في كل ماترى انه يسوغ لك فتوثقت ، فاراد بعض الورثة ان يستحلفني اني قد نقدتها الثمن ولم اتقدها شيئاً فما ترى ؟ قال : احلف له .

﴿ ١٠٥٧ ﴾ ٤٩ — عنه عن حماد عن ابن المغيرة عن ابن سنان عن

عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام يأكل معه فلم يأكل هل عليه في ذلك كفارة ؟ قال : لا .

﴿ ١٠٥٨ ﴾ ٥٠ — عنه عن صفوان عن منصور بن حازم قال : قال لي

١٠٥٥ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٧

١٠٥٦ - النقيض ج ٣ ص ٢٢٨

١٠٥٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٠ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ بتفاوت

ابو عبد الله عليه السلام اما سمعت بطارق ؟ إن طارقاً كان نوحاً بالمدينة فأتى ابا جعفر عليه السلام فقال : يا ابا جعفر اني هالك اني هالك اني حلفت بالطمس والعتاق والنذور فقال له : يا طارق ان هذه من خطوات الشيطان .

﴿ ١٠٥٩ ﴾ ٥١ — عنه عن فضلة عن ابان بن زرارة وعبد الرحمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال : هو محرم بحجة ان لم يفعل كذا وكذا فلم يفعله قال : ليس بشيء .

﴿ ١٠٦٠ ﴾ ٥٢ — عنه عن القاسم عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يمين في معصية الله ولا في قطيعة رحم .

﴿ ١٠٦١ ﴾ ٥٣ — عنه عن ابن فضال عن علي بن الحسن بن رباط عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الرجل يحلف بالآيمان للمغلظة ان لا يشتري لاهله شيئاً قال : فليشتري لهم وليس عليه في يمينه شيء .

﴿ ١٠٦٢ ﴾ ٥٤ — عنه عن محمد بن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال : كل يمين لا يراد بها وجه الله فليس بشيء في طلاق ولا غيره .

﴿ ١٠٦٣ ﴾ ٥٥ — عنه عن القاسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمان ابن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف أن ينحر ولده قال : ذلك من خطوات الشيطان .

﴿ ١٠٦٤ ﴾ ٥٦ — وعنه عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول هو يهودي أو نصراني ان لم يفعل كذا وكذا قال : ليس بشيء .

﴿ ١٠٦٥ ﴾ ٥٧ - عنه عن القاسم بن محمد وفضالة عن أبان عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا حلف الرجل على شيء ، والذي حلف أتياه خير من تركه فليأت الذي هو خير ، ولا كفارة عليه وإنما ذلك من خطوات الشيطان (١) .

﴿ ١٠٦٦ ﴾ ٥٨ - عنه عن ابن أبي نجران عن ابن أبي عمير عن علي بن اسماعيل عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : (ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم) قال : هو إذا دعيت لصلح بين اثنين لا تقل عليّ يمين أن لا أفعل .
﴿ ١٠٦٧ ﴾ ٥٩ - عنه عن صفوان عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة حلفت لزوجها بالعناق والهدي إن هو مات أن لا تزوج بعده أبداً ثم بدا لها أن تزوج فقال : تبسّم مملوكها أني أخاف عليها الشيطان وليس عليها في الحق شيء ، فإن شئت أن تهدي هدياً فعلت .

﴿ ١٠٦٨ ﴾ ٦٠ - عنه عن صفوان عن الوليد بن هشام المرادي قال : قدمت من مصر ومعني رفيق لي فررت بالماشر فسألني فقلت : هم أحرار كلهم ، فقدمت المدينة فدخلت على أبي الحسن عليه السلام فاخبرته بقولي للعاشر فقال : ليس عليك شيء .

﴿ ١٠٦٩ ﴾ ٦١ - عنه عن فضالة عن أبان عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يقول : إن اشتريت فلانة أو فلانا فهو حر ، وإن اشتريت هذا الثوب فهو في المساكين ، وإن نكحت فلانة فهي طالق ، قال : ليس ذلك كله بشيء . لا يطلق إلا ما يملك ولا يصدق إلا بما يملك ، ولا يعتق إلا ما يملك .

(١) هذا الحديث قد تقدم برقم ٣٥ من الباب

- ١٠٦٨ - الفقيه ج ٣ ص ٨٤ (٣٧ - التهذيب ج ٨)

﴿ ١٠٧٠ ﴾ ٦٢ — عنه عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة حلفت بمتق رفيقها أو بالمشي الى بيت الله ان لا تخرج الى زوجها ابداً وهو ببلد غير الارض التي هي بها ، فلم يرسل اليها نفقة واحتاجت حاجة شديدة ولم تقدر على نفقة ، فقال : انها وان كانت غضي فانها حلفت حيث حلفت وهي تنوي ان لا تخرج اليه طائعه وهي تستطيع ذلك ولو علمت ان ذلك لا ينبغي لها لم تحلف ، فلتخرج الى زوجها وليس عليها شيء في يمينها فان هذا أبر .

﴿ ١٠٧١ ﴾ ٦٣ — احمد بن محمد عن محمد بن سهل عن ابن مهران عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يكون عليه الدين فيحلّ منه غريمه بالايمان المغلظة ان لا يخرج من البلد قال : لا يخرج حتى يعلمه ، قال : قلت : ان اعلمه لم بدعه قال : ان كان عليه ضرر أو على عياله فليخرج ولا شيء عليه .

﴿ ١٠٧٢ ﴾ ٦٤ — علي بن مهزيار قال : كتب رجل الى ابي جعفر عليه السلام يحكي له شيئاً فكتب عليه السلام اليه : والله ما كان ذاك وانى لا كره ان أقول والله على حال من الاحوال واسكنه غمى ان يقول ما لم يكن .

﴿ ١٠٧٣ ﴾ ٦٥ — محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن اسحاق عن القاسم بن محمد عن ابيه عن جده الحسن بن راشد عن محمد العطار قال : سافرت مع ابي جعفر عليه السلام الى مكة فأمر غلامه بشيء فحسالفه الى غيره فقال أبو جعفر عليه السلام : والله لا ضربتك يا غلام قال : فلم اره ضربه ، فقلت : جعلت فداك انك حلفت لتضربن غلامك فلم ارك ضربه فقال : أليس الله يقول : (وان تعفوا اقرب للتقوى) (١) .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٧

* ١٠٧١ - ١٠٧٣ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٤ بتفاوت في السند في الثاني

﴿ ١٠٧٤ ﴾ ٦٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عما يكفر من الأيمان ؟ فقال : ما كان عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء ، وما لم يكن واجبا أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ثم فعلته فعليك الكفارة .

﴿ ١٠٧٥ ﴾ ٦٧ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ثعلبة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كل يمين حلف عليها أن لا يفعلها مما له فيه منفعة في الدنيا والآخرة فلا كفارة عليه ، وإنما الكفارة في أن يحلف الرجل والله لا أزي وألله لا أشرب والله لا أخون وأشباه هذا ولا أعصي ثم فعل فعله الكفارة .

﴿ ١٠٧٦ ﴾ ٦٨ — الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ليس كل يمين فيها كفارة أما ما كان منها مما أوجب الله عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ففعلته فليس عليك فيه الكفارة ، وأما ما لم يكن مما أوجب الله عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ففعلته فإن عليك فيه الكفارة .

﴿ ١٠٧٧ ﴾ ٦٩ — أحمد بن محمد بن محمد بن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم ابن الفضيل عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال : قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام اليمين التي تلزمني فيها الكفارة ؟ فقالا : ما حلفت عليه مما لله فيه طاعة أن تفعله فلم تفعله فعليك فيه الكفارة ، وما حلفت عليه مما لله فيه معصية فكفارته تركه ، وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس بشيء .

﴿ ١٠٧٨ ﴾ ٧٠ — الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن ابن مسكان

- ١٠٧٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٢ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠

* ١٠٧٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٤١ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠

- ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦٩

عن حمزة بن حمران عن زرارة قال : قالت لأبي عبد الله عليه السلام : أي شيء الذي فيه الكفارة من الايمان ؟ فقال : ما حلفت عليه مما فيه البر فعليه الكفارة إذا لم تق به ، وما حلفت عليه بمافي المعصية فليس عليك فيه الكفارة إذا رجعت عنه ، وما كان سوى ذلك مما ليس فيه بر ولا معصية فليس بشيء .

﴿ ١٠٧٩ ﴾ ٧١ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمان بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام لياكل فلم يطعم فهل عليه في ذلك كفارة ؟ وما البمين التي تجب فيها الكفارة ؟ فقال : الكفارة في الذي يحلف على المتاع ان لا يبيعه ولا يشتره ثم يبدو له فيكفر عن يمينه ، وان حلف على شيء والذي حلف عليه آتية خيرا من تركه فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه ، انما ذلك من خطوات الشيطان .

﴿ ١٠٨٠ ﴾ ٧٢ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الوشاء عن عبد الله بن سنان عن رجل عن علي بن الحسين عليه السلام قال : اذا قسم الرجل على اخيه فلم يبر قسمه فملى القسم كفارة يمين .

﴿ ١٠٨١ ﴾ ٧٣ — محمد بن احمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو عتاق أو عهد أو ميثاق .

﴿ ١٠٨٢ ﴾ ٧٤ — عنه عن سهل بن الحسن عن يعقوب بن اسحاق الضبي

• ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٤١ والمخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢

ص ٣٧٠

- ١٠٨١ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٣ - ١٠٨٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٤

عن ابي محمد الارمني عن عبد الله بن الحكم عن عيسى بن عطية قال : قالت لابي جعفر عليه السلام : اني آليت ان لا أشرب من ابن عزي ولا آكل من لحمها فبعثتها وعندي من أولادها فقال : لا تشرب من لبنها ولا تأكل من لحمها فأنها منها .

﴿ ١٠٨٣ ﴾ ٧٥ — عنه عن ابي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي بكر الارمني قال : كتبت الى العبد الصالح عليه السلام جعلت فداك انه كان لي على رجل دراهم فجحدني فوَقعت له عندي دراهم فاقبض من تحت يدي مالي عليه وان استحللني حلفت أن ليس له علي شيء ؟ قال : نعم فاقبض من تحت يدك وان استحللني فاحلف له انه ليس له عليك شيء .

﴿ ١٠٨٤ ﴾ ٧٦ — وعنه عن ابي عبد الله عن الحسين بن علي عن عبد الله بن واضح قال : كانت يدي وبين رجل من اليهود معاملة فخافني ألف درهم فقدمته الى الوالي فأحلفته فحلف لي وقد علمت انه حلف لي يميناً فاجرة ، فوقع بعد ذلك له ارباح ودرهم كثيرة فأردت ان أقصر الالف درهم التي كانت لي عنده وحلف عليها فكتبت الى ابي الحسن عليه السلام وأخبرته اني قد أحلفته فحلف وقد وقع له عندي مال فان امرتني ان آخذ منه الالف درهم التي حلف عليها فعلمت فكتب عليه السلام الي : لا تأخذ منه شيئاً إن كان ظلمك فلا تظلمه ، ولو لا انك رضيت بيمينه فأحلفته لا مرمك ان تأخذها من تحت يدك ولكنك رضيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها ، فلم آخذ منه شيئاً وانتهيت الى كتاب ابي الحسن عليه السلام .

﴿ ١٠٨٥ ﴾ ٧٧ — عنه عن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابراهيم ابن عبد الحميد عن خضر النخعي في الرجل يكون له على الرجل المال فيجحدده قال :

• ١٠٨٤ - الاستبصار ج ٣ ص ٥٣ الكافي ج ٢ ص ٣٦٥

- ١٠٨٥ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٥ النسخ ج ٣ ص ١١٣

فان استحلفه فليس له أن يأخذ شيئاً وان تركه ولم يستحلفه فهو على حقه .

﴿ ١٠٨٦ ﴾ ٧٨ — عنه عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن حماد عن

ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا في الرجل يكون له على الرجل مال فيجوده إياه فيحلف يمين صبر أن ماله عليه شيء قال : لا ليس له ان يطلب منه وكذلك ان احتسبه عند الله فليس له ان يطلبه منه .

﴿ ١٠٨٧ ﴾ ٧٩ — محمد بن يعقوب عن علي عن ابيه عن النوفلي عن

السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من حلف فقال لا ورب المصحف فحنث فعليه كفارة واحدة .

﴿ ١٠٨٨ ﴾ ٨٠ — الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن عبد الله بن

مسكان عن علا بياح السابري قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً مالا فلما حضرها الموت قالت له : ان المال الذي دفعته اليك لعلانة فماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل فقالوا له : انه كان لصاحبنا مال لا نراه إلا عندك فاحلف لنا مالا قبلك شيء أمحلف لهم ؟ قال : إن كانت مأمونة عنده فليحلف وان كانت متهمة فلا يحلف ويضع الامر على ما كان فانما لها من مالها ثلثه .

﴿ ١٠٨٩ ﴾ ٨١ — احمد بن محمد عن ابن فضال عن حفص وضرير واحد

من اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الرجل يقسم على اخيه قال : ليس عليه شيء انما اراد اكرامه .

﴿ ١٠٩٠ ﴾ ٨٢ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن

• ١٠٨٦ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٠

- ١٠٨٧ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٤ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٨

- ١٠٨٨ - الاستبصار ج ٤ ص ١١٢ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ الفقيه ج ٤ ص ١٧٠

- ١٠٨٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٤١ الكافي ج ٢ ص ٣٧٤

- ١٠٩٠ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٥

السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل قيل له فعلت كذا وكذا فقال : لا والله ما فعلته وقد فعله قال : كذبة كذبها يستغفر الله منها .

﴿ ١٠٩١ ﴾ ٨٣ — محمد بن يعقوب عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان عن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة أو مد من دقيق وخفنة أو كسوتهم لكل انسان ثوبان أو عتق رقبة ، وهو في ذلك بالخيار أي الثلاثة صنفان لم يقدر على واحد من الثلاثة فالصيام عليه ثلاثة ايام .

﴿ ١٠٩٢ ﴾ ٨٤ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن كفارة اليمين قال : عتق رقبة أو كسوة — والكسوة ثوبان — أو اطعام عشرة مساكين أي ذلك فعل اجزأ عنه فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام متواليات واطعام عشرة مساكين مداً مداً .

﴿ ١٠٩٣ ﴾ ٨٥ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال : قال ابو جعفر عليه السلام : قال الله تعالى لنبيه : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) فجعلها يمينا وكفرها رسول الله صلى الله عليه وآله قلت : بما كفر ؟ قال : اطعم عشر مساكين لكل مسكين مد قلت : فمن وجد الكسوة ؟ قال : ثوب يوارى عورته .

﴿ ١٠٩٤ ﴾ ٨٦ — عنه عن علي بن ابيه عن احمد بن محمد بن ابي نصر

والحجبال عن ثعلبة بن ميمون عن معمر بن عثمان قتل : سألت أبا جعفر عليه السلام عن وجبت عليه الكسوة في كفارة اليمين ؟ قال : ثوب يوارى عورته .

﴿ ١٠٩٥ ﴾ ٨٧ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن أبي بصير قال :

سألت أبا جعفر عليه السلام عن أوسط ماتطعمون أهليكم ؟ فقال : ماتقوتون به عيالكم من أوسط ذلك ، قلت : وما أوسط ذلك ؟ فقال : الخل والزيت والتمر والخبز تشبههم به مرة واحدة ، قلت : كسوتهم ؟ قال : ثوب واحد .

قال محمد بن الحسن : فهذه الأخبار التي ذكرناها أخيراً في أن الكسوة ثوب واحد لا تفي بينها وبين الأخبار الأولى ، لأن الكسوة تترتب فمن قدر على أن يكسو ثوبين كان عليه ذلك ، ومن لم يقدر إلا على ثوب واحد لم يلزمه أكثر من ذلك ، ومتى عجز عن ذلك أيضاً وعن الأ طعام كان عليه الصيام ، ومتى لم يقدر على الصيام أيضاً فليستغفر الله عز وجل ولا يعود .

﴿ ١٠٩٦ ﴾ ٨٨ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن

صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سألت عن كفارة اليمين في قوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) ما حد من لم يجد فإن الرجل يسأل في كفنه وهو يجد ؟ فقال : إذا لم يكن عنده فضل عن قوت عياله هو ممن لا يجد .

﴿ ١٠٩٧ ﴾ ٨٩ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد

ابن أبي نصر عن أبي جميلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال في كفارة اليمين : عتق رقبة وإطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم ، والوسط الخل والزيت ، وأرفعه الخبز واللحم ، والصدقة مدّ مدّ من حنطة لكل مسكين ،

* ١٠٩٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٢ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢

- ١٠٩٦ - الكافي ج ٢ ص ٣٧١

- ١٠٩٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٢ الكافي ج ٢ ص ٧١

والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعليه الصيام بقول الله عز وجل : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام) .

﴿ ١٠٩٨ ﴾ ٩٠ - عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل : (من اوسط ما تطعمون اهليكم) قال : هو كما يكون إنه يكون في البيت من يأكل أكثر من المد ، ومنهم من يأكل أقل من المد فيين ذلك ، وإن شئت جعلت لهم ادما ، والادم ادناه الملح واوسطه الزيت والخل ، وارفعه اللحم .

﴿ ١٠٩٩ ﴾ ٩١ - وعنه عن علي بن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام ابن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة اليمين مد من حنطة وحفنة لتكون الحفنة في طحنه وحطبه .

﴿ ١١٠٠ ﴾ ٩٢ - احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن فياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يجزي اطعام الصغير في كفارة اليمين ولو كان صغيرين كبير .

﴿ ١١٠١ ﴾ ٩٣ - قاما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن ابي الحسن عليه السلام قال : سأله عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين أيطعم الكبار والصغار سواء والنساء والرجال او يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء ؟ فقال : كلهم سواء ، ويتم اذا لم يقدر من المسلمين وعيالاتهم تمام العدة التي تلزمه اهل الضمف ممن لا ينصب .

فلا ينافي الخبر الاول لانه انما يجوز إطعام الصغار إذا افردوا من الكبار ،

* ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ واخرج

الجميع عدل الثاني الشيخ في الاستبصار ج ٤ ص ٥٣

(٣٨ التهذيب ج ٨)

فاما اذا كانوا مختلفين فلا بأس بذلك ، وقد دل على ذلك الخبر الاول الذي رواه الحلبي من قوله انه يكون في البيت من يأكل اقل من اللد ومنهم من يأكل اكثر ، فبين بذلك ما قلناه ولا تنافي بينهما على حال .

﴿ ١١٠٢ ﴾ ٩٤ — محمد بن يعقوب عن علي عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : إن لم يجد في الكفارة إلا الرجل والرجلين فليكرر عليهم حتى يستكمل العشرة يعطيهم اليوم ثم يعطيهم غدا .

﴿ ١١٠٣ ﴾ ٩٥ — فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن هار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن اطعام عشرة مساكين او اطعام ستين مسكيناً أجمع ذلك لا تسان واحد يعطى ؟ قال : لا ولكن يعطي انساناً انساناً كما قال الله تعالى ، قلت : فيعطيه الرجل قرابته إن كانوا محتاجين ؟ قال : نعم ، قلت : فيعطيه ضعفه من غير اهل الولاية ؟ قال : نعم واهل الولاية أحب إلي .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذا الخبر من النهي ان يجمع اطعام نفسين لواحد انما هو مع وجود الجماعة ، والخبر الاول تناول جواز ذلك إذا لم يوجد إلا واحد ولا تنافي بين الخبرين .

﴿ ١١٠٤ ﴾ ٩٦ — احمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سأله عن شيء من كفارة اليمين فقال : يصوم ثلاثة أيام ، قلت : انه ضعف عن الصوم وعجز قال : يتصدق على عشرة مساكين ، قلت : انه عجز عن ذلك قال : فليستغفر الله عز وجل ولا يُهد .

* ١١٠٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ الاستبصار ج ٤ ص ٥٣

- ١١٠٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٣ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٧ بتفاوت

- ١١٠٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٢ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ وفيه عن ابي جعفر عليه السلام بزيادة لمي آخره

﴿ ١١٠٥ ﴾ ٩٧ — محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب من جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان علي بن ابي طالب عليه السلام قال : إذا حنت الرجل فليطعم عشرة مساكين ، ويطعم قبل ان يحنت .

﴿ ١١٠٦ ﴾ ٩٨ — عنه عن احمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كره ان يطعم الرجل في كفارة اليمين قبل الحنت .

﴿ ١١٠٧ ﴾ ٩٩ — وعنه عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن حمزة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : ان الله فوض الى الناس في كفارة اليمين كما فوض الى الامام في المحارب ان يصنع ماشاء ، وقال : كل شيء في القرآن (أو) فصاحبه فيه بالخيار .

﴿ ١١٠٨ ﴾ ١٠٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى قال : كتب محمد ابن الحسن الى ابي محمد عليه السلام : رجل حلف بالبراءة من الله ومن رسوله صلى الله عليه وآله فحنث ما توبته وكفارته ؟ فوقع عليه السلام : يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد ويستغفر الله عز وجل .

﴿ ١١٠٩ ﴾ ١٠١ — محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن عمر عن محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالعتق بغير ضمير على ذلك فقال : من حلف بذلك والله فيه رضى فهو له لازم فيما ينهون بين الله وليس ذلك على المستكره .

* ١١٠٥ - ١١٠٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٤ واخرج الثاني الصدوق في الفقيه ج ٣

ص ٢٣٤

١١٠٨ - الكافي ج ٢ ص ٢٧٤ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٧

١١٠٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٤

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمول على الاستحباب لأننا قد بينا ان اليمين بالعتاق غير لازمة ، وكذلك اليمين التي لا ضمير معها غير واجبة غير انه وان كان الامر على ذلك فيستحب الوفاء بها إذا كان الله تعالى في يمينه رضى حسب ما تضمن هذا الخبر ، ويزيد ما قدمناه بياناً ما رواه :

﴿ ١١١٠ ﴾ ١٠٢ — الصفار عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن ابان بن عثمان عن عبد الأعلى مولى ال سام عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا طلاق إلا على كتاب الله ولا عتق إلا لوجه الله .

﴿ ١١١١ ﴾ ١٠٣ — عنه عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آباءه عن علي عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : احلف بالله كاذباً ونجاً اخاك من القتل .

﴿ ١١١٢ ﴾ ١٠٤ — عنه عن احمد بن الحسن بن فضال عن ابيه عن ابي المعز عن اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال : سألته عن الرجل جعل عليه المشي الى بيت الله لا يشتري لاهله ثياباً بالنسيئة سنة قال : يضر ذلك بهم ويشق عليهم ؟ قلت : نعم يشق عليهم قال : فليشتر لهم ولا شيء عليه .

﴿ ١١١٣ ﴾ ١٠٥ — عنه عن ابراهيم بن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : من اطعم في كفارة اليمين صغارا وكباراً فليزود الصغير بقدر ما أكل الكبير .

﴿ ١١١٤ ﴾ ١٠٦ — عنه عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي بكر عن حفص بن سوقة وعبد الله بن بكير عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام

* ١١١٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٤

- ١١١١ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٥

- ١١١٤ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧٥

أي شيء لا نذري معصية ١ قال : كل ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا حث عليك .

﴿ ١١١٥ ﴾ ١٠٧ — عنه عن يعقوب عن محمد بن أبي عمير عن الحكم

الاعشى عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت الرجل يحلف ان

لا يشتري لاهله من السوق الحاجة قال : فليشتر لهم ، قال : قلت : له من يكفيه قال :

يشتري لهم ، قال : قلت له ان له من يكفيه والذي يشتري له أبلغ منه وليس عليه فيه ضرر ١٢

قال : يشتري لهم .

﴿ ١١١٦ ﴾ ١٠٨ — عنه عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمان بن

أبي نجران عن الحسين بن بشر قال : سأله عن رجل له جارية حلف بيمين شديدة

واليمين لله عليه ان لا يبيعها ابداً وله الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال : فـ لله

بقولك له .

﴿ ١١١٧ ﴾ ١٠٩ — عنه عن احمد بن محمد عن الحسن بن علي بن النعمان

عن العيص بن محمد عن الحسن بن قرة عن مسعدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

ما آمن بالله من وفى لهم بيمين .

﴿ ١١١٨ ﴾ ١١٠ — عيسى بن هشام الناشري عن ثابت عن أبي بصير

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل اعجبته جارية عمته فخاف الاثم وخاف ان

يصيبها حراماً واعتق كل مملوك له وحلف بالإيمان ان لا يمسه ابداً فماتت عمته فورث

الجارية أعليه جناح ان يطأها ؟ فقال : انما حلف على الحرام ولعل الله ان يكون رحمه

فورثه اياها لما علم من عفته .

﴿ ١١١٩ ﴾ ١١١ — محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد عن البرقي

عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : إذا قال الرجل أقسمت أو حلفت فليس بشيء حتى يقول أقسمت بالله أو حلفت بالله .

﴿ ١١٢٠ ﴾ ١١٢ — عنه عن احمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : من قال لا ورب المصحف فحنت فعله كفارة واحدة .

﴿ ١١٢١ ﴾ ١١٣ — احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال : ان أبي عليه السلام كان حلف عن بعض امهات أولاده ان لا يسافر بها قالت شاء سافر بها فعليه ان يعتق نسمة تبلغ مائة دينار ، فاخرجها معه وامرني فاشترت نسمة بمائة دينار فاعتقها .

﴿ ١١٢٢ ﴾ ١١٤ — عنه عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله ابن سنان عن رجل عن علي بن الحسين عليه السلام قال : إذا أقسم الرجل على أخيه فلم يبر قسمه فعلى القاسم كفارة اليمين .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمول على الاستحباب لأننا قد قدمنا من الاخبار ما يدل على انه ليس عليه شيء .

﴿ ١١٢٣ ﴾ ١١٥ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة حلفت لزوجها بالعقق والهدي ان هو مات ان لا تزوج بعده أبداً ثم بدا لها ان تزوج قال : تبيع مملوكها فاني اخاف عليها الشيطان وليس عليها في الحق شيء ، فان شئت أن تهدي هدياً فعلت (١) .

(١) تقدم هذا الحديث برقم ٥٩ من الباب

• ١١٢٠ — الكافي ج ٢ ص ٣٧٤ الفقيه ج ٣ ص ٢٣٨

• ١١٢٢ — الاستبصار ج ٤ ص ٤١

٥ - باب النذور

﴿ ١١٢٤ ﴾ ١ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قال الرجل علي المشي الى بيت الله وهو محرم بحجة أو علي هدي كذا وكذا فليص بشيء حتى يقول : لله علي المشي الى بيته أو يقول : لله علي هدي كذا وكذا ان لم أفعل كذا وكذا .

﴿ ١١٢٥ ﴾ ٢ - وعنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال علي نذر ، انه قال : ليس النذر بشيء حتى يسمي شيئاً لله صياماً أو صدقة أو هدياً أو حجاً .

﴿ ١١٢٦ ﴾ ٣ - أحمد بن محمد عن علي بن الحسن عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول علي نذر قال : ليس بشيء حتى يسمي النذر فيقول : علي صوم لله أو يصدق أو يعتق أو يهدي هدياً ، فان قال الرجل أنا أهدي هذا الطعام فليس هذا بشيء إنما تهدي الأبدن .

﴿ ١١٢٧ ﴾ ٤ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن جميل بن صالح قال : كانت عندي جارية بالمدينة فارتفع طمشتها فجعلت لله علي نذر إن هي حاضت فعلت أنها بعد حاضت قبل ان اجعل النذر فكتبت الى أبي عبد الله عليه السلام وأنا بالمدينة فأجابني : ان كانت حاضت قبل النذر فلا عليك وان كانت حاضت بعد النذر فعليك .

﴿ ١١٢٨ ﴾ ٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن صفوان

* ١١٢٤ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٢

- ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ وليس فيه في

الاول - انه - واخرج الثالث الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٣٨

عن اسحاق بن عمار قل : قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني جعلت على نفسي شكراً لله ركعتين اصليهما في السفر والحضر أفصليهما في السفر بالنهار ؟ فقال : نعم ، ثم قال : اني لأكره الا يجاب ان يوجب الرجل على نفسه ، قلت : اني لم اجعلها لله علي إنما جعلت ذلك على نفسي اصليهما شكر الله ولم اوجبها لله على نفسي فدعها اذا شئت ؟ قل : نعم .

﴿ ١١٢٩ ﴾ ٦ - عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن الرجل نذر ان يمشي الى البيت فمر بمبر قال : فليقم في المبر قائماً حتى يجوز .

﴿ ١١٣٠ ﴾ ٧ - عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن رفاعه وحفص قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر ان يمشي الى بيت الله حافياً قال : فليمش فاذا تعب فليركب .

﴿ ١١٣١ ﴾ ٨ - وعنه عن ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : سألت عن رجل جعل عليه مشياً الى بيت الله فلم يستطع قال : يحج راكباً .

﴿ ١١٣٢ ﴾ ٩ - عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال : قلت له رجل كانت عليه حجة الاسلام فاراد أن يحج فقبل له : تزوج ثم حج فقال : ان تزوجت قبل ان احج ففلامي حر فتزوج قبل ان يحج فقال : اعتق غلامه ، فقلت : لم يرد بعثته وجه الله ، فقال : انه نذر في طاعة الله والحج أحق من التزويج واوجب عليه من التزويج ، قلت : فان الحج تطوع قال : وان كان تطوعاً فهي طاعة لله عز وجل قد اعتق غلامه .

* ١١٢٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٠ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ النقيه ج ٣ ص ٢٣٥

- ١١٣٠ - ١١٣١ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٠ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

- ١١٣٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٨ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢

﴿ ١١٣٣ ﴾ ١٠ - الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لشيء يبيعه أنا أهديه إلى بيت الله قال فقال : ليس بشيء كذبة كذبها .

﴿ ١١٣٤ ﴾ ١١ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن علي بن مهزيار قال : كتب بندار مولى إدريس ياسيدي نذرت أن أصوم كل يوم سبت فإن أنا لم أصم ما يلزمي من الكفارة ؟ فكتب عليه السلام وقرأته : لا تتركه إلا من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك وإن كنت أفطرت فيه من غير ذلة فتصدق بعدد كل يوم أسبعة مساكين نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى .

﴿ ١١٣٥ ﴾ ١٢ - علي بن مهزيار قال قلت لأبي الحسن عليه السلام رجل جعل على نفسه نذراً إن قضى الله عز وجل حاجته أن يتصدق في مسجده بالف درهم نذراً ، فقضى الله عز وجل حاجته فصير الدراهم ذهباً ووجهها إليك أيجوز ذلك أم يعيد ؟ قال : يعيد ، وكتب إليه : ياسيدي رجل نذر أن يصوم يوماً من الجمعة دائماً بقي فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر أو أضحى أو يوم الجمعة أو أيام التشريق أو سفرأ أو مرضاً هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه أو كيف يصنع ياسيدي ؟ فكتب عليه السلام إليه : قد وضع الله الصيام في هذه الأيام كلها وبصوم يوماً بدل يوم إن شاء الله تعالى ، وكتب إليه يسأله : ياسيدي رجل نذر أن يصوم يوماً فوقع ذلك اليوم على أهله ما عليه

* - ١١٣٣ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٢

- ١١٣٤ - الاستبصار ج ٢ ص ١٢٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

- ١١٣٥ - الاستبصار ج ٢ ص ١٠١ صدر الحديث وص ١٢٥ ذيل الحديث

الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

من الكفارة ؟ فكتب عليه السلام اليه : بصوم يوماً بدل يوم وتحرير رقبة مؤمنة .

﴿ ١١٣٦ ﴾ ١٣ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن قلت لله علي كفارة يمين .

قال محمد بن الحسن : قد بينا الوجه في اختلاف ماورد في هذه الكفارات في كتاب الصوم ، وجملته ان الكفارة أما تلزم بحسب مايمكن الانسان منه فمن تمكن من عتق رقبة أو صوم شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً كان عليه ذلك ، فحق عجز عن ذلك كان عليه كفارة يمين حسب ما تضمنه الخبر الأخير ، والذي يدل على ذلك ما رواه :

﴿ ١١٣٧ ﴾ ١٤ — الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي الحسن موسى عليه السلام انه قال : كل من عجز من نذر نذره فكفارته كفارة يمين .

﴿ ١١٣٨ ﴾ ١٥ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يجعل عليه صياماً في نذر ولا يقوى قال : يعطي من يصوم عنه في كل يوم مدين .

﴿ ١١٣٩ ﴾ ١٦ — وهذا الاسناد عن عبد الله بن جندب قال : سألت عباد ابن ميمون وأنا حاضر عن رجل جعل على نفسه نذراً صوماً وأراد الخروج الى مكة فقال عبد الله بن جندب : سمعت من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام انه سأله عن رجل جعل على نفسه نذراً صوماً فحضرته نيته في زيارة أبي عبد الله عليه السلام قال : يخرج

- ١١٣٦ - ١١٣٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ واخرج الأول

الصدوق في الفقيه ج ٣ ص ٢٣٠

- ١١٣٨ - ١١٣٩ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ واخرج الأول الصدوق في الفقيه ج ٣

ص ٢٣٥

ولا يصوم في الطريق فاذا رجع قضى ذلك .

﴿ ١١٤٠ ﴾ ١٧ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن السندي بن محمد عن صفوان الجمال عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له بأبي أنت وأمي جعلت على نفسي مشياً إلى بيت الله الحرام قال : كفر يمينك فأنما جعلت على نفسك يميناً وما جعلته لله فف به .

﴿ ١١٤١ ﴾ ١٨ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن كفارة النذور فقال : كفارة النذور كفارة اليمين ، ومن نذر بدنة فعليه ناقة بقلدها ويشعرها ويقف بها بعرفة ، ومن نذر جزوراً فحيث شاء نحره .

﴿ ١١٤٢ ﴾ ١٩ — عنه عن علي بن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسئل عن الرجل يحلف بالنذر ويزته في يمينه التي حلف عليها درهم أو أقل قال : إذا لم يجعل لله فليس بشيء .

﴿ ١١٤٣ ﴾ ٢٠ — الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن مسمع قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام كانت لي جارية حبلى فنذرت لله عز وجل أن ولدت غلاماً إن أحبه أو أوحج عنه فقال : إن رجلاً نذر لله عز وجل في ابن له أن هو أدرك أن يحجبه أو يحج عنه ، فمات الأب وأدرك الغلام بعد فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الغلام فسأله عن ذلك فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يحج عنه مما ترك أبوه .

﴿ ١١٤٤ ﴾ ٢١ — عنه عن محمد بن يحيى الخثعمي قال : كنا عند أبي عبد الله

- ١١٤٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

- ١١٤١ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٤ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

- ١١٤٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ - ١١٤٣ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٤

- ١١٤٤ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

عليه السلام جماعة إذ دخل عليه رجل من موالي أبي جعفر فسلم عليه ثم جلس وبكى ثم قال له جمعت فداك : أني كنت أعطيت الله عهداً أن عاقاني الله من شيء كنت أخافه على نفسي أن اتصدق بجميع ما أملك وأن الله عز وجل عاقاني منه ، وقد حوات عيالي من منزلي الى قبة في خراب الأنصار ، وقد حلت كل ما أملك فانا بائع داري وجميع ما أملك واتصدق به فقال له أبو عبد الله عليه السلام : انطلق وقوم منزلك وجميع متاعك ومالك بقيمة عادلة فاعرف ذلك ثم اعمد الى صحيفة بيضاء فاكتب فيها جملة ما قومته ، ثم انطلق الى اوثق الناس في نفسك وادفع اليه الصحيفة واوصه وثمره ان يحدث بك حدث الموت ان يبيع منزلك وجميع ما أملك فيتصدق به عنك ، ثم ارجع الى منزلك وقم في مالك على ما كنت فيه فكل انت وعيالك مثل ما كنت تأكل ، ثم انظر الى كل شيء تصدق به فيما يسهل عليك من صدقة او صلة قرابة وفي وجوه البر فاكتب ذلك كله واحصه واذا كان رأس السنة فانطلق الى الرجل الذي وصيت اليه فره ان يخرج الصحيفة ثم اكتب جملة ما تصدقت به واخرجت من صلة قرابة او بر في تلك السنة ، ثم افعل مثل ذلك في كل سنة حتى تفي الله بجميع ما نذرت فيه ويبقى لك منزلك ومالك ان شاء الله فقال الرجل : فرجت عني يا بن رسول الله جعلني الله فداك .

﴿ ١١٤٥ ﴾ ٢٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد

عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه في رجل جعل على نفسه لله عتق رقبة فاعتق اشل او اعرج قال : إذا كان مما يباع اجزأ عنه إلا ان يكون مماء فعليه ما اشترط ومضى .

﴿ ١١٤٦ ﴾ ٢٣ — عنه عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد

ابن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر ولم يسم شيئاً قال : إن شاء صلى ركعتين وإن شاء صام يوماً وإن شاء تصدق برغيف .

﴿ ١١٤٧ ﴾ ٢٤ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه ذكره قال : لما سُم المتوكل نذر إن عوفي أن يتصدق بمال كثير ، فلما عوفي سأل الفقهاء عن حد المال الكثير فاختلفوا عليه فقال بعضهم : مائة ألف وقال بعضهم : عشرة آلاف وقالوا فيه أقارب مختلفة فاشتبه عليه الأمر ، فقال له رجل من ندمائه يقال له صفعان : ألا تبعث إلى هذا الأسود فتسأله عنه ؟ فقال له المتوكل : من تعني ويحك ؟ فقال : ابن الرضا فقال له : هل يحسن من هذا شيئاً ؟ فقال له : يا أمير المؤمنين إن أخرجك من هذا فلي عليك كذا وكذا وإلا فاضربني مائة مقرة فقال المتوكل : قد رضيت ، يا جعفر بن محمد سر إليه واسأله عن حد المال الكثير ، فصار جعفر إلى أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام فسأله عن حد المال الكثير فقال له : الكثير ثمانون ، فقال له جعفر : يا سيدي أرى أنه يسأني عن العلة فيه فقال أبو الحسن عليه السلام : إن الله عز وجل يقول (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة) (١) فعددنا تلك للمواطن فكانت ثمانين موطناً .

﴿ ١١٤٨ ﴾ ٢٥ — محمد بن أحمد عن محمد بن أحمد الكوكبي عن العمري البوفكي عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سأله عن رجل عاهد الله في غير مصيبة ما عليه أن لم يف بعهده ؟ قال : يعتق رقبة أو يتصدق بصدقة

(١) سورة التوبة الآية : ٢٦

- ١١٤٧ - الكافي ج ٢ ص ٣٧٠

- ١١٤٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٥

او بصوم شهرين متتابعين .

﴿ ١١٤٩ ﴾ ٢٦ — عنه عن ابي عبد الله الرازي عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الحسن بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت له ان لي جارية ليس لها مني مكان ولا ناحية وهي تحتمل الثمن إلا اني كنت حلفت فيها يمينين فقلت لله علي ان لا ابيعها ابداً وبني الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة فقال : في الله بقولك له .

﴿ ١١٥٠ ﴾ ٢٧ — وعنه عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن مهران عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن لرجل يقول هو يهدي الى الكعبة كذا وكذا ما عليه إذا كان لا يقدر على ما يهديه قال : ان كان جعله نذراً ولا يملكه فلا شيء عليه وان كان مما يملك غلاماً او جارية او شبهه باعه واشترى بشئ طيباً فيطيب به الكعبة وإن كانت دابة فليس عليه شيء .

﴿ ١١٥١ ﴾ ٢٨ — عنه عن أبي جعفر عن ابي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن ابي جعفر عليه السلام قال : النذر نذران فما كان لله وفي به وما كان لغير الله فكفارته كفارة يمين .

﴿ ١١٥٢ ﴾ ٢٩ — عنه عن الحسين بن الحسن اللؤلؤي عن احمد بن محمد عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : لو ان عبداً أنعم الله عليه نعمة ما ان يكون مريضاً او مبتلى ببيلة فعافاه الله من تلك البلية فجعل على نفسه ان يحرم من خراسان فان عليه ان يتم .

﴿ ١١٥٣ ﴾ ٣٠ — عنه عن محمد بن عبد الحميد عن ابي جميلة عن عمرو

- ١١٤٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٦

- ١١٥٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٥ النقيح ج ٣ ص ٢٣٥

- ١١٥١ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٥

- ١١٥٣ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٦

ابن حريث عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل قال : ان كالم ذا قرابة له فعليه المشي الى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو برىء من دين محمد قال : يصوم ثلاثة ايام ويتصدق على عشرة مساكين .

﴿ ١١٥٤ ﴾ ٣١ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت من رجل جعل عليه أيماناً ان يمشي الى الكعبة او صدقة او نذراً او هدنيا ان هو كلم ابيه او امه او اخاه او ذا رحم او قطع قرابة او مائماً يقيم عليه او امرأ لا يصلح له فعله فقال : لا يمين في معصية الله ، انما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها ان يفي بها ما جعل لله عليه في الشكر ان هو عافاه الله من مرضه او عافاه من امر يخافه او رد عليه ماله او رده من سفر او رزقه رزقاً فقال الله على كذا وكذا شكراً ، فهذا الواجب على صاحبه ، ينبغي له ان يفي به .

﴿ ١١٥٥ ﴾ ٣٢ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن امرأة تصدقت بماله على المساكين ان خرجت مع زوجها ثم خرجت معه قال : ليس عليها شيء .

﴿ ١١٥٦ ﴾ ٣٣ - علي بن مهزيار قال : كتب رجل من بني هاشم الى ابي جعفر الثاني عليه السلام اني كنت نذرت نذراً منذ سنين ان اخرج الى ساحل من سواحل البحر الى ناحيتنا مما ترابط فيه للمتطوعة نحو ما يطلهم بمجدة وغيرها من سواحل البحر أفترى جعلت فداك انه يلزمني الوفاء به أري لا يلزمني أو أفترى الخروج الى ذلك الموضع بشيء من ابواب البر لا يصير اليه ان شاء الله تعالى فكتب اليه بخطه وقرأته : ان كان معك نذرك احد من المخالفين فالوفاء به إن كنت تخاف شنيعة ، والا فاصرف ما نويت من نفقة في ذلك في ابواب البر وفقاً لله وإياك لما يحب ويرضى .

﴿ ١١٥٧ ﴾ ٣٤ - ابن أبي عمير عن حفص بن سوقة عن ابن بكير عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أي شيء لا نذرك فيه ؟ قال فقال : كل ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا حنث عليك فيه .

﴿ ١١٥٨ ﴾ ٣٥ - الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل عن حمزة بن بزيع عن علي السائي قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك اني كنت اتزوج المتعة فكرهتها وتشأمت بها فاعطيت الله عهداً بين الركن والمقام وجعلت علي في ذلك نذراً وصيماً ان لا اتزوجها ثم ان ذلك شق علي ونذمت علي بمبني ولم يكن بيدي من القوة ما اتزوج به في العلانية فقال : عاهدت الله ان لا تطيعه ، والله لئن لم تطعه لتعصينه .

﴿ ١١٥٩ ﴾ ٣٦ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ~~كأن من شيء هو لله طاعة~~ بجملة الرجل عليه الا ينبغي له ان يفي به ، وليس من رجل جعل لله عليه شيئاً في موصية الله الا انه ينبغي له ان يتركه الى طاعة الله .

﴿ ١١٦٠ ﴾ ٣٧ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل حلف بيمين ان لا يكلم ذاقراً له قال : ليس بشيء . فليكلم الذي حلف عليه وقال : كل يمين لا يراد بها وجه الله فليس بشيء . في طلاق او غيره ، قال الحلبي : ومأنته عن امرأة جعلت مالها هدياً لبيت الله ان اعارت متاعاً لها فلاناً وفلاناً فأعار بعض أهلها بغير أمرها قال : ليس عليها هدى إنما الهدى ما جعل لله هدياً للكعبة فذلك الذي يوفي به اذا جعل لله وما كان من أشباه هذا فليس بشيء .

- ١١٥٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧٥

- ١١٥٨ - الاستبصار ج ٣ ص ١٤٢ الكافي ج ٢ ص ٤٣

- ١١٦٠ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٧ وفيه صدر الحديث الكافي ج ٢ ص ٣٦٨
النتيجه ج ٣ ص ٢٣١ وفيه بعض المسائل من الحديث

ولا هدي إلا بذكر الله ، وسئل عن الرجل يقول عليّ ألف بدنة وهو محرم بألف حجة قال : تلك من خطوات الشيطان ، وعن الرجل يقول هو محرم بحجة قال : ليس بشيء ، أو يقول أنا اهدي هذا الطعام قال : ليس بشيء أن الطعام لا يهدي ، أو يقول : الجزور بعد ما نحررت هو يهديها أبيت الله تعالى فقال : أما تهدي البدن وهن أحياء وليس تهدي حين صارت لحماً .

﴿ ١١٦١ ﴾ ٣٨ - عنه عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله الحرام وكل مملوك له حر إن خرج مع عمته إلى مكة ولا يكره لها ولا يصحبها فقال : ليس بشيء لينكار لها وليخرج معها .

﴿ ١١٦٢ ﴾ ٣٩ - عنه عن فضالة عن إبان عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام أن امرأة نذرت أن تقاد من رومة بزمام في أنفها فوق بعير فحرم أنفها فأتت علياً عليه السلام تخاضم فابطله فقال : أما نذرت لله .

﴿ ١١٦٣ ﴾ ٤٠ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن عنبسة بن مصعب قال : نذرت في ابن لي أن عافاه الله أن أحج ماشياً فشئت حتى بلغت العقبة فاشتكت فركبت ثم وجدت راحة فشئت فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : أي أحب أن كنت موسراً أن تذبح بقرة فقلت : معي نفقة ولوشئت أن أذبح لفعلت وعليّ دين فقال : أي أحب أن كنت موسراً أن تذبح بقرة ، فقلت : أشيء واجب أفعله ؟ فقال : لا من جعل لله شيئاً فبلغ جهده فليس عليه شيء .

﴿ ١١٦٤ ﴾ ٤١ - عنه عن صفوان وفضالة جميعاً عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن رجل وقع على جارية له فارتفع حيضها وخاف أن

تكون قد حلت فجعل الله عتق رقبة وصوماً وصدقة ان هي حاققت وقد كانت الجارية طمشت قبل ان يحلف بيوم أو يومين وهو لا يعلم قال : ليس عليه شيء .

﴿ ١١٦٥ ﴾ ٤٢ - عنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن عبد الملك

بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من جعل لله عليه ان لا يركب محرماً سماه فركبه قال : ولا اعلم الا قال : فليعتق رقبة أو ليصم شهرين أو ليعطهم ستين مسكيناً .

﴿ ١١٦٦ ﴾ ٤٣ - عنه عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال :

سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جعل لله عليه شكراً من بلاء ابتلي به ان عافاه الله ان يحرم من الكوفة قال : فليحرم من الكوفة .

﴿ ١١٦٧ ﴾ ٤٤ - عنه عن فضالة عن أبان عن محمد بن أبي جعفر عليه السلام

في رجل قال : عليه بدنة ولم يكسبها قال : إنما للذبح بمنى بقسمونها بين المساكين وقال : في رجل قال : عليه بدنة بنحرها بالكوفة فقال : اذا مئى مكاناً فلينحر فيه فانه يحزى عنه .

﴿ ١١٦٨ ﴾ ٤٥ - الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع

الشامي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قال لله علي ان اصوم حيناً وذلك في شكر فقال أبو عبد الله عليه السلام : قد آتي علي عليه السلام في مثل هذا فقال : صم ستة اشهر فان الله تعالى يقول (تؤتيها كل حين باذن ربها) (١) يعني ستة اشهر .

﴿ ١١٦٩ ﴾ ٤٦ - الحسين بن سعيد عن أبي علي بن راشد قال : قلت

* (١) سورة ابراهيم الآية : ٢٥

- ١١٦٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٤

- ١١٦٧ - النقيه ج ٣ ص ٢٣٤ وفيه صدر الحديث

- ١١٦٨ - العكاقي ج ١ ص ٢٠١ - ١١٦٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٩

لابي جعفر الثاني عليه السلام ان امرأة من اهلنا اتتني صبي لها فقالت : اللهم ان كشفت عنه
ففلانة جاريتي حرة والجارية ليست بعارفة فأبما افضل تعتقها او ان تصرف عنها في وجه
البر ؟ فقال : لا يجوز إلا اعتقها .

﴿ ١١٧٠ ﴾ ٤٧ — عنه عن اسماعيل بن حفص بن عمر يباع السابري عن
ابيه عن أبي بصير عن أحدهما عليه السلام قال : من جعل عليه عهد الله وميثاقه في أمر لله
طاعة فحنت فعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً .

﴿ ١١٧١ ﴾ ٤٨ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن
أبي عبد الله عليه السلام انه قال : ايما رجل نذر نذراً ان يمشي الى بيت الله ثم عجز عن
ان يمشي فليركب و ليسق بدنة اذا عرف الله منه الجهد .

﴿ ١١٧٢ ﴾ ٤٩ — عنه عن فضالة بن ايوب عن رفاعة قال : سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه صوم شهرين متتابعين فيصوم شهراً ثم يمرض
هل يعتد به ؟ قال : نعم امر الله حبسه ، قلت : امرأة نذرت صوم شهرين متتابعين
قال : تصوم وتستأنف أيامها التي فعدت حتى تتم الشهرين ، قلت : أرأيت ان هي ابست
من الحيض هل تقضيه ؟ قال : لا ، يجزيها الأول .

﴿ ١١٧٣ ﴾ ٥٠ — عنه عن فضالة وابن أبي عمير عن رفاعة قال : سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر ان يهيج ماشياً
أيجزي عنه عن نذره ؟ قال : نعم .

﴿ ١١٧٤ ﴾ ٥١ — الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن يحيى بن المبارك
عن عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له : رجل

• ١١٧ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٤ - ١١٧١ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٩

- ١١٧٢ - الاستبصار ج ٢ ص ١٢٤ بتفاوت

- ١١٧٣ - الكافي ج ١ ص ٢٤٢ ذيل حديث

مرض فاشترى نفسه من الله بمائة ألف درهم ان هو عاقاه الله من مرضه فبريء فقال :
يا اسحاق لمن جعلته ؟ قال قلت : جعلت فداك الامام قال : نعم هو الله وما كان الله
فهو الامام .

﴿ ١١٧٥ ﴾ ٥٢ - وعنه عن علي بن محمد القاساني عن القاسم بن محمد
الاصمعي عن سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غياث قال : سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن كفارة النذر فقال : كفارة النذر كفارة اليمين ، ومن نذر بدنة
فعلية ناقة يفلدها ويشمرها ويقف بها بعرفة ، ومن نذر جزوراً فحيث شاء فخره .

﴿ ١١٧٦ ﴾ ٥٣ - عنه عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد
عن ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عباد بن عبد الله
البصري عن رجل جعل لله عليه نذراً على نفسه للشيء الى بيت الله الحرام فمضى نصف
الطريق اقل او اكثر قال : ينظر ما كان ينفق من ذلك الموضع فيتصدق به .

﴿ ١١٧٧ ﴾ ٥٤ - عنه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن
أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال : سمعته يقول : لو ان عبداً انعم الله عليه بنعمة إما ان يكون مريضاً او
يتنلى ببلية فانعم الله عليه فعاقاه الله من تلك البلية فجعل على نفسه ان يحرم بخراسان كان
عليه ان يتم .

﴿ ١١٧٨ ﴾ ٥٥ - عنه عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن
عبد الله بن مسكان عن محمد بن بشير عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت له : جعلت

• ١١٧٥ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٤ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ وقد سبق برقم ١٨

من الباب

- ١١٧٦ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٩ - ١١٧٨ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٧

فذاك اني جعلت لله علي ان لا أقبل من بني عمي صلة ولا اخرج متاعي في سوق . فني تلك الأيام قال فقال : ان كنت جعلت ذلك شكراً فبه ، وان كنت انما قلت ذلك من غضب فلا شيء عليك .

﴿ ١١٧٩ ﴾ ٥٦ - أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له الجارية فتؤذيه امرأته وتغار عليه فيقول هي عليك صدقة قال : ان كان جعلها لله وذكر الله فليس له أن يقربها ، وان لم يكن ذكر الله فهي جارية يصنع بها ما شاء .

﴿ ١١٨٠ ﴾ ٥٧ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن خالد عن سيف بن عميرة عن ابي بكر الحضرمي قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فسأله رجل عن رجل مرض فقدر الله شكره ان عافاه الله أن يصدق من ماله بشيء كثير ولم يسم شيئاً فما تقول ؟ قال : بتصدق بثمانين درهماً فإنه يحجزه وذلك بين في كتاب الله اذ يقول لنبيه صلى الله عليه وآله (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة) والكثير في كتاب الله ثمانون .

﴿ ١١٨١ ﴾ ٥٨ - عنه أحمد بن محمد عن البرقي عن الدرفلي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام انه اتاه رجل فقال : اني نذرت ان أنحر ولدي عند مقام ابراهيم عليه السلام ان فعلت كذا وكذا ففعلته فقال عليه السلام : قال علي عليه السلام اذبح كبشاً مميناً تتصدق بلحمه على المساكين .

﴿ ١١٨٢ ﴾ ٥٩ - ابراهيم بن مهزيار عن الحسن بن القاسم بن محمد عن ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن

• ١١٧٩ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٥

- ١١٨١ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٧ - ١١٨٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٤٨

وتقدم برقم ٥٥ في صفحة ٢٨٨

رجل حلف ان ينحر ولده فقال : ذلك من خطوات الشيطان .

قال محمد بن الحسن : لا تنافي بين هذين الخبرين لأن الخبر الأول إنما الزمه ذبح كبش لانه جعل ذلك نذراً على نفسه والخبر الأخير كان يميناً مع اننا بينا انه لا نذر في معصية وذبح الولد من المعاصي ، وإذا كان كذلك لم يكن ذبح الكبش أيضاً واجباً وإنما ورد ذلك مورد الاستحباب .

﴿ ١١٨٣ ﴾ ٦٠ - محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن داود ابن محمد النهدي عن بعض اصحابنا قال : دخل ابن أبي سعيد الكاري على الرضا عليه السلام فقال له : أسألك عن مسألة ؟ فقال : لأخالك تقبل مني ولست من غني ولكن هلما فقال : رجل قال : عند موته كل مملوك لي قديم فهو حر لوجه الله فقال : نعم ان الله يقول في كتابه (حتى عاد كالعرجون القديم) (١) فما كان من ممالكه اني له ستة أشهر فهو قديم حر .

﴿ ١١٨٤ ﴾ ٦١ - الحسين بن سعيد عن بعض اصحابنا برفعه الى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل حلف ان يزن الفيل فأتوه به فقال : ولم تحلفون بما لا تطيقون ؟ قلت قد ابتليت فأمر بقرقور (٢) فيه قصب فاخرج منه قصب كثير ثم علم صبغ الماء بقدر ما عرف صبغ الماء قبل ان يخرج القصب ، ثم صير الفيل فيه حتى رجع الى مقداره الذي كان انتهى اليه صبغ الماء أولاً ، ثم أمر ان يوزن القصب الذي اخرج ، فما وزن قال : هذا وزن الفيل ، وقل في رجل مقيّد حلف ان لا يقوم من موضعه حتى يعرف وزن قيده فأمر فوضعت رجله في أجنة فيهما ماء حتى اذا

(١) - سورة يس الآية : ٣٦

(٢) - القرقور : كمة منور اللعينة العظيمة او الطويلة

* ١١٨٣ - الكافي ج ٢ ص ١٣٨ بزيادة في آخره الفقيه ج ٣ ص ٩٣ بزيادة في اوله

وتقدم بتسلسل ٨٣٥

عرف مقداره مع وضعه رجله فيه ثم رفع القيد الى ركبته ثم عرف مقدار صبغه ثم أمر فالتقى في الماء الاوزان حتى رجع الماء الى مقدار ما كان من القيد في الماء ، فلما صار الماء على ذلك الصبغ الذي كان والقيد في الماء نظر كم الوزن الذي بقي في الماء فلما وزن فقال : هذا وزن قيدك ، قال : وكان رجل جالس وبين يديه خمسة أرغفة وجاء رجل ومعه ثلاثة أرغفة فالتقاها معه فجاء رجل لاشيء معه فجلس معها يأكلون فلما فرغوا التقى اليهما ثمانية دراهم ومضى فقال صاحب الخمسة لصاحب الثلاثة : خذ ثلاثة دراهم وامض فقال : لا أرى دون النصف فقال : لا تفعل فخلف انه لا يرضى دون النصف فارتفعا الى أمير المؤمنين عليه السلام فقصا عليه قصتهما فقال : كم لك ؟ قال : خمسة فقال : هذه خمسة عشر وقال الآخر : كم لك ؟ قال : ثلاثة فقال : هذه تسعة وذلك أربعة وعشرون نصيب كل واحد ثمانية فصاحب الثلاثة تسعة قد اكث ثمانية فإما بقي لك واحد ولصاحب الخمسة خمسة عشر أكل ثمانية وبقي له سبعة

٦ - باب الكفارات

﴿ ١١٨٥ ﴾ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : أم الولد تجزي في الظهار .

﴿ ١١٨٦ ﴾ ٢ - عنه عن محمد بن الحسين عن غياث بن إبراهيم عن جعفر ابن محمد عن أبيه عليه السلام قال : لا يجزي الأعمى في الرقبة ويجزي ما كان منه مثل الأقطع والأشل والأعرج والأعور ، ولا يجوز المقعد .

﴿ ١١٨٧ ﴾ ٣ - عنه عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل عتق يجوز له المولود إلا في كفارة القتل فإن الله تعالى يقول : (فتحرير رقبة مؤمنة) (١) يعني بذلك مقرة قد بلغت الحنث ، ويجزي في الظهار صبي من ولد في الإسلام ، وفي كفارة اليمين ثوب يوارى عورته وقال : ثوبان .

﴿ ١١٨٨ ﴾ ٤ - عنه عن بعض اصحابنا عن أحمد بن محمد عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة الطمث انه يصدق ان كان في أوله بدنار وفي أوسطه بنصف دينار وفي آخره ربع دينار ، قلت : فان لم يكن عنده ما يكفر به قال : فليصدق على مسكين واحد وإلا استغفر الله ولا يعود فان الاستغفار توبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة .

﴿ ١١٨٩ ﴾ ٥ - عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم او عتق او صدقة في يمين او نذر أو قتل او غير ذلك مما تجب على صاحبه فيه الكفارة فلا يستغفر له كفارة ما خلا يمين الظهار ، فانه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه ان يجامعها و يفرق بينهما الا ان رضى المرأة ان يكون معها ولا يجامعها .

﴿ ١١٩٠ ﴾ ٦ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ان الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه وليتوب ان لا يعود قبل ان يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه عن الكفارة ، فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوماً من الأيام فليكفر ، وان تصدق بكفه أو اطعم

(١) سورة النساء الآية : ٩١

نفسه وعياله فانه يجزيه إذا كان محتاجاً وان لم يجد ذلك فليستغفر الله ربه وينوي أن لا يعود فحسبه بذلك والله كفارة .

﴿ ١١٩١ ﴾ ٧ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله أني ظاهرت من امرأتي فقال : اعتق رقبة قال : ليس عندي قال : فصم شهرين متتابعين قال : لا أقدر قال : فاطعم ستين مسكيناً قال : ليس عندي قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : أنا أتصدق عنك فأعطاء من أطعم ستين مسكيناً وقال : اذهب فتصدق بهذا فقال : والذي بعثك بالحق ما بين لا يتبها أحوج مني ومن عيالي فقال : اذهب فكل واطعم عيالك .

قال محمد بن الحسن : هذه الثلاثة الأخبار متفقة وليست متضادة لأن الخبر الأول الذي قال اذا عجز عن الكفارة فلا يجزي فيه الاستغفار ، وأما يجزي فيها عدا الظهار ويحرم عليه ان يجامعها لا ينافيه الخبر الأخير الذي قال له رسول الله صلى الله عليه وآله كل واطعم عيالك لما تصدق عنه لشئتين أحدهما : انه يجوز ان يكون لما تصدق النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله سقطت عنه الكفارة ثم اجراه عليه السلام مجرى غيره من الضعفاء في ان قال له : كل انت وعيالك لما رأى من حاجتهم الى ذلك ، والثاني : ان يكون أجاز ذلك له بشرط انه متى تمكن من الكفارة أخرجها حسب ما تضمنه الخبر الثاني الذي رواه اسحاق بن عمار ولا تنافي بينهما على حال .

﴿ ١١٩٢ ﴾ ٨ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن النعمان عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المظاهر قال : عليه تحرير

* ١١٩١ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٧ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيه ج ٣ ص ٣٤٤

- ١١٩٢ - الاستبصار ج ٤ ص ٥٨ الكافي ج ٢ ص ١٢٨ بقاوت

(٤١) التهذيب ج ٨

رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً ، والرقبة تجزي فيها الصبي ممن ولد في الاسلام .

﴿ ١١٩٣ ﴾ ٩ — عنه عن فضالة والحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام في الرجل يظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق قال : ينتظر حتى يصوم شهرين متتابعين ، وإن ظاهر وهو مسافر انتظر حتى يقدم فإن صام وأصاب مالا فليقض الذي ابتدأ فيه .

﴿ ١١٩٤ ﴾ ١٠ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سأله عن رجل قال لأمرأته أنت علي كظهر امي قال : عليه عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن هذا الحديث وحديث معاوية بن وهب المتقدم من لفظ التخيير في الكفارة ، مصروف عن ظاهره ، لا نأخذ بهذا ان كفارة الظهار مترتبة فيما تقدم في كتاب الطلاق ، ولا يتمتع ان يكون قد استعمل — أو — مجازاً ويكون المراد به اذا لم يجد كل واحد من الكفارات ينتقل الفرض الى ماعداه وعلى هذا لا تنافي بين الاخبار .

﴿ ١١٩٥ ﴾ ١١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن رفاعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المظاهر اذا صام شهراً ثم مرض اعتد بصيامه .

﴿ ١١٩٦ ﴾ ١٢ — يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام : كمارة الدم اذا قتل لرجل مؤمناً متعمداً فعليه ان يمكن نفسه من أو لياؤه فان قتلوه فقد ادى ما عليه اذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود ، وإن عفي عنه فعليه ان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً وإن بندم

على ما كان منه وبهزم على ترك العود ويستغفر الله أبداً ما بقي ، وإذا قتل خطأ أدى دية
إلى أوليائه ثم اعتق رقبة ، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطعم
ستين مسكيناً مداً مداً ، وكذلك إذا وهبت له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه
وبين ربه لازمة .

﴿ ١١٩٧ ﴾ ١٣ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن ابن سنان
عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل مؤمن قتل مؤمناً وهو يعلم أنه مؤمن غير
أنه حمله الغضب على أنه قتله هل له من توبة أن أراد ذلك أو لا توبة له ؟ قال : يقر به أن لم
يعلم انطلق إلى أوليائه فأعفهم أنه قتله ، فإن عفى عنه أعطاهم الدية واعتق رقبة وصام
شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً .

﴿ ١١٩٨ ﴾ ١٤ — عنه عن عثمان بن عيسى عن جماعة قال : سأله عن قتل
مؤمناً متعمداً هل له توبة ؟ قال : لا يستغفر حتى يؤدي دية إلى أهله ويعتق رقبة ويصوم
شهرين متتابعين ويستغفر الله ويتوب إليه ويتضرع فإني أرجو أن يتاب عليه ذافعل ذلك ،
قلت : فإن لم يكن له مال يؤدي دية ؟ قال : يسأل المسلمين حتى يؤدي دية إلى أهله .

﴿ ١١٩٩ ﴾ ١٥ — عنه عن الحسن بن القاسم عن أبان عن اسماعيل
الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له الرجل يقتل الرجل عمداً قال : عليه
ثلاث كفارات أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ، وقال :
أفتى على بن الحسين عليه السلام بمثل ذلك .

﴿ ١٢٠٠ ﴾ ١٦ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن
عبد الله بن المغيرة عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل نام عن العتمة ولم يقم
إلا بعد انتصاف الليل قال : يصليها ويصبح صائماً .

﴿ ١٢٠١ ﴾ ١٧ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل قتل مملوكه قال : يعجبني أن يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ثم تكون التوبة بعد ذلك .

﴿ ١٢٠٢ ﴾ ١٨ - محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن الحسن بن علي ابن فضال عن أبيه عن أبي المعز حميد بن المثنى عن معلى أبي عثمان عن المعلى وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنها سمعاه يقول : من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً .

﴿ ١٢٠٣ ﴾ ١٩ - عنه عن السندي بن محمد البراز عن صفوان بن يحيى عن منذر بن جعفر عن أبي بكر الحضرمي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل قتل رجلاً متعمداً قال : جزاؤه جهنم قال قلت : هل له توبة ؟ قال : نعم بصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ويعتق رقبة ويؤدي دية ، قال قلت : لا يقبلون منه الدية قال : يتزوج اليهم ثم يجعلها صلة بصلحهم بها قال : قلت لا يقبلون منه ولا يزوجه قال : يصرها صرراً ثم يرمي بها في دارهم .

﴿ ١٢٠٤ ﴾ ٢٠ - عنه عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : العبد الاعمى والأجذم والمعتوه لا يجوز في الكفارات لأن رسول الله صلى الله عليه وآله اعتقهم .

﴿ ١٢٠٥ ﴾ ٢١ - الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على أهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً قال : يتصدق بقدر ما يطيق .

* - ١٢٠١ - الكافي ج ٢ ص ٣٢٤ النقيح ج ٤ ص ٩٣

- ١٢٠٢ - الكافي ج ٢ ص ٣٢٤ وفيه (واو ، الجمع بدل (او) التخييد

- ١٢٠٥ - الاستبصار ج ٢ ص ٩٦ الكافي ج ١ ص ١٩١

﴿ ١٢٠٦ ﴾ ٢٢ - عنه عن صفوان بن يحيى عن الملا بن رزين عن محمد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل (فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً) (١) قال : من مرض أو عطاش

﴿ ثم كتاب النذور والایمان والكفارات وبالله التوفيق وعليه التكلان ﴾ (٢)

﴿ ١٢٠٧ ﴾ ٢٣ - وذكر أحمد بن محمد بن داود القمي في نوادره قال : روى محمد بن عيسى عن أخيه جعفر بن عيسى عن خالد بن سدبر أخى حنان بن سدبر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه أو على أمه أو على أخيه أو على قريب له فقال : لا بأس بشق الجيوب . قد شق موسى بن عمران على أخيه هارون ، ولا يشق الوالد على ولده ولا زوج على امرأته ، وتشق المرأة على زوجها وإذا شق زوج على امرأته أو والد على ولده فكفارة حنث يمين ولا صلاة لها حتى يكفرا ويتوبا من ذلك ، وإذا خدشت المرأة وجهها أو جزت شعرها أو نتفتة في جز الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً ، وفي الخدش إذا دميت وفي النتف ككفارة حنث يمين ، ولا شيء في اللطم على الحدود سوى الاستغفار والتوبة ، وقد شققن الجيوب ولطمن الحدود الفاطميات على الحسين بن علي عليهما السلام ، وعلى مثله تلطم الحدود وتشق الجيوب .
والحد لله وحده وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

ثم كتاب النذور والایمان والكفارات وبالله التوفيق وإليه كتاب الصيد والذبائح .

(١) - سورة المجادلة الآية : ٤ (٢) : مكذا وجدناه في المخطوطات والمطبوعات

- ١٢٠٦ - الكافي ج ١ ص ١٩٤ ذيل حديث

تم والحمد لله ما اردناه من التمهيق على الجزء الثامن حسب نجز ثلثنا من كتاب تهذيب الاحكام في ٢٠ شوال المكرم سنة ١٣٨١ والحمد لله حق حمده والملاة علي من لاني بعده .

فهرست الجزء الثامن من كتاب نهذيب الأحكام

عدد الاحاديث	عدد الابواب	الصفحة
.	كتاب الطلاق	٢
٢٥	١ باب حكم الایلاء	٢
٥٦	٢ باب حكم الظهار	٩
٢٤٠	٣ باب احكام الطلاق	٢٥
٣٠	٤ باب الخلع والمبارات	٩٥
٥٠	٥ باب الحكم في اولاد المطلقات من الرضاع وحكمهم بعدهم وهم أطفال	١٠٤
١٧٥	٦ باب عدد النساء	١١٦
٦٥	٧ باب حقوق الأولاد بالآباء ونسب الأنساب وافل الحل واكثره	١٦٦
٥٣	٨ باب الامان  مركز تحقيق كتابي علوم اسلامی	١٨٤
٧٣	٩ باب السراري وملك الايمان	١٩٨
.	٠ كتاب العتق والتدبير والمسكاتبة	٢١٦
١٧٠	١ باب العتق واحكامه	٢١٦
٣٠	٢ باب التدبير	٢٥٨
٤١	٣ باب المسكاتبة	٢٦٥
.	٠ كتاب الايمان والنذور والكفارات	٢٧٧
١١٥	٤ باب الايمان والأقسام	٢٧٧
٦١	٥ باب النذور	٣٠٣
٢٣	٦ باب الكفارات	٣١٩

